

نظريّة العامل في النّحو العربي

"دراسة تأصيليّة وتركيبيّة"

د. مصطفى بن حمزة



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الطبعة الأولى 1425- 2004



بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا البحث أنه كان عملا علميا تقدم به صاحبه إلى كلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط لنيل دبلوم الدراسات العليا، باقتراح من الدكتور تمام حسان.

وقد أشرف عليه الدكتور محمد بنشريفة إثر ارتحال الدكتور تمام حسان عن المغرب. وناقشته لجنة مكونة من السادة الأساتذة:

- د. محمد بنشريفة مشرفا.
- د. عبد الله الطيب عضوا.
- د. أحمد العلوي عضوا.

المقدمة

إني لست أنكر أني قد رمت مراما صعبا باختياري نظرية العامل موضوعا لبحثي، وصعوبة هذا الاختيار ناشئة عن شمولية النظرية التي حاولت فحصها فهي أوسع نظرية في النحو العربي، إذ أنها لا تتناول بابا نحويا بعينه، ولا تقف عند قضية بالذات، وإنما تستغرق النحو وتواكبه في كل قضاياه وأبحاثه، ولحضورها القوي فإن معاملتها لا بد أن تكون معاملة للنحو العربي بتمامه، ومعاملة النحو محاولة تكتنفها صعوبات وتقف دونها عوائق وحواجز، خصوصا بعد أن وصل النحو درجة من التعقيد والالتواء لا تشجع على درسه ولا تحفز على الاحتكاك به.

ولست أشكو هنا مجرد تعقيد المصنف النحوي والتوائه، وقد نجد للنحاة القدماء بعض العذر في صياغتهم النحو تلك الصياغة المعقدة؛ فلعل ذلك أن يكون مستساغا بعدما روضت الأذواق على تقبل ذلك النمط من التفكير والتصنيف، ولا أحسب أن مصنفات العلوم الأخرى، كالبلاغة، وأصول الفقه، كانت أحسن حالا ولا أقل عويصا وشائكا. ليست صعوبة العرض كل ما أشكو منه، وإنما أشكو أيضا من واقعنا ضعف التأهيل الذي أصبح العصر يفرضه بفعل التخصص؛ إن ضعف التأهيل لا يتيح تعمق آراء القدماء بعيدا عن الإسقاط وحمل النصوص القديمة على غير محملها ومقاصدها عند أصحابها.

إن النظرة الأصيلة غير المزيفة للنحو، أو لغيره، تستلزم أن يكون الباحث على اقتراب بل وتماس مع جميع العناصر العلمية التي صاغت الثقافة

القديمة، وشكلتها، ويخطئ كل الخطإ من يتوهم أن دراسة النحو مثلا لا تستدعي أكثر من مجرد الإلمام بالمادة اللغوية قديما وحديثا، إن النحو العربي لم يكن إلا تخصصا في تيار الثقافة الإسلامية العربية، ولم يكن إلا أحد الفنون التي عبرت بها تلك الثقافة عن نفسها.

فبذوب مفاهيم تلك الثقافة ومزاجها كتب النحو العربي، وداخل إطار تلك الثقافة تحرك النحو العربي، وللمتفهمين لتلك الثقافة كُتِب النحو العربي، بل قلما نستطيع أن نجد لنحوي اقتصارا على ميدان النحو دون أن تكون له مشاركة في مختلف التخصصات التي أفرزتها تلك الثقافة، لهذا فإنني آمنت بأن دراسة واعية داخلية تنطلق من ذات النحو تتطلب ولا شك الإلمام بالنحو ذاته، وبالكثير مما حوله من العلوم التي شكلت عقلية المجتمع من علوم قرآن، وفقه، وأصول، ومنطق ...إلخ.

إنه ليس في مقدور أحد أن يجحد بصمة المنطق والأصول على النحو العربي في صياغة الحد والتعريف، وفي التحصيل والإسقاط، وفي الحجاج والاستدلال، وليس بمقدور أحد أن يكوِّن رأيا عن هذا النحو بمنأى عن جميع تلك العلوم.

ومن أجل تجاوز الخطإ المنهجي المتمثل في الإشراف على النحو من بعيد، ومن أجل إنجاز درس داخلي للنحو، فإن الأمر يستدعي تحصيل تلك المعارف التي كانت في فترة ما أسسا فكرية للنحو.

وإذا كان الدارسون يأخذون على النحو العربي تأثره بغيره من العلوم، وذلك قد يكون مغمزا فيه، خصوصا حين يعتمد غير وسائله الطبيعية ويتوخى غير هدفه الحق، فإن هذا لا يعفي، مع ذلك، من ضرورة النظر إلى النحو من زاوية الإلمام بمعطيات تلك العلوم.

والأمر يختلف بين أن يدرس النحو على ما هو عليه، ليقدم له وصف موضوعي، وبين أن يُقترح مشروع لتقديم نحو بعيد عن جميع المؤثرات غير النحوية، وإذا كان الإلمام بالعلوم الأخرى لا سبيل إلى إهماله، فإن المؤنة لابد أن تكون شاقة ومرهقة، وهذه هي أعظم التحديات والصعوبات التي تواجه باحث النحو.

ومن الصعوبات التي ليس منها بد، ما أضافه الدرس اللغوي الحديث من وفرة في المعطيات، وتعدد في المناهج، فلقد أصبح من هم المشتغل بالدراسات النحوية أن يتابع ما يكتبه الآخرون، وإن كان أكثره يخاطب بغير العربية، ويتخذ الأنحاء غير العربية موضوعا له، والكثير مما يقدم يعرض على أنه مشروع لدرس متن اللغة يقبل الانتقاء والتعديل، ومن الأكيد أن اعتبار اللغة العربية كان ضئيلا أو منعدما في أذهان واضعيه، ومع ذلك فإنه لابد من نظر في ما يقدمه الدرس الحديث، لا من أجل إثبات المواكبة والحضور، فإن ذلك قد يكون لهثا ضائعا، وإنما من أجل توقع أن يكون في الحديث ما يفيد في خدمة النحو العربي وتطويره.

فكما لا يمكن الغياب عن عناصر الثقافة الإسلامية قديما، فإنه لا يستساغ الانسلاخ عن معطيات الحاضر.

إن طابع الدراسة اللغوية أنها أثيلة متجدرة في القديم، وللقديم منها حظ غير يسير من الوجاهة والحق. ولها أيضا امتداد وتجدد وإضافات، والدارس مدعو إلى التجذر في عمله بالقديم، وإلى التجدد في معرفته بما يجد وهذا ليس بالأمر اليسير.

وأستشعر أنه بمضي الأيام، وانقطاع الناس عن دراسة القديم يتأكد الاتجاه المتقوقع على الجديد، المغفل للقديم، والتقوقع يستوي فيه أن يكون

تقوقعا على الحديث أو على القديم، فكلاهما ينذر بضيق الأفق ويؤدي إلى تحجر غير حميد.

لذا فإن الجمع بين معطيات القديم والحديث هي أكبر مشاق الدرس النحوي، ومن أجل هذا كنت فعلا قد رمت مراما صعبا حين أقدمت على ما لا يتيسر بسهولة، وأقنعت نفسي بضرورة السير في هذا الطريق مزاوجا بين القديم وروافده من جهة، وبين الحديث الذي تأتى لي الاطلاع عليه من جهة أخرى.

وأود أن أفيد منذ الآن، أني لا أقصد بالحديث مدرسة معينة أنا أجتهد في إسقاط معطياتها على النحو العربي. وذلك أمر قد حاوله الكثير، وإنما أقصد مجموع التيار اللغوي، والفهم الذي يوشك أن يكون قاسما مشتركا وثقافة مسلمة، في الدراسات اللغويات الحديثة.

الدافع إلى البحث

إن دراسة نظرية العامل – كما هي عند النحاة – وفحص أوجه الخطإ والصواب فيها من قبيل السهل الممتنع، فقلما نجد باحثا من باحثي النحو المعاصر لا يتحدث عن نظرية العامل ودورها في تعقيد النحو العربي، ومسؤوليتها عن تحريفه عن مساره[1] وقد استهلك هذا الحكم فصار لعنة النحو الكبرى التي قد لا تساق إلا من أجل تبرير القعود عن دراسة النحو، فقد لا يعي أحد الطلبة المبتدئين من هذا النحو إلا أن فيه نظرية مشؤومة، هي

---

(1) تصح صيغة مسار ومسير يقول ابن عنترة: (إذا كان عين الفعل ياء أو واوا فالمصدر منه مفتوح والزمان والمكان مكسوران مثل المقال والمقيل والمخاف والمخيف والمسار والمسير والمغاب والمغيب) الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية ليوسف بن محمد بن عنترة، تحقيق د. مصطفى بن حمزة، ص 58.

نظرية العامل.

وعلى كثرة ما يكتب ويقال، وأغلبه تطبعه الإشاعة، فإن المكتبة النحوية العربية تفتقر إلى دراسات رصينة جادة في مستوى هذه النظرية التي لها حضور في النحو العربي.

إن المكتبة النحوية تفتقد دراسات لهذه النظرية، تتناولها تحليلا ودرسا لتقدم تصورا موضوعيا للعامل، ولتقترح بعد ذلك اعتماده أو إقصاءه لتؤسس بناء نحويا متكاملا لا يقوم على العامل، إن تطلب الأمر ذلك.

فإلى حد الآن، فليس في متناول أيدي الناس، من الدراسات ما يمكن أن يكون المصدر المستقرئ الضافي الذي يقتنع الناس بأن صاحبه أولى النظرية حقها، وبذل لها من الجهد والمكابدة ما تتطلبه.

ومن أجل هذا كانت نظرية العامل باسمها معروفة عند كل الناس، ولكنها بفحواها ومدلولها قلما تتضح لأكثر الناس.

لقد كان تفهم نظرية العامل وتقريبها لغيري، أملا حفزني على النهوض بهذا البحث، وحداني في مسيرتي مع العامل، وكان في اعتباري ما سبق أن ذكرته من وجوب ملاحقة النظرية في روافدها الثقافية القديمة، فلذا وجدتني مرة مع الأصوليين، وأخرى مع المناطقة والمتكلمين والفقهاء، ومع كل الأصولِ التي قدرت أن تكون مصدر رأي أو مصطلح نحوي، وقصدي من ذلك نبش الأرض التي ضربت فيها جذور هذه النظرية.

منهج البحث

لقد أخذت على نفسي أن ألم بنظرية العامل انطلاقا من تحديد النحاة لها، فلذا كان علي أن أتابع إلى حد بعيد أقوالهم وآرائهم، وأصنفها لاستخلاص

الاتجاهات النحوية في كل قضية، وقد كان طبيعيا أن يحدد هذا الالتزام النهج الذي كان علي أن أنتهجه.

فإذا لوحظ بعض التقصي والمتابعة لبعض الآراء ومحاولة الكشف عن جذورها، فإن ذلك مما أعتبره من لوازم البحث وضرورياته، ومن شأن هذا الاهتمام أن يفرض علي اعتماد المنهج اللغوي التاريخي الذي لا يقنع بالوقوف عند عصر ما، وإنما يسير مع النظرية مسارها التاريخي، ويوضح إسهامات الأجيال في مدلولها.

ومع أني قد أرخت في بعض الأحيان لبعض الآراء، فإن هذا لم يكن إلا بالقدر الذي يتطلبه المقام، وإن ذهابي مع التأريخ لقضية ما، لم يكن ليصرفني عن اعتماد الوصف ثم التحليل أسلوبا لفحص الآراء.

وسيلمس الناظر أني قد أعمد إلى المقارنة أسلوبا، على نحو ما فعلت حين قارنت بين تعاريف النحويين في العامل، وقد تكون المقارنة بين رأي قديم وآخر حديث، على نحو ما فعلت حين قارنت بين آراء إبراهيم مصطفى وتمام حسان وآراء القدماء، وحين قارنت ما أشيع عن ثورة الفراء وابن جني بما هو موجود في كتبهما.

وقد عمدت كذلك إلى الإحصاء والتصنيف، وقد يتجلى هذا في استجماعي لأصول وقواعد الإعمال، وهي أصول لم يسبق أن جمعت في كتاب، وإنما استقطبتها من المصادر النحوية ثم ناقشتها، وقد جاءت تلك الأصول مصنفة إلى ما يتناول العامل من حيث طبيعته، وإلى ما يتناوله من حيث القوة والضعف ومن حيث التقديم والتأخير،ومن الحذف والذكر.

هذا أسلوب بحثي، وهو متنوع يتراوح بين التأريخ، والوصف،

والتحليل، والتصنيف، والمقارنة، وكلها طرائق معروفة مشروعة في الدرس اللغوي، وقد كان لزاما علي ألا أنتهج نهجا واحدا وألا ألتزم طريقة مفردة، ولو سمحت بأن يستبد بي أسلوب واحد في البحث لكان ذلك على حساب جزئيات أخرى لا سبيل إلى درسها إلا بانتهاج نهج آخر، فلو أني وقفت عند الوصف، ثم التحليل، لضاع كثير مما يجب قوله عن روافد النظرية وجذورها، وهذا طبعا يقتضي منهجا تأريخيا ولو أني وقفت عند حدود التأريخ لضاعت مني فرصة تحليل كثير من الآراء ونقدها. إن موضوعا كموضوع العامل، من غير تقيد بزمان أو شخص أو مدرسة يتطلب فعلا تعدد هذه المناهج والأساليب.

المصادر

إن الأسلوب الذي اخترته منهجا في البحث، وما تعهدت به من مزاوجة بين القديم والحديث، كان يقتضي مني أن أتقصى النظرية في كل ما يمكن أن تقع عليه يدي من المصادر القديمة، وأن أتابع الموضوع في ما أمكنني الاطلاع عليه في الدراسات القديمة.

فبخصوص الدراسات القديمة، فإني لم أحصر نفسي داخل مصادر مدرسة معينة، وإن كان الواقع المكتبي يوفر المظان البصرية أكثر من غيرها، ومع ذلك فقد تتبعت بعض الآراء الكوفية عن طريق "معاني القرآن" للفراء، وما نقل عن الكوفيين في كتب الخلاف، وفي الموسوعات المتأخرة كـ"الأشباه والنظائر" و"همع الهوامع" وغيرها.

ولقد أوليت الكتب النحوية المغربية حظها من العناية، وقد ضمن لي الاتصال بها أن بعضها قد نشر مؤخرا كـ"شرح الكافية الشافية"، وكـ"عمدة الحافظ"، وكـ"المساعد شرح التسهيل" وكـ"المقرب" وقد عدت إلى بعضها في

طبعته الحجرية كـ"المهمات المفيدة" لابن زكري، وإلى بعضها في نسخته الخطية كـ"رسالة الإفصاح" لابن الطراوة، في نسخة مصورة عن مخطوط الأسكوريال، هذا إلى جانب الكتب المألوفة.

وقد تحصل لي من احتكاكي بالمصادر المغربية شيء غير يسير من النظر النحوي المعبر عن نزعة تجديدية ليس ابن مضاء والسهيلي إلا حلقتين في سلسلتها.

وأما عن المراجع الحديثة، فإن فهرست المراجع ستعطي صورة عنها، وكل ما بالإمكان قوله هو أني قد جهدت في التعرف على الآراء المتصلة بموضوعي، وقد عملت على استقطاب كل مرجع تناول قضية العامل قبولا أو رفضا، ولقد كان استخدامي تلك المراجع أكثر ما يكون عندما كنت بصدد المقارنة بين الآراء القديمة في قضية ما، وطالما اعتمدت إيراد نصوص من تلك المراجع لاعتقادي أن صاحب النص هو أصدق من يعبر عن رأيه، على أني لم أتجاوز حدود ما يستدعيه الاستشهاد.

وإذا كان من ملحظ يمكن أن يقف عليه الناظر إلى هذا البحث، فهو أن ثبت المراجع تحتل فيه الكتب غير النحوية حيزا غير ضيق، وأن هذه المصادر قد تكون أكثر مما يستدعيه المقام.

وأسارع فأقول بأن تنوع المصادر أملاه أني اعتمدت إرجاع كل قضية نحوية إلى أصولها غير النحوية، فلذا كان طبيعيا أن أعود حيث تعود الأقوال، وقد شجبت في صلب البحث ما لاحظته من أن أكثر الباحثين يربطون الآراء بمصادر متوهمة، ولا يذكرون على ذلك شاهدا، فكان ضروريا أن أتفادى ما انتقده على الآخرين.

أما عن تعدد المصادر والمراجع، فإن الذي استدعاه هو أني لم أقف بالنظرية عند عصر معين، وإنما درستها في امتداد تاريخي طويل، فكان ضروريا أن أنظر في أقدم المصادر ولا أغفل حديثها.

وبما أني أيضا لم أقف بالنظرية عند نحوي معين أو مدرسة بذاتها، فإن ذلك استدعى النظر في كل ما أمكن تحصيله من المظان.

هذه محاولة، ولا تخرج عن كونها محاولة يشفع لها أنها توخت مقاصد حسنة، فإن حالفها التوفيق فبضل من الله، وإن جانبه الصواب فهي محاولة مبتدئ.

ولن يفوت إجزاء الشكر لأستاذي المشرف الدكتور محمد بنشريفة على حسن العون وجميل النصح، فقد أفادني بالمصدر وبالتوجه، ورافق هذا العمل، فله ولجميع من أعانني من قريب أو بعيد، جزيل الشكر وعاطر الثناء.

الفصل الأول

موقع نظرية العامل من النحو العربي

مدخل

1 – **توجيه النظرية للدرس النحوي.**

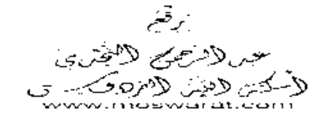
2 – **استعمالها في الحجاج.**

3 – **اعتمادها منهجا في التبويب والتأليف.**

4 – **تدخلها في صياغة التعاريف والحدود.**

5 – **إسهامها في صياغة المصطلحات النحوية.**

6 – **تحكمها في الأسلوب العربي.**



المدخل:

إن بحث نظرية العامل هو في واقعه بحث في أخطر قضية في النحو العربي، فنظرية العامل ليست نظرية تتناول بابا نحويا معينا، تنتهي أهميتها بالفراغ منه، وإنما هي الروح السارية في جميع المباحث النحوية ابتداء من تعريف الكلمة إلى تناول التركيب.

وأظن أنه من غير الميسور العثور على باب نحوي كتب بمنأى عن توجيه هذه النظرية وإيحاءاتها.

وإذا كان الباحثون المحدثون يجعلون الوكد من دراساتهم الاتجاه إلى الكشف عن المحركات، أو "الميكانيزمات" التي تتحكم في لغة ما، بدل التقوقع على القضايا الجزئية التي لا يمكن بحال أن تصل بالباحث إلى تكوين فكرة عن الفلسفة العامة للغة المدروسة، فإن نظرية العامل تظل بالنسبة للنحو العربي هي أكبر تلك المحركات والحوافز التي لابد من فحصها ابتغاء الوصول إلى رصد الفلسفة التي صممت عليها البحوث النحوية القديمة.

وأنا لا أتحدث عن مشروع لإعادة قراءة النحو العربي وكتابته حصرا، وإنما أرى أن يبتدأ بتفهم عميق للبناء النظري الذي قام عليه النحو العربي فعلا، وبعد ذلك تأتي مرحلة تقويم ذلك التراث النحوي ونخله وتلمس جوانب القوة والجدة فيه.

ليس ما أقوله عن أهمية نظرية العامل وموقعها من النحو العربي وتجذرها فيه من باب التضخيم لقضية أنا بصدد بحثها، وإنما هو لفت نظر وإشعار بأهمية هذه النظرية في النحو العربي.

وإن الباحث في هذا النحو لابد أن يتأكد من خلال معايشته للمصادر

أن هذه النظرية مكينة في نحونا القديم، وأن إدراكها لابد أن يكون مفتاح السر الذي لابد أن يمتلكه الناظر في هذا النحو.

وبما أن بحثي يتناول هذه القضية فإن من أغراضه وأسسه أن يصل إلى تحديد موقع هذه النظرية من النحو العربي. ولقد اخترت أن أعبر إلى هذا الهدف من خلال دراسة قضايا معينة تعطي فكرة عن حضور العامل وسلطته على النحو العربي وهذه القضايا هي:

1 – توجيه نظرية العامل للنحو النحوي.

2 – استعمالها في الحجاج لإثبات الحقائق.

3 – اعتمادها منهجا في التبويب والتأليف.

4 – تدخلها في تحديد التعاريف والحدود.

5 – إسهامها في صياغة المصطلحات النحوية.

6 – تحكمها في الأسلوب العربي زيادة فيه أو نقصا منه.

1 – توجيه نظرية العامل للدرس النحوي

إن الاهتمام بأمر الإعمال والعناية بتلمس آثاره في كل باب نحوي قد وجه البحث النحوي وسيره في مسارات ما كان له أن يسيرها إلا في ضوء الاهتمام بالإعمال[2].

لقد أخذ على النحو العربي كثرة الاختلاف في قضاياه، وهو اختلاف

---

(2) مدخل إلى علم اللغة، للدكتور محمود فهمي حجازي، فصل بناء الجملة، ص 67.

لا يسوغه أن يقال: إن طبيعة البحث اللغوي تفرضه وتفضي إليه، أو يقال: إن ذلك الخلاف أثر منطقي لاختلاف الأصول والمنطلقات التي انطلقت منها كل مدرسة نحوية فباينت بها منطلقات غيرها من المدارس، لأن هذا الخلاف كان بالإمكان تفاديه لو أن النحاة انتهجوا طرائق أخرى في البحث والنظر، وهذا الخلاف يفقد مشروعيته بما يعقب به النحاة غالبا بعد عرض كثير من الخلافات المضنية فيقولون: وهذا خلاف لفظي لا طائل تحته[3].

ولو حاولنا استقصاء القضايا الخلافية في النحو العربي لوجدنا أن معظمها يتعلق بالإعمال ويرتد إليه، فهي إما متناولة البحث عن عامل في معمول معين؛ كخلافهم في رافع المبتدإ والخبر، والاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور أو بعد لولا إلخ، وإما متناولة موقع معمول بالنسبة لعامله، وذلك كخلافهم في جواز تقدم خبر مازال عليها، وتقدم معمول ما النافية عليها، وتقدم معمول اسم المفعول عليه.

لقد طبع النحو العربي بطابع الخلاف الذي قد يكون فلسفيا في بعض الأحيان حتى صار ذلك سمة من سمات هذا النحو، وقد احتلت قضايا الإعمال موضعا بارزا من ذلك الخلاف، بل وصارت تلك الخلافيات الإعمالية معالم بارزة في النظر النحوي، فأتى على النحاة زمان قاسوا فيه استيعاب بعضهم بمقدار مايلمون به من مشكلات الإعمال.

فقد امتحن الكسائي سيبويه بمسألة "الزُنبور" وهي مسألة إعمالية قبل أن تكون مسألة اختيار لأحد الضميرين "إياها" أو "هي" لأن أحد الضميرين لا

(3) ينظر على سبيل المثال شرح الأشموني (منهج السالك على ألفية ابن مالك)، ج 1، ص 90، تحقيق محمد محيي الدين علي الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955، وشرح ابن عقيل على الألفية، ج 1، ص 120، تحقيق عبد المنعم خفاجي وطه الزيني، ط. صبيح، 1960، القاهرة.

يتحدد إلا على ضوء ما يوجبه الإعمال من نصب أو رفع ولفظها كما عرضه الكسائي ويعرضه الكوفيون: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها[4] على اعتبار أن "إذا" فجائية تؤول بوجد فتنصب، وهذا يقتضي استعمال "أيا" التي تصلح للنصب، بينما يرى سيبويه ومعه البصريون أن الموضع موضع رفع، لأن الضمير "هو" يتطلب الخبر، وليس لهذا الخبر أن يكون ضمير نصب لوجوب الارتفاع في الخبر، فمن ثم لا يستحق هذا الموقع إلا ضمير الرفع "هي".

وليس في وسع هذا البحث أن يلم بمعظم الخلافيات القائمة على أساس إعمالي، فذلك أمر يستغرق النحو كله، وقد يخيل إلى باحث وهو يقرأ مصدرا نحويا خصوصا باب "الاشتغال" و"التنازع" أن الأمر لا يتعلق بدرس لغوي، وإنما يتعلق بمشكلة شغل ومشتغلين تكثر فيها الأيدي العاملة حتى يكون منها الفائض، وينشأ "التنازع" وتقل الأيدي العاملة حتى تعطل بعض الأعمال بسبب الاشتغال بغيرها[5].

ومن أجل إعطاء تصور عن شساعة الخلاف الذي جلبته نظرية العامل فسأكتفي بعرض نموذجين من القضايا الخلافية وهما يمثلان القضايا التي شهدت أكثر ضروب الاختلاف.

---

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمان الأنباري نشر محيي الدين عبد الحميد، المسألة 99، ص 702. مطبعة السعادة ط. 4، والمغني لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، حرف "إذا"، ط. 2، دار الفكر، 1963، وطبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973.

(5) من مقال الأستاذ محمد بن تاويت، مجلة دعوة الحق، ص 88، العدد 2، السنة 13، يناير 1979.

أ ـ الخلاف في رافع المبتدإ والخبر

وهو خلاف مشهور بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة من جهة، وبين أفراد مدرسة البصرة من جهة أخرى، فهو خلاف خارجي بالنسبة لكلا المذهبين وهو خلاف داخلي بالنسبة للمذهب الواحد، أو هو خلاف عال ونازل كما يدعوه الخلافيون.

ومذهب الكوفيين المحفوظ عنهم في المصادر التي بين أيدينا أن المبتدأ والخبر يترافعان، لأن كل واحد منهما لا يستقل بنفسه[6]، ولا يمنعهم من هذا الرأي أن يكون الشيء الواحد عاملا ومعمولا، لأن هذا لا يمنع كما لم يمتنع في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء 109).[7]

وقد أخذ السيوطي بهذا الرأي ودافع عنه، وذهب إلى حد ادعاء أنه رأي ابن جني في الموضوع. والحقيقة أن عزو السيوطي في "الفرائد الجديدة"[8] القول بكون المبتدإ والخبر يترافعان إلى ابن جني هو من أوهام السيوطي؛ فقد تتبعت ابن جني في "الخصائص" فوجدت أنه يقول برفع الابتداء والمبتدإ للخبر، قال في "الخصائص" في المبحث الذي عنونه بـ"باب في شجاعة العربية": "وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما

---

(6) ينظر فيّ عرض أدلة الكوفيين وفي الرد عليها، الإنصاف، ج 1، ص 44-48، وشرح المفصل، لابن يعيش، ج 1، ص 84، ط. 1 المنيرية.

(7) إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات من القرآن، لأبي البقاء العكبري، ج 2، ص 98، دار الكتب العلمية، بيروت 1979.

(8) الفرائد الجديدة وشرحها المطالع السعيدة للسيوطي مع المذاهب الحميدة، لعبد الكريم المدرس، ج 1، ص 207، مطبعة الإرشاد، بغداد 1977.

الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا، فلم يتقدم الخبر عليهما معا"[9]، هذا رأي ابن جني كما سجله بنفسه، وبذلك يظل قول السيوطي وهما أو دعوى لا برهان لها.

أما البصريون فيرون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، ثم هم على خلاف في معنى الابتداء؛ فقد رآه بعضهم عبارة عن التجرد من العوامل[10] يقول المبرد "ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل"[11].

ويراه بعضهم عبارة عن التجرد والإسناد إليه، يقول الزمخشري: "وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما (المبتدأ والخبر)، لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب"[12].

أما الخبر فيختلف أفراد المدرسة البصرية في رافعه:

فقد رأوا أنه مرفوع بالابتداء وهو رأي الزمخشري[13].

ورأوا أنه مرفوع بالمبتدإ الذي هو أيضا مرفوع بالابتداء، فهو معمول المعمول، وهذا رأي سيبويه[14] تبناه ابن مالك وعبر عنه بقوله:

ورفعوا مبتدا بالابتـــدا   كذاك رفع خبر بالمبتـــدا[15]

---

(9) الخصائص، ج 2، ص 385، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط. 2.

(10) التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، ج 1، ص 158، دار الفكر، بيروت.

(11) المقتضب، لأبي العباس المبرد، ج 4، ص 164، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.

(12) المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري، ص 24، دار الجيل بيروت.

(13) المصدر نفسه، ص 12.

(14) الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، 128/2، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

(15) شرح بدر الدين على ألفية والده (شرح ابن الناظم)، ص 41، منشورات ناصر خسرو بيروت،

ورأوا أن الابتداء رافع للمبتدإ، وهما مع رافعان للخبر، وهو رأي يجمع بين عاملين لفظي ومعنوي على معمول واحد، وهو مخالف لأصلين من أصول الإعمال، هما أن اجتماع عاملين لفظي ومعنوي لا يعهد في النحو[16]، وأن العوامل لا تتزاحم على معمول واحد كما لا يجتمع مؤثران على أثر واحد، وهو الأصل الذي دعا إلى إيجاد باب التنازع الذي يستهدف تفادي التقاء عوامل على معمول واحد.

والرأي الأخير قد قال به ابن جني[17] والمبرد[18] وانتقد عليهما.

هذه حصيلة الآراء التي بلغت ستة في موضوع واحد، هو رافع المبتدإ والخبر، أولها رأي الكوفيين في الترافع، والثاني والثالث رأيا البصريين في الابتداء، والرابع والخامس والسادس آراء البصريين في رافع الخبر.

وما كان لهذا الخلاف أن ينشأ أو يتفرع لو أن النحاة لم يوجهوا هممهم إلى بحث العامل.

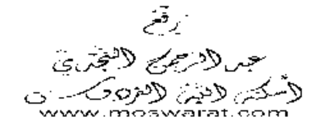
وهذا الخلاف لم يقتصر على أن يكون تباينا طبيعيا بين مدرستين تعتمد الواحدة منهما ما لا تعتمده الأخرى من الأصول، وإنما يلاحظ أنه امتد ليبذر التباين بين أعضاء المدرسة الواحدة رغم اتفاق الأصول التي يستندون إليها في تكوين الرأي النحوي.

شرح الأشموني، ج 1، ص 120، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن مالك، ص 16، ط. الميرية 1319هـ.

(16) التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، ج 1، ص 159.

(17) الخصائص، لعثمان بن جني، ج 2، ص 385.

(18) المقتضب، لأبي العباس المبرد، ج 4، ص 126.



ب - الخلاف في رافع الفعل المضارع

الخلاف في رافع الفعل المضارع من الموضوعات التي تضاربت فيها آراء النحاة تضاربا شديدا، فبالإضافة إلى الاختلاف التقليدي بين المدارس، فإنه يلاحظ أن الكوفي قد يصير صاحب رأي خاص، وأن البصري قد يصير كوفيا، لأنه قد بدا له من وجاهة رأي غيره ما صده عن مذهبه.

وتتلخص الآراء في أن المضارع مرفوع بأحد الموجبات التالية:

1 – التجرد: وهو عبارة عند عدم معاقبة المضارع لأداة ناصبة أو جازمة تمنحه جزمها أو نصبها، والمضارع بهذا متأصل في ارتفاعه أما الجزم والنصب فإنه أعراض طارئة تجلبها العوامل.

وقد انتقد هذا الرأي معارضوه لأنه ينتهي إلى تحويل العوامل إلى عدم، وهم لا يقتنعون بهذا لأنهم يتصورون العوامل مؤثرات حسية لا بد لها من حضور تستطيع به التأثير[19].

وقد نسب القول بالتجرد إلى حذاق الكوفيين[20] فقد قال به الفراء[21] واختاره ابن هشام[22] ودافع عنه.

وهو رأي ابن مالك في الموضوع وإذا كان قد اكتفى بعرض الخلاف

---

(19) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 7، ص 12.

(20) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج 3، ص 1519، تحقيق عبد المنعم هريدي، ط. جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1982 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 3، ص 547.

(21) شرح المفصل، ج 7، ص 12، – والإنصاف، ج 2 ص 550، وفيه نسبة المذهب إلى كل الكوفيين وهو تعميم لا يسانده دليل، والأصوب ما قاله ابن مالك من نسبة الرأي إلى حذاق الكوفيين.

(22) اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام، ج 2، ص 268، تحقيق الدكتور هادي نهر، الجامعة المستنصرية، بغداد 1977.

دون اتخاذ موقف في كتابه عمدة الحافظ[23] وقال: "لم أذكر عامل الرفع في الفعل لأنه مختلف فيه[24]، فإنه قد أعرب عن موقفه المؤيد للقائلين بالتجرد حين قال في ألفيته:

ارفع مضارعا إذا يجرد   من ناصب وجازم كتسعد[25]

وقد كان أكثر وضوحا في شرح الكافية الشافية حين قال بعد عرض الآراء: وإما تجرده من الجازم والناصب وهو قول حذاق الكوفيين وبه أقول[26].

ومما مضى يتبين أن القول بالتجرد وأنه لبعض الكوفيين لا يعارض بأنه أيضا قول جماعة من البصريين[27] لأن القول بالتجرد، قد استهوى عددا من النحاة بين بصري وكوفي.

2 – **الوقوع موقع الاسم:** وأصحاب هذا الرأي يرون أن داعي ارتفاع الفعل المضارع أنه يقع موقع الاسم ويحل محله بالتعويض، وذلك كما في مثال "يضرب زيد" التي يمكن أن يعوض فيها الفعل باسم فيقال:" أخوك زيد"[28].

ولا يغير من هذا الرفع أن يقع الفعل موقع اسم مجرور، أو منصوب،

---

(23) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، ص 222، تحقيق عبد المنعم هريدي، مطبعة الأمانة، 1975.

(24) المصدر السابق، ص 19.

(25) شرح بدر الدين، ص 260 – شرح الأشموني، ج 3، ص 547 – شرح ابن عقيل، ج 3، ص 75.

(26) شرح الكافية الشافية، ج 3، ص 1519.

(27) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 7، ص 121.

(28) شرح المفصل، ج 7، ص 121.

كما في ظننت زيدا يضرب، وفي مررت بزيد يضرب، فهو لا يتأثر بما يمكن أن يتأثر به اسم لو عوض به، لأن للفعل عوامله الخاصة التي تؤثر فيه ويتأثر بها[29].

وأظن أن هذا الاستبدال الذي سوغه النحاة بين المضارع والاسم لا يخلو من شبه بالتوزيع الذي تلجأ إليه مدرسة بلومفيلد حين تحلل الوحدات اللغوية داخل التركيب لتنتهي إلى تصنيفها، فالمضارع عند النحاة العرب ينتمي الخانة التي ينتمي إليها الاسم، وهما يتبادلان الموقع رغم اختلاف البناء والدلالة[30].

لقد اختار سيبويه القول بالموقع الجالب للرفع ونص عليه فقال عن الأفعال المضارعة: "وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ"[31].

ولقد انتصر لهذا الرأي الزمخشري[32] وابن يعيش[33] ودافعا عنه.

3 – **المضارعة**: وهي ذلك التماثل القائم بين الفعل المضارع والاسم، وهو الذي أوحى بتسمية هذا الفعل مضارعا، لأنه ضارع الاسم في أوجه منها الاشتراك القائم بينهما في الدلالة على زمن الحدث؛ فإذا كان المضارع دالا على الحال والاستقبال على حد سواء[34]، ولا يتمحض

---

(29) كتاب سيبويه، ج 3، ص 9، شرح المفصل، لابن يعيش، ج 7، ص 121.

(30) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، للدكتور نهاد الموسى، ص 36، المؤسسة العربية للنشر، بيروت 1980.

(31) كتاب سيبويه، ج 3، ص 10.

(32) المفصل، 245.

(33) شرح المفصل، ج 7، ص 12.

(34) ملحوظة: للنحاة بحث في كون المضارع دالا على الحال والاستقبال حقيقة أو مجازا ولا أرى داعيا

للاستقبال إلا بقرينة أداة كالسين وسوف، فإن اسم الفاعل بوضعه دال على الحال والاستقبال، بل هو فعل دائم كما يدعوه الكوفيون، فلذلك كان عملهما في ما بعدهما واحدا، ومن أوجه المضارعة والتشابه بينهما أن يقبل المضارع لام الابتداء كما يقبلها الاسم فيقال: "إن زيدا ليحسن كما يقال إن زيدا لمحسن"[35] والقول بالمضارعة رأي معروف لثعلب (أحمد بن يحيى 291هـ) الذي يجعل رفع المضارع أثرا للمشابهة، فهي في مقابل الرأي الكوفي الذي يجعله أصيلا في المضارع نابعا عن التجرد الذي هو وصف ذاتي في المضارع غير مكتسب.

وقد أخذ بهذا الرأي ابن الحاجب وظاهره عليه الاستراباذي في شرح الكافية[36] وهجس به العكبري[37].

وقد أثر عن ثعلب ادعاؤه أن المضارعة رأي لسيبويه وهو لا شك ادعاء مخطئ لأن رأي سيبويه قد أفصح عنه بنفسه[38] حين قال بالموقع، وتصحيحا لهذا الادعاء حرص ابن يعيش على لفت النظر إلى أن سيبويه كان يرى أن المضارعة موجبة للإعراب فقط، أما الرفع فإن موجبة الوقوع موقع الاسم[39].

4 – **حروف المضارعة**: من الآراء التي علل بها رفع المضارع ما

إلى تناول القضية اكتفاء بأن المضارع دال عليهما فعلا، شرح الكافية، الاستراباذي، ج 2، ص 226.

(35) شرح الكافية، ج 2، ص 226، دار الكتب العلمية.

(36) المصدر نفسه.

(37) مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، ص 39، مكتب الشهباء حلب.

(38) الكتاب، ج 3، ص 10.

(39) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 7، ص 12.

قاله الكسائي الكوفي من أن المضارع مرفوع بنفس أحرف المضارعة التي يبتدأ بها[40] وهو رأي لم يشايع عليه، وقد دحضه معارضوه بقواعد إعمالية اتفاقية منها أن أحرف المضارعة قد صارت بمثابة الجزء من الفعل، وقد تقرر أن جزء الشيء لا يعمل فيه، ومنها أن تلك الأحرف لو كان لها دور في الرفع لما اقتحمتها عوامل النصب والجزم، فأثرت في المضارع نصبا وجزما مع وجود تلك الأحرف التي لو كان لها دور في الإعمال لكانت هي الجديرة به لقربها من الفعل[41].

وإذا لم يكن بالإمكان أن يعطي النموذجان السابقان المتناولان لرافع المبتدإ والخبر، والفعل المضارع إلا صورة عن طريقة تناول الخلاف الإعمالي، فإني سأورد بعض عناوين القضايا الخلافية[42] وقد يعطي ذلك صورة عن حجم الخلاف في النحو العربي بعد أن تبينت طبيعته.

عناوين بعض القضايا الإعمالية من خلال كتاب الإنصاف.

الإنصاف	ج 1 ص 4	الخلاف رافع المبتدإ والخبر
الإنصاف	ج 1 ص 51	الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور
الإنصاف	ج 1 ص 65	الخلاف في تقديم الخبر "معمول" على المبتدإ "عامل"
الإنصاف	ج 1 ص 70	الخلاف في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا
الإنصاف	ج 1 ص 78	الخلاف في عامل النصب في المفعول

(40) رأيه في الإنصاف، للأنباري، ج 2، ص 551.

(41) الإنصاف، ج 2، ص 553، شرح المفصل، ج 7، ص 12.

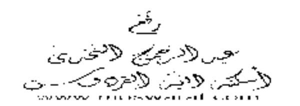
(42) لقد حصرت الاستقصاء في مصدر واحد هو كتاب الإنصاف.

الإنصاف	ج 1 ص 82	الخلاف في ناصب الاسم المشغول عنه
الإنصاف	ج 1 ص 83	الخلاف في أولى العاملين بالعمل في التنازع
الإنصاف	ج 1 ص 155	الخلاف في تقديم خبر مازال عليها
الإنصاف	ج 1 ص 160	الخلاف في تقديم خبر ليس عليها
الإنصاف	ج 1 ص 165	الخلاف في العامل في الخبر بعد ما النافية
الإنصاف	ج 1 ص 172	الخلاف في تقديم معمول خبر ما النافية
الإنصاف	ج 1 ص 173	الخلاف في تقديم معمول الفعل المقصور عليه
الإنصاف	ج 1 ص 176	الخلاف في رافع الخبر بعد إن المؤكدة
الإنصاف	ج 1 ص 195	الخلاف في إعمال أن المخففة
الإنصاف	ج 1 ص 228	الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه
الإنصاف	ج 1 ص 230	الخلاف في حذف عامل المصدر
الإنصاف	ج 1 ص 245	الخلاف في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا
الإنصاف	ج 1 ص 248	الخلاف في عامل النصب في المفعول معه
الإنصاف	ج 1 ص 250	الخلاف في تقديم الحال على العامل عليها
الإنصاف	ج 1 ص 260	الخلاف في عامل النصب في المستثنى
الإنصاف	ج 1 ص 276	الخلاف في عمل رب للجر
الإنصاف	ج 1 ص 386	الخلاف في الاسم المرفوع بعد مذ، ومنذ
الإنصاف	ج 1 ص 396	الخلاف في حرف القسم وعمله محذوفا
الإنصاف	ج 2 ص 473	الخلاف في العطف على معمولي عامل واحد
الإنصاف	ج 2 ص 550	الخلاف في رافع الفعل المضارع
الإنصاف	ج 2 ص 555	الخلاف في عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

الإنصاف	ج 2 ص 557	الخلاف في عامل النصب بعد فاء السببية
الإنصاف	ج 2 ص 559	الخلاف في عمل أن المصدرية محذوفة
الإنصاف	ج 2 ص 575	الخلاف في ناصب المضارع بعد لام التعليل
الإنصاف	ج 2 ص 593	الخلاف في نصب لام الجحود للفعل
الإنصاف	ج 2 ص 596	الخلاف في نصب المضارع بعد حتى
الإنصاف	ج 2 ص 602	الخلاف في عامل الجزم في جواب الشرط
الإنصاف	ج 2 ص 615	الخلاف في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية
الإنصاف	ج 2 ص 623.	الخلاف في تقدم المنصوب بجواب الشرط على الأداة
الإنصاف	ج 2 ص 828	الخلاف في تقدم التمييز على عامله

هذه بعض القضايا التي عالجها صاحب الإنصاف، وهي ليست كل القضايا لأن تحت كل عنوان منها فروعا من الخلاف أوردها في معرض الاحتجاج ودعم آراء ومعارضة أخرى.

ويجدر التنبيه إلى أن الخلافات التي حظيت باهتمام النحاة فردوا عليها، إنما هي خلاف من يعتبر خلافهم خلافا بأن يكون المخالف على تعمق وتظلع في علم النحو، أما ألفاف النحاة ومن لم يتأهل كل التأهل فقلما ينظر إلى ما أبدوه من الخلاف استغناء بالإهمال عن الرد.



2- استعمال نظرية العامل في الحجاج لإثبات الحقائق:

إن المتتبع للأساليب والصيغ العربية المقبولة، يلاحظ أنها قد اكتسبت مشروعيتها، وعدم وسمها بالشذوذ أو القلة أو الندرة[43] من مطابقتها لمقتضيات الإعمال وضوابطه، وأن أكثر الأساليب التي يقع الاعتراف بصحتها لا تكتسب هذا الحكم لمجرد كونها من المسموع عن العرب، وإنما تكتسبه من خضوعها للإعمال، ولقد قال النحاة عن صيغ عربية مسموعة بأنها لغة رديئة أو قبيحة[44]، ومن أجل ذلك فلقد كان على كل نحوي يريد إقرار فصاحة أسلوب معين أن يدمغه بحجج من الإعمال، ليواجه كل ما يمكن أن يثار ضد ذلك الأسلوب من القوادح.

وما قيل عن الأسلوب العربي وضرورة عرضه على الإعمال، يصح قوله عن قضايا لغوية أخص، كالحكم باسمية كلمة أو حرفيتها أو بساطتها أو تركيبها.

فمن صور الاحتكام إلى الإعمال مثلا أن الخليل والكسائي كانا يريان أن الأداة "لن" الناصبة مركبة من "لا" و"أن" ثم حذفت الهمزة تخفيا، وحذفت الألف للالتقاء الساكنين فتحولتا إلى "لن"[45].

ولقد كان سيبويه وبعده معظم النحاة لا يشايعون هذا الرأي، إذ كانوا يرون أن "لن" بسيطة غير مركبة. والقضية لا يمكن الاستشهاد عليها برصد

---

(43) يرجع في تحديد الشذوذ والندرة والقلة إلى ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، للدكتور عبد الفتاح الدجني، ص 16، وكالة المطبوعات الكويت، ط. 1، 1974.

(44) ينظر على سبيل المثال كتاب سيبويه، ج 2، ص 31.

(45) رأي الخليل معروض في الكتاب لسيبويه، ج 3، ص 5، وفي المغني، لابن هشام، ج 1، ص 314، وفي شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، ج 2، ص 271، وشرح الأشموني، ج 3، ص 548.

المراحل التاريخية التي يفترض أن تكون الأداة قد مرت بها، ولكن ذلك لم يقعد النحاة عن طلب الدليل فالتمسوه في حقائق الإعمال، فقد لاحظوا أن معمولها يتقدم عليها فيقال زيدا لن أضربه[46]، وهذا معناه أن "لن" غير "لا" "أن" لأنها لو كانت تتضمن "أن"لامتنع أن يتقدم عليها معمول معمولها، كما هو معروف عن الأداة "أن" فلما صح أن يتقدم معمول معمولها عليها أفاد ذلك خلوها من "أن"، قال سيبويه: "ولو كان على ما يقول الخليل لما قلت أما زيدا فلن أضرب"[47] وكأن النحاة قد اقتنعوا برأي سيبويه وبقوة حجته، فلا تكاد تجد منهم إلا منصفا لسيبويه ومنتصفا من الخليل والكسائي لنصاعة الحجة وقوة الدليل[48].

ومن خلال هذا التقبل لرأي سيبويه يتبين أن الإعمال كان حجة قوية من ظفر بها أثبت رأيه وضمن له المشروعية.

وأحسب أن الإعمال قد صار أصلا من أصول التلقي كالسماع والقياس، بل وأزعم أنه الأصل الإجماعي الذي لا نكاد نجد من يعترض عليه؛ فلئن كان لبعض المدارس رأي متحفظ في متابعة السماع ولو قل، فإن الأصل الإعمالي لا تخالف فيه مدرسة، ولا ينازع في إلزاميته أي اتجاه من اتجاهات النحاة.

لقد أعددت هذا البحث من مصادر منها الكوفي والبصري والملفق بينهما، ومنها الناهج نهج الموصليين السائرين على خطى ابن جني، ومنها

---

(46) مثال المغني، ج 1، ص 314.

(47) الكتاب، ج 3، ص 5.

(48) الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، ص 271، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، 1973، والمغني، ج 1، ص 314، ومعاني الحروف، لعلي بن عيسى الرماني، ص 100، تحقيق د. عبد اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، للطبع والنشر.

المغربي، فتبين لي أن الإعمال عند جميع هذه المدارس أصل يلاذ به، وحجة دامغة تقدم بين يدي الحقائق المراد إقرارها.

ومن صور الاحتكام إلى نظرية العامل أن الآراء تضاربت في تحديد المعرّف في "ال" هل اللام هي المعرفة وحدها أم هو الألف واللام معا كما يرى ذلك الخليل.

فلقد ذهب سيبويه إلى أن اللام وحدها هي المعرفة وأن الهمزة وصل لها، يقول سيبويه "وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بها حرف واحد كقد وإن، وليست واحدة منها منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله أأريد، ولكن الألف كألف أيم في أيم الله"[49]، ويقول عن الهمزة "وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء"[50].

وهنا لا بد من تسجيل استغرابي من عزو الأشموني[51] وابن هشام[52] القول بأن المعرف هو "أل" برمتها إلى سيبويه، ونص سيبويه واضح في أن الهمزة وصل فلقد أورد الأشموني أن ابن مالك حكى القول بتعدد المعرف عن سيبويه، وقد وجدت أن ابن مالك نص على أن سيبويه كان يقول بأن اللام هي المعرفة[53] وعلى العموم، فإن رأي سيبويه واضح في اعتبار اللام وحدها معرفة يقول السيوطي في "أل حرف تعريف وسيبويه اللام فقط وكلهم

---

(49) الكتاب، ج 3، ص 324.

(50) المصدر السابق، ج 4، ص 147.

(51) شرح الأشموني، 1 ج، ص 82.

(52) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 127، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. 6، 1980، دار إحياء التراث العربي.

(53) شرح الكافية الشافية، ج 1، ص 164.

عليه"[54] وقد صحح محمد ابن زكري في شرحه للفريدة العزو إلى سيبويه[55]

ولقد صار النحاة في معظمهم في ركاب سيبويه، ورفضوا رأي الخليل[56] من أجل أن هذا القول يتدعم بشاهد إعمالي يتمثل في أن "أل" يتخطاها العامل الضعيف، فيعمل في ما بعدها، ولو كان هناك حرفان لما تخطاهما العامل الضعيف على ضعفه[57].

يقول رضي الدين "والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط، تخطى العامل الضعيف إياها، نحو بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف"[58].

فالإعمال هو معيار الصواب ودليله، وحسبه أهمية في الدرس النحوي أن يعتبر مرجعا في الخلاف يلاذ به، وحسبه أن يُحكَّم في الأسلوب العربي الذي قيل قبل أن يكون هناك نحو أو نحاة، وأفهم من عرضه دليلا أن المحتج به كان يراه أصلا معتمدا، وحجة مقطوعا بها لدى الطرف الآخر وإلا لما قدمه دليلا.

وفي البحوث النحوية الخلافية صور من الاستناد إلى الإعمال، يمكن للباحث أن يطلع عليها في مظانها.

---

(54) الفرائد الجديدة، ج 1، ص 174

(55) المهمات المفيدة، لابن زكري ج 1، ص 146.

(56) الفرائد الجديدة، للسيوطي، ج 1، ص 127.

(57) ينظر المهمات المفيدة في شرح الفريدة، محمد بن زكري الفاسي، ج 1، ص 47، تصحيح محمد الرايس ومحمد الأغزاوي، ط. حجرية، 1319، وينظر سر صناعة الإعراب، لابن جني، ج 1، ص 335 دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1405- 1985.

(58) شرح الكافية، للاستراباذي، ج 2، ص 130.

3- اعتماد نظرية العامل منهجا في التبويب والتأليف.

لقد أصبح واضحا عند كل من تناول بالدرس منهج النحاة العرب في التصنيف والتبويب، أن هذا المنهج قد قام على رعاية الإعمال ومقتضياته.

لقد سار النحاة العرب خطاهم على هدي نظرية العامل وبإيحاء منها كانوا يضمون جزئيات الباب الواحد إلى بعضها، ويؤلفون بين الباب وغيره تقديما وتأخيرا على ضوء ما يمنحه كل باب من درس للإعمال.

لقد كان للنحاة وهم بصدد التصنيف والتبويب، أن يعتمدوا منهج استقراء الأساليب العربية، فيدرسوا في مباحث مستقلة أساليب النفي، والتوكيد[59]، والاستثناء بجميع أشكاله، فيجمعوا في الباب الواحد ما تفرق من مسائله.

ولو أنه فعلوا لوجب عليهم أن يدرسوا في باب النفي مثلا[60] وقوع المضارع مجزوما بلم ولما، وجملة ليس مع اسمها وخبرها، وما وإن النافيتين ولا الناهية والنافية، وكل وسائل التعبير المفيدة للنفي المجرد أو النفي المؤكد وللجحد، فيفيدون من ذلك حصر أساليب التعبير ويظهرون مستويات الأداء داخل الأسلوب الواحد.

لكنهم لما لم يختاروا هذا الاختيار ضموا ليس إلى كان مع ما بينهما

---

(59) يرى النحاة أن الأساليب المحصلة للتوكيد تتجاوز الثلاثين أسلوبا منها التقديم والحصر والقسم والتكرير والتوكيد بأن وورود الباء في خبر ليس واستعمال لام الجحد، وباب التوكيد في كتب النحو لا يعبر عن هذا.

(60) قارن بإحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ص 4، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1951، وكتاب في النحو العربي: نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ابتداء من ص 225... إلخ، المكتبة العصرية، صيدا، 1964، وكتاب النحو العربي: نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، ص 81، دار الصادق، بيروت 1968.

من التباين في المدلول، وهو تباين يصل حد التجاذب والتناقض وضموا "ما" و"إن" و"لا" و"لات" إلى بعضها فكونت بابا لا ليفيد النفي، وإنما ليكون ملحقا إعماليا لباب كان.

وعلى ضوء نظرية العامل وزعت الأداة "لا" على بابين فدرست ملحقة بكان، وملحقة بأن، وألحقت إلا وليس وغير بباب الاستثناء.

ووردت "لن" النافية منضمة إلى "إذن" و"كي" و"أن" ضمن باب عوامل النصب، ووردت "لم" و"لما" إلى جوار "لام الأمر" في باب عوامل الجزم.

وبذلك تفرقت وسائل الأداء لأسلوب واحد على عدة أبواب، لأنه قد نظر إليها من جهة ما تحدثه من الأثر الإعرابي، فضاع في ذلك ما يمكن أن تؤديه من المعنى، ولو أن النحاة لم يصرفوا كل عنايتهم إلى خدمة الإعمال لكان بالإمكان أن يبحثوا في باب واحد أوضاع الفعل المضارع مثلا، ويرصدوه مجردا عن الزوائد ومقترنا بالألف والياء والواو، مما يسميه النحاة بالأفعال الخمسة، ومتصلا بنون النسوة، ونون التوكيد مما قالوا عنه بأنه مبني على الفتح أو السكون، ولو أنهم فعلوا، إذن لحصلوا من ذلك جدولا يحصي حالات المضارع[61].

---

(61) تنظر مقدمة شوقي ضيف للرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، ص 51، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، 1947، وقد أورد د. ضيف اقتراحا لإعادة تصنيف النحو وإذا كنت قد أحلت عليه، فإن ذلك لا يعني أني أتبنى وجهة نظره جملة وتفصيلا، فلديه من التجاوز ما لا أراه مقنعا، وله من الرأي ما لا يؤدي إلى خدمة النحو، وذلك كاقتراحه إعراب الحال التي سدت مسد الخبر في جملة (ضربي العبد مسيئا) خبرا منصوبا ولا مانع عنده أن ينتصب الخبر. وإذا كان د. ضيف لا يمنع هذا فإن البيان العربي يأباه ويمنعه، لأن كلمة "مسيئا" لم تأت طرفا في الإسناد ولم يقصد قائلها أن الضرب مسيء، وإنما قصد أن الضرب يتم حالة الإساءة والفرق بين التعبيرين واضح، فلا مندوحة إذن عن الإبقاء على الكلمة منصوبة إشعارا بكونها غير داخلة في الإسناد وصيانة للمدلول الذي قصده صاحبها.

إن تشتت مواد الأسلوب الواحد على أبواب كثيرة، ومسؤولية الإعمال عن ذلك قد أصبحت سمة واضحة تطبع الكتابة النحوية، ولعل هذا الانطباع قد زامن نشوء التصنيف في النحو، ثم صاحبه طويلا عبر كل حياة هذا النحو.

لقد أورد عبد الرحمن الأنباري (توفي 575هـ) في ترجمة أبي الأسود الدؤلي (ت 67هـ) رائد النحاة العرب أنه قد استهل عمله بوضع أبواب العطف، والنعت، والتعجب، والاستفهام إلى أن وصل إلى إن وأخواتها، فجمعها في باب واحد،فلما عرض عمله على علي بن أبي طالب استدرك عليه الأداة "لكن" وأشار عليه بضمها إلى "إن وأخواتها"[62] اعتبارا لوحدة العمل التي تؤديه كل هذه الأدوات، وأعلم أن هذا الخبر منتقد، فقد قال عنه أحمد أمين بأنه حديث خرافة اعتمادا منه على أن العصر لم يكن عصر عناية بالتقسيمات الفلسفية، ولعل القصة أن تكون من ابتداع الشيعة[63] ومع ذلك، فإني أرى في القصة منطلقا أستأنس به، ما دام قيام الكتابة النحوية فيما بعد على الإعمال أمر لا يعوزه الدليل ولا يفتقر إلى مماحكة في إثبات الحجج.

وليس بالوسع إصدار أحكام عن طبيعة التأليف قبل ظهور كتاب سيبويه، لأن المحاولات الأولى لم تحفظها المكتبة العربية، حتى إننا لا نكاد نسمع إلا بعناوين الجامع والإكمال لعيسى بن عمر (تـ149هـ) وهما الكتابان اللذان أضاعتهما مكتبة النحو وحفظ ذكرهما الأدب، فلقد روت معظم المصادر البيتين المنسوبين للخليل في امتداح الجامع والإكمال وذلك قوله:

---

(62) نزهة الألباء، محمد بن عبد الرحمن الأنباري، ص 4، ط. جمعية مآثر العلماء العرب.

(63) ضحى الإسلام، لأحمد أمين، ص 225، ط. 10، دار الكتاب العربي بيروت.

ذهب النحو جميعــا كلــه غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهــذا جــامع فهما للناس شمس وقمــر[64]

وقد تشكك الأستاذ سعيد الأفغاني[65] في صحة البيتين لأن ابن السيراقي الذي جاء بعد الخليل بمائتي سنة قد قال عن الكتابين لم يقعا إلينا ولا رأينا أحدا رآهما، ويعجب الأستاذ الأفغاني من ضياع كتابين على أهميتهما في هذا العصر، ولا أرى في ضياعهما غرابة، وإنما أرى أن الكتابين قد أعطيا أكثر مما يستحقان من الأهمية، ومن هنا جاء العجب من ضياعهما، ومع ذلك أتساءل، إن كان الجامع والإكمال هما كل ما ضاع من الكتب في زمن مبكر، ألم تضع كتب لها صلة بالدين، والناس أحرص ما يكونون عليه، فأين كانت صحيفة همام بن منبه التي تتصل بعصر النبوة، وقد ظلت مفقودة حتى عثر عليها الأستاذ محمد حميد الله[66]. وأين مسند بقي بن مخلد، وهو من أهم مصادر الحديث التي ابتكرت طريقة رائدة في التصنيف الحديثي[67]، فضياع مثل هذه الكتب لا يدع مجالا للاستغراب من ضياع الجامع والإكمال، وإذا لم يكن هذان الكتابان قد كتبا فعلا، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن سيبويه لم ينطلق من عدم وأن كتابه بما هو عليه من تنسيق يوحي بسبق آخرين على نحو ما تقتضيه طبيعة الأشياء، ولقد كان يسع الأستاذ الأفغاني أن يقف عند

---

(64) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ج 2، ص 238، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزابادي، ص 80، تحقيق محمد المصري، دمشق، وزارة الثقافة، 1972.

(65) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، ص 38، دار الفكر، بيروت.

(66) علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، ص 32، ط. 10.

(67) تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، ج 1، ص 238، تعريب د. فهمي أبي الفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، 1971.

القصة التي أوردها ابن النديم، فقد ذكر أنه وجد في مكتبة رجل جمّاعة للكتب يعرف بابن أبي بعرة مجموعة من الكتب على جانب عظيم من الأهمية، منها رسائل بخطوط علي بن أبي طالب، والحسن والحسين، وتوقيعات لنحاة كأبي عمرو بن العلاء، وأبي عمرو الشيباني، وسيبويه، والفراء، ومنها تعليقة أبي الأسود الدؤلي في أربع صفحات على ورق صيني[68].

وحتى لا أصدر أحكاما عن فترة يكتنفها الغموض، ويقرر باحثون أنها فترة مجهولة في تاريخ النحو العربي[69]، فإنه يجدر بي أن أنصرف بالبحث إلى أقدم نص موثق لا يتطرق إليه الشك إلى صحة نسبته وعزوه إلى مؤلفه، وذلك هو كتاب سيبويه الذي يعتبر لحد الآن رائد الكتابة النحوية.

إن كتاب سيبويه على تقدمه يرسم المنهج الذي سار عليه فيما بعد كل النحاة، وهو منهج يقوم على رعاية الإعمال، واعتماده أساسا لتصنيف المادة النحوية وتبويبها؛ فلقد اتضح اعتداد سيبويه بالإعمال في جانبي التأليف والتبويب، فقد لوحظ أنه كان يشتت مباحث كتابه فيستطرد حين يكون عليه أن يمضي إلى قصده الأول من الحديث، وقد يؤخر ما حقه أن يذكر في الباب المعقود له.

فمن ذلك أنه عقد بابا للحديث عن الفاعل، وبعده عقد باب الحديث عن المفعول، لكنه لتأثره بالعامل والمعمول، والمؤثر والمتأثر أغفل أن يتناول

---

(68) الفهرست، لابن النديم، ص 60، دار المعرفة، بيروت.

(69) ينظر تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ج 2، ص 124، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف مصر، والمفصل في تاريخ النحو، محمد خير الحلواني، ج 1، قبل سيبويه، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو، لعبد العالم سالم مكرم، دار نشر الثقافة، القاهرة، 1977، وعرض د. نهاد الموسى، في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد 5، مجلد 2، 1982.

موقع الفاعل من الجملة، فلم يتحدث عن وقوعه بعد فعل بل ولم يعطه تعريفا ما.

وأبواب الكتاب معلنة عن اهتمام بالغ بالإعمال، وأسوق على هذا مثال باب الفاعل الذي يتوقع القارئ أن يجد فيه أحكام الفاعل معروضة في تناسق.

يقول سيبويه في أطول عنوان في كتابه:"باب الفاعل الذي لم يتعده فعله، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها،وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل"[(70)].

فهل هذا العنوان إلا حديث عن الفعل، وعمله، وما ألحق به في عمله من أسماء الفاعلين والمفعولين مع تأكيد أنها فرع عن الفعل في العمل و لا تقوى قوته.

وفي تفريع العنوان الطويل الذي أورده صاحب الكتاب يورد العناوين

---

(70) الكتاب، ج 1، ص 33.

التالية:

- هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول[71] ويتحدث فيه سيبويه عن الفعل اللازم الذي بعده فاعله وعن الفعل المبني للمجهول.

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول[72] ويتحدث فيه عن الفعل المتعدي لواحد وعن تقديم ذلك المفعول، وعن المفعول المطلق، وعن زمن الفعل، وعن اسمي المكان والزمان، وعن المنصوب على إسقاط الخافض.

– هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين[73] ويتحدث فيه عن المفعولين في باب ظن، وأعطى وكسا وسمّى، وكون أحد المنصوبين منصوبا على إسقاط الخافض.

– هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر[74]، ويتحدث فيه عن مفعولي ظن وحسب.

– هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين[75] ويتحدث فيه عن مفاعيل أعلم وأرى وأنبأ.

والصنيع نفسه نجده في باب المفعول الذي يتعدى فعله إلى مفعول... إلخ.

فظاهر الباب يوهم بتناول أحكام الفاعل كوقوعه مبنيا، أو معربا،

---

(71) الكتاب، ج 1، ص 33.
(72) المصدر السابق، ج 1، ص 34.
(73) المصدر السابق، ج 1، ص 37.
(74) المصدر السابق، ج 1، ص 39.
(75) المصدر السابق، ج 1، ص 41.

وكتذكيره، وتأنيثه... إلخ إلا أن مضمون الباب يظل مترددا على أحكام العامل، فيصنف الأفعال المتطلبة لمفعول واحد، ولمفعولين، ولثلاثة مفاعيل.

ولست أذهب إلى التماس العذر لسيبويه على اعتبار أنه كان رائد الكتابة النحوية، مع ما تتطلبه الريادة من تشويش في التنظيم واضطراب في النهج، وإنما أرى أنه كان على بصيرة مما يفعل، وقد وظف لقصده ذكاءه ومواهبه، فجعل معظم مباحث الكتاب عائدة إلى درس الإعمال.

لقد كان سيبويه شغوفا برصد العوامل، وتجلية أثرها فيما بعدها أفعالا وأدوات كلما تأتى له ذلك. وفضلا عن هذا الإيهام الذي كان يعود إليه فإن في الكتاب عناوين لأبواب تعلن صراحة عن اهتمام بالغ بالإعمال، نجد لذلك شواهد في عناوين أنتقيها من السفر الأول من الكتاب، وقد يكون في إيرادها شاهد لا يتهم على صحة ما أوردت فمن ذلك:

- هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه[76] وهو حديث عن أفعل التفضيل وعمله.

- هذا باب الأفعال الذي تستعمل وتلغى[77] ويتحدث فيه عن إعمال وإلغاء ظن وأخواتها.

- هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول[78]، ويتحدث فيه عن الإعمال في البدل.

- هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله

---

(76) الكتاب، ج 1، ص 72.

(77) المصدر السابق، ج 1، ص 118.

(78) المصدر السابق، ج 1، ص 150.

ومعناه[79]، ويتحدث فيه عن إعمال المصدر.

– هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه[80].

– هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره[81] وفيه حديث عن الأدوات التي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها كالهمزة واللام... إلخ.

– هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره[82].

هذه بعض العناوين التي صرح فيها سيبويه بالإعمال أو الاستعمال، كما كان يحلو له أن يسميه، وهي كلها أبواب منتقاة من السفر الأول، وفيها شاهد على ولوع الرجل بالإعمال.

وإذا تركت سيبويه وقد استبان شيء من عنايته بالإعمال واعتماده له في تقسيم، وتوزيع الأبواب، وهو المنهج الذي طالما قاده إلى الاستطراد وتفريق المباحث التي كان يجب أن تتسلسل، فإني بعد هذا أنظر في مناهج من جاء بعد سيبويه من النحاة.

ولا يكاد النظر يطول في طرائق النحاة في التصنيف حتى يتبين أن المنهج يعلن عن نفسه، فهو منهج على بعد الزمن من سيبويه يظل واحدا، يولي الإعمال عناية كبرى، ويقسم الأبواب على مقتضاه، وقد يكون هذا

(79) الكتاب، ج 1، ص 189.

(80) المصدر السابق، ج 1، ص 194.

(81) المصدر السابق، ج 1، ص 235.

(82) المصدر السابق، ج 1، ص 311.

المنهج القائم على الإعمال على أكثر ما يكون من الانكشاف والتجلي حينما نعثر على نحاة يقسمون الكتاب النحوي إلى مباحث إعمالية صريحة، فالسكاكي قد وزع كتاب النحو من مفتاح العلوم إلى ثلاثة أبواب: الباب الأول للقابل[83]؛ ويقصد به المعرب القابل للإعراب.

الباب الثاني للفاعل[84]، ويقصد به العامل الذي أحدث العلامة الإعرابية في غيره، وهوأعم من الفاعل الاصطلاحي الذي يتحدث عنه النحاة في باب خاص على سبيل إسناد الفعل إليه أو قيامه به.

الباب الثالث للأثر الذي هو الإعراب[85].

وقريب من هذا أن يقسم المؤلف كتابه إلى أقسام على ضوء حركات الإعراب، التي هي أثر للعامل. ومعظم الكتب النحوية جارية على هذا النحو.

فعلى هذا الأساس قسم الزمخشري (محمود بن عمر 538هـ) أنموذجه، وابن هشام (عبد الله بن يوسف 708-761هـ) اللمحة البدرية، وابن آجروم (محمد بن محمد ت 723هـ) فقد قسم هؤلاء كتبهم إلى مباحث هي مبحث المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ثم التوابع[86].

وقد يعمد بعض النحاة إلى عقد أبواب تتناول جانبا من جوانب

(83) مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف السكاكي، ص 37، ط. الحلبية، 1937.

(84) المصدر السابق، ص 42.

(85) المصدر السابق، ص 65.

(86) ينظر الأنموذج في النحو صفحات، 84-85-88، وهو تصنيف محمود بن عمر الزمخشري، ط. الآفاق الجديدة، 1981، واللمحة البدرية، لابن هشام، ج 1، ص 333، وج 2، ص 47-185-216. والآجرومية مع الحقائق النحوية والمنطقية، تصحيح أحمد النيفر، المكتبة الثقافية، بيروت.

الإعمال، فـ"كتاب العوامل" من "الفرائد الجديدة"[87]، قد تحدث فيه السيوطي عن عمل الفعل، وكل ما يعمل عمله من مصدر[88] واسم فاعل[89]، وصيغ مبالغة[90]، واسم مفعول[91] وصفة مشبهة[92] وأفعل تفضيل[93]، وإثر ذلك تحدث عن التنازع والاشتغال باعتبارهما مشكلتين إعماليتين.

وباب الفاعل عند ابن عصفور (علي بن مؤمن ت 669هـ) هو باب التنازع عند غيره[94].

وباب العوامل عند صاحب الحقائق النحوية هو باب النواسخ[95].

وإذا لم نقف عند حدود تلمس العناوين الصريحة، فإننا نجد أن المظان النحوية تتضمن أبوابا تعالج قضايا إعمالية تحت عناوين موهمة، فبابا الاشتغال والتنازع يعالجان أزمة العوامل والمعمولات، وورود البابين متقاربين في كتب النحو، ومجاورتهما لباب التعدي واللزوم ليس أمرا اعتباطيا[96]، وإنما هو وضع يكشف عن رعاية الإعمال في تلك المباحث.

---

(87) الفرائد الجديدة، ج 2، ص 265.

(88) المصدر السابق، ج 2، ص 664.

(89) المصدر السابق، ج 2، ص 668.

(90) المصدر السابق، ج 2، ص 672.

(91) المصدر السابق، ج 2، ص 675

(92) المصدر السابق، ج 2، ص 677.

(93) المصدر السابق، ج 2، ص 682.

(94) المقرب، لابن عصفور، ج 1، ص 250، تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط. العاني، بغداد، 1971.

(95) الحقائق النحوية، لأحمد النيفر، ص 34، المكتبة الثقافية، بيروت.

(96) ينظر في هذا الوضع الخلاصة الألفية لابن مالك، وشرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 296، 308، 315، وفي الفرائد الجديدة اقتران التنازع والإعمال مع خلاف يسير، 698، 704.

فباب الاشتغال يعالج وفرة في المعمولات، وفقرا في العوامل، مما لا يتأتى معه أن يكون لكل معمول عامل، وباب التنازع يعالج عكس الظاهرة، إذ فيه وفرة في العوامل ونقص في المعمولات، فالبابان وجهان مختلفان لظاهرة واحدة، هي ظاهرة عدم تساوي العوامل والمعمولات، وورود ذلك كله عقب تناول التعدي واللزوم مشعر بأن الإعمال قضية كبرى كان المطلوب تناولها من جميع وجوهها، فجاء البابان كالتكملة لما سبق.

وإلى جانب هذه الشواهد على قيام المنهج التصنيفي على الإعمال، وهي شواهد مرتكزة على العنونة وضم القضايا المتعددة إلى الباب الواحد، فإن من السهل أن ندرك بعض سمات هذا المنهج القائم على الإعمال من خلال التركيب والتنسيق بين الأبواب.

فبالإضافة إلى توزع المباحث إلى مجموعات: مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، وتوابع، فإن هنالك تناسبا داخل تلك المجموعات، وهو يحرص على التنسيق بين العوامل، ويحرص على إيلاء كل باب ما يجب أن يفضي إليه إعماليا.

فليس من قبيل الاتفاق أن يرد الحديث عن كاد وأخواتها التي دعيت أفعال مقاربة، إيهاما بوحدة مدلولها مع أن منها ما يدل على الشروع، وما يدل على الرجاء، بعد الحديث عن كان وأخواتها لو لم تراع وحدة العمل، وما كان لـ"لا" النافية للجنس أن تنفرد بباب يأتي بعد باب "إن" لو لم يكن الإعمال يستوجب هذا الترتيب، وتعاقب باب ظن وأخواتها، وأعلم وأرى، وسبق الأول وتأخر الثاني منظور فيه إلى تعدد المعمولات. فالأول ينصب مفعولين، والثاني يعمل في ثلاثة مفاعيل، وذلك ما يقتضيه الترتيب التصاعدي للمعمولات.

لقد توقف الأستاذ عباس حسن عند ذلك التشويش الذي وقع لابن مالك في ألفيته حين تناول إعمال المصدر، وأعقبه بباب إعمال اسم الفاعل، وذيل الباب نفسه بالحديث عن إعمال اسم المفعول، حتى إذا انتهى من ذلك كله، عاد من جديد ليبحث أبنية المصادر وليبين طرق صياغة أسماء الفاعلين، والمفعولين والصفات المشبهات.

فقد رأى الأستاذ عباس حسن أنه كان على ابن مالك أن يستوفي الحديث عن كل موضوع أثاره، فيتناول المصدر صياغة وعملا، ثم اسم الفاعل صياغة وعملا، ثم اسم المفعول كذلك، لكنه عدل عن هذه الطريقة لأنه كان مشغولا بجمع أطراف قضية كان يراها جديرة بأن لا تمزق، وهي قضية الإعمال، حتى إذا أنهاها وأشبعها بحثا عاد إلى الأبنية، وطرق صياغتها، وقد أدى ذلك فعلا إلى تشتيت أجزاء كل موضوع تناوله، وكل ذلك لا بأس به عند ابن مالك مادام يصل به إلى استقراء مسائل الإعمال[97].

(97) النحو الوافي، عباس حسن، ج 3، ص 275، الطبعة الخامسة، دار المعارف، بمصر، وألاحظ أن ابن مالك قد نهج في التسهيل غير نهجه في الخلاصة الألفية، فقد تحدث عن صياغة اسم الفاعل ثم أعقب ذلك بالحديث عن عمله وتناول الحديث عن بناء الصفة المشبهة وعملها ثم تحدث عن إعمال المصدر، ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن مالك، ص 141، ط. الميرية، 1319هـ.

4 – تدخل نظرية العامل في تحديد التعاريف والحدود.

لقد تضافرت الدراسات على إفادة تأثر النحو العربي في فترة ما بمعطيات المنطق الأرسطي[98]، وإذا كان باحث كالدكتور علي سامي النشار يجنح إلى تأكيد ازورار المنطق العربي عن أرسطو للأخذ عن غيره، وإلى تأكيد خصوصيات المنطق العربي اعتمادا على مجموع القضايا الجديدة التي تناولها المنطق العربي من غير أن يكون المنطق الأرسطي قد لامسها، وعلى الإضافات المهمة التي أضافها هذا المنطق[99]، وكل ذلك يجعل التمايز بين المنطقين أمرا ماثلا لا يخطئ نظر الباحث أن يقع عليه بأدنى نظر، فإن في ما ذهب إليه النشار ما يعطي الدليل على وجود حد أدنى من الاقتباس، لكن المفكرين العرب لم يقفوا عند حد ترديده واجتراره، وإنما أضافوا إليه وأبدعوا فيه، ويظل مبحث التصورات وما يتبعها من "أقوال شارحة"، من أهم الأوجه التي تمثل الارتباط بالمنطق الأرسطي.

لقد صار المنطق في فترة ما، ثقافة العصر المشتركة بين المفكرين المسلمين، وذهب بعضهم بعيدا في استحثاث الناس على تعلمه[100] فجعله

---

(98) ينظر على وجه الاستئناس تقويم الفكر النحوي، فصل أصالة الفكر النحوي، ص 65–78، د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، والنزعة المنطقية في النحو العربي، د. فتحي الدجني، ص 39، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982.

(99) مناهج البحث عند مفكري الإسلام، صفحات 47–49–54، د. علي سامي النشار، دار المعارف، مصر، 1977، وفيه من إضافة المسلمين التعريف بالتمثيلات إلى جانب الحد والرسم التامين والناقصين، ص 59، واستحداث ثلاثة أضرب في الشكل الرابع من أشكال القياس.

(100) من أقوالهم في الندب إلى تعلم المنطق ما قاله الغزالي: "من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه" مقدمة المستصفى في أصول الفقه، ص 10، ط. الأميرية، 1322، وينظر شرح زكريا الأنصاري على متن إيساغوجي، للأبهري، ص 16، المطبعة الميمنية، 1907، وقال أبو علي الماكري: "هذا الفن لا يعطيه الله بكماله إلا لمن أحب من أوليائه" شرح البناني على السلم، للأخضري، ص 22، المطبعة الأميرية، 1318.

فرض كفاية لا تعذر الأمة بجهله لأنه به يهتدى إلى الصواب[101].

ولقد كان حامل لواء هذه الدعوة علماء بارزون، كأبي حامد الغزالي (ت505هـ)، ومحمد بن عرفة الورغمي (ت 803هـ)، ومحمد بن يوسف السنوسي (ت 890هـ)[102].

وإذا وجد من حذر من الاشتغال بالمنطق كالنووي (يحيى بن شرف ت 631هـ)، وابن الصلاح الشهرزوري (ت 643هـ)، فإن ذلك متناول لعلم المنطق الممزوج بالآراء الفلسفية المنحرفة، كالقول بالعنصر الأول، والعقل الفعال، والعقول العشرة[103]، مما لا يهتدي إليه عقل، ولا يحسم فيه دليل، يقول الحنفي في حاشيته على شرح الأنصاري لإيساغوجي: 'واعلم أن المنطق على قسمين قسم خلا عن الفلسفة، كالمذكور في هذه الرسالة، وقسم لم يخل والثاني هو محل الخلاف، وأما الأول فلا خلاف في جواز الاشتغال به، بل هو فرض كفاية[104] ونظير هذا القول نجده عند محمد الطيب بنكيران في عقائده[105] .

فمثل هذا التحفظ والاحتياط من أجل أن يتحول المنطق إلى فلسفة لا

---

(101) من نظم الأخضري في مضمار استعراض حكم تعلم المنطق ومنها قوله:

والقولة المشهورة الصحيحة جوازه لكامل القريحة

ممارس السنة والكتاب ليهتدي به إلى الصواب.

(102) جريان القلم بشرح السلم، أحمد الرهوني، ص 10، مطبعة المهدية، تطوان، 1354هـ.

(103) الملل والنحل فصل الحكماء السبعة من ص 61، ج 2، محمد عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، الطبعة الحلبية، 1967.

(104) حاشية يوسف الحنفي على شرح زكريا الأنصاري لمتن إيساغوجي، للأبهري، ص 8، ط. الميمنية، 1907.

(105) شرح محمد الطيب بنكيران على عقائد ابن عاشر، ص 30، مطبعة التوفيق 1276.

يستدعي أن يقال إن الدرس المنطقي كان محظورا[106]، لأن واقع الكتب الأقرب صلة بالدين يشهد بعناية المؤلفين بالمنطق، وتأثرهم به تعريفا وتقسيما واصطلاحا.

في هذا الجو الذي يرى أن المنطق علم العلوم كتبت معظم المصنفات والشروح، والحواشي، والتقارير النحوية، وعلى ضوء معطيات هذه الأجواء يجب أن أتناول التعريف النحوي الذي يعتبر وجها بارزا من أوجه التأثر بالمنطق[107]، وأرى أنه لابد أن يستعجم هذا النحو العربي، وتعاريفه خاصة، ما لم تدرس انطلاقا من مفاهيم المنطق ومعطياته، ولو أن المناهج الحديثة لا تقرر النظر إلا من زاوية لغوية صرف، وفي تصوري أنه لابد من التفريق بين أن يكتب في اللغة من جديد، وهذا يستدعي صفاء المنهج، وبين أن يدرس النحو القديم، وهذا يتطلب الإلمام بالمعطيات المنطقية التي كانت مختمرة في أذهان النحاة.

تقسم التعاريف عند المناطقة المسلمين إلى تعاريف حدية، وتعاريف رسمية، وتعاريف لفظية، يضاف إليها التعريف بالتقسيم، والقسمان الأخيران ابتداع عربي في التعريف.

فالحد عندهم: قول دال على الماهية[108].

أو هو تعريف الشيء بالذاتيات[109].

---

(106) مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 144، وما بعدها، ط. 4، دار المعارف، 1978.

(107) تقويم الفكر النحوي، لد. علي أبو المكارم، ص 128.

(108) السراج المنير على متن إيساغوجي، عثمان بن المكي التونسي، ص 17، المطبعة التونسية، 1341هـ، والتعريفات، للجرجاني، ص 45، الدار التونسية للنشر.

(109) قصارة على شرح البناني في المنطق، ص 102، المطبعة الأميرية، بولاق، 1318هـ، وحدود ابن عرفة بشرح الرصاع، المقدمة، ص 18، المكتبة العلمية، تونس، ط. 1.

أو هو قول وجيز دال على طبيعة الموضوع مميز له من غيره[110].

أو هو التعريف الجامع المانع[111].

أما الرسم فهو عبارة عن:

تمييز الموضوع من غيره[112].

وذلك يتم بذكر لازم الماهية وأعراضها.

ويتوصل إلى الحد التام بذكر الجنس القريب والفصل، وإلى الحد الناقص بالجنس البعيد والفصل.

ويتوصل إلى الرسم التام بذكر الجنس والخاصة، وإلى الناقص بذكر الخاصة فقط، أو بذكر الخاصة مع جنس بعيد[113].

ومقتضى هذا أن التعريف التام بإيراد الجنس القريب[114] مع الفصل، كأن يورد في تعريف الإنسان جنسه القريب (حيوان) وفصله (ناطق) فيقال:

الإنسان = حيوان + ناطق.

وكلا الوصفين داخل في حقيقة الإنسان ومكون لها.

ويتم التعريف بالرسم بإيراد الجنس القريب مع الخاصة التي هي

---

(110) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، لابن حزم، تحقيق د. إحسان عباس، ص 18، دار مكتبة الحياة، بيروت.

(111) الحدود في الأصول، لأبي الوليد الباجي، ص 23، تحقيق د. نزيه جمال، مؤسسة الزعبي، بيروت، 1973.

(112) التقريب لحد المنطق، لابن حزم، ص 18.

(113) شرح البناني على السلم، ص 102.

(114) الجنس والفصل نسبيان، فالموجود جنس أعلى تحته فصول وكل فصل يصح أن يصير جنسا لما بعده.

الضاحك، أو الكاتب، أو الحاضر إلخ ... الإنسان حيوان ضاحك.

وواضح أن الخاصة عرض خاص لا يدخل في ماهية الإنسان.

وعند المناطقة أن التعريف بالحد أدق، وأشرف وأجدر بالتقديم، أما تعريف الرسم، فهو دون ذلك أهمية ومكانة، ولهم في التعريف بأنواعه مواصفات وضوابط منهجية، لا سبيل إلى الحديث عنها في هذا البحث.

هذه هي معطيات علم المنطق، كما عرضها المناطقة، وآمن بها المفكرون المسلمون بمن فيهم النحاة، فالتزموها وحرصوا على أن يقدموا بحوثهم مدموغة بها لتكون لها صفة العلم المضبوط القار. وإذا كان هناك مفكرون كأحمد بن تيمية (ت 728هـ) الذي يرى أن التعريف الحدي لا يرتفع عن تمييز الشيء عن غيره، من دون أن يتوصل إلى تشخيص الماهية أو تحديدها، كما يتوهم ذلك أتباع أرسطو[115] فإن مثل هذا القول لم يحد من الاعتماد على الحدود المنطقية لدى الكتاب المسلمين، كما لم يحد القول بعقم القياس الأرسطي من اعتماده إلى حد الآن.

لقد ظل النحاة - وهم فئة من الباحثين المسلمين - ينتهجون طريقة التحصيل والإسقاط في تحديداتهم، ولطالما عقب الواحد منهم على غيره بأن تعريفه جامع غير مانع، أو أنه مانع غير جامع، أو أنه غير جامع ولا مانع، أو أنه يطرد ولا ينعكس، وهي تعبيرات عن مقاييس منطقية،؛ فلقد تعقب ابن يعيش على الزمخشري تعريفه النعت، حين عرفه بأنه الاسم الدال على بعض أحوال الذات[116]، فقال عن تعريف النعت بأنه اسم: بأن ذلك تقريب وليس

---

(115) مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ج 9، ص 48-49 مكتبة المعارف، الرباط.

(116) المفصل، للزمخشري، ص 114.

بحد على الحقيقة لأن الاسم ليس بجنس لها، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة، والظرف[117]، فالتعريف مردود عند ابن يعيش لأنه غير جامع فهو أضيق من المعرف، وقد عاب ابن يعيش على الزمخشري مرة أخرى قوله عن الصفة (النعت) بأنها دالة على بعض أحوال الذات، فقال:"لا يكفي فصلا، ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات"[118]، وعلى هذا فالتعريف مردود مرة أخرى لأنه غير مانع، إذ هو أوسع من المعرف، وعقب الانتقادين السابقين يقول ابن يعيش: "فإن أضاف إليه الجاري عليه في إعرابه، أو التابع له في إعرابه، استقام حدا وفصله من الخبر"[119].

فهذه المآخذ على قلتها، قد تضمنت مصطلحات الحد والفصل، وهي معطيات منطقية ولاشك.

ولقد كان الأشموني يتوقع أن يبدأ ابن مالك باب الإشارة بتعريفها، فلما لم يجد ذلك اعتذر للناظم فقال: "وترك الناظم تعريف الحد اكتفاء بحصر أفراده بالعدد"[120]، وهذا يؤخذ منه أن الأشموني كان ينتظر من ابن مالك تعريفا على مستوى الحد، وأن الاستعاضة عن التعريف بالتقسيم خلاف الأصل، وإن كان التقسيم هو أيضا أحد أنواع التعريف التي ابتدعها العرب.

وبعد النموذجين السابقين، لا إخالني مدعوا إلى مزيد تأكيد لالتزام النحاة العرب بالحد المنطقي وانضباطهم له.

وبالعودة إلى كثير من المصطلحات والأبواب النحوية المعرفة، يتبين

---

(117) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 3، ص 47.

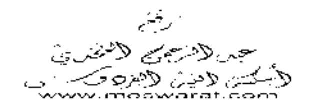
(118) المصدر السابق.

(119) المصدر السابق.

(120) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 63.

أن معظمها يتضمن الحديث عن الإعمال ويحرص أيما حرص على الإبانة عن كون المعرف عاملا أو معمولا لغيره، وأخذا مما سبق، فإنه يتأكد أن أمر الإعمال مسألة جوهرية، لا يمكن أن يكون التعريف حديا دقيقا إلا بذكرها[121]، وكفى دليلا على أهمية الإعمال أن يسوقه النحاة جزءا من الحقائق، وهم أحرص ما يكونون على ألا يسوقوا في التعاريف إلا ما كان ذاتيا جوهريا.

(121) لمزيد من الاستفادة يرجع إلى شرح الكافية، لرضي الدين الاسترابادي، ج 1، ص 12-13.



نماذج من تعاريف النحاة المشتملة على الإعمال:

الإعراب: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون[122].

أو هو: ما جلبته العوامل في آخر الاسم الذي لا يشبه الحرف[123]

أو هو: تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظا، أو تقديرا عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى[124].

أو هو: تغير أحوال أواخر الكلم حقيقة أو حكما لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا[125]

المعرب: ما تغير آخره بسبب العوامل[126].

الابتداء: هو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد[127].

المبتدأ: هو المجرد من العوامل اللفظية مخبرا عنه أو وصفا مسندا إلى تال يقوم مقام خبره[128]

---

(122) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ص 7، تحقيق محمد كامل بركات دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

(123) عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين ابن مالك، ج 1 ص 107 تحقيق عدنان الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، 1397-1977.

(124) المقرب، لابن عصفور ج 1، ص 47، والتعريفات للجرجاني، ص 18.

(125) الحقائق النحوية، لعلي الشنوفي، ص 31.

(126) المصدر السابق، ص 31.

(127) التعريفات، للجرجاني، ص 7.

(128) عمدة الحافظ، لجمال الدين ابن مالك، ج 1، ص 156.

أو هو: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به[129]

المبني: هو الذي يكون آخره وحركته لا بعامل[130].

الاسم المتمكن: ما تغير آخره بتغير العوامل في أوله ولم يشابه الحرف[131].

المصدر: هو الاسم الذي يشتق منه الفعل، ويعمل عمل فعله[132].

اسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنى وعملا غير متأثر بالعوامل وليس فضلة[133]

اسم الفاعل: يعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال[134].

اسم المفعول: يعمل عمل يُفْعَلُ[135].

أفعل التفضيل: لا يعمل في الظاهر[136].

المفعول معه: المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا[137].

المفعول المطلق: هو المصدر المؤكد لعامله والمبين لنوعه[138].

---

(129) التعريف بأكمله لصاحب الحقائق النحوية، ص 26 والجزء الأول منه لابن الآجروم، وانظر الأشموني، ج 1، ص 88.

(130) الأنموذج، للزمخشري، ص 89.

(131) تعريفات الجرجاني، ص 15.

(132) الأنموذج في النحو، للزمخشري، ص 95

(133) الحقائق النحوية، لعلي الشنوفي، ص 26.

(134) الأنموذج في النحو، للزمخشري، ص 95

(135) المصدر السابق.

(136) المصدر السابق، ص 96

(137) التعريفات، للجرجاني ص 118.

(138) متممة الأجرومية للحطاب وشرحها الكواكب الدرية، لمحمد الأهدل ج 2، ص 11، ط. مكتبة النبهان، أندونيسيا.

أو هو: ما ليس خبرا عن مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده[139].

أو هو: الاسم الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده[140].

الحال: الوصف الفضلة المسوق لبيان هيئة صاحبه أو لتأكيده أو تأكيد عامله[141].

الظرف اللغو: هو ما كان العامل فيه مذكورا[142].

هذه نماذج من التعاريف التي يشكل الإعمال في صياغتها ركنا مكينا، وهي بعض ما يمكن عرضه في هذا المجال، وقد آثرت الاقتصار على بعض التعاريف التي جاء لفظ الإعمال صريحا فيها، أما إذا توخينا استقراء التعاريف المومئة إلى الإعمال بألفاظ غير مباشرة، فإننا نكاد ننتهي إلى أن جل التعاريف لم تخل من إشارة إلى الإعمال بوجه من الوجوه.

لقد كان بإمكان النحاة في التعاريف السابقة أن يستعيضوا بالإعمال خواص أخرى في المعرفات، كأن يعرفوا المبتدأ من خلال موقعه، فيعرفوه بأنه الاسم الصريح أو المؤول الذي يبتدأ به، وفي تسميته مبتدأ ما يساعد على هذا التعريف، لكن النحاة كانوا أحرص ما يكونون على بيان صلة المبتدإ بالعوامل ولو أنها صلة تجرد وخلو.

وهذا الحرص من النحاة على إيراد الإعمال بالتعاريف إذا ما قورن

(139) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 268.

(140) الحقائق النحوية، ص 38.

(141) المصدر السابق، ص 38.

(142) التعريفات، للجرجاني، ص 76.

بشدة التزام النحاة للحد النحوي الصارم في تقديم الذاتيات في التعريف، فإن ذلك يفيد أن النحاة كانوا يتصورون أن الإعمال حقيقة جوهرية ذاتية، لا يمكن أن يصاغ تعريف حدي في غيابها.

وإني أستبعد أن يكون حديث النحاة عن الحركات الإعرابية التي هي آثار للإعمال من باب ذكر الأحكام فيما يعرفون، وقد تأصل عندهم أن من عيوب التعاريف أن تتضمن الأحكام حتى قال صاحب السلم:

وعندهم من جملة المردود   أن تدخل الأحكام في الحدود[143]

فإن هم عرفوا الفاعل بأنه اسم مرفوع وعرفوا المفعول بأنه اسم منصوب، وعرفوا الحال بأنها فضلة منتصبة، فليس ذلك من باب ذكر الأحكام، وإنما تلك الحركات خواص تلك المعرفات، ونتائج الإعمال فيها.

وأظن أنني بعد الذي أوردت، قد توصلت إلى تجلية الحقيقتين اللتين وددت إيضاحهما، وأولاهما أن النحاة العرب قد اعتمدوا الحد المنطقي بمواصفاته وضوابطه، يقول الدكتور علي أبو المكارم: "دراسة التعريفات النحوية في ضوء هذه التفرقة تكشف عن تأثر النحاة في هذه المرحلة بالتعريفات المنطقية غاية وأسلوبا[144].

وثاني الحقيقتين أن النحاة اعتمدوا الإعمال عنصرا مهما في التعريف لأنهم كانوا يرونه صفة نفسية[145]. وخصيصة ذاتية في المعرف.

---

(143) السلم، للأخضري المعرفات.

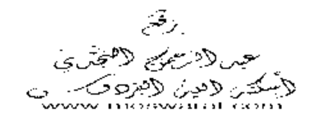
(144) تقويم الفكر النحوي، ص 128.

(145) الوصف النفسي مصطلح كلامي يقصد به الصفة التي لا تقبل الذات انفكاكا عنها ولا تتصور الماهية بانعدامها.

لقد رأى بعض الدارسين المعاصرين، وهو يعرض لظاهرة الاهتمام بالعامل عنصرا في تصنيف الكلمات وتعريفها، أن هذا المنهج كان تطبيقا لما يعرف بمبدإ " المُعْلَم وغير المُعْلَم" الذي يؤكد عليه البنيويون في مجال التحليل إلى المؤلفات المباشرة، يقول د نهاد الموسى: "ولعل نظام الإعراب الذي فسروه على أساس القول بالعامل إنما يقوم في بعض وجوهه على هذا المبدإ "المُعْلَم وغير المُعْلَم""[146].

وبعد التنبيه إلى أن النحاة العرب لم يقف اهتمامهم عند حد رعاية الحركات الإعرابية، وإنما اهتموا بالجالب لها، فإني لا أرى ما يمنع من تبني مبدإ المعلم وغير والمعلم في مجال التصنيف والتمييز لعناصر الجملة، وقد سبق النحاة إلى اعتبار مرافقة العامل أو التجرد عنه من أهم الأسس التي يستند إليها في بيان طبيعة الكلمة المعرفة.

(146) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 47، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980.



5- إسهام نظرية العامل في صياغة المصطلحات النحوية:

لقد كان ضروريا أن يستخدم النحاة مصطلحات خاصة بفنهم، ينقلونها عن اللغة لتكتسب بعد ذلك في علم النحو دلالات أخص، وهي غالبا ما تكون أضيق من دلالاتها، حين تكون مجرد ألفاظ لغوية غير ذات تخصص علمي(147).

وسمة المصطلح النحوي الغالبة عليه، بعد كونه جاريا على طريقة الكلمات الاصطلاحية في تخصصها وفقدها الكثير من معانيها اللغوية، أنه يتصل بالإعمال بصلة تقوى وتضعف، بل قد يكون الإعمال هو الباعث عليه والداعي إلى إيجاده واستعماله.

فإذا كان في النحو العربي مصطلحات أوجدتها ضرورة التقسيم والتمييز، وذلك كمصطلحات الفعل، والحرف، والظرف، والعطف، والضمير، والعلم، إلخ... فإن هنالك مصطلحات عدة تدين بالنشوء للإعمال، وقد كان ضروريا أن تغييب من الكتابة النحوية، لو أن النحاة لم يأخذوا بالإعمال، وأول تلك المصطلحات القائمة على أساس العامل ألقاب حركات الإعراب.

ألقاب حركات الإعراب:

يستعمل النحاة في تسمية حركات أواخر الكلمات ألقابا، تميز تلك الحركات، فيتداولون مصطلحات الرفع، والنصب، والجر، والجزم، كما يتداولون مصطلحات الضم، والفتح، والكسر، والوقف.

---

(147) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ص 21، ط. جامعة الرياض، 1981.

وقد كان سيبويه يرى تخصيص كل حالة إعرابية بلقب خاص، بأن تكون تلك الحالة ناتجة عن عامل سابق أو تكون بناء في الكلمة.

فقد كان يميز بين الحركة المجلوبة بعامل لا يمنع مانع من ظهور أثره على الكلمة معموله، وبين أن تكون الحركة بناء في الكلمة، فلا تتجاوب مع أي عامل سابق.

فقد كان يستعمل لقب الرفع للحركة المجلوبة بعامل، في مقابل الضم الذي هو بناء في الكلمة[148].

وكان يستعمل لقب النصب للحركة المجلوبة بعامل في مقابل الفتح الذي هو بناء في الكلمة[149].

وكان يستعمل لقب الجر للحركة المجلوبة بعامل في مقابل الكسر الذي هو بناء في الكلمة[150].

وكان يستعمل الجزم للحركة المجلوبة بعامل، في مقابل الوقف الذي هو بناء في الكلمة[151].

فمصطلحات الرفع، والنصب، والجر، والجزم، والفتح، والكسر، والوقف، ذات دلالة مزدوجة تعبر عن نوع الحركة، كما تبين إن كانت أثر بناء أو مجلوبة بعامل، يقول ابن يعيش مقررا لهذه الحقيقة: "فإذا قيل هذا الاسم مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه،

---

(148) الكتاب، لسيبويه ج 2، ص 204.
(149) المصدر السابق.
(150) المصدر السابق، ج 3، ص 9.
(151) المصدر السابق.

فيجوز زواله ودخول عامل عليه، يحدث عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول: ضمة حدثت بعامل، أو فتحة حدثت بعامل، أو كسرة حدثت بعامل[152].

فدلالة هذه الألفاظ على الإعمال دلالة تضمنية لا يجوز إقصاؤها من الفهم.

وعلى رأي سيبويه، كان ابن مالك حين قال في الكافية الشافية:

رفعا ونصبا أعرب النوعان والجر ما للاسم فيه ثان
والجزم للفعل وكل مجتلب بعامل يأتي به فهو السبب[153]

قصده أن الرفع والنصب يشترك فيهما النوعان اللذان هما الاسم، والفعل، ويختص الاسم بقابلية الجر، كما يختص الفعل بقابلية الجزم، وكل ذلك أثر لعامل.

وإذا كان الكوفيون قد خالفوا في اصطلاح سيبويه، فسموا ضمة البناء رفعا، وكسرة البناء جرا، وفتحته نصبا [154]، فإن ذلك لا يلغي القول بأن اعتبار الإعمال في تسمية حركات الإعراب، كان قائما عند بعض النحاة على الأقل.

وإذا كان صحيحا أن أبا الأسود قد اختار أسماء تلك الحركات انطلاقا من حركة الفم والشفتين، ومن أوضاعهما، وهما يؤديان تلك الحركات، من

(152) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 1، ص 72.
(153) شرح الكافية الشافية، ج 1، ص 177، ويقارن بعمدة الحافظ، ص 20، وبشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 25.
(154) شرح المفصل، ج 1، ص 72.

فتح وضم لهما[155]، فإن ذلك الاعتبار قد تنوسي إذ داهمته فكرة الإعمال ففرضت مفاهيمها عليه.

وقد يلاحظ الدارس أن أوائل النحاة قد كانوا يستعملون ألقابا أخرى في الدلالة على الحركات، راعوا فيها موقع الحركة من الكلمة، وموقع الكلمة من غيرها، فتختلف الألقاب بين أن تكون الحركة في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها، وبين أن تكون على حرف سالم، أو مهموز، وبين أن تأتي مرفقة بتنوين أو عارية عنه.

لقد ذكر محمد بن أحمد الخوارزمي (ت387هـ) في "مفاتيح العلوم"[156] أن الخليل بن أحمد كان يستعمل مصطلحات انطلق في وضعها من موقع الحركة من الكلمة، وموقع الكلمة من غيرها من الكلمات فكان يستعمل:

الضم : ما ارتفع في أعجاز الكلم غير منون (يفعل).

الرفع : ما وقع في أعجاز الكلم منونا (زيد).

التوجيه : ما وقع في صدر الكلم نحو عين عُمر وقاف قُثم.

الحشو : ما وقع في أوساط الكلم نحو جيم رجل.

النجر : ما وقع في أعجاز الكلم غير منون (هذا الجبل).

الإشمام : ما وقع في صدور الكلم المنقوص (قاف قيل).

النصب : ما وقع في أعجاز الكلم المنون (زيدا).

---

(155) أخبار النحويين البصريين، للحسن بن عبد الله السيرافي، ص 12، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط. الحلبية، 1955. ومراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ص 29، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.

(156) مفاتيح العلوم، للخوارزمي، ص 30، دار الكتب العلمية، بيروت.

القعر : ما وقع في صدور الكلم (ضاد ضرب).

التفخيم : ما وقع في أوساط الكلم المهموزة (سأل).

الإرسال : ما وقع في أواخر الكلم المهموزة (قرأ).

التيسير : ألفات مستخرجة من أعجاز الكلم ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ (الأحزاب 67).

الخفض : ما وقع في أواخر الكلم المنون (زيد)

الكسر : ما وقع في أواخر الكلم غير منون(الجمل)

الإضجاع : ما وقع في أواسط الكلم نحو (باء الإبل)

الجر : ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف وصل (لم يذهب الرجل).

الجزم : ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة (باء اضرب).

التسكين : ما وقع في أوساط الأفعال نحو (فاء يفعل).

التوقيف : ما وقع في أعجاز الأدوات (ميم نعم).

الإرسال : ما وقع للحروف التي قبل الياءات (عيسى، وموسى).

وإذا كان هذا الاستقراء يجمع بين إحصاء أجزاء الكلمات، وعرض ألقاب الحركات الواقعة على تلك الكلمات، فإنه من اللائق تقسيم ذلك كله إلى مجموعتين: مجموعة تميز فيها الألقاب الخاصة بأواخر الكلمات لأنها هي التي يعنيها النحاة حين يتحدثون عن الحركات، ومجموعة تميز فيها الألقاب الخاصة بتلك الأجزاء.

المجموعة الأولى التي تتناول ألقاب الحركات على أواخر الكلمات.

الضم على الكلمة غير المنونة مثله بيفعل

هذا لا بد أن يشمل الفعل والاسم المعرف الرجل.
والممنوع من الصرف أحمد والمبني على الضم حيث.

الرفع ما وقع في أعجاز الكلمة منونا زيد.:

النصب ما وقع في أعجاز الكلمة منونا منصوبا زيدا:

الخفض ما وقع في أعجاز الكلمة منونا زيد

بإقصاء الاسم المضاف والمعرف وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف

الكسر ما وقع في آخر الكلمة غير منون الجمل

ويدخل فيه المعرف والمبني على الكسر والمضاف إليه والمضاف في حالة بداع سابق.

الجر على أواخر الأفعال المجزومة التي التقت بساكن

الجزم: الفعل الساكن اضرب ويدخل فيه المضارع المجزوم.

المجموعة الثانية التي تتناول بيان أسامي الحركات مع رعاية أجزاء الجملة.

الصدر:
- التوجيه : عمر
- القعر : ضرب.
- الإشمام : قيل في الفعل المعتل الوسط.

الوسط:
- الحشو : جيم الرجل
- الإضجاع : باء الإبل
- التسكين : السكون في وسط الفعل(يفعل)
- التفخيم : الهمزة في الوسط (سأل)

في الآخر:
- النجر ما وقع في الآخر غير منون الرجل
- التفخيم أيضا ما وقع في الآخر مهموزا (قرأ)
- التيسير ألفات الإطلاق (السبيلا)
- التوقيف ما وقع في أعجاز الأدوات ميم (نعم)

وإلى جانب ما ذكر، فإن في كتب النحو عدة مصطلحات أوجدها القول بالعامل، منها مصطلحا **الإلغاء** و**التعليق** اللذان يردان في باب ظن وأخواتها، وكلاهما مصطلح إعمالي ويتجلى مدلوله من خلال تعرفه في موضعه من كتب النحو.

فقد يتوسط أحد تلك الأفعال الأحد عشر[157] بين المفعولين اللذين يرجعان في أصلهما إلى المبتدإ والخبر، فيكون الناطق في خيار بين أن يعمل ذلك الفعل فينصب به مفعوله المتقدم والمتأخر، وبين أن يلغيه ويهمله اعتبارا للموقع الوسط الذي يقع فيه، ويستوي ذلك في مثل قول الشاعر:

شجاك أظن ربع الظاعنينا فلم تعبأ بعذل العاذلينـــا[158]

فقد روى البيت بنصب"ربع" على أنه مفعول أول لظن لتكون جملة "شجاك" مفعولا ثانيا له، وقرئ بالرفع أيضا على أن ظن ملغاة.

وقد تتأخر أفعال ظن عن المفعولين فيترجح الإلغاء كما في قول الشاعر:

آت الموت تعلمون فــلا يـــر هبكم من لظى الحرب اضـــطرام[159]

وقد يتقدم الفعل القلبي مفعوليه، لكنه يكون مسبوقا بما يجيز إلغاءه نحو متى ظننت زيدا قائما، والإعمال في هذه الصورة أرجح.

أما التعليق فهو حالة واجبة، لهذه الأفعال القلبية إذا أعقبها من الأدوات ما يحول دون تسرب أثرها إلى ما بعدها كــ"ما" و"لا" و"إن" المفيدة للنفي ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلا﴾ (الإسراء 52)، وكالاستفهام.

---

(157) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 155.

(158) البيت مجهول القائل كما نص على ذلك شراح الأبيات، ينظر شرح أبيات المغني لعبد القادر البغدادي، ج 6، ص 182، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث دمشق 1975، وشرح شواهد المغني، للسيوطي، ج 2، ص 806، مع ذيل محمد بن التلاميد الشنقيطي، مكتبة الحياة، بيروت.

(159) البيت مجهول القائل شرح شواهد الأشموني، للعيني، ج 2، ص 28.

ووضع هذه الأفعال في حالة التعليق أن تكون عاملة في المحل دون اللفظ فهي عاملة لا عاملة[160].

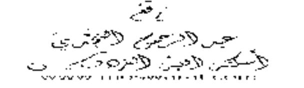
فمصطلحا الإلغاء والتعليق يعبران عن وجهين من أوجه الإعمال، وما كان ليتصور وجودهما في النحو العربي، لو لم تكن فيه نظرية العامل.

ومن آثار الأخذ بالعامل القول **بالنسخ**، وهو مصطلح يعبر عن نسخ عمل بعمل، فالأفعال والأحرف الناسخة قد ألغت عمل الابتداء في المبتدإ، والمبتدأ في الخبر– على ما هنالك من خلاف في العامل – وعوضت ذلك كله بعملها الخاص، ولو أن النحاة نظروا إلى النواسخ من زاوية المعاني المؤداة بواسطتها لاختاروا لها ولا شك أسماء أخرى تنبئ عن معانيها.

وفي النحو العربي مصطلحات أخرى، لا تقصر دلالة عن الاهتمام بالإعمال عما سبق ومنها مصطلح التنازع والاشتغال، والتعدي واللزوم، إلخ ...، وهي كلها تؤكد عناية فائقة بالإعمال، وما اصطباغ المصطلح بالإعمال إلا وجه من أوجه تلك العناية الفائقة.

---

(160) شرح الأشموني، ج 1، ص 162.



6- تحكم نظرية العامل في الأسلوب العربي:

من أخطر آثار الإعمال وانعكاساته أنه قد أدى إلى استحداث أساليب جديدة نسبت إلى العربية من غير أن تكون مستمدة من نصوص اللغة العربية المحفوظة عن العرب، كما أنه قد أدى إلى وصم كثير من أجزاء الجملة العربية بالزيادة والفضول.

وهذان التصوران يعنيان أن قواعد الإعمال قد تحولت إلى مصادر لاستحداث صيغ وإقصاء أخرى[161]، والمفروض أن تكون تلك الصيغ المحسوبة على العربية قد سمعت عن العرب، ووصلت موثقة عنهم، لأن الأحكام المتوصل إليها بعد استقراء تلك الصيغ ودراستها ستكون أحكاما على النطق العربي، وليست أحكاما على ما يمكن أن تنتجه القسمة العقلية، أو إمكانات التقديم والتأخير أو الإضمار والإظهار في اللغة.

وإذا كان النحاة والرواة قد انتهجوا منهجا صارما في تحديد القبائل التي يؤخذ منها النص اللغوي لصفاء سلائقها درءا للافتيات على اللغة بإقحام الهجين[162]، فإنه قد كان عليهم أن يظلوا بمنأى عن إنتاج أساليب لم تكن يوما من كلام العرب، وعن إقصاء صيغ وأساليب ثبت بالدليل أنها عربية.

وتفصيلا لما أجملت فسأتناول هذا المبحث من خلال معالجة محورين هما:

1 – دراسة نماذج مما قال فيه النحاة بالنقص، فأحوجهم ذلك إلى

---

(161) اللغة والنحو، عباس حسن، ص 205-209، دار المعارف، مصر، ط. 2.

(162) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ص 56، تحقيق أحمد محمد قاسم، ط. السعادة، 1976، والمزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، ج 1، ص 128، مكتبة صبيح، القاهرة.

التقدير.

2 – دراسة نماذج مما تصور النحاة أنه زائد أو لغو في كلام العرب.

1- دراسة نماذج من الجمل التي قيل فيها بالنقص:

1–1: لقد اختلف النحاة – كعادتهم - في جواز تقديم خبر ليس عليها، وهل يصح أن يقال: قائما ليس زيد، فمنع ذلك المبرد، وابن السراج، والزجاج، والجرجاني[163].

لكن سيبويه، وأبا علي الفارسي، والفراء من الكوفيين، والزمخشري وابن عصفور، وابن برهان، أجازوا ذلك[164]، وقد كان منتظرا أن يستدلوا على ذلك بسبق العرب إلى النطق بهذا الأسلوب، لكنهم توجهوا إلى قاعدة إعمالية[165] فقالوا: لقد ورد قول الله تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ (هود 8) وفيه تأخر خبر ليس عليها، لكن معمول ذلك الخبر "يوم" تقدم على ليس، وقد تأسس أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل[166]، فوقوع معمول الخبر متقدما على ليس مرشد إلى صحة تقدم الخبر عليها لأن موقع أي معمول هو موقع لعامله.

---

(163) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 7، ص 114، وشرح الأشموني، ج 1، ص 114.

(164) شرح المفصل، ج 7، ص 114، الأشموني، ج 1، ص 114؛ المفصل، 269. المقرب، ص 1، ص 93.

(165) شرح الكافية، للاستراباذي، ج 2، ص 297، شرح المفصل، لابن يعيش، ج 7، ص 114، التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، ج 1، ص 188.

(166) القاعدة في شرح المفصل، ج 7، ص 114، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 164، وهي مع مناقشتها في شرح الكافية، للاستراباذي، ج 2، ص 297.

وإذا كان هذا هو منطق المجيزين، فإن منطق المانعين لم يكن هو أيضا بعيدا عن الإعمال، وقد كان يغنيهم أن يقولوا إن هذا التركيب لم تنطقه العرب، لكنهم لاذوا بمقررات الإعمال يستدلون بها؛ فقد نظروا إلى أن "ليس" على أن جانب الحرفية غالب عليها، فألحقوها بــ"ما" النافية وعندهم أن "ما" النافية من الأدوات التي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، فلا يجوز أن يكون الخبر وهو معمول اسمها متقدما عليها، لأن ليس حاجز للإعمال فلا يتسرب أثر ما بعدها إلى ما قبلها(167).

وبهذه الطريقة من الاستدلال الإعمالي انتهى النحاة إلى إقرار جواز تقدم خبر ليس عليها وإلى منعه فصار الإعمال رافدا يمد اللغة بأساليب لم تكن يوما ما منها.

ولن أغلو إذا قلت إن ابتداع صيغ وتراكيب غريبة، كتركيب "قائما ليس زيد" من أشنع أخطاء الإعمال، ومن أسوء ما جلبته هذه النظرية من النتائج.

1-2: سيرا مع أحد مقتضيات العمل الذي يقرر أن المعمول لا بد له من عامل، أطال النحاة في التنقيب عن عوامل لمعمولات كثيرة وردت صيغا جاهزة على ظاهرها علائم التأثر بالعامل، وليست مقترنة بما يمكن أن يعزى إليه التأثير من العوامل المعهودة.

فمن ذلك ورود مصادر منصوبة أصالة، كما هو الأمر في لبيك وسعديك، والنحاة يقدرون لكل منصوب فعلا يرجعون إليه العمل في تلك المصادر كخير مقدم، وغضبَ الخيل على اللجم، وأوفرقا خيرا من حب،

---

(167) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 7، ص 114.

والفعل في ذلك كله يجوز إظهاره، ويقدر من نفس مادة المصدر، كقدمت في خير مقدم وغضبت في غضب الخيل على اللجم إلخ...

وهم يردون على الفعل في خيبة وجدعا وعقرا وبؤسا وبعدا وسحقا إلى فعل يقدر ولا يظهر[168].

أما المصدران السابقان وهما لبيك وسعديك، فإنهم قد أجروا عليهما ما أجروه على بقية المصادر[169]، لكنهم قد اصطدموا بأن العربية لا تحفظ لهما فعلا من مادتهما، وقد أتيا صيغة مثناة، وفي التمحل لعامل هذين المصدرين يقول ابن يعيش: "فهما اسمان منصوبان على المصدر بفعل مضمر من غير لفظه بل من معناه، كأنك قلت في لبيك داومت وأقمت وفي سعديك تابعت وطاوعت، إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبها"[170]، وعلى هذا تعوض جملة لبيك بداومت وجملة سعديك بتابعت، والتعويض في الجملتين جاء محوا شاملا لم يبق من الجملتين الأصل أثرا.

1-3: ونظير هذا في الابتداع وتشقيق الأساليب عن المسموع ما قرره النحاة في باب الاشتغال في مثال زيدا مررت به[171]

فمعلوم أن "زيدا" قد شغل عنه عامله بضميره، فوجب تقدير فعل يعمل في المشغول عنه، فيكون الفعل المقدر من مادة الفعل المشغول فتصير الجملة مررت زيدا مررت به.

---

(168) المفصل، للزمخشري، ص 32، وشرح المفصل، ج 1، ص 117-118-119.

(169) كتاب سيبويه، ج 1، ص 241 وما بعدها.

(170) شرح المفصل، ج 1، ص 118.

(171) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 138.

وبما أن الفعل "مر" لا يتعدى بنفسه لينصب مفعوله الذي ينتظره[172] فقد قدروا فعلا من معناه فقالوا جاوزت زيدا مررت به.

وبهذا يسلم الإعمال، لكن التركيب غير التركيب، وكل ذلك لا بأس به إذا ضمن الوفاء للإعمال، والأمر نفسه نجده عند النحاة حين يحاولون نصب عامل المشغول في مثال زيدا ضربت أخاه، أو زيدا هدمت داره.

فإذا قدر الفعل من مادة الفعل المفسر صار التقدير ضربت زيدا ضربت أباه، فيصير في الجملة مضروبان، والجملة الأصل لا تتحدث إلا عن مضروب واحد هو أخو زيد، وحين يستشعر النحاة الحرج يفوضون للمتكلم ليقول أغضبت زيدا ضربت أخاه،أو أهنت زيدا ضربت أخاه، وليس يبعد أن يقدر أفرحت زيدا ضربت أخاه، إن كان زيد يسر بضرب أخيه، والمهم لمن ذلك أن يتكفل المتكلم بتسوية المشكلة.

ولا حديث للنحاة عن مجموعة الأساليب التي تقولوها من غير أن تكون منطوقا بها.

وقد كان يسع النحاة ما نادى به الكسائي من إعمال الفعل الموجود في الجملة في المعمول السابق وإلغاء الضمير.

I–4: وحين يكون النحاة أمام بحث عامل المنادى فإنهم يرون أن حرف النداء ينبئ عن فعل مقدر هو الناصب للمنادى، ليلتحق بذلك بالمفعول، بل هو عند البصريين أحد المفاعيل.

---

(172) قد تنصب مرّ ما بعدها لا على المفعولية ولكن على نزع الخافض وذلك كما في قول جرير بن عطية:

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم علي إذن حـــرام

هذا رأي النحاة الذي لا يكاد يعرف لهم غيره، ولقد أشاعت المراجع النحوية أن المبرد يرى غير هذا الرأي فقد حكى ابن يعيش، ورضي الدين، والأشموني، أن المبرد كان يرى حرف النداء سادا مسد الفعل فهو الناصب للمنادى، قال ابن يعيش: "وكان أبو العباس يقول الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل"[173]، وقال رضي الدين "وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل"[174]، وقال الأشموني: "أجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل"[175].

ويقيني أن ما قيل خطأ ترامى إلى النحاة فتناقلوه، وقد أصبح بالإمكان العود إلى المقتضب بعد تحقيقه فعنه يؤخذ رأي المبرد بلا واسطة، يقول المبرد: "فإذا قلت يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك"[176].

والرأي نفسه نجده لسيبويه وعنه أخذه النحاة، وجميعهم يقدرون قبل حرف النداء فعل أدعو أو أنادي فجملة: يا رجلا

تقرأ إعماليا: أدعو رجلا

ولقد تنبه نحاة قدماء كالسهيلي، وابن مضاء القرطبي،[177] إلى أن التقدير إن كان يرضي الصناعة، فإنه يجور على المعنى؛ ذلك أن جملة النداء الإنشائية تتحول إلى جملة إخبار، وأن الناطق كان يستدعي المنادى للإقبال

---

(173) شرح المفصل، ج 1، ص 129.

(174) شرح الكافية، ج 1، ص 131-132.

(175) شرح الأشموني على الألفية، ج 2، ص 446.

(176) المقتضب، ج 4، ص 182.

(177) الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، ص 80، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط. 3.

عليه[178]، ولم يكن يقصد أن يخبر عن نفسه.

وجملة: أدعو رجلا، لا تصح في الحقيقة إلا إذا سبقت بجملة نداء، فإذا نادى مناد جاز له أن يقول كالمخبر عن نفسه، أدعو رجلا، وبهذا لا يمكن أن تعوض إحدى الجملتين الأخرى، وإنما تعقب جملة الإخبار جملة النداء.

1-5: من صور التقول على العربية والتزيد في أساليبها تقدير النحاة لأفعال تتصدر جملة التحذير والإغراء، فواضح أن جملة الأسدَ الأسدَ، جملة تأثرية، هكذا سمعت وليس منظورا إليها على أنها فرع عن جملة أخرى هي أصلها، فالظرف الاستعجالي المتأثر يملي على الإنسان إصدار جملة التأثر، الأسدَ الأسدَ في عجلة مطلقة تفوت عل القائل – ولو كان من النحاة– أن يلتفت إلى عامل النصب في الأسد، وفي عجلته في أداء هذه الجملة واختيار النصب ما يعلن عن كون الصيغة الجاهزة أقصى صورة من صور الاستنفار، فهي أقرب ما تكون من الفعل "اللاإرادي" الذي لا يستشار فيه الجهاز العصبي المركزي، وإنما يصدر التوجيه محليا من الجهاز "اللامركزي" استجابة للحدث الطارئ؛ لكن النحاة الذين لا يرضون بالإعمال بديلا يتجاهلون الظرف الذي صدرت فيه جملة التحذير والإغراء، فيزعمون أن الجملة تصدر وفي حسبان القائل اهتمام بالعامل والمعمول، ولذا فهم يقدرون احذر الأسد.

وتتولد جملة جديدة ليس لها من آثار الجملة القديمة إلا المفعول الفضلة، أما الفعل والفاعل، وهما ركنا الإسناد فإنهما من ابتداع النحاة.

1-6: لقد امتدت ضوابط الإعمال الصارمة إلى القرآن الكريم، وهو

(178) شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، ج 1، ص 131.

النص الموثق الذي أجهد القراء والرواة أنفسهم في نقله إلى الناس سليما.

فلقد عالج النحاة قوله تعالى ﴿إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر﴾ (الطارق 8-9) فبحثوا عن العامل في الظرفي"يوم"فأوحى إليهم الجوار بتعليقه باسم الفاعل قبله "لقادر"، لكن ذلك لا يستقيم معه المعنى إذ يصير المدلول أن الله قادر في ظرف واحد هو يوم يبتلى السرائر، وهذا غير مراد ولا متصور لأن الله قادر بالإطلاق، لا تنحصر قدرته في زمن ما ولما لم يجز هذا التعليق طلبوا العامل في المصدر الذي هو "رجعه" فصح أن يربط به لكن ذلك قد أثار مشكلة أخرى هي أن العامل "رجع" قد فصل عن معموله "يوم" بأجنبي هو اسم الفاعل "لقادر"، وذلك من محظورات الإعمال، وتخلصا منه قدروا عاملا جديدا يفسره المذكور، فقرأوا: إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر[179].

والمصحف يأبى أن يضم بين دفتيه ما ليس من التنزيل، ولو تعلق الأمر بمجرد استبانة المعنى ووضوحه لكان في الآية غناء ووفاء، أما وقد تحول الأمر إلى شريعة الإعمال، فلا غرابة أن تبتكر أساليب مهما يقل عن ملاءمتها لضوابط الإعمال فلن تكون كلاما عربيا، فضلا عن أن تكون منتمية إلى البيان الأعلى.

---

(179) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، ج 1، ص 309، تحقيق محمد أبي الفضل، ط. دار إحياء الكتب، 1958، وإملاء ما من به الرحمن، للعكبري، ج 2، ص 285.

2 - توهم الزيادة في الجملة العربية:

لقد شاع حكم النحاة على بعض أجزاء الجملة العربية بالزيادة، والأمر يستدعي الوقوف عند هذا الإطلاق من أجل تعرف مواضع الزيادة التي رأوها، ومن أجل تبين المقاييس والمعايير التي استنتجوا بها وجود الفائض في الجملة العربية.

2-1 لقد تحدث المالقي عن مدلول الزيادة عند النحاة في الأحرف فحصرها في ثلاثة معان[180]

أ - يسمى زائدا حرف الربط الفردي الذي ليس حرف مبنى في الكلمة، وإن كان وصفه بالزيادة لا يلغي أهميته، لتعلق سياق الجملة به، وذلك كالباء، واللام، والكاف، الجارة تمييزا لها عن باء بكر وكاف كعب ولام لطم.

قال ابن جني في "سر صناعة الإعراب" فأما قول النحويين الباء والكاف واللام زوائد يعنون نحو بزيد وكزيد ولزيد، فإنما قالوا فيهن أنهن زوائد لما أذكره لك؛ وذلك أنهن لما كن على حرف واحد، وقللن غاية القلة، واختلطن بما بعدهن، خشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن، بما يدخلن عليه، أن يظن بهن أنهن بعضه وأحد أجزائه فوسموهن بالزيادة."[181].

ب - وتسمى زوائد الأحرف التي لا تؤثر في المعنى كـ﴿فبما نقضهم﴾ (النساء 154) و﴿فبما رحمة﴾ (آل عمران 159).

---

(180) رصف المباني في حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، ص 142، تحقيق أحمد خراط مجمع اللغة العربية.

(181) سر صناعة الإعراب، لابن جني، ج 1، ص 135، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف.

ويسمى زائدا كل حرف تجاوزه العامل قبله إلى معمول بعده، ولم يحل دون تسرب الإعمال، كما في جئت بلا زاد، وفي قوله تعالى: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾ (المائدة 73) ففعل "تكون" منصوب بأن واللام المتوسطة مع ألفها "لا" المكونة لـــ"ألا" لم تمنع سريان الإعمال إلى ما بعدها.

وإذا كان هنالك مجال للالتماس العذر للنحاة في تسميتهم أحرف الربط زوائد، لتمييزها عن أحرف المباني، تسليما بأن ذلك اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح، فإنه لابد من إعادة النظر في معنى الزيادة في الأحرف التي قال النحاة إن وجودها كعدمها[182]، إذ لا نستطيع أن نتمثل كيف أن العرب قد حرصت على أداء المعاني بأقل الألفاظ، ومع ذلك ذهلت عن أحرف كثيرة كان لابد أن يأتي النحاة ليكتشفوا أنها زائدة، وأنه لا يتعلق بها شيء من المعنى.

ومما ينبغي الالتفات إليه تسمية الأحرف المحايدة إعماليا زوائد، فهل يصح مثلا إلغاء لا "الزائدة" في ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾ (المائدة 73)، من غير أن يتأثر المعنى بتولد بناء جديد؟ وهل يمكن تحويل جملة جئت بلا زاد التي أفضت فيها الباء إلى الاسم رغم وجود "لا" إلى جئت بزاد.

طبعا، إن ذلك لا يقول به أحد بمن في ذلك النحاة القائلون بالزيادة، وأتوقع أن يجيب البعض عن هذه الإشارات بأن النحاة لا يقصدون بالزيادة إمكان إهمال الحرف لعلمهم بإسهامه في تركيب المعنى العام للجملة، والنحاة أنفسهم لا يتجاهلون هذا، وهم يسمون بعض تلك الأحرف بأحرف المعاني،

---

(182) يقول المالقي عن الكاف مثلا: الموضع الأول أن يكون دخولها كخروجها، رصف المباني، ص 201.

وقد قالوا عن الحرف بأنه يؤدي معنى بضميمة غيره. فمثل هذا الرد هو مما يحقق أن معنى الزيادة غير ملتفت فيه إلى الدلالة وأن الذي أوجده هو استعمال المقاييس الإعمالية.

فلقد كان على الحرف "ما" في "فبما رحمة" أن يعمل أو يحجز العامل قبله، لكنه لما ظل محايدا أُعتبر زائدا على المستوى الإعمالي.

وقمين بالذكر عقب عرض المالقي لمعاني الزيادة، أن ألاحظ أن المعنى الثاني من معاني الإعمال الذي قال عنه بأن الجملة لا تتغير لو تخففت من حرفها الزائد، ومثل له بشاهدين ﴿فبما نقضهم﴾ (النساء 154) و﴿فبما رحمة﴾ (آل عمران 159).

ففي رأيي أن أمثلة هذا النوع ترتد إلى المعنى الثالث للزيادة، لأن الأحرف في هذا النوع قد اعتبرت زوائد، لأنها لم تعمل ولم تحل دون عامل.

وعلى الإجمال فإن للإعمال ضلعا كبيرا في استحداث معنى الزيادة في أجزاء من التركيب العربي.

2-2: من ضروب القول بالزيادة في التراكيب العربية[183]: أن يعتبر النحاة الباء حرف جر زائد في ﴿قل كفى بالله شهيدا﴾ (الرعد 43)[184]، وتطرد الزيادة عندهم بعد كفى[185].

---

(183) لمزيد إيضاح ينظر خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ص 53، د. عفيف دمشقية، دار العلم للملايين.

(184) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 168، شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ج 2، ص 577.

(185) رصف المباني، للمالقي، ص 148.

وبعد الإذعان لقول النحاة يصير الرجوع إلى الأصل ملزما بإزالة الزائد ليتحول الأسلوب إلى كفى الله شهيدا.

وحين يتعلق الأمر بجملة "كفى بك شهيدا" فإن إزالة حرف الجر الزائد (الباء) تفضي إلى ضرورة استبدال ضميرجديد يناسب الموضع الجديد، الذي هو موضع فاعلية بالكاف الذي هو ضمير جر ونصب ولن يصلح حينذاك إلا أن يقال كفيت شهيدا.

وهذه نقلة بعيدة وشوط شاسع من كفى بك إلى كفيت، والنقلة وإن كانت هدما لتركيب وبناء لآخر، فإنها مع ذلك هينة وضرورية عند النحاة حين يصرون على القول بالزائد.

2–3: ومن أوجه القول بالزيادة المترتبة عن تحكيم قواعد الإعمال، اعتبار النحاة كل عامل فقد عمله بسبب وقوعه موقعا خاصا زائدا؛ فقد قالوا بزيادة كان في بيت أم عقيل:[186]

أنت تكون ماجد نبيـــل إذا تهب شمأل بليـــل

فتكون قد فقدت عملها لوقوعها حشوا بين متلازمين، هما المبتدأ والخبر، وما كان لهذا الفعل أن يعتبر زائدا لو حظي بعمله.

ولقد حاول بعض الباحثين[187] أن يأتي بجديد حين درس البيت درسا

(186) شرح شواهد الأشموني، للعيني، ج 1، ص 241، دار الفكر بيروت، وشرح شواهد ابن عقيل، لعبد المنعم الجرجاني، ص 52، مطبعة الشرق، القاهرة، 1357هـ، وفتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل، محمد العدوي، ص 52، مطبعة الشرق، 1357هـ.

(187) هو د. مهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 32 ط. 1964، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، وينظر مقال د. نعمة رحيم العزلوي، مجلة المورد، ص 111، العددان 4/3 – 1981.

تأريخيا، فانتهى إلى أنه شاهد على أن اللغة العربية كانت تستعمل الفعل المساعد في الربط على نحو ما عليه كثير من اللغات، لكنها قد تخففت منه بمرور الوقت.

ويرد هذا الرأي عندي أن البيت معروف القائل، وأن الفترة التي عاشت فيها قائلته لا تضرب في أعماق التاريخ، فقد خاطبت أم عقيل بهذا البيت طفلها في حدود سنة 584م[188]، وقد ظلت ترددده فحفظ عنها في جملة ما حفظ من أساليب هدهدة الأطفال، وهذه الهدهدة تقتضي شيئا من التصابي والتصاغر ومجاراة الطفل في تعبيره، فهي لهذا ألصق بأدب الطفل من أن تكون حجة في إثبات قضية لغوية.

2–4: ومن مظاهر توهم الزيادة في الأسلوب العربي ما كتبه الأشموني معلقا به على وقوع "ظن" بين مفعوليها مما أجاز تجريدها عن العمل فقد درس قول الشاعر:[189]

شجاك أظـــن ربع الظاعنينا فلم تعــبأ بعذل العاذلينا

فلما وجد أن ظن ملغاة في رواية رفع الربع، قال عنها إنها لغو.

فالخيار إذن بين أن تعمل أو لا تعمل، فإن هي عملت كان الأسلوب كلاما مستقيما محترما، وإن هي أهملت كانت لغوا وكلاما زائدا، وفي هذا

---

(188) ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب، ج 3، ص 157، أن عقيلا قد ولد قبل أخيه جعفر بعشر سنين كما أن جعفرا قد ولد قبل أخيه علي بن أبي طالب بعشر سنين وعلي من مواليد 604م لأنه قد ولد 7 سنوات قبل البعثة التي كانت 610م، فسنة ولادة جعفر قبل علي بعشر سنين أي 594م وميلاد عقيل قبل ذلك بعشر أي 584م أنظر في التحديد "عيون الأثر"، لابن سيد الناس، ج 1، ص 115، المعارف، لابن قتيبة الدينوري، ص 88، دار إحياء التراث.

(189) البيت غير معزو لقائل معروف، شرح شواهد الأشموني، ج 2، ص 28.

القول من الأشموني وغيره تحكم في الأسلوب العربي، وفيه تعال وصلف على الواقع اللغوي، الذي يجب أن ينظر إليه على ما هو عليه.

ولو أن النحاة لم يكبتوا السليقة العربية لأفادتهم أن أسلوب "أظنك عائدا" الذي تنصب فيه ظن مفعولين، إذا هو أفاد الشك والتوقع، فإن في أسلوب "عائد أظنك" بالإضافة إلى معنى الشك والتوقع معنى جديدا، هو معنى الاستدراك، وأن المتكلم كان مستيقنا من عودة المخاطب حتى إذا انتهى كلامه أدركه الشك، فأعرب عنه بالفعل المتأخر بعد أن سيق الجزء الأول منه مساقا آخر.

2-5: ومن صور قول النحاة بالزيادة اعتبارهم لها في صدر البيت:

يلومونني في اشتراء النخيـــــــل أهلي فكلهم ألْوَمُ[190]

والزيادة متمثلة في اجتماع فاعلين على فعل واحد، وهما معمولان له من نوع واحد، وقد تقرر أن العامل لا يعمل رفعين من غير إتباع مهما تكن قوته[191]، وقد أجروا البيت السابق على لغة دعوها تندرا لغة "أكلوني البراغيث". وهي لغة تشهد لها نصوص وافرة حفظها القرآن واستعملتها السنة، وكفى بهما حجة فمنها في القرآن: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ (الأنبياء 3)[192] ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ (المائدة 73)[193].

---

(190) عزي البيت إلى أمية بن أبي الصلت كما عزي إلى أحيحة بن الجلاح ينظر شرح أبيات المغني، للبغدادي، ج 6، ص 132، شرح شواهد المغني، للسيوطي، 783. ومعاني القرآن، للفراء، ج 1، ص 316، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط. 2 ص 1980.

(191) شرح الأشموني، ج 1، ص 90.

(192) معاني القرآن، للأخفش الأوسط، ج 2، ص 410، تحقيق د. فائز فارس، الشركة الكويتية 1981، وإملاء ما من به الرحمن، للعكبري، ج 2، ص 130، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق ==

ومنها في الحديث:

- "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[194]

- "جلسن إحدى عشرة نسوة"[195]

ولوفرة ما جاء عليها من النصوص اختار ابن مالك تسميتها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة"، وقال عنها: لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب، فوجب أن نصدقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره[196] وقد علق ابن حجر على تخريجات حديث يتعاقبون فيكم ملائكة بأنه تعسف[197].

ورغم كثرة النصوص التي اجتمع فيها فاعلان وبعضها ينتمي إلى الوحي، فإن النحاة قد ظلوا يعتبرون اجتماع الفاعلين خلافا للأصل، وفاء منهم لقاعدة العمل التي صنعوها، ثم ما لبثوا أن سجنوا أنفسهم داخلها فعميت عليهم اللغة أن يروها في نصاعتها، وعفويتها، فأساءوا إلى أنفسهم بتضييق ما كان متسعا، وأساءوا إلى هذه اللغة باتهامها بالحشو والفضول الزائد الذي لا دليل عليه إلا من دليل قواعد الإعمال المبتدعة.

ياسين محمد السواس، دار المأمون، للتراث، ج 2، ص 81، معاني القرآن، للفراء، ج 2، ص 198.

(193) مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 240، ومعاني القرآن، للفراء، ج 1، ص 316، وإملاء ما من به الرحمن، ج 1، ص 222.

(194) الحديث رواه البخاري أكثر من مرة في كتاب المواقيت باب فضل الصلاة، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾.

(195) بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، القاضي عياض، ص 20، تحقيق صلاح الدين الأدلبي ومن معه وزارة الأوقاف- المغرب.

(196) شرح الكافية الشافية، ج 2، ص 538.

(197) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ج 2، ص 174، 17 ص 199.

هذه ملامح وليست آخر الممكن ذكره في هذا المجال، وهي مجتمعة تعطي رأيا عن توغل الإعمال وتجذره في الدراسات النحوية، حتى ليصح اعتبار الإعمال الفكرة المحورية التي دار عليها النحو العربي، فرافقته في كل اهتماماته وبحوثه، وكان لها حضور في معظم أبوابه، وجهت مسيرته وصممت طريقة عمله ورصدت مجال تحركه.

ولست أرى أن داعي تسوية الصنعة والرغبة في إضفاء الانسجام العقلي على الجملة العربية، هو ما قاد النحاة إلى التزام الإعمال خطة ومنهجا، وإنما أرى أنه قد وقر في أذهان النحاة أن الإعمال سنة العرب في صياغة تعابيرهم، وأنه التصميم الذي ساروا على هديه، والنحاة بجهودهم المضنية لم يفعلوا أكثر من أنهم كشفوا هذا السر الخفي، وتلك الروح السارية في النحو العربي.

وتتأكد هذه الفكرة عندي من شواهد كثيرة نجدها في أقوال النحاة المعلنة عن توهمهم أن العرب كانت تعرف الإعمال، وتعتني به وتراعيه وتتصرف في كلامها على مقتضاه.

فمن تلك الشواهد:

أ – ما جاء على لسان الأشموني وهو يشرح قول ابن مالك ورفعوا مبتدأ بالابتداء، فقد أراد الأشموني تفسير مرجع الضمير في رفعوا فقال: "أي العرب"[198] وكان الصبان أكثر حذقا منه فاستدرك عليه، وقال: "لو قال سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدإ بالابتداء"[199]

---

(198) شرح الأشموني على الألفية، ج 1، ص 90.

(199) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 1، ص 202.

ب – لقد ردد السيوطي في "الأشباه والنظائر" التصور نفسه فقال عن "ما" النافية: "فمن راعى الشبه العام لم يعملها، وهم بنو تميم ومن راعى الشبه الخاص أعملها، وهم الحجازيون"[200].

وفي متون النحو وشروحه من التعابير والتصريحات الكثيرة ما ينم عن هذا الفهم ويجليه.

وقصدي من الإشارة إلى توهم النحاة أن العرب تصرفت في كلامها بوحي من الإعمال، أن أستخلص أن الاعتناء الشديد به كان وليد هذا التصور، ولعل النحوي كان يرى أنه بقدر ما ينجح في تصوير الانسجام بين العامل والمعمول وفي إيلاء كل عامل معموله، وفي تقييض العامل لكل معمول، يكون قد نجح في كشف الناموس الذي يتحكم في هذه اللغة

وعلى هذا، فلا غرابة في حصول الإجماع على المسير في هذا الدرب ولا غرابة في تلك الاستكانة إلى الإعمال حين يقدم حجة ودليلا.

ولهذا فإن أية دراسة للحوافز و"الميكانزمات" التي تحكم هذه اللغة لا يجوز أن تغفل الإعمال في مجال التحليل على أن الروح السارية في النظر النحوي، يستوي في ذلك أن يكون الباحث مع الإعمال، أو عليه، لأن الأمر لا يتعلق باقتراح منهج في الدرس، وإنما يتعلق برصد الواقع اللغوي من خلال الجهد النحوي الذي أفرغ فيه، وهو جهد لم يكن عاريا عن الإعمال، وكل ذلك مطلب أساس من أجل تمثل حق للنحو العربي، وللغة العربية، وعسى أن يقوم هذا البحث بإضاءة جوانب من هذه النظرية التي يكتنفها غموض غير قليل.

---

(200) الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي.

الفصل الثاني

التعريف بالعامل

- التعريف بالعامل في اللغة، وفي تخصصات غير النحو.
- دلالته الاصطلاحية.
- تصور النحاة للعامل.
- جذور نظرية العامل.
- تاريخ نظرية العامل.

تعريف العامل

1-دلالة مادة ع م ل في اللغة:

إن تعريف مصطلح العامل لا يتأتى إلا من خلال العبور على دلالة المادة ع.م.ل في المعجم، لأن المعنى العلمي الاصطلاحي وإن كان من وحي الميدان العلمي ومن إنتاج التخصص، فإن له مع ذلك صلة بالمعنى اللغوي المعجمي. فالكلمة وهي مصطلح علمي، أو فني، لا تفقد كل وشائجها التي تصلها بالمعنى اللغوي المعجمي، ولهذا فإن النظر إلى المصطلح من الزاوية اللغوية ليس تقليدا يتمسك به الناهج مناهج القدماء ويتحلل منه من يتبنى الدرس اللغوي الحديث، وإنما هو ممر منهجي يفضي إلى رؤية واضحة وتمثل جيد للمصطلح المعرف، لأن ذلك المصطلح قد كان يوما ما مادة لغوية متداولة لها شحنتها التعبيرية التي يحافظ عليها المصطلح، ولولا رغبة المصطلح في الإفادة من تلك الطاقة لارتجل لنفسه أسماء جديدة بعيدة كل البعد عن المدلول اللغوي.

وقد آثرت أن أتقصى دلالة المادة ع م ل من خلال عدة معاجم تنتمي إلى أعصر مختلفة، فكانت بدايتي بأول المعاجم، ثم نظرت في المعجم التي خلفتها الأعصر المتوالية انتهاء بعد ذلك إلى نموذج من المعاجم الحديثة.

وقصدي من هذا الاستقراء الذي يراعي التسلسل التاريخي، أن أرصد المعاني الاجتماعية والدينية والسياسية، التي وردت على هذه المادة[201].

وفي نظري أن هذه الدراسة الاستقرائية والتتبع التاريخي مما يفيد في

---

(201) في رصد التطورات التي تؤثر في مدلول الكلمة الواحدة ينظر عوامل التطور اللغوي، للدكتور أحمد بن عبد الرحمن حماد، ص: 167-187-190-196-200، دار الأندلس.

هذا الباب.

وتجدر الإشارة إلى أني قد اهتممت من معطيات المادة في المعاجم بما يتصل بموضوعي، وقد تجنبت كثيرا من التفريعات والاشتقاقات التي لا تتصل بموضوعي من قريب أو من بعيد، وعلى هذا فلن يكون هذا التتبع استقراء لكل ما قيل في المعاجم عن المادة، وإنما هو استفادة منها فيما يتعلق بموضوعي.

أما المعاجم التي أفدت منها فهي:

1- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (ت395)[202].

2- الصحاح للجوهري (إسماعيل بن حماد النيسابوري ت398)[203].

3-أساس البلاغة للزمخشري(محمود بن أحمد الزمخشري ت538)[204]

4- لسان العرب لابن منظور (عبد الله بن محمد ت711)[205].

5- المصباح المنير للفيومي (أحمد بن محمد ت772)[206].

6- القاموس المحيط للفيروزآبادي (محمد بن يعقوب ت816)[207].

7- تاج العروس للزبيدي (محمد مرتضى ت1205)[208].

---

(202) مقاييس اللغة، لأحمد بن الفارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ج 4.

(203) تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ج 5.

(204) أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم حمودة، دار المعرفة، بيروت.

(205) لسان العرب، لابن منظور، ط. دار المعارف، القاهرة، ج 4.

(206) المصباح المنير، للفيومي، تصحيح مصطفى السقا، ج 2، دار الفكر.

(207) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ج 4، دار العلم للجميع.

(208) تاج العروس، للزبيدي، ج 8، مكتبة الحياة بيروت.

8- المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية القاهرة)[209].

وقد أغفلت عن قصد كتاب العين المنسوب للخليل، وقد طبع بعضه سنة 1913م ثم طبع كاملا بمطابع مكتبة العاني ببغداد 1967 بتحقيق د. عبد الله درويش، وقد صرفني عنه عدم الاستقرار على صحة عزوه. ولقد كان أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379) وهو الذي تولى اختصار العين في شك من صحة نسبة الكتاب إلى الخليل، وقد أعلن ذلك في مقدمة اختصاره[210].

وقد أغفلت كتاب الجمهرة لابن دريد محمد بن الحسن (ت321) لخلوه من المادة الموضوع.

أما معطيات المعاجم في مادة عمل، فيمكن عرضها كالتالي:

1- عمل: كل أحرفه صحيحة = مقاييس اللغة 145/4.

2- وزنه فعل كفرح = تاج العروس 34/8.

3- عملت، أعمل، عملا

المتعدي المفتوح الوسط في المصدر
ثاني فعلين في العربية على زنة فعِل فعَلا متعديا
وأول الفعلين هبِل، هبلته أمه هبَلا أي ثكلته
وباقي أفعال العربية فعِل فعْلا
لسان العرب 3108/4 تاج العروس 34/8

---

(209) المعجم الوسيط، د. ابراهيم أنيس عبد الحليم منتصر عطية الصوالحي محمد خلف الله أحمد، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1961، دار الفكر، ج 2.

(210) مقدمة مختصر العين، تحقيق علال الفاسي، محمد بنتاويت الطنجي، ص 8، دار الوحدة العربية الدار البيضاء.

4- العمل مطلق الفعل:
- مقاييس اللغة 145/4.
- لسان العرب 3108/4.
- القاموس المحيط 21/4
- تاج العروس34/8.
- المعجم الوسيط 628/2.

5- العمل المؤدى باليد:
- مقاييس اللغة 145/4.
- أساس البلاغة 313/4.
- القاموس المحيط 21/4.
- تاج العروس 35/8.

6- كل عمل غير قول: إذا حلف لا يعمل ثم تكلم لم يكن حانثا:
- تاج العروس 34/8

7- المهنة:
- لسان العرب 3107/4.
- القاموس المحيط 21/4.
- تاج العروس 34/8.
- المعجم الوسيط 628/2.

8-العَمِلة العمل بعد إنجازه:
- لسان العرب 3107/4.
- القاموس المحيط 21/4.
- تاج العروس 35/8

9- العمِلة حالة العمل وقد تقال عن الطوية السيئة والكسب الخبيث	لسان العرب 4 /3108 القاموس المحيط 21/4. تاج العروس35/8
10- العُمالة العُملة أجرة العامل	الصحاح 1775/5. المصباح المنير 81/2. القاموس 21/4. تاج العروس 35/8. المعجم الوسيط 628/2
11- من أفعال هذه المادة: اعتمل عمل الشخص أو لنفسه	مقاييس اللغة 145/4. لسان العرب 145/4. القاموس المحيط 21/4. تاج العروس 34/8. المعجم الوسيط 628/2
12- اعتمل اضطرب في العمل	الصحاح 1775/5 المعجم الوسيط 628/2
13- اعتمل الشيء أصلحه اعتمل أصلح الأرض زراعة	لسان العرب3108/4. تاج العروس 34/8.
14- تَعمّل تعنى واجتهد في العمل	أساس البلاغة 313/4. لسان العرب 3108. تاج العروس 36/8.

15- العامل: ما يلي السنان من الرمح دون الثعلب	مقاييس اللغة 145/4. الصحاح 1775/5. لسان العرب3108/4. القاموس 22/4.
16- العامل السنان نفسه	تاج العروس 35/8.
17- عوامل الفرس قوائمها	لسان العرب 3108/4. القاموس 22/4. تاج العروس 35/8. المعجم الوسيط 628/2.
18- العوامل الدواب المستعملة في الحرث والسقي والدياسة ليس في العوامل شيء[211]	لسان العرب 3108/4. القاموس المحيط 22/4. تاج العروس 35/8.
19- العمِل، العمول الكسوب	لسان العرب 3108/4.
20- اليعملة من الإبل المطبوعة على العمل، الفارهة وهو وصف أكثر ما يرد لإناثها	مقاييس اللغة 145/4. الصحاح 1775/5. أساس البلاغة 313/4.

(211) ليس في العوامل شيء عنوان باب في سنن علي بن عمر الدارقطني ت 385 أما في الصلب، فأورد حديث ليس على البقر العوامل شيء، سنن الدارقطني، ج 1 ص 103، تحقيق عبد الله هاشم عاني ط. دار المحاسن، القاهرة، 1966.

21- الطريق المعمل: اللحب المسلوك
الصحاح 1775/5.
لسان العرب 3108/4.
تاج العروس 36/8.

22- العميثل البطيء الناقة الجسيمة الأسد الكبش الأقرن الأصوف والفرس
الصحاح 1775/5.
لسان العرب 3109/4.

وبتطور الحياة العربية واصطباغها بصبغة الإسلام وبتطور العلوم عند العرب، كان لابد أن تكتسب مادة ع م ل معاني جديدة، فمن الدلالات التي منحها القرآن الكريم هذه المادة.

23- العامل: القائم على جمع الزكاة وفي التنزيل ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها﴾ (التوبة 60).

والكتب الفقهية تتضمن بحوثا مستفيضة عن العامل وشروطه، وقد ورد في الحديث تسميته المصدق[212].

24- وقد اكتسبت المادة ع م ل معنى فقهيا فقد ذكر صاحب لسان العرب[213] وتاج العروس[214] أن العراقيين يدعون المساقاة معاملة وهي عقد على إصلاح الأرض ورعايتها على أن يكون للعامل الشريك جزء من ناتجها.

---

(212) جامع الأصول من أحاديث الرسول، لابن الأثير، ج 5، ص 357، ط. إحياء التراث، بيروت.
(213) لسان العرب، 3109/4
(214) تاج العروس، 36/8.

والفقه الحنفي يدعو المساقاة معاملة[215].

25- وقد أفادت القواعد الفقهية من هذه المادة، والإعمال في تلك القواعد يراد به إعطاء مدلولات الألفاظ وتطبيق تلك المدلولات على الأحكام[216]. ومن تلك القواعد قاعدتان شهيرتان هما:

أ- إعمال الكلام أولى من إهماله. وقد استندت إلى هذه القاعدة مجلة الأحكام العدلية العثمانية وأوردتها في مادتها 60[217].

ومدلول هذه القاعدة أن الكلام يصرف إلى حقيقته، فإن لم يتأت ذلك صرف إلى المجاز، فلو أن رجلا حبس على أولاده لكنه فقد الأولاد ولم يبق له إلا الأحفاد، فإن التحبيس يكون لهم، وهذا أولى من إهمال الكلام وإلغائه[218].

ب- إذا تعذر إعمال الكلام يهمل وهذه القاعدة هي المادة الثانية والستون من مجلة الأحكام العدلية العثمانية[219]. فلو أوصى أحدهم ببعض ماله لأولاده ولم يكن له أولاد على سبيل الحقيقة، ولا على سبيل المجاز، فإن مقتضى وصيته يهمل حيث لا مجال لإعماله[220].

---

(215) كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني، كتاب المعاملة منه 185/6، ط. دار الكتاب اللبناني، وحاشية ابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار، 181/5، نشر دار إحياء التراث العربي، صورة بولاق 1972.

(216) المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقا، 1002/2، دار الفكر، ط. 10.

(217) درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر وزير العدل العثماني، تعريب فهمي الحسين، 55/1 مكتبة النهضة ببيروت.

(218) القواعد الفقهية، عزت عبيد الدعاس، مكتبة الغزالي، حماة، ص 48.

(219) درر الحكام شرح مجلة الأحكام، 1 /54.

(220) القواعد الفقهية، عزت عبيد الدعاس، ص 54، والمدخل الفقهي العام، للزرقا، 1007/2.

26- وعلى نحو ما أفاد الفقهاء من مادة ع.م.ل وظفها الحيسوبيون بعد أن أعطوها مدلولا ملائما لتخصصهم.

فالعامل عندهم ويسمى السمي والضلع والإمام هو العدد الذي يقسم عددا محلولا (غير أصم) من غير متبق، فالعدد 20 مثلا من عوامله 5 و4 إذ كلاهما يقسم العدد بلا فاضل، وكلاهما ضلع إذ العشرون حاصل ضربهما.

27- وقد نجد لمادة ع م ل ولاشتقاقاتها حضورا في أكثر العلوم، فالعمل في الاقتصاد أحد شروط الإنتاج، وله نظريات، وعامل التماس في الكيمياء هو المادة المنشطة لمجموعة مواد ضعيفة التفاعل.

وللعامل والعمل معان أخرى علمية وسياسية، يعرفها المتخصصون في كل فن، وجهدي منصب على دلالتها في النحو. وعسى أن أكون قد ألممت بها في غير تخصصي.

بعد هذه المتابعة يتبين للباحث أن المعاجم تمد بمادة غزيرة قد يحدث ضجرا كثرة ما يتوالى من معانيها حقيقة ومجازا واصطلاحا.

وقبل أن أرسم تصورا وانطباعا عن المعاني المشتركة لتقاليب المادة، أرى مفيدا أن أوضح حقيقة تعمدت تأخيرها لما لها من أهمية في إضاءة حقيقة الإعمال.

فلقد وقع في بعض المعاجم التسوية بين معنى عمل ومعنى فعل وجاء في بعض المعاجم النص على ذلك[221].

لكن معجم أخرى لا يفوتها أن تنص على أن بعض اللغويين

---

(221) لسان العرب، 3109/4، تاج العروس، 34/8، المعجم الوسيط، 628/2.

والأصوليين لم يكونوا مع هذه التسوية؛ إذ كانوا يرون أن العمل نوع خاص من الفعل لأن فيه من معاني الأداء بالقصد، والوعي، والإرادة، والمكابدة ما ليس في مطلق الفعل.

قال في تاج العروس: "وزعم بعض من أئمة اللغة والأصول أن العمل أخص من الفعل لأنه فعل بنوع مشقة، وقالوا لا ينسب إلى الله تعالى"[222].

وقد كان الراغب الإصفهاني (الحسين بن مفضل ت502) يذهب إلى تمييز العمل عن الفعل، ويرى أن العمل صادر عن قصد ووعي، فلذلك لا ينسب إلى الحيوانات إلا في القليل، أما الفعل فلتجرده من معنى القصد والوعي، فإنه ينسب إلى الحيوانات، وإلى الجمادات، وقد يتضمن معنى العمل.

يقول الراغب: "الفعل لفظ عام، يقال لما كان بإجادة أو غيرها، بعلم، أو غيره، بقصد أو غيره، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات. أما العمل فيقال لما كان من الحيوان دون ما كان من الجمادات، وبقصد وعلم دون غيره. قال بعض الأدباء العمل مقلوب عن العلم، وإن العلم فعل القلب والعمل فعل الجارحة، وهو يبرز عن فعل القلب الذي هو العلم وينقلب منه... وكل عمل فعل وليس كل فعل عملا وفارسية هذه الألفاظ تنبئ عن الفرق بينهما، فإنه قيل للفعل كار وللعمل كاردار وللصنع كنش"[223].

ولا أحسب أن النص المورد في حاجة إلى إيضاح، فهو صريح في

---

(222) تاج العروس، 34/8.

(223) الذريعة إلى مكارم الشريعة، للراغب الأصفهاني، 220، مراجعة وتقديم طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، 1973.

إفادة خصوصية العمل وتميزه عن الفعل بأنه نابع عن قصد وعلم يتوصل به إلى تحقيق الإجادة والإبداع، وصلة العمل بالعلم مكينة بل إن العمل ليس إلا علما قلبت حروفه.

ودليل الراغب على هذا التمايز أن الفارسية تحفظ التفريق بينهما، فتقول عن مصدر فعل كار، وعن مصدر عمل كاردار. ومن هذا يتبين أن التفريق بين العمل والفعل، قد قيل به ونودي به، وقد جاء القول من نحاة وأصوليين بارزين سماهم الزبيدي أئمة اللغة والأصول[224].

هذا ما اخترت عرضه من المعاني الدائرة على مادة ع.م.ل، وقد بقي أن أرصد الملامح العامة للمادة من خلال استقراء المعاجم.

- تحمل المادة دلالة إحداث فعل وإصداره، وهذه أبسط دلالتها وأجلاها.

- تحمل المادة دلالة الإتقان والإجادة والإصلاح، فإذا صدر عمل على غير هذا النحو صنع له فعل جديد، هو اعتمل فتفيد الصيغة الجديدة (افتعل) معنى الاضطراب، والارتباك في الأداء، وكأن الفعل اعتمل غير جار على الأصل في العمل الذي هو الإتقان، فهو إلى معنى الفعل أقرب منه إلى معنى العمل.

- يستشف من صيغ عديدة للمادة أنها تحمل معنى القوة (ناقة عملة ورجل عَمِل قوي كسوب)، ومفيد في هذا المجال أن أذكر أن الفراء هو أول من أثر عنه ربط العمل بالقوة، إذ سمع منه العميثل الأسد والكبش الأقرن والفرس. فصلة العمل بالقوة ليست غريبة عن النحاة.

---

(224) تاج العروس، 34/8.

- إذا أخذنا بعين الاعتبار مفاصلة بعض اللغويين بين العمل والفعل، تبين أن العمل يعني الأداء في تعقل ووعي وإجادة.

فبالاستناد إلى هذه السمات والملامح لمادة ع.م.ل، يمكن الانتهاء إلى أنها إلى جانب إفادتها صدور الحدث، فإنها قد تضمنت معاني الإطراء والإشادة بالفعل الذي يسمى عملا، وبكل ما يوصف بهذه المادة.

ولا أرى أن النحاة حينما أطلقوا مصطلح الإعمال أو الاستعمال كما كان سيبويه يدعوه، كانوا غافلين عن هذه الشحنة من الامتداح التي تحملها المادة، وليس من قبيل الاعتباط أن يختاروا عمل دون فعل وهم يتحدثون عن تلك العلاقة بين العامل والمعمول.

ويؤكد حضور معاني الإطراء في إطلاق العامل، أنهم اختاروا عمل دون فعل وهم يتحدثون عن تلك العلاقة بين العامل والمعمول.

ويؤكد حضور معاني الإطراء في إطلاق العامل، أنهم اختاروا لما لا يعمل اسم "**الهامل**" وهو اسم يحمل من معاني القدح، والزراية نظير ما يحمل اسم العامل من الامتداح والإطراء.

فالإهمال في المعاجم العربية يتضمن معاني الاضطراب، والفوضى، والضعف، والرخاوة، وعدم الإحكام.

فمن دلالة المادة هـ.م.ل على الاضطراب والفوضى الإبل الهوامل؛ أي الضوال التائهة.

والإبل الهوامل لا راعي لها نهارا ولا ليلا، فإذا تركت من غير راع ليلا سميت نفشا.

ومن أمثالهم اختلط المرعي بالهمل، يقال في حالة الفوضى

والاضطراب[225].

2- ومن دلالتها على الضعف: الهماليل الضعاف من الطير وبقايا الكلأ.

الهمل: البيت الخلق الكساء الرجل الكبير[226]

3- ومن إفادتها الرخاوة: الهمال الرخو من كل شيء[227].

4- ومن دلالتها على عدم الإحكام أهمل الشيء لم يحكمه[228].

وإلى جانب هذه الدلالات المنبئة عن انتقاص واحتقار، فقد تحملت المادة معنى قدحيا صريحا، إذ وصف بها من لا خلاق له من الناس، قال الطغرائي في بيته المشهور:

قد رشحوك لأمر إن فطنت له فاربأ بنفسك أن ترعى مع الهمل[229]

فعن طريق هذه المقابلة بين مضامين مادة ع.م.ل، ومادة ه.م.ل، ينكشف أن النحاة قد أشربوا العوامل النحوية، تلك المضامين وأفرغوها فيها.

وتصورهم لمعنى القوة في العامل لا يخفى، وهو الذي دعاهم إلى أن يتوهموا أن بعض العوامل قوي (العوامل اللفظية)، وبعضها ضعيف (العوامل المعنوية)، فالحكم بالضعف على العوامل المعنوية إقرار لغيرها بالقوة، ومعنى

---

(225) الصحاح، 1854/5، أساس البلاغة، 478/2، لسان العرب، 4702/6 المصباح المنير، 314/2.

(226) أساس البلاغة، 478/2، المعجم الوسيط، 895/2.

(227) أساس البلاغة، 476/2، تاج العروس، 174/8.

(228) المعجم الوسيط، 895/2.

(229) نشر العلم، لمحمد بن محمد بحرق شرح لامية العجم للطغرائي، ص 92، مطبعة النهضة، فاس 1353هـ.

القوة ليس بعيدا عن الاستمداد اللغوي للمادة.

إن ما أريد الانتهاء إليه، هو أن النحاة قد اختاروا عن وعي تسمية العامل، وأنهم قد أفرغوا تلك المضامين التشريفية على كل عامل، وفي المقابل أسقطوا ما يحمله الإهمال من الزراية والتنقيص على كل ما كان هاملا من الألفاظ.

2- التعريف الإصطلاحي للعامل

تصور النحاة للعامل

لا أعتقد أن في النحو العربي موضوعا يداني موضوع العامل في تعقيده واضطراب مفاهيمه، ذلك لأن تحديد العامل قد تضاربت فيه الآراء وتباينت بين مدرسة نحوية وأخرى، وبين نحوي وآخر، بل قد نجد للنحوي الواحد اضطرابا وتراجعا.

وأكثر ما يتجلى ذلك الاضطراب والتراجع حين يوازن الناظر بين التنظير والتطبيق، فيجد فجوة عميقة يصعب معها الجمع بين النظرية وتطبيقها. ولقد لاحظ غير واحد من الدارسين هذا التفاوت بين أقوال النحاة وصنيعهم وهم يتناولون القضايا الإعمالية داخل الأبواب النحوية[230].

وسأحاول أن أجلي مجموع التصورات التي أمكنني رصدها من خلال تصريحات النحاة ونقولهم التي عبروا فيها عن تصورهم للعامل.

وأسجل منذ البدء أنني لا أقصد إلى إعطاء تحديد موحد للعامل ولا إلى

---

(230) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، ص 190، ط. جامعة تشرين، سوريا، 1967.

تقديم تصور اتفاقي إجماعي لطبيعة النحاة، فذلك أمر لا تسمح به التشعبات الكثيرة، وإنما أستهدف تقديم تصنيف وتوزيع لمجمل الآراء التي أمكنني الوقوف عليها.

التعاريف:

تعرض مصادر النحو أكثر من تعريف، لتحديد طبيعة العامل ومفهومه، وبالإمكان ملاحظة أن أكثر التعاريف تتجافى عن ملامسة معنى العامل، وتقنع بتناوله في مظهره الشكلي، المتمثل في ما يحدثه في معموله من أثر إعرابي. وحين يتوقف التعريف عند هذا الإجراء فأنه لابد أن يعجز عن إعطاء محتوى فكري للعامل.

ومن مجموع التعاريف أقتصر على ما يأتي:

1- العامل: ما يتقوم به المعنى المقتضي[231].

2- الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب[232].

3- موجب لتغير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعاني[233].

4- ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص[234].

---

(231) شرح الكافية، 25/1، الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، 253/1. ط. حيدر آباد.

(232) شرح الكافية، 25/1.

(233) الحدود، للرماني، مخطوطة ورقة 39 عن كتاب أبي البركات الأنباري، د. فاضل صالح السامرائي، ص 242.

(234) تعريفات الجرجاني، 78.

وبالإمكان عرض تعاريف أخرى، ومع الاستكثار فإن جملة التعاريف لا تخرج عن طبيعتين: تعاريف تحرص على عرض المحتوى الفكري للعامل، وتعاريف تعرض العامل من حيث إنه محدث لأثر إعرابي في معموله.

ولما كانت التعاريف الشكلية لا تقدم جديدا، فإني آثرت فحص التعاريف ذات المضمون الفكري.

فتعريف ابن الحاجب (الأول) الذي جاء فيه أن العامل هو ما يتقوم به المعنى المقتضى، مشحون بالمضامين التي يجب الوقوف عندها.

فالتقوم وهو أول معطياته، معنى فلسفي وكلامي قال به فلاسفة اليونان ثم استعمله علماء الكلام؛ ومفاده أن الكائن منشطر إلى حقيقتين: حقيقة الجوهر وهو معنى تجريدي للكائن، وحقيقة الأعراض التي هي صفات وأوضاع غير ثابتة ترتبط بالجوهر، فيكتسب منها "حالا" ولهذا الجوهر صفة "نفسية" لا تقبل انفكاكا عنه وتتمثل في قبوله الأعراض وهي تتوارد عليه[235].

فإذا أريد التعبير عن حالة ارتباط الأعراض بالجوهر، قيل إنها قائمة به. فقيام العرض بالجوهر، أو تقومه به عبارة استفادها ابن الحاجب من علم الكلام ومدلولها عنده أن العامل جوهر أو مادة يعلق بها المعنى المقتضي، ولو صح لقلت إن العامل بمثابة الجسم والمعنى المقتضي روحه السارية فيه.

ولقد شعر رضي الدين، أن تعريف ابن الحاجب يتطلب إيضاحا، فأضاف قائلا ويعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى

---

(235) مقالات في أصالة المفكر المسلم، ص 29 وما بعدها. د. فوقية حسين محمود، دار الفكر العربي، 1976.

الفاعلية والمفعولية، والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافة إليها، وهذه كالأعراض القائمة بالعمدة، والفضلة، والمضاف إليه.

وإلى جانب ما سبق فإن في التعريف السابق حديثا عن المعنى المقتضي. وهو عبارة عن الباب النحوي الذي قد يكون إضافة، أو فاعلية، أو مفعولية، ومن شأن هذه المعاني والأبواب، أن تتطلب حركات إعرابية يتم بها التمييز بين الباب النحوي الذي يحتله العامل وبين غيره من الأبواب.

وهذا المعنى المقتضى يعجز عن إبراز الاختلاف الإعرابي الذي يقتضيه، فلذلك يحل في الركن المادي، الذي هو العامل، وبواسطته يستطيع إحقاق العلامة الإعرابية.

فالعامل وهو الركن المادي ليس إلا واسطة، أو أداة يتوصل بها المعنى المقتضى إلى فرض الحركة الإعرابية.

ويؤكد النحاة أن تسمية الركن المادي عاملا، لا تخلو من مجاز عقلي، إذ فيها نسبة الفعل إلى الأداة، وهذا على حد قول القائل قطعت السكين اللحم، فإسناد القطع إلى السكين كإسناد العمل إلى العامل، وإلا فإن العامل هو المعنى المقتضي الذي توسل إلى هدفه باستعمال العامل. وحين نريد رد كل أمر إلى نصابه نقول إن العامل الحق هو المتكلم لأنه الذي أحدث المعنى الذي استوجب العامل الذي أحدث الحركة.

ويمكن تصوير سلسلة العمل هكذا:

العامل الحق (المتكلم) = العامل المجازي الأول (المعنى المقتضي) = العامل المجازي الثاني (الذي يسمى عاملا) = الأثر الإعرابي.

ومن أجل وصل ما ذكرت بأصحابه، وحتى لا يفهم أني أوردت فهمي

الشخصي، فإنه لابد من عودة إلى المصادر التي أوردت ما أسلفته.

يقول رضي الدين: "ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم إنما هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني، فالاسم سمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأن به صار أحد جزأي الكلام"[236].

وقال في موضع آخر: "إن معنى الفاعلية، والمفعولية، والإضافة كون الكلمة عمدة، أو فضلة أو مضافا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل، فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل"[237].

وقال ابن يعيش في معرض حديثه عن العامل في المضاف إليه: "وليست الإضافة هي العاملة للجر، وإنما هي المقتضية له، والمعنى المقتضي هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل، والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني"[238].

وفي الأشباه والنظائر في المسألة العاشرة من باب العامل تأكيد لهذا

---

(236) شرح الكافية، 21/1.

(237) المصدر السابق، 25/1.

(238) شرح المفصل، 117/2.

وإلحاح على ضرورة انفصال بين العامل والمقتضي[239].

وأخذا من النصوص السابقة ينكشف أن العملية الإعمالية، تستند إلى العناصر التالية:

- المعنى المقتضي لذلك الأثر الإعرابي وهو مستمد. من واقع اللغة، فقد اطرد أن الفاعلية تتطلب الرفع، وأن المفعولية تستدعي النصب وأن الإضافة تقتضي الجر إلخ.

- العامل وهو الركن المادي الذي ينبعث منه الأثر إلى معموله. وقد يفيد النظر السطحي للجملة أنه محدث للأثر، وهو في واقعه ليس إلا أداة توسل بها المعنى إلى إحداث الإعراب.

- المتكلم وهو المتصرف الحق في العملية الإعمالية من أصلها، وإن كان في هذا التصور محكوما بطرائق الأداء، وأساليبه في اللغة العربية، فهو كالمصلي يؤدي الصلاة بحرية ولكنه مقيد بضوابط شرعية.

ولقد أجاد صاحب الإنصاف في التعبير عن علاقة الأثر الإعرابي بالعامل، فقال: "إن العمل يقع عنده لا به، فهو كالنار تسخن الماء لكن الماء يسخن عند وجود القدر لا به فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل بوجودهما "[240].

وقول الأنباري استخدام ذكي لمفهوم أصولي، فالأصوليون يتحدثون

---

(239) الأشباه والنظائر، 253/1.

(240) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج 1، ص 49، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

عن "السبب" فيقولون إن الحكم يوجد عنده لا به[241].

فإذا كان هذا هو البناء النظري للعامل، فلست أدري لما يصر أكثر الدارسين على إبراز هذا الفهم على أنه ثورة من ابن جني على نظرية العامل إذ أخذ عنه بأنه قال إن العامل هو المتكلم، يقول ابن جني في باب مقاييس العربية: " وإنما قال النحويون عامل لفظي ومعنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ مررت بزيد وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به"[242].

فهذا القول ليس خصيصة ابن جني، ولا هو رأي تفرد به، وإنما هو فهم شائع لدى كثير من النحاة.

وعقب هذا التصور الذي قدمت، فإنه لابد من تقديم بعض التساؤلات.

1- إن القول بتوسط العامل (المادي) بين المعنى المقتضي، وبين الحركة الإعرابية الماثلة على المعمول، يمكن تصوره وقد يجوز قبوله على أنه تفسير لظاهرة العمل لكنه لابد من السؤال عن مصير هذا الفهم حين يكون العامل نفسه معنويا. هل يتحمل هذا المعنى التجريدي وظيفة الوساطة بين المعنى المقتضى، وبين العلامة الإعرابية؟

إن النحاة لا يقدمون عن هذا جوابا، ولذا يظل الإشكال مطروحا ويظل التفسير النحوي خاصا بجزء من الظاهرة، ولحالة واحدة، هي الحالة التي يكون فيها العامل لفظيا.

---

(241) حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع، ج 1، ص 95، ط. حلبية، ونشر البنود على مراقي السعود، عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، ج 1، ص 43، وزارة الأوقاف المغرب.

(242) الخصائص، 109/1.

إن التحليل السابق لظاهرة العامل يستقيم في ضوء الاقتناع بقضية أصل هي كون العلامة الإعرابية تقوم فعلا بدور التمييز بين الأبواب النحوية، وتقديم الدلالة العامة للجملة. ولا أحسب أن التسليم بدور العلامة الإعرابية مجمع عليه، كما لا أتصور أن من اليسر إقناع جميع الدارسين به. فعلى هذا لن يرتضي التحليل السابق إلا من يسلم مسبقا بدور العلامة الإعرابية في الجملة.

إن صلة العلامة الإعرابية بالمعنى العام للجملة، ودلالة الموقع الإعرابي على الباب النحوي، قد أصبح مشكلة تحتل موقعا بارزا في الدرس النحوي خصوصا حينما انتصر باحثون للاتجاه الذي يرى أن العلامات الإعرابية لا صلة لها بدلالة الجملة أو بتحصيل المعنى.

ومعلوم أن الرأي قد قال به محمد بن المستنير قطرب (ت 206) فقرر أن العرب أعربت كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون، فلو جعلوا وصله ساكنا أيضا، لكان يلزمهم الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا أمكنهم التحريك، وجعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام[243].

وإذا سئل قطرب لِمَ لَمْ تقتصر العرب إذن على حركة واحدة، تضمن يسر الانتقال وتحقق الهدف الذي رآه ؟ أجاب بأنهم لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وأن لا يحظروا على المتكلم الكلام إلا

(243) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ص 70، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1973.

بحركة واحدة[244].

ومع ذلك فإن قطربا لم يتعرض للأساس الذي يتم وفقه اختيار حركة دون أخرى، ولو فعل لوقع حتما في القول بالعامل.

وأكبر حجج قطرب أن المعاني قد تلتقي، ولكن الإعراب يختلف وعنده أن أمثلة:

إن زيدا أخوك

لعل زيدا أخوك

كأن زيدا أخوك

مما يتفق إعرابه ويختلف معناه.

وأمثلة: ما رأيته منذ يومين

ما رأيته منذ يومان

لا مالَ عندك

لا مالٌ عندك

مما يختلف إعرابه ويتحد معناه.

ولو أخذنا من المحدثين نموذج باحث واحد هو الدكتور إبراهيم أنيس، لوجدنا لديه تحمسا أكبر وتحفزا أعظم لهذه النظرية، فقد دافع عنها بما رآه كافيا لإثباتها. وإن الدارس لا يملك إلا أن يكبر الجهد الذي بذله د. إبراهيم أنيس من أجل توظيف أكثر النصوص والحقائق.

---

(244) الإيضاح في علل النحو، ص 71.

وعنده أن نظام الجملة وطبيعة الترتيب بين أجزائها مما يغني عن طلب المعاني في العلامات الإعرابية.

فلقد ألفت قبائل عربية الاستغناء عن دلالة الحركة الإعرابية فقبيلة ربيعة تقف بالسكون على الاسم المنون أيا كانت حركته، وقبيلة طيء تقف على جمع المؤنث السالم بحذف التاء، فتقول دَفْنُ البَناهْ من المَكروماه أي دفن البنات من المكرومات.

وقريش تقف بالتسكين على الضم والجر وتبقي الفتح، فيقولون هل جاء خالدْ مررت بخالدْ، هل رأيت خالدا[245].

وقد كان أبو عمرو بن العلاء (ت 154) يقرأ بالتسكين في مواضع متعددة منها قوله تعالى:

﴿ إن الله يأمرْكم أن تذبحوا بقرة ﴾ (البقرة 67)

﴿ فمن ذا الذي ينصرْكم ﴾ (آل عمران 160)

﴿ ويعلمْهم الكتاب ﴾ (الجمعة 2)

﴿ والهدْي والقلائدْ ﴾ (المائدة 99)

﴿ خزائنَ رحمةِ ربي ﴾ (الإسراء 100)[246]

وميل أبي عمرو إلى التسكين حقيقة ثابتة عند أصحاب القراءات عبر عنها صاحب الشاطبية:

---

(245) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ص 226، مكتبة الانجلو المصرية، 1972.

(246) المصدر السابق، ص 239.

وإسكان بارئْــكم ويأمــرْكم لـه   ويأمرْهم أيــضا وتــأمرْهم تــلا
وينصرُكم أيضا ويشعرُكم وكم   جليل عن الدوري مختلسا جلا[247]

وبالإمكان إيراد شواهد أخرى على تحصيل المعنى في غيبة العلامة الإعرابية خصوصا في الأمثلة التي يكون أحد أركان الجملة فيها أسماء مبنية، أو مقصورة، لا تتيح للحركة الإعرابية فرصة الظهور.

غير أن المناقشة يجب أن تنصب على صحة الاكتفاء بالنظم والترتيب في استبانة المعنى، وأظن أن الفرق شاسع بين أن يقال توجد حالات يستغنى فيها عن العلامة الإعرابية، وبين الدعوة إلى إهمال العلامة الإعرابية مطلقا.

وحسبي أن أورد دفوعا غير مستفيضة في وجه هذا الاتجاه الداعي إلى إغفال العلامة الإعرابية.

1- إن الجملة العربية ليست دائما ذات نظام قار يتقدم الفعل ثم يعقبه الفاعل، ثم ترد المفاعيل ثم الفضلات، ولو كان هذا الترتيب قارا لما كان هناك داع للعدول عنه، والواقع اللغوي يثبت مرونة الجملة العربية، إذ تحذف بعض أجزائها ويتقدم المفعول على الفاعل، وربما تأخر الفعل عن المفعول، والقرآن الكريم وهو النموذج السامي للنظم تتأكد فيه حرية الجملة في التقديم والتأخير، ويتأكد فيه الاستغناء عن بعض أركان الجملة، وعلى هذا فلن يتيسر الاطمئنان إلى قدرة النظم على أداء المعاني في كل الأوضاع[248].

---

(247) سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، علي بن عثمان بن القاصح شرح الشاطبية، 150. ط. حلبية، 1954

(248) نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، ص 21، د. محمد صلاح الدين بكر حوليات كلية الآداب، الكويت، 1984.

2- لقد تعقب الدكتور مهدي المخزومي رأي الدكتور إبراهيم أنيس ولم يأل جهدا في فحصه وتمحيصه، وقد انتهى إلى أن الدكتور إبراهيم أنيس قد أكثر من اعتماده على الأفعال التي يترخص فيها بالتسكين، والأفعال ليست محتلة لأبواب نحوية، يحتاج في التعبير عنها إلى العلامات الإعرابية[249].

كما رفض رأي د. إبراهيم أنيس في الأصوات بما ثبت من أن الضمة قد تعقب الكسرة كما في "لواقِعٌ" وهذا مما ينقض القانون الصوتي الذي استند إليه.

3- لقد رد الزجاجي ردا ذكيا على الذين دعوا إلى الاستغناء عن الموقع بالعلامة الإعرابية بأن هذا متأت في الكلام الجلي الواضح المألوف، أما الكلام العلمي الدقيق فإنه لا يستغني عن استعمال العلامة الإعرابية لربط أجزاء الكلام واستبعاد كل التباس. يقول الزجاجي: "فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه، فإنما ذلك في المتعارف المشهور، والمستعمل المألوف بالدراية، ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب، لم يمكنه ذلك وهذا أوضح من أن يُحتاج إلى الإطالة فيه[250].

والنص يؤخذ منه أن الدعوة إلى إهمال الإعراب قديمة، وأن الذي خدع الناس عنها هو يسر فهم الكلام العادي الواضح.

لقد أثبت الفقهاء وهم خير من تمرس بالنصوص لاستدرار المعاني

---

(249) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، ص 295 و292. دار المعرفة، بغداد.

(250) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص 96.

والأحكام منها، أن أكثر الخلاف في الأحكام يتولد عن خلاف في العلامات الإعرابية التي تروى بها النصوص.

فعلى وجه التمثيل فلقد ذكر القاضي عياض في "الإلماع" أن الحديث المشهور: ذكاة الجنين ذكاة أمه، قد روي برفع ذكاة الثانية كما روي بنصبها، فحين ترفع "ذكاة" الثانية يترتب عن ذلك حكم مؤداه أن ذكاة الشاة الأم هي نفسها ذكاة للجنين فلا يجدد له ذبح، وهذه قراءة المالكية والشافعية للحديث، وإذا قرئت "ذكاة" الثانية بالنصب كان المعنى أنه يجب أن يذكى الجنين ذكاة أمه، فيجب تجديد الذكاة له، وهذه هي قراءة الأحناف للحديث[251].

لقد أرجع ابن السيد في كتابه "الإنصاف" كثيرا من الاختلافات إلى الخلاف في العلامات الإعرابية للنصوص المروية[252]، وبالإمكان متابعة هذا في معظم الكتب التي تطرقت إلى بيان قيمة النحو في وضوح المعنى، ومن أبرز أمثلته اختلاف المدلول في لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وفي جملة ما أحسنَ زيدا ! وما أحسنُ زيدٍ؟ وما أحسنَ زيدٌ إلخ.

إنه لا يستغرب أن يتعلق فهم المعنى بالعلامة الإعرابية، خصوصا وأن العربية تعرف الإعراب الداخلي الذي هو عبارة عن التمييز بين المدلولات عن طريق استعمال الحركة كما في اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان واسم الآلة مُفعِل مُفعَل مَفعَل مَفعِل مِفعَل.

وقد تكون الحركة علامة على التأنيث والتذكير أنتَ أنتِ وقد تكون

---

(251) الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، ص 160، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، تونس، 1970.

(252) الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف، لابن السيد البطليوسي، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، 1974.

جزءا من بناء الكلمة نار نور[253]، ومن الطريف أن أذيل هذا المبحث بما ذكره د. محمد صلاح الدين بكر من أن جميع الذين كتبوا في انتقاد دور العلامة الإعرابية في الإفصاح عن المعنى، قد كتبوا بحوثهم وفق مقتضيات العلامة الإعرابية حرصا منهم على أن يفهم كلامهم فهما جيدا، وفي هذا تأكيد لدور العلامات الإعرابية[254].

إن الأخذ بوظيفة العامل وإحداثه الحركة الإعرابية التي يستوجبها الباب النحوي، إنما يتيسر في ظل تجاوز الخلاف حول أهمية العلامة الإعرابية، أما مع التنكر لدور العلامة الإعرابية في الإفصاح والإبانة، فإن المدلول السابق للعامل يظل معرضا للإهدار والإهمال.

---

(253) أبحاث في اللغة العربية، د. داود عبده، 112، مكتبة لبنان، 1977.

(254) نظرة في قرينة الإعراب، محمد صلاح الدين بكر، ص 20.

حصيلة الآراء في طبيعة العامل:

الرأي الأول:

ويرى أصحابه أن العامل مفض إلى ما بعده إفضاء سببيا عقليا، وأن العلاقة بينهما علاقة علية، فلذلك تجري عليهما أحكام الترابط العقلي ومقتضياته.

وقد جنح إلى هذا الرأي نحاة كثيرون فصرحوا به أو جاء تطبيقه في بحوثهم من غير أن يعلنوا عن ذلك. ويتلخص موقف هؤلاء في تأكيد الارتباط العلي بين العامل والمعمول مما يترتب عنه جميع المقتضيات الضابطة للعلاقة بين العلة والمعلول. يقول خالد الأزهري معللا امتناع ترافع المبتدإ والخبر: "فلأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه"[255].

ويعلل ابن يعيش إلغاء ظن وأخواتها في المواضع التي قيل فيها بذلك، بأنه قد جاز إلغاؤها لأنها ليست عاملة مؤثرة حقيقية، لأن فعل القلب غير واقع على المفعول، وإنما هو متعلق به[256].

فعنده أن مسوغ الإلغاء هو أن منصوبي ظن وأخواتها ليسا مفعولين لها وإنما هما مبتدأ وخبر، وردت عليهما ظن فهي لهذا ليست مؤثرة حقيقة لأنها مجرد متعلقة. ومنه يؤخذ أنه لو كان منصوباها مفعولين حقيقيتين لعملت فيهما على وجه التأثير.

ومن خلال التطبيقات النحوية نجد أدلة وافرة على اعتبار بعض النحاة العامل مؤثرا حسيا، يتجلى ذلك من خلال الأحكام الآتية:

---

(255) التصريح على التوضيح، 159/1.

(256) شرح المفصل، 84/7.

1-1: لقد ذهب البصريون إلى أن الابتداء رافع للمبتدإ، واختلفوا في معنى الابتداء؛ فقيل: إنه التجرد لكن ذلك لم يرض الذين كانوا يفهمون العامل فهما حسيا، فقالوا: إن هذا غير ممكن لأن التجرد عدم والعدم لا يوجب عملا. يقول ابن يعيش: "إن التعري لا يصح أن يكون سببا ولا جزءا من السبب، وذلك أن العوامل توجب عملا، والعدم لا يوجب عملا؛ إذ لابد للموجب من اختصاص يوجد ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة"[257].

ويقول ابن زكري عن سبب قول السيوطي في الفريدة بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء في بيته:

والابتداء رافع مبتدأ يرى جعلك الاسم أولا لتخبـــرا

"وكأنه تنكب تعريفه بالتجرد عن العوامل اللفظية للإسناد لئلا يعترض بأنه عدمي فلا يصلح للتأثير"[258].

فهذه أقوال رافضة لإعمال التجرد الذي لا يصلح مؤثرا، لأن التأثير من آثار الوجود والعدم لا ينسب إليه شيء[259].

1-2: مما يؤكد أن بعض النحاة تصوروا أن العامل مؤثر حقيقة تحديدهم أدوات الشرط والاستفهام والعرض والحض وما النافية والحروف الناسخة، بأنها أدوات لا يعمل ما بعدها في ما قبلها. فهي حاجزة عن عمل ما بعدها في ما قبلها، بل إن ما بعدها لا يصلح لتفسير عامل يقدر قبلها، لأن الأصل أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا. فهي إذن حواجز سميكة لا يتسرب

---

(257) شرح المفصل، 84/7.

(258) المهمات المفيدة شرح الفريدة، لابن زكري، 176/1، ط. حجرية، فاس، 1317هـ.

(259) شرح الكافية، 87/1.

منها العمل. ومن النماذج التطبيقية أنهم منعوا النصب في باب الاشتغال في "زيد إن أكرمته أكرمك، وزيد هل رأيته وزيد هلا كلمته ". يقول الأشموني: "ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها في ما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لأنه بدل من اللفظ"(260).

وعبارة الأشموني تؤول أيضا إلى اعتبار هذه الأدوات حواجز مانعة من توصيل العمل. وكأن الأمر يتعلق بتعرف ما يمكن أن يكون عازلا للحرارة أو الكهرباء، وما يمكن أن يكون موصلا جيدا أو رديئا، وكل هذه المفاهيم إنما نشأت في ظل توهم العامل مؤثرا حسيا.

1-3: حين رفض البصريون القول بترافع المبتدإ والخبر، عللوا ذلك بأنه يلزم عنه كون الشيء مؤثرا ومتأثرا من نفس مؤثره، وهذا يستحيل عقلا إذ لابد من تقدم المؤثر على المتأثر. وهذا تعبير عن اعتقاد العامل مؤثرا حسيا. يقول صاحب الإنصاف: "إن ما ذكرتموه محال لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترفعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال"(261).

1-4: ومن الحقائق القائمة على تصور حسية العامل منعهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد، كما لا يجتمع عقلا مؤثران على أثر واحد. يقول الاسترابادي عن موضوع رفع المبتدأين للخبر الواحد: وإنما الممتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على

---

(260) شرح الأشموني، 189/1.

(261) الإنصاف، 48/1.

امتناع حصول أثر من مؤثرين[262].

وقد قاد هذا التحريم لاجتماع عاملين على معمول واحد إلى اصطناع باب التنازع في مثل قام ومضى المحمدون؛ فمن المحظور أن يعمل الفعلان قام ومضى في الفاعل الذي هو "المحمدون" ومن أجل فك هذا اللغز كان للبصريين طريقة وكان للكوفيين طريقة أخرى في حل الإشكال، وكأن الأمر كما يقول الأستاذ محمد بنتاويت يتعلق بمشكلة عمل حقيقية هي مشكلة تضخم الأيدي العاملة[263].

وقد كان للنحاة سعة في مثل رأي الفراء الذي يذهب إلى صحة عمل الفعلين في الفاعل الواحد لأنهما يتطلبانه على حد سواء[264].

1-5: ومن أحكامهم المنبثة عن تصورهم للعامل، منعهم أن يكون الشيء عاملا في نفسه لأن ذلك ممتنع في قانون السببية.

فلقد تناولوا الناصب لـ"غير" في جملة مثل قام القوم غير زيد. فذكروا الاحتمالات الممكن ورودها، ومنها أن تكون غير منصوبة بإلا، فمنعوا ذلك لأنها لو كانت هي الناصبة لكان التقدير قام القوم إلا غير زيد وغير هي نفس إلا معنى، فيستحيل أن يكون الشيء عاملا في نفسه. وهذا يرجح التماس الناصب في الفعل المتقدم وما في معناه.

1-6: وأخيرا فإن في تقسيم العامل إلى قوي وضعيف، مؤشرا إلى طبيعة تصور النحاة للعامل. فالقوة والضعف من صفات الكم، ترتبط بالذوات.

---

(262) شرح الكافية، للاستراباذي، 260/1.

(263) دعوة الحق، ص 88، السنة 13، عدد 2، 1980.

(264) شرح الأشموني، 204/1.

والنحاة يتصورون أن في بعض العوامل شحنة إعمالية وطاقة تأثيرية يتوصل بها العامل المتسلط على المعمولات ليؤثر فيها وإلى جانبها عوامل ضئيلة الطاقة لا تتصرف إعماليا إلا تصرفا محدودا.

هذه ملامح تدل على تصور بعض النحاة للعامل على أنه مؤثر حقيقة. ولا سبيل إلى مكابرة لجحد وجود هذا التيار الذي يتمثل العامل تمثلا حسيا.

لكن حضور هذا التيار لا يعني أنه الوحيد في مجال تصور الإعمال ووجوده لا يشفع أبدا لأن تتقوقع الدراسات النحوية المعاصرة عليه فتحجب به ما سواه، حتى يتوهم القارئ أنه الرأي الوحيد الذي فهمت عليه نظرية العامل، وأظن أن بعض الدارسين مسؤول عن إشاعة وجود هذا الاتجاه دون غيره، ولقد أعانهم على ذلك تعسف في التعامل مع النصوص وبتر لها في بعض الأحيان. ولو شئت لقدمت مثال أحد ناقدي نظرية الإعمال وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى. فمن بعض تحكمه أنه استلهم من الرضي الاستراباذي جملة وردت في شرحه، فحملها محملا خاصا حين جزأها. يقول الرضي: والنحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية[265].

والاقتصار على هذا الجزء يفيد أن الرضى كان يذهب إلى أن العامل مؤثر حقيقة، لكن حين نتابع نصه نجده يقول: ويدخل في عموم لفظة "ما" العامل أيضا لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا

(265) إحياء النحو، اقتباس عن الرضي، ص 32، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1951.

العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا[266].

وللرضي نصوص متعددة مرشدة إلى أنه كان يفسر العامل بأنه مجرد علامة. وقد كان ميسورا أن ينجلى هذا الفهم لدى الباحثين لو لم يعمد بعضهم إلى تشويه النصوص بابتسارها وإخفاء مدلولاتها.

الرأي الثاني:

ويرى أن العامل عبارة عن علامة يرشد وجودها إلى تلو حركة إعرابية معينة، ترشد هي أيضا إلى انتماء المعمول إلى باب نحوي معين مما يستقيم به الفهم وتؤدى به الدلالة. وموقع العامل في هذا الفهم أنه أداة توسل بها المتكلم إلى إحداث الخلاف الإعرابي الذي يصنف الكلمة داخل باب نحوي خاص؛ فالفاعل وهو ينصب مفعوله ليس إلا أداة موظفة لإحلال المفعول ذلك الباب النحوي المعلن عنه بحركة إعرابية مخصوصة هي النصب. فهو إذن وسيلة يستهدف بها الإعلان عن الأبواب النحوية التي تحتلها الكلمات وصولا من ذلك إلى دلالة الجملة عموما.

والذاهبون هذا المذهب في فهم الإعمال من النحاة لا يبالون أن يتخطى الإعمال ضوابط السببية والعلية، لأن الأمر يتعلق بمجرد تعبير عن الأبواب النحوية، واللغة لا تتقيد في هذا بضوابط السببية، وإنما تحرص على درء التباس المعاني.

لقد أعرب الأستاذ محمد عرفة عن رأي هذا الفريق من النحاة في

---

(266) شرح الكافية، للرضى، 18/1.

معرض رده على الأستاذ إبراهيم مصطفى، فقال: "فليست هذه العوامل عوامل في الرفع نفسه، وإنما هي عوامل في وجوب الرفع، فليست هي التي رفعت ونصبت وجرت، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات الرفع والنصب والجر، وهذا الإيجاب أثر لها، ولا يتخلف عنها. وهو أثر لها بالمواضعة والاصطلاح، والمتكلم إن عرف ما تقتضيه هذه العوامل ورعاه، أتى به وإلا أدركه الخطأ. والنحاة قد توسعوا فأطلقوا الرفع وأرادوا به وجوب الرفع، والنصب وأرادوا به وجوب النصب والجر وأرادوا به وجوب الجر. ومثل ذلك مثل قوم تواضعوا على وجوب أن يلبس رجال الدين المسوح، ورجال الجيش شارة على شكل هلال، ورجال الحكم شارة صولجان وكان ذلك قانونا"[267].

وبعد الإعلان عن كون المتكلم هو العامل في الحقيقة أشار الأستاذ محمد عرفة إلى أن ذلك لا يخول أن يتصرف المتكلم في العلامات على هواه، لأن اللغة مؤسسة اجتماعية فهو محكوم بقوانين التعبير المتواضع عليها والتي تعتبر ركيزة في التواصل، يقول محمد عرفة: فكما أن المصلي يفعل صلاته على قوانين مخصوصة شرعها الشارع، ولا يضر في نسبة الفعل إليه كذلك ما هنا، وكما أن الموسيقي يوقع على نظام وقواعد ولا يضر تقيده بالقواعد في نسبة الفعل إليه كذلك ما هنا[268].

إن من آثار هذا التصور أن يتحلل النحاة القائلون به من ضوابط العلية، ولعل الكوفيين يأتون على رأس الآخذين بهذا الفهم[269]، فقد كان

---

(267) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد عرفة، ص 73، مطبعة السعادة، 1937.

(268) المصدر نفسه، ص 78.

(269) مدرسة الكوفة، للمخزومي، ص 263.

الكسائي والفراء من أئمة الكوفيين يقولان بترافع المبتدإ والخبر وعنهما أخذ الكوفيون ذلك، وفي هذا إهدار لقانون السببية الذي يحيل أن يكون الشيء عاملا ومعمولا لمعموله في نفس الوقت. يقول الاستراباذي معلقا على رأي الفراء والكسائي: "ثم نقول لا يلزم الفراء والكسائي ما ألزما من ترافع المبتدإ والخبر من أنه يجب تقدم الشيء على نفسه، لأن المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء، وإنما لم يلزمهما ذلك، لأن العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره، بل هو علامة كما مر"[270].

ولقد قال البصريون بأن عامل المبتدإ هو الابتداء، وفسره بعضهم بأنه التعري فأخذ عليهم أن التعري عدم والعدم لا يعمل، فردوا بما حكاه عنهم صاحب الإنصاف؛ إذ قال: "إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء، والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات. وإن كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من آخر فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التميز بمنزلة صبغ الآخر كذلك ما هنا"[271].

إن الرد السابق ليس رد الكوفيين الذين يعرفون بجراءتهم على التصور العقلي للعامل وإنما هو رد بصري يفهم العامل على أنه مجرد علامة، وقد ذهب صاحب الإنصاف إلى اعتبار هذا الفهم واقعا في محل

---

(270) شرح الكافية، للاستراباذي، 1 /22.

(271) الإنصاف، 46/1.

الإجماع لدى النحاة، واعتقد أن الأمر لا يخلو من مبالغة خصوصا وأن صاحب الإنصاف قد عهد فيه شيء من نسبة الآراء إلى غير أصحابها[272].

لقد قال كثير من النحاة بآراء تنتهي إلى استبعاد أن يكون العامل مؤثرا حسيا، فقد قالوا بأن أدوات الشرط تعمل في أفعالها، وأفعالها تعمل فيها. وقد أخذ أبو حيان والسيوطي بنظرية تبادل العمل بين المبتدأ والخبر بحجة أن كلا منهما طالب لنظيره[273].

ولقد قيل أيضا بأن الفعل والفاعل عاملان في المفعول به معا، مع ما في ذلك من مناقضة الأصل العقلي الذي يمنع أن يجتمع مؤثران على أثر واحد.

ولقد كان للفراء عدة آراء تدعو إلى إهمال التأثير بين العامل والمعمول، وهي قد بلغت من الكثرة مبلغا أغرى أحد الباحثين وهو الدكتور أحمد مكي الأنصاري بإطلاق القول بأن الفراء كان مناهضا لنظرية العامل[274]. ولا أحسب أن الأمر يخرج عن كون الفراء أحد المنتمين إلى هذا الاتجاه الذي يرى في العامل مؤشرا وعلامة تستوجب حركة إعرابية خاصة.

الرأي الثالث:

وهو يرد التجاوب بين العامل والمعمول إلى ما بينهما من علاقة

---

(272) ينظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، لمحمد خير الحلواني، ص 186 وما بعدها، دار القلم العربي، بيروت.

(273) المهمات المفيدة، لابن زكي، 176/1، والمطالع السعيدة، شرح الفريدة للسيوطي، 207/1.

(274) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، ص 430، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، 1964.

تركيبية تقضي بأن يكون المعمول حركة معينة يوحي بها التركيب المخصوص. وحين يوجد التوافق الموقعي بين الكلمتين، وحين تحتل الكلمة موضعها الطبيعي الذي يحدده نظام الجملة، ينشأ من ذلك مصاحبة حركة إعرابية هي دليل وجود الانسجام والتوافق، وهي برهان صياغة الجملة صياغة أصولية.

وإذا أراد المتتبع رصد هذا التيار في النحو العربي، فإنه يجد لذلك شواهد وقرائن متعددة. فلقد أفاد ابن الحاجب وهو بصدد الحديث عن الإعراب أن المعرب يكتسب العلامة لانتظامه في تركيب معين لا من مجرد كونه اسما أو فعلا[275].

ويشرح رضي الدين مقال ابن الحاجب فيقول: المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط موجب للإعراب[276].

وأصرح من مقالته ما نجده من قول السيد الجرجاني في حاشيته على شرح الكافية من أن التركيب هو الذي يقرر العلامة الإعرابية: " قيل المبتدإ ركب مع الخبر وليس أحدهما عاملا في الآخر على المذهب المختار عند البصرية، فالمعتبر في الإعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان العامل أم لا "[277].

إنه رأي صريح في إرجاع العلامة الإعرابية إلى داعي التركيب أو

(275) شرح الكافية، 17/1.

(276) المصدر نفسه.

(277) المصدر نفسه.

النظم. وهذا هو ما يفسر حضور الحركة الإعرابية مع انعدام العامل كما في أكثر المعمولات التي أطال النحاة في تمحل عوامل لها.

واعتقد أن خلفا الأحمر قد كان السابق إلى إرجاع العلامة الإعرابية إلى واقع التركيب فلقد قال بأن العامل في الفاعل هو الإسناد[278]. والكتاب المنسوب إليه (مقدمة في النحو) مؤسس على بيان الألفاظ وما يعقبها من حركة إعرابية معينة.

ولقد هجس السهيلي من نحاة الأندلس بشيء من هذا [279].

ويتدعم هذا الرأي عندي بوجود معمولات بغير عوامل كالمنصوبات بغير نواصب، كما يتدعم بوجود عوامل أهملت لأنها وقعت في تراكيب خاصة ولم تحتل فيها موقعها الطبيعي.

وأتوقع أن يتساءل سائل إن لم يكن هذا الاتجاه الثالث الذي يرد الإعمال إلى التركيب هو عين الاتجاه الثاني الذي يفهم العامل على أنه مجرد علامة؟ لذا أبادر فأوضح بأن الرأي الثاني يختلف عن الثالث في أنه يشرح وجود العامل وصلته بالمعمول على وجه أنه علامة مرشدة إلى وجود حركة إعرابية، والأمر يختلف في المذهب الثالث الذي يرد العلامة الإعرابية إلى الموقعية التي تتحكم في منح اللفظ العلامة المناسبة إقرارا بسلامة الموقع، وقد يكون ذلك في غياب العامل أصلا وهو ما يشرح وجود منصوبات لا ناصب لها، ومجرورات لا جار لها، وهو يغني عن التقدير والإقحام، ويحصر النظر

---

(278) شرح الكافية 25/1. وينظر كتاب مقدمة في النحو المنسوب لخلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، ط. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، 1961.

(279) الأشباه والنظائر، للسيوطي، 1 /249.

في واقع التركيب. ورأيي أن هذا المذهب يؤدي حتما إلى إلغاء العامل المعنوي اكتفاء بواقع التركيب، فالخلاف بين الاتجاهين إذن ماثل.

وإذا كان لي شيء أعقب به فهو أن تبين هذه الاتجاهات الثلاثة قد التبس على الكثير من الدارسين؛ يتجلى ذلك من كونهم قد حاكموا نظرية الإعمال من خلال الاتجاه الأول ولو أنهم أضافوا إلى رؤيتهم الاتجاهين الآخرين لخلصوا من ذلك إلى تصور شامل للنظرية.

وأحسب أيضا أن عدم تبين الاتجاهين الثاني والثالث، هو الذي قاد كثيرا من الباحثين إلى القول بأن هذا النحوي أو ذاك قد كان ثائرا ضد نظرية العامل، فابن جني الذي اعتبره كثير من الباحثين مناهضا للإعمال[280] قد قال بالإعمال في عدة مواضع، بل إنه قد قرر للنظرية أصولا واحتج بها، فهو الذي يذهب إلى أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء[281] وهو الذي يحتج لرأيه في أن " ألـــ" هي المعرفة بدليل أن العوامل تتخطاها[282].

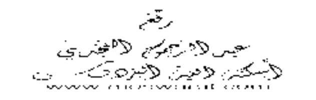
ولو وقفت مع الذين عزي إليهم رفض العامل، لتبين أن أكثرهم لا يخرج عن كونه منتميا إلى الاتجاه الثاني أو الثالث.

---

(280) أصول النحو، د. محمد عيد، 266.

(281) مخطوطة الخصائص، لابن جني، الورقة 49.

(282) المصدر نفسه، الورقة 58.



جذور نظرية العامل:

إن الرغبة في استكمال المعلومات عن القضية المراد درسها تقود الباحث منهجيا إلى أن يتساءل عن مصدرها، وعن الثقافة التي يحتمل أن تكون منبعا أو رافدا لها.

وبالنسبة لموضوع العامل فإن الفكر يشغله أن يستطلع إن كانت هذه النظرية منبثقة عن درس أصيل للنص العربي، أو هي عارية واقتباس من عطاء علوم أخرى.

وجريا على خطتي في استجماع الآراء في الموضوع قبل إبداء الرأي الخاص، فإني أشير إلى آراء من سبقني من دارسي نظرية الإعمال ممن تمكنت من الاطلاع على آرائهم.

ومجمل الآراء في أصل النظرية ومنشئها يمكن حصرها على تباينها في مجموعتين:

مجموعة آراء تذهب إلى أن الإعمال في النحو العربي عارية من مصادر أخرى، فهي لهذا بعيدة عن أن تكون من صلب الدرس اللغوي، وبهذا تكون النظرية عضوا غريبا ألصق بجسم النحو العربي، وهذا يستدعي طبعا إقصاءه.

أما المجموعة الثانية فتكونها آراء تقرر انبثاق الإعمال عن واقع الدرس اللغوي، فهي إما أثر للتجاوب الملحوظ بين عناصر التركيب العربي، وإما أن تكون أثرا فاعلا لتفاعلات صوتية اقتضت آثارا إعرابية خاصة.

المجموعة الأولى

تؤلفها آراء تختلف في التحديد الدقيق للمصدر الذي استقيت منه نظرية العامل، ولكنها تتفق في القاسم المشترك الذي هو صدور نظرية العامل عن مصادر غير نحوية. وتحت هذه المجموعة آراء هي:

1-1 رأي يرى أن العامل من معطيات الفلسفة اليونانية.

1-2 رأي يرد العمل إلى النحو السرياني.

1-3 رأي يرد العامل إلى معطيات علم الكلام وحقائق العقيدة.

1-4 رأي يرد العمل إلى معطيات علم الفقه الإسلامي.

المجموعة الثانية

وتتضمن عدة آراء تلتقي في القول بأصالة الإعمال وأنه نابع عن الدرس النحوي الخالص، مستفاد من ملاحظة التركيب، وتؤلف هذه المجموعة آراء منها:

2-1 رأي يتجه إلى نفي التأثير وإقرار الأصالة من غير تحديد لمرجع خاص.

2-2 رأي يرجع الإعمال إلى ملاحظة التركيب واستقرائه.

2-3 رأي يرى الإعمال امتدادا لمعطيات الأصوات الجالبة للتأثر.

تحليل الآراء

المجموعة الأولى

1-1: الرأي الذي يربط نشأة العامل بالفلسفة:

لقد ذهب باحثون إلى أن النحو العربي قد أخذ فكرة العامل عن الفلسفة اليونانية. ولقي هذا الرأي حظا غير يسير من العناية، في وقت ساد فيه القول بتبعية النحو العربي للفلسفة اليونانية.

وقد أجهد باحثون من المستشرقين خاصة أنفسهم في تقرير هذه الحقيقة.

والقول بالتأثر في الأخذ بالعامل لا يستقل عن الأصل الأعم الذي هو تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية، ولهذا فلن تكون نظرية العامل إلا لونا من هذا التأثر، ونموذجا له، ومظهرا تطبيقيا من مظاهره.

وأصحاب هذا الرأي على اتفاقهم يختلفون في تحديد الجهة التي تم منها هذا الاقتباس والتأثر.

فمن الباحثين من اكتفى بإطلاق القول اعتمادا منه على أن النحو كله قد عرف الاقتباس والأخذ عن اليونان.

يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي في عمومية متناهية: "فالقول بالعمل قديم، والنحاة يرون الإعراب إنما يحدث بسبب العامل، وكل تغير إعرابي لا يقع إلا بعامل أحدثه، وهذا من تأثير الفلسفة في النحو."[283]

---

(283) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، د. فاضل صالح السمرائي، ص 243، ط. اليرموك، بغداد، 1975.

والناظر في هذا النص تسترعي انتباهه حقيقتان: حقيقة أن القول بالعمل قديم، وقد سجل الباحث هذا في موضع آخر من كتابه حين ذكر أن أبا الأسود الدؤلي كان أول من قال بالعامل[284]. ثم حقيقة أن العمل أثر فلسفي في النحو العربي.

وبالبداهة يتضح أن أبا الأسود قد كان على علم بثقافة اليونان وفلسفتهم، وهو ما أهله لأن يأخذ عنهم نظرية العامل، وهذا ليس استنتاجا منطقيا فحسب، وإنما هو حقيقة تلزم عن الجمع بين الحقيقتين اللتين أوردهما الباحث، ولا سبيل إلى مدافعة هذا الاستنتاج ولا أحسب أن الباحث قد كان يذهب إلى هذا الاستنتاج لأن الواقع التاريخي لا يساعده فبقي إذن أن إحدى الحقيقتين داحضة، حقيقة القول بقدم العامل أو حقيقة التأثر.

وعلى هذا المستوى نفسه من التعميم نجد د. مهدي المخزومي وهو يرد القول بالعامل إلى تأثير الفلسفة في النحو والنحاة.

يقول د. المخزومي: وذلك لأن منهج الفلسفة كان المنهج الذي استأنسوا به في دراسة اللغة والنحو، وقد سيطر هذا المنهج على أذهانهم، بحيث جعلوا كل حركة في أي موضوع أثرا لعامل، وانزلوا العامل النحوي المزعوم منزلة العلة والسبب[285].

وعلى هذا النمط من الإحالة العامة على الفلسفة اليونانية نجد الأستاذ عبد المجيد عابدين في دراسته المقارنة للنحو العربي بالأنحاء السامية، قد انتهى إلى القول بالاقتباس عن اليونان[286].

---

(284) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، د. فاضل صالح السمرائي، ص 243.

(285) في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ص 32، المكتبة العصرية، صيدا، 1964.

(286) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين، ص 109، ==

وللدكتور حنا ترزي رأي يحاول فيه التدقيق وهو يرجع النظرية إلى أصولها اليونانية، فقد ذهب إلى أن نظرية العامل كانت وليدة الأخذ بالعلل النحوية، وقد أدى الأخذ بالعلة إلى استحداث نظرية العامل على أنها علة للحركات الإعرابية[287].

والرؤية نفسها تبناها د. مازن المبارك. إذ اعتبر الإعمال ناتجا عن العلة التي هي أثر فلسفي في النحو العربي، يقول د. مازن: وليس في هذا شيء من العجب، فلقد تأثر النحو بالفلسفة والمنطق منذ عصر مبكر عن طريق المتكلمين وعلماء الجدل[288].

ويقول عن تولد العمل عن العلة: وكان من أثر هذه الصلة أن تسربت إلى النحو فكرة العمل[289].

وأخص من جميع الآراء السابقة وأدق ما ذهب إليه د. محمد عيد وهو يحاول وضع الأصابع على الأصول الفلسفية للإعمال، فلقد انتهى إلى أن فكرة العامل مأخوذة عن منطق أرسطو، وهي مقتبسة على وجه التحديد من المقولتين التاسعة والعاشرة من مقولاته العشر مقولة الفعل ومقولة الانفعال[290].

فبين العامل والمعمول فعل وانفعال، وهما من مقومات المنطق الأرسطي ومن مقولاته الأولية.

ط. الشبكشي مصر 1959.

(287) في أصول اللغة، د. فؤاد حنا ترزي، ص 137، مكتبة لبنان، 1969.

(288) النحو العربي والعلة النحوية، د. مازن المبارك، ص 58، ط. دار الفكر، بيروت، 1973.

(289) المصدر نفسه، ص 84..

(290) في أصول النحو العربي، د. محمد عيد، ص 239، ط. عالم الكتب، 1978.

ومثل هذا التحديد يدفع إلى التساؤل عن أمرين هما: هل يؤخذ من هذا أن أبا الأسود والخليل وبينهما نحاة قد اطلعوا على كتاب قاطيغورياس لأرسطو الذي ترجمه إسحاق بن حنين في ما بعد[291].

وثاني السؤالين هو هل يصح أن يحاكم النحاة جميعهم على أنهم قد فهموا العلاقة بين العامل والمعمول على أنها علاقة بين مؤثر ومتأثر، ألم يصرح نحاة بأن العامل مجرد علامة على نحو ما سبق عرضه؟

إن هذا الرأي يبدو وجيها ومعقولا لولا أنه يفتقر إلى الأدلة التي تثبت أن الاقتباس تم على هذا النحو، ولابد أن تكون تلك الأدلة موثقة ومن واقع التاريخ.

هذه مجموعة آراء أمكنني حصرها في مجال رصد الآراء التي تنتهي إلى إقرار صدور النحاة في قولهم بالعمل عن منبع اليونان.

إن من شأن هذه الآراء التي يطبعها العموم، والتي تختلف جزئيا وتتفق في فحواها المشترك، الذي هو الأخذ عن اليونان أن تعود بالدارس إلى فحص مسألة التأثر بالفلسفة اليونانية، وهذا ليس بالموضوع الطريف ولكنه قضية لابد من الفراغ منها وحسم القول فيها من أجل الخلوص إلى تصور نشأة نظرية العامل.

وحسبي أن أجمل أن الأخذ عن اليونان لم يتيسر علميا في الصدر الأول للإسلام، وقد كان ضروريا أن تمضي فترة قد تمتد إلى ولاية أبي جعفر المنصور (136هـ)، وإلى ولاية المأمون لتبدأ الترجمة الرسمية الرصينة للنصوص اليونانية، وإن كان هذا لا ينفي قطعا وجود أعمال فردية في

---

(291) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، 116/4، دار المعارف.

الترجمة كترجمات الإنجيل[292]. وترجمة بعض الدواوين الإدارية[293]. إن أقدم نص علمي تناولته الترجمة هو كتاب مفتاح أسرار النجوم سنة 125هـ وكتاب تيوكوس المعروف بتنكلوشا[294].

وقد كانت هناك مراكز علمية وفلسفية قريبة من بلاد العرب، كمدرسة الرها التي أسسها الفرس (363م)، فعرفت بالمدرسة الفارسية ثم ما لبث الإمبراطور زينون أن أغلقها سنة 480م، وطرد معلميها وطلبتها فانتقلت المدرسة إلى نصيبين ولم تضمحل إلا بعد أن خلفتها مدرسة بغداد في القرن التاسع، وكمدرسة جنديسابور ولم تقع في أيدي العرب إلا سنة 738م ومنها استقدم آل بختيشوع ليكونوا أطباء وتراجمة[295]. وقد كانت هناك مدارس أخرى كمدرسة الإسكندرية، وأنطاكية، وحران، وكلها من مراكز الفلسفة والعلم، إلا أن ما نقل على أيدي تراجمتها رغم تأخرهم قد شابه النقص والخلل لأسباب منها:

أ- أن تلك الترجمات لم تكن مباشرة وإنما توسلت بالسريانية فترجمت عنها.

ب- أن أكثر التراجمة كانوا بعيدين عن محتوى المعارف التي يترجمون عنها، بل إن بعضهم كانوا ضعيفي العلم باللغة المترجم إليها أو عنها.

فيوحنا البطريق (ت200هـ) الذي عينه المأمون أمينا على بيت الحكمة

---

(292) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، 90/4.

(293) أعلام الفلسفة العربية، يازجي وكرم، ص 78، ط. مكتبة أنطوان، لبنان، 1968.

(294) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، 90/4.

(295) أصول الفلسفة العربية، يوحنا قمير، ص 115، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

كان قليل العلم بالعربية وباليونانية، وابن ناعمة الحمصي توفي220هـ كان رديء الأخذ، وثابت بن قرة (ت285هـ) وإسحاق بن حنين (ت298هـ) كانوا متوسطي العلم باليونانية[296].

ولقد أعرب غير واحد من مفكري الإسلام في ما بعد عن التشويه الذي أصاب أكثر النصوص المنقولة، وقد أبدوا ضجرهم من ذلك.

فالغزالي في تهافت الفلاسفة يعتب على مترجمي الفلسفة، أنهم خلطوا ولم يستوعبوا ما كانوا يترجمون.

يقول الغزالي: ثم المترجمون لكلام رسطاليس لم ينفك كلامهم عن تحريف وتبديل يحوج إلى تفسير وتأويل، حتى أثار ذلك نزاعا بينهم، وأقومهم بالنقل والتحقيق من المتفلسفة في الإسلام الفارابي أبو النصر وابن سينا[297].

إن غموض أولية النحو العربي، وتأخر عملية الترجمة واضطرابها أسباب تدعو إلى التورع عن أزجاء الأحكام في هذا الموضوع.

إن تحديد الفلسفة اليونانية مصدرا اقتبس عنه النحو العربي قضية تكتسي خطورة حينما يصدر هذا التحديد عن باحثين متخصصين في تاريخ العلوم، وتاريخ الفلسفة خاصة؛ إن باحثا كديبور الذي يذهب في "تاريخ الفلسفة في الإسلام" إلى اقتباس النحو منذ أوليته عن اليونان بل ويذهب إلى اقتباس العروض كذلك[298]، لا يعذر في إصراره على هذا الرأي مع علمه بأنه لا

---

(296) أصول الفلسفة العربية، يوحنا قمير، ص 129.

(297) تهافت الفلاسفة، لأبي حامد الغزالي، ص 77، تحقيق د. سليمان دينيا، سلسلة ذخائر العرب، ط. 6، دار المعارف.

(298) تاريخ الفلسفة الإسلامية: ت. ج. ديبور، ترجمة محمد عبد الهادي أبي ريدة، ص 56، لجنة التأليف والنشر، ط. 4، 1957.

يقدم بين يدي رأيه إلا افتراضات وتوقعات، لا يختلف شخصان في أنها لا تستطيع أن ترقى إلى أن تصير حقيقة علمية.

وقريب مما قاله ديبور ما نجده عند فرانز روزنتال من تقرير وجود تأثير من العلوم اليونانية على علم النحو، لكن هذا التأثير يتوقف عند حدود التنشيط لينحو النحو العربي الخطة نفسها[299].

ورأي روزنتال وإن كان يلطف من دعوى التأثير فإنه يقرر نظر النحاة في فلسفة اليونان واطلاعهم عليها.

وعلى نحو ما قال باحثون بالاقتباس عن اليونان، فقد قال آخرون لا يقلون عن السابقين اطلاعا وصلة بالعلوم الإسلامية واليونانية بنفي هذا التأثير في المنشإ؛ فلقد ذهب الأستاذ مصطفى عبد الرازق إلى أن العلوم في الإسلام مدينة في نشوئها للتمرس بالقرآن والحديث، ولحصيلة ما أعطاه علم أصول الفقه، ومن تلك الأصول أخذت العلوم الناشئة في ظل الإسلام أساسياتها[300].

وينادي د. محمد علي أبو ريان بالرأي نفسه ولا يكاد يخالف في صفاء منشإ العلوم الإسلامية[301] بما فيها النحو.

وإذا أردت ملامسة حجج القائلين بأخذ العمل انطلاقا من مقولتي الفعل والانفعال، فإني أتساءل أيصح أن يعتبر كل من لاحظ علاقة التأثر بين المؤثر والمتأثر متفلسفا وآخذا عن اليونان؟.

---

(299) تراث الإسلام، تصنيف شاخت، مقال روزنتال، ص 146، ترجمة د. حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

(300) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مصطفى عبد الرازق، ص 27، ط. 3، مكتبة النهضة، القاهرة.

(301) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، د. محمد علي أبو ريان، ص 22، دار المعرفة الجامعية الأسكندرية، 1980.

إن اليونان وهم يرتبون الفعل والانفعال ضمن المقولات العشر، لم يكونوا منشئين للمقولتين، وإنما كانوا دالين على أن الفعل والانفعال من الأعراض التي ترد على الجوهر، والأعراض مظاهر مادية حسية يلاحظها العقل ويدركها بيسر وسهولة، بل إنه لا وجود لفكر مهما يكن بعيدا عن العلمية يستطيع أن يتجاهل قانون السببية الذي هو قانون التأثير أو يحاول ترتيب حقائقه على خلاف مقتضاه.

إن الفكر الخرافي الذي تقوم أصوله في غيبة الواقع الموضوعي، لا يستطيع أن يتجاوز قانون السببية وهو ليس خرافيا إلا بمقدار ما يخطئ في ربط الظاهرة بأسبابها الحقيقية. فهو على خرافيته لا يسلم بوقوع مرض مثلا من لا شيء وإنما يرضي ذاته بربط المرض بسبب وهمي هو منتهى إدراكه ويطلب العلاج، وهو موقن بأن المرض لا يزول إلا بسبب من دواء سابق، وخرافيته تدفعه لأن يطلب الاستشفاء في التمائم، والأوهام بدل الدواء الطبيعي.

إن العربي الجاهلي لم يكن مطلعا على المقولتين التاسعة والعاشرة لما قال: شر أهر ذا ناب، ولما قال: لو ترك القطا لنام وغفا[302] وغيرها من الأمثال المنبئة أن البحث عن السبب ظاهرة ملحوظة.

لقد فات القائلين باقتباس العمل عن اليونان أن المناطقة أنفسهم يسلمون بوجود منطقين: منطق طبيعي ومنطق صوري.

فالمنطق الطبيعي أو المادي يعنى بتطابق العقل مع الواقع. والمنطق

---

(302) مجمع الأمثال، أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، 370/1، مطبعة السنة المحمدية، 1955.

الصوري يعنى بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة. فالفرق بينها فرق ما بين السلوك والحكم على السلوك، وفرق ما بين الاستعمال والمعيار.

ومعنى هذا أن للعقل قوانينه الأساسية البديهية التي لا تحتاج إلى برهان على صدقها، لأنها ضرورية. فإذا نظرنا مثلا إلى قانون الهوية الذي يقضي بأن الشيء هوهو، وجدنا أن المرء لا يفتقر إلى منطق أرسطو ليعرف أن يده هي يده[303].

وقانون العلية والتجاوب بين المؤثر والمتأثر، من مسلمات المنطق الطبيعي، ونظرية العامل لوضوحها لا تفتقر إلى أن تقتبس عن اليونان أو عن غيرهم.

أما الباحثين الذين حددوا الممر الذي عبرت منه نظرية العامل إلى النحو العربي، فقرروا أنها قد دخلت النحو عبورا على العلة، فإنه يسهل أن يقال لهم إن القول بالعلل الأربعة عطاء أرسطي، عرفه العرب بعد شيوع الترجمات عن اليونان، وكتب أوائل النحاة خالية من العلل ذات الطابع الفلسفي، بشهادة الذين استقرأوا العلة في المظان النحوية الأولى فلقد سجل د. مازن المبارك بأن التعليلات النحوية الأولى بعيدة عن روح الفلسفة[304].

ولذا فإن الإشكال يتمثل في تعذر الجمع بين الحقائق التالية:

- إن العلة الفلسفية متأخرة في النحو العربي
- إن العمل مر إلى نحو النحو من ممر العلة.

---

(303) الأصول، د. تمام حسان، ص 50، دار الثقافة، الدار البيضاء.

(304) النحو العربي العلة النحوية، د. مازن المبارك، ص 57.

- إن العمل قديم في النحو العربي.

إنها أقوال متدافعة يمنع التسليم بواحد منها الأخذ ببقيتها. وعلى هذا فرأي د. مازن المبارك وحنا ترزي لا يستقيم إلا بالقول بتأخر ظهور العامل إلى الفترة التي تجلت فيها العلة الفلسفية في النحو، وهذا ما لا يسانده دليل ولا يمكن إعادته إلى مرجع.

وإذا كنت أستبعد أن تكون للنحو في نشأته صلات بالفلسفة اليونانية، فإن هذا لا ينسحب على جميع مراحل حياة النحو العربي. فلقد تأثر النحو بالمنطق في فترات لاحقة، فصاغ النحاة الحدود على نمط المناطقة واعتمدوا القسمة العقلية وتداولوا مصطلحات المنطق وتقسيماته[305].

ولو أردت عرضا شاملا عن حياة صلة النحو بالمنطق اليوناني لأوردت أنها تنقسم إلى ثلاث مراحل:

1- الفترة الأولى الممتدة حوالي قرن وفيها نشا النحو نشوءا ذاتيا نظيفا فلم يتأثر بغيره من معارف اليونان أو أنحاء الشعوب الأخرى[306].

2- الفترة الثانية المبتدئة بتلاميذ الخليل والمنتهية بالزجاج، وفيها تم التلاقي بين النحو ومنطق اليونان[307].

3- الفترة الثالثة التي تبتدئ بابن السراج الذي قيل عنه بأنه عقل النحو الذي كان مجنونا بما عقد له من أصول وتتجلى في هذه المرحلة تبعية النحاة المتأخرين للمتقدمين وفيها ظهرت الشروح والتعليقات وظهر الانتقاد

---

(305) الأصول، د. تمام حسان، ص 57.

(306) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ص 68.

(307) المرجع السابق، ص 78.

المنطقي للنصوص[308].

الرأي الثاني ضمن المجموعة الأولى:

وهذا الرأي يتجه إلى ربط فكرة العمل بنحو السريان. ولقد جهر به د. محمد عيد وهو يبحث أصول نظرية العامل يقول د. عيد: "قد حدد الفصل الأول الرافدين الرئيسيين اللذين يحتمل أن النحاة قد أفادوا منهما وهما النحو السرياني، والمنطق الأرسطي"[309]

وحجة الأستاذ محمد عيد في ما ذهب إليه هو أن النحو العربي قد أخذ عن السريانية، فيلزم أن يكون آخذا عنها فكرة العمل.

ورأي د. عيد يدخل ضمن موضوع كبير،هو تأثر النحو العربي بالسريانية. وقد قيل بهذا قبل د. عيد. ومستند القائلين به هو أن أبا الأسود قد أخذ الحركات عن السريان والسريان هم الذين ابتدعوا الحركات الإعرابية واستعملوها في كلامهم، وهذا الرأي عند بروكلمان الذي كان يؤخر الاقتباس عن السريان ليعزوه إلى الخليل بن أحمد لا إلى أبي الأسود[310].

وقد نقض الدكتور أبو المكارم هذا الرأي بما رآه كافيا ومجديا[311].

والحقيقة أن أبا الأسود لم يضع للقرآن حركات وإنما وضع له نقطا

(308) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ص 93.

(309) أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء ضوء علم اللغة الحديث، ص 238، ويقارن بـ في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، أنيس فريحة، ص 23، دار النهار، بيروت، 1980.

(310) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، 132/2.

(311) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ص 72.

عبر به عن الحركات، فقد أتى برجل من عبد قيس ودعاه إلى أن يتتبعه في نطقه فإن رآه ضم شفتيه وضع نقطة فوق الحرف، وإن رآه كسر وضع النقطة أسفل الحرف، وإن رآه نصب وضع النقطة بين يدي الحرف.

وقد انضاف إلى نقط أبي الأسود نقط نصر بن عاصم الذي توخى به التمييز بين الحرف وغيره(312).

ويذكر الأستاذ حسن عون أن مصحف أبي الأسود المنقوط بالأحمر الممزوج بنقط نصر بن عاصم لازال موجودا، وقد عثر عليه بمسجد عمرو ابن العاص بالفسطاط وهو في المكتبة الخديوية(313).

فإذا كان هذا هو عمل أبي الأسود، فإنه لا يعدو أن يكون عمل إنسان وفق إلى تسجيل الحركات التي كانت العرب تنطقها وإلى التعبير عنها برموز هي عبارة عن نقط. على أن عمل أبي الأسود لا يتناول جميع الحركات المنطوق بها، إذ لا تحدثنا المصادر عن كيفية تعبيره عن السكون، وعن حركات المد كالواو والياء والألف.

إني لست أرى في عمل أبي الأسود ما يدعو إلى استنتاج أخذه فكرة العمل عن السريان، فإذا كان أبو الأسود محاكيا فهو محاك في أصل الفكرة التي هي ضرورة التعبير عن الحركات برموز، وعمله على كل حال عمل وصفي، يستهدف نقل الحركة إلى رمز على حين أن نظرية العمل تصور ذهني لعلاقة بين الكلمات، تستوجب تأثير العامل في المعمول. وعمل أبي الأسود ليس من هذا القبيل.

---

(312) مفتاح الأمال في رسم القرآن، أحمد مالك القوني، ص 128، ط. الدار السنغالية، داكار.

(313) مجلة كلية الآداب القاهرة، مجلد 11، من ص 33 إلى ص 5، 1957.

على أن قيام أبي الأسود بمنح الحروف حركاتها ليس أمرا اتفاقيا فقد سجل الأستاذ خالد العك في كتابه تاريخ توثيق نص القرآن الكريم أن أبا الأسود نقط الأحرف النقط الإعجامي الذي يدعى النقط المدور، أما نقط الحركات فإن صاحبه هو الخليل بن أحمد[314].

لقد أغرى القائلين بربط النحو العربي بالسريانية دواع موضوعية عامة منها:

1- وجود تأثير خطي سرياني في الرسم العربي، فالقلم السرياني الاستيرلنجو الكلداني والسرتو أثرا تأثيرا بالغا في الخط العربي[315].

يقول ولفنسون: وكفى الخط السرياني فخرا أنه أثر أثرا شديدا في جميع الخطوط العربية بواسطة الأقلام التدمرية والنبطية[316].

2- وجود تأثير لفظي سرياني في اللغة العربية؛ وقد أفاد برجستراسر أن العربية قد استفادت من السريانية عددا وافرا من الكلمات منها أسماء الزيت، والخمر، والكبريت، والمرجان، وآلات المنزل، والقفل، والباب، والزجاج، والسوط، والقسط، والسبيل،... إلخ[317].

و الملاحظ أن كل هذه الكلمات ليست سريانية أصالة، بل إن بعضها

---

(314) تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، خالد العك، ص 115، دار الفكر، دمشق.

(315) تاريخ اللغات السامية، أ. ولفنسون، ص 150، دار العلم، بيروت، 1980، ويقارن بالمدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين، ص 124.

(316) تاريخ اللغات السامية، ص 160.

(317) التطور النحوي للغة العربية، ج. برجستراسر، ص 149، المركز العربي للبحث العلمي، القاهرة، 1981.

يوناني ترجمته السريانية كاسم فيلسوف[318].

3- اقتباس العرب طريقة عرض المادة عن السريان. فلقد كان من منهجهم أن يمزجوا الأصول بالشروح، ويخلطوا المتون بأقوال الناقدين، فيسبك المتن وشرحه ونقده ليصير ذلك كله مؤلفا جديدا[319]. وهذه هي الطريقة المعروفة عند المغاربة "بالخياطة". ولقد وجد في فترات من تاريخ الإسلام من كتب بالسريانية والعبرية، وقد كان هؤلاء جسورا منهجية أخذ عنها المؤلفون العرب طريقتها في عرض المادة، ومن هؤلاء الجامعين بين الكتابتين العبرية والعربية أبو الفرج بن العبري (ت 1286م)[320].

قيام السريان بالوساطة بين الثقافتين العربية واليونانية. فمنذ الصدر الأول للإسلام دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو بن العاص إلى تعلم السريانية فأجادها[321].

ولم يزل تأثير السريانية في العربية حاضرا عبر القرون بل يذهب ولفنسون إلى تحديد مناطق عربية سريانية لازالت حاضرة في الوطن العربي. فقرية الملولة قرب دمشق ومنطقة طور عابدين بالعراق مناطق لازالت تتحدث سريانية متأثرة بالعربية[322].

4- وقد أفادت الدراسات المقارنة وجود عدد لا يستهان به من

---

(318) علم اللغة العربية، د. فهمي حجازي، ص 178.

(319) الأصول، د. تمام حسان، ص 6.

(320) علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، ص 178.

(321) التراتيب الإدارية ونظام الحكومة النبوية، عبد الحي الكتاني، 427/2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(322) تاريخ اللغات السامية، ص 158.

القصص الشعبي المشترك بين العربية والسريانية من ذلك قصص سندباد وألف ليلة وليلة، وغيرها مما يحتمل أن تكون السريانية قد نقلته عن ثقافات أخرى ثم ترجم إلى العربية عن طريقها[323].

فهذه أهم القرائن التي أوحت إلى بعض الباحثين بربط النحو العربي بالنحو السرياني ربطا كليا بلغ حد التخصيص وتأكيد أن جذور فكرة العامل قد أخذت عن هذا النحو بالذات.

إن الأدلة المسوقة قد تكون كافية لإثبات صلة النحو العربي بالنحو السرياني في فترة ما، إلا أنها لعموميتها لا تصلح أبدا أن تكون حججا تقدم بين يدي قضية خاصة هي اقتباس فكرة العمل عن السريان. إن قضية خاصة كهذه تحتاج إلى أدلة خاصة تفيد بالضبط أن هذا الاستمداد قد تم. ولا أعتقد أن شيئا مما قيل يصلح أن يكون حجة في إثبات الصلة الإعمالية بين العربية والسريانية.

الرأي الثالث ضمن المجموعة الأولى

وهو ينزع إلى ربط العمل بمعطيات علم الكلام والتوحيد، ويتبنى هذا الرأي عدد غير قليل من الباحثين أقتصر على الإشارة إلى بعضهم:

1- يقول الأستاذ عباس حسن: "فقد استقر في رأي النحاة أن الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هي أثر لمؤثر أوجدها، ولا يتصور العقل وجودها بغيرها، متأثرين في هذا بمقررات العقائد ومجادلات علم الكلام من

(323) تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، ص 36، دار الثقافة، بيروت.

أن لكل حادث محدثا ولكل موجود موجدا، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق ولا مصنوع بغير صانع"[324].

2- يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "ثم قادهم هذا التأثر بعلم التوحيد إلى تصورات ليست لغوية النزعة، فزعموا أن العمل مؤثر وأن له قوة خاصة، فانتهى بهم المطاف إلى افتراضات عجيبة"[325].

3- ويصرح الدكتور مازن المبارك بهذا فيقول: "ومهما يكن من أمر هذه الصلة بين النحو من جهة وعلوم الدين والكلام من جهة أخرى، الذي لاشك فيه هو أن أثر هذه الصلة ظهر في النحو وأنه لم يكن حميدا كله... وكان من أثر هذه الصلة أن تسرب إلى النحو فكرة العمل"[326].

4- أما الدكتور علي أبو المكارم فيرى أن القول بالعمل هو الوجه الصريح للأخذ عن علم الكلام، فيقول: "تأثير علم الكلام في الأصول النحوية لا يأخذ طابعا صريحا في غير مجالين: أولهما تأثير مذاهب الكلام المختلفة في خلافات النحاة حول موجد الحركة الإعرابية... وأهم هذه القضايا مشكلة السلوك الإنساني بين الاضطرار والاختيار ثم مدى مسؤولية الإنسان فيه، والخلاف في موجد الحركة الإعرابية ليس إلا تطبيقا نحويا لهذه المشكلة الكلامية"[327].

هذا بعض ما قيل في إثبات تأثير علم العقائد في النحو وفي نظرية العامل على وجه التخصيص.

---

(324) اللغة والنحو، عباس حسن، 196، ط. دار المعارف.

(325) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، 139، ط. جامعة تشرين.

(326) النحو العربي، مازن المبارك، 84، دار الفكر.

(327) تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، ص 240.

وتجمع هذه الآراء على المقارنة بين العلية النحوية وما قرره علم أصول الدين من افتقار كل حادث إلى محدث، وليس شاقا أن يلاحظ الدارس أن نقطة الخلاف تتمثل في الإفضاء العلي بين العامل والمعمول وتأثير الأول في الثاني.

وحين يتعلق الأمر بإثبات أو نفي التأثير فإني أرى أن علم العقيدة يبتعد عن عزو التأثير إلى الأشياء.

إن علماء التوحيد اعتبروا اعتقاد التأثير بالطبع ضربا من الشرك لأنه لا مؤثر حقا إلا الله.

إن علماء العقيدة حينما يتعرضون للحكم العادي الذي هو حصيلة الاقتران المتكرر بين السبب والمسبب، يعلنون أن هذا الاقتران لا يجوز أن يتصور على أنه حتمية وإفضاء عقلي، وإنما هو مجرد اطراد طبيعي، والعقل لا يمنع أن يقع السبب العادي ثم لا تترتب عليه الأسباب وإن كانت العادة قد جرت بالترتب.

يقول محمد الطيب بنكيران في شرح العقائد لابن عاشر: والاقتران العادي أيضا لا يقتضي تأثير أحدهما في الآخر، فالحكم العادي في قولنا النار محرقة أو مسخنة ليس معناه أن النار التي أثرت في إحراق ما مسته أو سخنته، إذ لا دلالة للعادة على هذا المعنى ولا منها يتلقى فاعل ذلك وكذا سائر الأحكام العادية[328].

ويقول محمد بن يوسف السنوسي في صغراه: قد غلط قوم في تلك الأحكام العادية فجعلوها عقلية وأسندوا وجود كل أثر منها لما جرت به العادة

(328) شرح محمد الطيب بنكيران على عقائد ابن عاشر، ص 32، مطبعة التوفيق، مصر.

أن يوجد عنده، إما بطبعه أو بقوة أودعت فيه فأصبحوا وقد باءوا بهوس ذميم وبدعة شنيعة في أصول الدين وشرك عظيم[329].

ومن قبل هذا شنع الغزالي على الفلاسفة نسبتهم التأثير إلى الطبيعة واعتبرهم واقعين في شرك لا يوجب العقل اعتناقه ولا يستدعيه[330].

إن رفض التأثير بالطبع أو بالقوة حقيقة مسلمة في علم العقائد[331]، لا يمكن بناء استنتاج عن علم التوحيد على خلافها. ولست أرى المصدر الذي ساعد الباحثين السابقين على أن يستقوا منه قولهم بأن العامل مأخوذ عن مقررات علم التوحيد، فليس في علم التوحيد ما يجاري نظرية العامل التي تستهدف إثبات التأثير بين العامل والمعمول في بعض اتجاهاتها.

أما ما قاله الدكتور أبو المكارم من أن مشكلة العمل تطبيق عملي لمشكلة حرية الإنسان فما أظنه يستقيم، فإذا كانت هناك ثلاثة اتجاهات في موضوع قدرة الإنسان وحريته في فعله، وهي الاتجاه السني الذي يرى أن نسبة الفعل إلى الإنسان مجازية، على نحو ما يقال أثمرت الشجرة ونبت الزرع، والاتجاه المعتزلي الذي يصرح بقدرة الإنسان على خلق أفعاله، والاتجاه الأشعري الذي جاء بنظرية الكسب، فإن هذا لا يجري على آراء النحاة في الموضوع العام. فلئن صح هذا وانطبق على ابن جني الذي كان معتزليا ونسب الإعمال إلى المتكلم، فإن أجيال النحاة من زمن المأمون إلى

---

(329) شرح أم البراهين، لمحمد بن يوسف السنوسي مع حاشية محمد الدسوقي، ص 40، المطبعة الأزهرية، 1924.

(330) تهافت الفلاسفة، للغزالي، ص 240، دار المعارف.

(331) انظر شرح ميارة على منظومة ابن عاشر، 73/1، الطبعة الأميرية، بولاق، 1319هـ، واستنتاج د. علي سامي النشار عن طبيعة العلة عند المسلمين، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 94، دار المعارف، ط 4، 1977.

نهاية القرن الرابع كانوا في معظمهم معتزلة[332]، ومع ذلك لم يأت على لسان واحد منهم ما جاء على لسان ابن جني الذي جهر في هذه الفترة باعتبار العامل هو المتكلم.

وبالمقابل فإن ابن مضاء، وابن الحاجب، ورضي الدين، ممن نعرف عنهم نسبة العمل إلى المتكلم لم يكونوا معتزلة، وبهذا يتأكد التباين بين أن تكون نظرية العمل مظهرا لاتجاه عقدي، أو تكون خلاصة لتحليل العلاقات بين أجزاء الجملة.

وفي ما قدمت من رد ما يكفي لاستبعاد أن تكون فكرة العامل مأخوذة عن علم التوحيد على سبيل التخصيص، وآخر ما أدفع به هو إعادة ما قلته عن الآراء الأخرى. إن القول بالعامل ظهر مبكرا في النحو قبل أن تظهر مماحكات علماء أصول الدين والجدل وقبل أن يستدل العلماء على قضايا العقيدة بمثل آراء المتكلمين.

الرأي الرابع ضمن المجموعة الأولى

وهو يرى انبثاق العمل ومصطلحاته عن الفقه الإسلامي، بحكم أن الفقه كان الثقافة السائدة في صدر الإسلام.

لقد أخذ بهذا الرأي غير واحد من قدماء دارسي النحو ومن الباحثين المعاصرين.

فلقد أعلن د. عبده الراجحي عن هذا الرأي وهو يبحث مصادر

(332) الأصول، د. تمام حسان، ص 56.

الاستقاء للنحو العربي، فلقد وجد أن النحو متأثر بعلم الفقه الإسلامي وبعلم الكلام، وشاهده على رأيه أن النحاة لم يكونوا بعيدين عن مجال الفقه، بل قد كانت لهم انتماءات فقهية واختيارات خاصة فيه؛ فسيبويه كان متأثرا بالفقه الحنفي وابن فارس لم يكن معتبطا لما استعمل مصطلح فقه اللغة. وقد تأكد الاتجاه الفقهي للنحاة في تداولهم مصطلحات فقهية كثيرة[333].

ومضيا في طريق د. الراجحي أقول إن فقهاء كثيرين كانوا محسوبين على النحاة. وأبو الأسود وهو أول من يشار إليه من المشتغلين بالنحو كان قاضيا لعلي بن أبي طالب بالبصرة، مع ما يقتضيه القضاء من علم بالفقه واستعمال لأحكامه.

ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وهو ابن خالة الفراء قد كان مصدر توجيه وتثقيف لكثير من النحاة مباشرة وبواسطة، فلقد أثر في معاصريه من النحاة. فهو قد عايش الكسائي وترافقا في سفرهما مع الرشيد إلى خراسان، وماتا في يوم واحد فدفنهما بالري سنة 182 أو 183 ويومها قال الرشيد دفنت الفقه واللغة بالري[334].

ولقد أفتى الكسائي في مسائل من الطلاق واعتبر حكمه صحيحا[335] وعبر مسيرة النحو وجد نحاة كثيرون كان لهم إسهام في الفقه واطلاع عليه. ومن أدلة التواصل بين النحو والفقه اقتباس النحو من مصطلحات فقهية استعملت عند الفقهاء قبل أن يتداولها النحاة.

---

(333) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، ص 175، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.

(334) نزهة الألباء، للانباري، ص 48 و59، ط. جمعية مآثر علماء العرب.

(335) المصدر نفسه، ص 46.

ولقد جاء على لسان الأشموني وهو يتحدث عن التعليق الذي هو عبارة عن إبطال عمل أفعال القلوب في اللفظ مع بقاء عملها في المحل، يقول الأشموني: ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل، فهو عامل لا عامل، فسمي معلقا أخذا من المرأة المعلقة التي لا هي مزوجة ولا مطلقة، لهذا قال ابن الخشاب، لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى[336].

والتعليق إطلاق قرآني تلقفه الفقه وأفاض فيه فمنه في سورة النساء آية 128 ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾.

ومن ضروب تأثر الفقه القول بالنسخ، فلقد علل الاسترابادي جر المضاف إليه، فقال (إن الأصل في جملة الإضافة أنها متضمنة لحرف جر فجملة باب الدار أصلها باب للدار لكن الجر قد صار شريعة منسوخة) [337].

ولقد برز عند النحاة ميل شديد إلى وضع أصول نحو مشابهة لأصول الفقه، فقلد وضع أبو بكر بن السراج (ت 316) كتابه في أصول النحو، وأوحى هذا الصنيع لعبد الرحمن الأنباري (ت 577) أن يسير المسار نفسه فوضع كتابه لمع الأدلة في أصول النحو ثم وضع السيوطي (911) كتابه الاقتراح في علم أصول النحو[338].. فكل هذه المحاولات تشير إلى تأثر النحو بالفقه وتوجهه إلى تقليده.

وملاحظتي عن جميع ما سبق، هو أن ما سيق من الحجج يمكن

---

(336) شرح الأشموني، 162/1.

(337) شرح الكافية، 1/ 25

(338) مقدمة الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق أحمد قاسم، ط. السعادة، القاهرة، 1976.

الاستناد إليه في مجرد إثبات الصلة بين النحو والفقه، لكن تلك الحجج مجتمعة لا تنهض حين يتعلق الأمر بإثبات قضية خاصة، هي أخذ نظرية العامل بالذات عن الفقه الإسلامي.

ولا أظن أن أكثر ما جاء على ألسنة قدماء النحاة كان محددا لهذا الأخذ، فإذا قال ابن جني: "وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه"[339].

فإن هذا الكلام يستعجم حين يؤخذ بمعزل عن غيره، فلقد وضع ابن جني فصلا صريحا دعاه "فصل تخصيص العلل" أبان فيه عن الاختلاف البين بين العلة الفقهية والعلة النحوية والعلة المنطقية التي تتسم وحدها باللزوم وعدم قابلية التخلف عن معلولها[340]. والفصل دقيق ينتهي الناظر فيه إلى أن النحاة قد اقتبسوا مبدأ العلة من الفقهاء، لكنهم ذهبوا بها إلى ما يتابع النحو، وهي لا تعني عندهم إلا ضربا من التخفف في الكلام. يقول ابن جني عن العلة النحوية: ذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا، وإن كان غير قياس ومستثقلا ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت موزان وموعاد، وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول أو ألقيت العوامل من الجَوارّ والنواصب، والجوازم لكنت مقتدرا على النطق بذلك... وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها[341].

فمثل هذا الكلام يجب أن يكون حاضرا في الذهن عند إرادة القول بأن

---

(339) الخصائص، لابن جني، 166/1 ط. دار الهدى، بيروت.

(340) المصدر السابق، 145/1.

(341) المصدر السابق.

علل النحاة مضاهية لعلل الفقهاء.

إن كل ما أراه من أشكال التأثر هو أن النحو قد استعان بمصطلحات فقهية، ووظفها بعد أن منحها دلالات خاصة، لكن الحجة على استقاء نظرية العامل من الفقه تظل منعدمة حتى تتضافر الأدلة مفيدة لذلك.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه الذي يرى أن العمل منبثق عن واقع الدرس اللغوي متفرع عنه، فهو غير متأثر ببواعث أجنبية عن طبيعة اللغة، والنحاة عند أصحاب هذا الرأي مبدعون غير مقلدين، والدرس النحوي أصيل في أخذه بنظرية العامل التي هي نتاج طبيعي للدرس النحوي، وحقيقة توصل إليها النحاة بعد طول نظر في متن اللغة العربية.

وأبعد من هذا أن يعتبر بعض الدارسين نظرية العامل برهان أصالة النحو العربي كله، يقول د. فتحي الدجني: مما لا يدع مجالا للشك أن النحو العربي لم يأخذ عن غيره من لغات، ولم يتأثر بفلسفات الأمم الأخرى، وذلك لوجود العامل، فالعامل لا وجود له في اللغات الأخرى(342).

فهذا قول لا يستدل بواقع النحو على أصالة نظرية العامل، إنما يستدل بواقع العمل ووجدوه على أصالة النحو بتمامه.

إن الآراء الممكن حصرها في مجال إثبات العمل لا تخلو من خلاف

---

(342) النزعة المنطقية في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، ص 47، وكالة المطبوعات، الكويت.

وهي تريد الوصول إلى النتيجة نفسها.

1- الرأي الأول:

وهو رأي يصرح بنظافة المناخ الذي كتب فيه النحو بما فيه العمل، ويحرص على درء دعوى التأثر بمناهج غريبة عن المحيط الإسلامي، رغم أن الجو الذي نشأ فيه النحو عند دعاة هذا الرأي كان يعج بخليط من المعارف والمفاهيم التي أفرزها الاحتكاك بمصادر التشريع الإسلامية النصية والآيلة إلى استعمال الرأي، وعند هذا التعميم والتنزيه للمناخ يقف هذا الرأي:

يقول د. عبده الراجحي: لعلي أسارع فأقول إن النحو العربي نشأ وتطور في مناخ إسلامي عام، وأنه ظل يتنفس جوه حتى استوت له مناهجه، وأقول إنه مناخ إسلامي عام دون أن أصفه بأنه مناخ خالص ومحض حتى لا نسقط في شرك الأصالة والتقليد[343].

فهذه هي ظروف نشأة النحو واستوائه في نظر د. الرجحي، وكأن الدكتور الراجحي يتحفظ من الخوض في قضية الأصالة والتقليد إذا ما هو حاول أن يسجل إن كان لعلوم اليونان أو لغيرها تأثير على المناخ الإسلامي.

وأراه قد فعل ما تحفظ منه هنا، وذلك في كتابه فقه اللغة في الكتب العربية، إذ أعلن عن رأيه في غير ما مواربة، فقال: مصادر التأثير إذن مصادر إسلامية وتشمل الفقه والكلام وهي تختلف عن الفلسفة والمنطق الأرسطي اختلافا جوهريا[344].

---

(343) النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، ص 12، دار النهضة العربية، ببيروت، 1979.

(344) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، ص 177، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

فالقصد من ربط نشأة النحو بالمناخ الإسلامي الذي تفاعلت فيه معارف عدة هو الخلوص إلى نظافة النحو العربي وبراءته من كل منهج دخيل.

وأفهم من وصف المناخ بأنه إسلامي غير متأثر بعلوم الأمم الأخرى، أن هذا الوصف لا ينفي أن يكون النحو متأثرا بعلوم إسلامية غير لغوية، وعلى هذا فإن هذا الموقف يجيب عن شق من السؤال المطروح حول أصالة العامل، إذ أن التحديد ينفي فقط التأثر بالعلوم الأجنبية، ولكنه لا يتعرض للتأثر بالعلوم الإسلامية غير اللغوية.

2 - الرأي الثاني:

هذا رأي يرجح العمل إلى طبيعة التركيب في الجملة العربية. وعند أصحاب هذا الرأي أن النحاة وهو يدرسون الجملة العربية طالعهم هذا الاقتران بين الكلمات اقترانا تستتبعه حركات خاصة، وقد أطرد ذلك وتكرر، فأفادهم أن كلمة أو أداة تقتضي حركة معينة تتبعها دائما، ومن ثم نشأت العلاقة بين العامل والمعمول.

ولقد وجد منذ وقت بعيد من قال من النحاة بأن التركيب هو داعي العمل جاء في تعليق الكافية: فالمعتبر في الإعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان العامل أم لا[345].

وصنيع النحاة في مجملهم يوحي بأنهم استنبطوا العامل من درسهم

---

(345) حاشية الجرجاني على شرح الرضى، 16/1.

النظم المستعمل في أداء المعاني المختلفة.

ولقد أتت على الدرس النحوي فترة طغى فيها التيار الوصفي، فتنكر الباحثون لقضية العامل ورأوها ضربا من الغيب يؤدي إلى الكثير من التقدير، حتى إذا خفت حدة الوصفية وتبنى الناس التحويلية التوليدية منهجا في النظر النحوي، ظهرت كتابات جديدة ترى في نظرية العامل منهجا صالحا للدرس، خصوصا بعدما وقر في 'الأذهان ازدواجية البنيتين السطحية والعميقة، وتبين أن النظر في البنية السطحية لا يكون إلا بمقدار ما تسمح به من وسائل معينة على فحص البنية العميقة[346]. ويومذاك عاد كثير من الدارسين ليقرروا أن قضية العامل من صلب التركيب وواقعه.

3- الرأي الثالث:

وهو يرد أصل نظرية العامل إلى ملاحظة تأثير الأصوات بعضها في بعض في حالة التوالي، على نحو ما هو مبسوط ومعروف في كتب القراءات القرآنية وفي باب الإبدال من كتب النحو.

فمعلوم أن النون الساكنة والتنوين يستحقان الإدغام بغنة أو بغيرها إذا أعقبهما أحد الأحرف المعبر عنها بـــ "يرملون".

ويستحقان القلب إذا وليتهما الباء فيتحولان ميما كما في أنبئهم التي تقرأ أمبئهم[347].

---

(346) النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، 147.

(347) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، لإبراهيم المارغيني، ص 111.

وأكثر ما يقع تأثير الحروف في بعضها مع الحروف التسعة التي عبر عنها ابن مالك بقوله: "هدأت موطيا" قياسا ويقع مع أحرف أخرى شذوذا[348].

فهذا التجاوب بين الحروف وما تمثله من أصوات هو الذي لفت نظر النحاة إلى أن مثل ذلك يتم على مستوى الكلمة والتي تليها.

ولقد جاهر بهذا الرأي د. مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة[349] واقتفى أثره واقتنع برأيه د. محمد حسين آل ياسين، وقد أشعر كلامه أن هذا استنتاج خاص وصل إليه د. المخزومي يقول د. آل ياسين: كما هو بين الصوت والصوت من التأثير، يكون بين الكلمة والكلمة إذا جاورتها، ولا شك أن هذه الفكرة كانت أول الأمر ساذجة الأمر بسيطة التطبيق ثم عمقت وتشعبت[350].

وقبل إبداء الرأي ألفت النظر إلى أن ما انتهى إليه المخزومي ليس من الكشف الجديد، فقد جاءت الفكرة واضحة عند الفراء في بعض توجيهه للحركات في بعض القراءات.

فلقد ذكر أن قراءة "الحمد" في الفاتحة هي برفع الدال عند عامة القراء، لكن أهل البادية قد يضمون اللام مطاوعة للدال المرفوعة قبل فيقرأون الحمدُ لُله كما أنهم قد يكسرون الدال مطاوعة للام بعدها فيقرأون الحمدِ لِله[351].

---

(348) شرح ابن عقيل على الألفية، 251/3.

(349) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، 315.

(350) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، ص 370، مكتبة الحياة، بيروت.

(351) معاني القرآن، للفراء، 3/1، تحقيق محمد علي النجار أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، 1980.

فهل يختلف ما قاله الفراء عما قاله د. المخزومي وكلاهما يتحدث عن استدعاء الكلمة حركة مناسبة في غيرها.

إن هذا الرأي له مجال من الصلاحية والقبول، وتظل هناك مجالات أخرى لا يمكن تطبيقه عليها، ذلك أن الموقع الإعرابي لا يقتضي دائما حركة معينة يتم بها التجاوب بين العامل والمعمول، بل إنه قد يستدعي تغيير بناء الكلمة ذات الموقع المعين، والموقع قد يكون له دور في تحديد طبيعة الكلمة، يتضح هذا بما لو مثلنا بوقوع الفاعل والمفعول أو المجرور ضميرا متصلا، فحالة الرفع التي تستدعيها الفاعلية لا تتطلب مجرد علامة هي الضمة، وإنما تتطلب ضمير الرفع الخاص بهذه الحالة، والأمر نفسه يقال عن حالة المفعولية والنصب، فالأمر إذن يتجاوز موسيقى الجملة ليمتد إلى عمق بناء الكلمة.

فلقد أتعب النحاة أنفسهم في تخريج بيت يزيد بن الحكم:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى   بأجرامه من قلة النيق منهوي[352]

ومن قبل قال النحاة إن لولا حرف ابتداء[353] فشق عليهم أن يجمعوا بين موقع الرفع والياء غير الصالحة لذلك، فكان لهم فيها تخريجات، وقد رأى سيبويه أن لولا صارت حرف جر، ورأى الأخفش أن لولا باقية على أصلها من رفع ما بعدها وخرج بالصيغة إلى الخفض كما خرج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم مررت بك أنت إذ وقع ضمير الرفع توكيدا للضمير

---

(352) البيت من شواهد الكتاب، ينظر شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، 2002/2، تحقيق محمد علي سلطان، دار المامون.

(353) الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، 590، تحقيق فخر الدين قباوة محمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، 1975.

المجرور الكاف[354].

وفي كتب النحو مجادلات ومناظرات، تتناول مثل هذه القضايا. فالأمر إذن لا يفسر بمجرد مطاوعة العامل لحركة تتناغم معه بل قد يتحكم العامل في بناء الجملة، فيتطلب كلمة ويرفض أخرى، وهذا مما لا صلة له بموسيقى الألفاظ طبعا.

ومما يجب تسجيله الإشارة إلى هذا الاضطراب الذي وقع للدكتور المخزومي في أصل فكرة العمل فإذا كان قد ردها إلى دواع تركيبية وأسباب صوتية، فإنه قد قال غير هذا حين ربط نظرية العامل بالفلسفة اليونانية، وأورد أنها اقتباس غريب عن اللغة يتجلى ذلك في الصفحات 16-82 من كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه، ومع هذا الاضطراب لا يدري الدارس أين يضع د. المخزومي في خصم القائلين بأصل العامل.

هذه جملة آراء انتهى إليها تتبعي لما قيل عن جذور نظرية العامل وتتسم هذه الآراء بسمة الاختلاف الذي قد يبلغ مبلغ التناقض، فعلى حين يعتبر البعض نظرية العامل مستقاة من روافد أجنبية عن الثقافة العربية الإسلامية فيجعلونها ذات جذور يونانية أو سريا نية، يكتفي البعض بنسبتها إلى المحيط الإسلامي بما فيه من علوم ومعارف، ويقف بعض آخر في الطرف المقابل ليسجل أن هذه النظرية بنت البحث اللغوي الصرف، ونتيجة من نتائجه وعطاء من عطاءاته.

إن هذا الاختلاف المدعوم عند كل فريق بأدلة هو ما يدعو إلى تجديد

(354) رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد المالقي، 296، تحقيق أحمد خراط.

النظر في الموضوع أخذا من واقع النحو العربي.

فلقد أفادني تعقبي للنظرية أنها في معظم المظان المتقدمة، وخاصة كتاب سيبويه، ومقدمة في النحو إن صحت نسبتها إلى خلف الأحمر[355] ليست عليها مسحة النظر الفلسفي ولا سماته.

وأعتقد أن نظرية العامل كانت في أصلها أسهل من أن تقتبس من غير الأسلوب العربي، وأستبعد أن يكون النحوي مثقفا وذكيا إلى درجة يستوعب، فيها فلسفة اليونان، ويكون مع ذلك غافلا وذاهلا عن هذا التجاوب بين الكلمات، إن اطراد جر الاسم بعد حرف الجر أمر لافت للنظر يدركه الإنسان دونما عناء، وكل ناظر في هذه اللغة لا يغيب عنه أن هناك استدعاء متكررا بين بعض الكلمات والحركات على كلمات أخرى تليها، كما لا يغيب عنه أن العربية تكتب بأحرف متصلة.

إن قضية الإعمال أدنى إلى نظر الإنسان من العلية والسببية، ومن مقولتي الفعل والانفعال، وإنه من غير المنطقي أن يستكثر على النحوي العربي استنباط الإعمال على يسره وسهولته، وهو الذي توصل إلى إنجاز بناء عروضي موسيقى يحتاج اكتشافه إلى عبقرية فذة نادرة.

إني لست أستبعد أن يكون للعلوم الإسلامية أثر على النحوي، وهو يتحدث عن نظرية العامل، ويقعد لها، لكن هذا التأثير ليس تأثير لفت نظر إلى وجود الظاهرة وليس إغراء بالأخذ بها، وإنما هو تأثير الصقل والتهيئة للعقل الإسلامي ليفهم أدق الأشياء، ويلحظ أدق المظاهر وعند هذا يقف التأثير.

---

(355) مقدمة في النحو، لخلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1961، تنظر صفحة 4-5.

إني أستبعد أن يكون الفقهاء من حيث هم فقهاء، أو متكلمون أقدر على اكتشاف قضية العمل في النحو على حين يذهل عنها النحاة، وهي من اختصاصهم، وهم المتمرسون بمتون اللغة والحريصون على كشف أسرارها، فكما يستبعد أن تأتي الأحكام الفقهية الاستدلالية على أيدي النحاة من حيث هم نحاة، وتغيب عن الفقهاء، فكذلك يستبعد أن يكتشف أهل الفقه نظرية العامل على حين يغفل عنها النحاة وهم يتعاملون باستمرار مع متن قاصدين إلى الكشف عن علاقاته الداخلية.

إني أجد أن النحاة بحكم ارتباطهم بمادتهم هم أولى الناس باكتشافها والتحدث عنها، ولن يكون ذلك الاكتشاف إلا من واقع الدرس النحوي.

وإني أرى أن الذين يصرون على إبراز نظائر لنظرية العامل في جهات أخرى، قد لا يصلون إلى إثبات ما يريدون من القول بالاقتباس بقدر ما يتوصلون من حيث لا يشعرون إلى إضفاء المشروعية على نظرية العامل، ذلك أن رصد نظائر للعامل يعطيه صفة العالمية والمعقولية؛ إذ من اليسر أن يقال ما كان لنظرية العامل أن تتمتع بهذا الاعتراف في كثير من الثقافات، لو لم تكن نظرية أملاها التفكير الجاد والنظر الرصين.

وإذا كنت مصرا على صفاء المنشإ وذاتيته، فإني مع ذلك لا أزعم أن النظرية قد ظلت على هذا الصفاء الذي نجدها عليه في كتابات أوائل النحاة فلا أحد يكابر في أن نظرية العامل قد اعتراها من التعقيد ما اعترى النحو بأسره، وكان تعقيدها أحد أسباب تعقيد النحو وما ذلك إلا للأخذ عن منابع أخرى غير أصيلة.

ليس بإمكان أحد أن يدعي صفاء النظرية في ما بعد فترة النشأة، وهو يراها معبرا عنها بمصطلحات فلسفية وكلامية كالفيض والمنزلة بين

المنزلتين.

يقول الأنباري (قولكم "إن العمل يتعداه إلى اسم بعده" ليس بصحيح لأن المحل عندنا يجتمع فيه نصبان نصب المحل في نفسه ونصب العامل، ففاض أحدهما إلى "زيد" فنصبه[356].

ولست أرى في استعمال الفيض في النص عبارة عفوية وإنما أراها مصطلحا فلسفيا استخدم لإقرار هذا النوع من العمل.

ويقول ابن هشام في المغني أثناء حديثه عن الآية ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ (يوسف 43) لأن التحقيق أنها ليست بزائدة محضة (أي اللام) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا متعدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين[357].

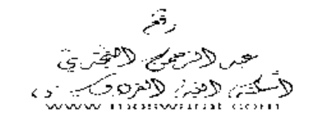
وليس من أحد يستطيع أن يجحد الأثر الكلامي في اختيار التعبير بالمنزلة بين المنزلتين، وهي صيغة اعتزالية وأصل من أصول الاعتزال الخمسة.

فمثل هذه الاستعمالات مما يؤكد امتزاج نظرية العامل بالآراء الفلسفية وتشربها منها، لكن ذلك لا ينقض القول بأن صفاء النشأة ثابت.

---

(356) الإنصاف، 53/1.

(357) مغني اللبيب، لابن هشام، 492/2، تحقيق د. مازن المبارك محمد علي حمدا لله، دار الفكر، ط. 2 1969.



تاريخ نظرية العامل

إن التأريخ لنشأة نظرية العامل ولبداية اعتمادها منهجا في التحليل النحوي، لهو مما يستدعيه هذا البحث، وليس من نافلة القول أو فضوله أن يحاول الباحث الكشف عن تاريخ نشأة القضية التي هي موضوع درسه. فلذلك الكشف من الإضاءات ما يفيد في تعرف الحقيقة خصوصا حينما يتعلق الأمر بإصدار رأي في مسألة الأصالة والتأثر.

وإني قد اخترت تتبع تاريخ نظرية العامل من خلال ثلاثة محاور هي:

1- أولية القول بالنظرية

2- نظرية العامل في كتب النحو

3- إفراد النظرية بالتأليف المستقل

1- أولية القول بنظرية العامل

تطالع الباحث عدة تحديدات كل منها يلحق بداءة القول بالعامل بنحوي خاص، وبالإمكان إجمال تلك التحديدات على النحو التالي:

1-1: يرى بعض الدارسين أن الأثر المادي الملموس الذي يمكن أن يعزى إليه بدء القول بالعمل بلا تحفظ هو كتاب سيبويه الذي شحن بالحديث عن الإعمال وأحكامه، وصمم على ضوء نظرية العامل ورتبت بحوثه وأبوابه حسب أهميتها الإعمالية، على نحو ما سبق ذكره.

يقول د. فتحي الدجني: وكان أول نص قد أشار إلى العامل النحوي ما

جاء في كتاب سيبويه[358].

وهذا العزو ما أفاده الأثر المادي الملموس الذي لا يحوج إلى افتراض، ومع ذلك فإن هذه المادية الموثقة لا يجوز أن تحجب عن الناظر المنابع الأصل التي عنها انبثق القول بالعمل، وهذا يستدعي طبعا التوغل في تاريخ النحو لمعرفة هذا الأصل.

إن نظرية العامل في الكتاب محددة المعالم واضحة الأصول، ومن طبيعة الآراء والنظريات ألا تنشأ فجأة جاهزة متكاملة وإنما تسبقها إرهاصات ومحاولات لا بد منها.

إن كتاب سيبويه ليس لحد الآن أول وثيقة ثابتة فيها حديث عن العمل فحسب، بل إنه إلى الآن أول وثيقة في النحو عموما، وهذا لا يدعو أحدا إلى أن يقول إن سيبويه أول من اشتغل بالنحو فبين النشأة والتصنيف مراحل علمية لا يصح التنكر لها.

ومما يدعم أن يكون سيبويه مسبوقا إلى نظرية العامل أن سيبويه نفسه يعترف بسبق الخليل إلى هذه النظرية.

1-2: ومن أكثر الآراء ذيوعا في باب تسجيل بدء القول بالعمل ما قيل من أن الخليل بن أحمد أول من تكلم في العامل؛ ولقد أخذ بهذا التحديد باحثون كثير منهم شوقي ضيف في المدارس النحوية[359] وعلي أبو المكارم في تقويم الفكر النحوي،[360] ونهاد الموسى في نظرية النحو العربي[361]

---

(358) النزعة المنطقية في النحو العربي، د. فتحي الدجني، ص 47، وكالة المطبوعات، الكويت.

(359) المدارس النحوية، د. ضيف، ص 38، ط. دار المعارف، ط. 2.

(360) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، 205.

(361) نظرية النحو العربي، د. نهاد موسى.

وعوض القوزي في المصطلح النحوي[362] ومحمد حسين آل ياسين في الدراسات اللغوية عند العرب[363].

ومستند هؤلاء إقرار سيبويه بأن الخليل كان له قول في العوامل، يقول سيبويه في باب الحروف التي تعمل في ما بعدها كعمل الفعل في ما بعده: "وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب"[364].

وفي الكتاب إشارات أخرى إلى مواضع قول الخليل بالعامل، ولقد أعلن السيوطي في "الأشباه والنظائر" أن الخليل كان يزعم أن أداة الاستثناء هي العاملة في ما بعدها[365]، وفي "الأشباه والنظائر" أن الخليل كان يقول بالعامل المعنوي في الصفة والتوكيد وعطف البيان.

إن من شأن هذا التحديد أن يجعل نشأة النظرية مبكرة بالنسبة إلى القول الأول، واقل ما يمكن أن يقال إنها قد قيل بها قبل سنة 160هـ التي هي سنة وفاة الخليل.

1-3: ومن التحديدات غير الصريحة لنشوء نظرية العامل ما نجده عند د. تمام حسان في الأصول[366] وعند أحمد سليمان ياقوت في ظاهرة

---

(362) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن 3 هـ، عوض القوزي، ص 93.

(363) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن 3 هـ، د. محمد حسين آل ياسين، ص 93، مكتبة الحياة، بيروت، 1980.

(364) الكتاب، 31/2.

(365) الأشباه والنظائر، ط. دار المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، 1359 هـ.

(366) الأصول، د. تمام حسان، ص 35.

الإعراب[367]. فقد ذهب إلى أن ابن أبي إسحاق الحضرمي أول من جاءت على لسانه لوازم العمل من ذكر للباب وللقياس والاطراد، فقد روي أن يونس ابن حبيب سأل ابن أبي إسحاق عن كلمة السويق هل ينطقها أحد من العرب بالصاد، فأجابه الحضرمي نعم عمرو بن تميم تقولها ثم قال له: وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس.

فإذا اعتبرنا القول بالباب الموحد وبالاطراد أمورا مفضية إلى القول بالعامل لأنها من لوازم جمع عناصر الباب النحوي، صلح لنا أن تعتبر ابن أبي إسحاق معلمة بارزة في طريق القول بالعمل. وهذا تحديد يقدم القول بالعمل تاريخيا لأن ابن أبي إسحاق قد توفي سنة 117هـ

1-4: إن أقصى تحديد هو ذلك الذي ينسب القول بالعمل إلى أبي الأسود الدؤلي، فعلى الرغم من انعدام النصوص التي يمكن الاستناد إليها في إثبات اعتماد أبي الأسود للعامل، فقد صرح باحثون كالدكتور فاضل صالح السامرائي بأن أبا الأسود كان على علم بقضية العامل في أصلها، وقد أنبأ عن هذا أنه لما توجه إلى تصنيف الأبواب النحوية الأولى كان مستنده في ضم أجزاء البحث الواحد ما لاحظه من وجود تشابه بين تلك الأجزاء في العمل، وليس هناك غير العمل يمكن أن يستدعي ضم "لكنّ" إلى "إن" وأخواتها إلا ما بينهما من تجانس في العمل[368].

فهذا التحديد لا يستند إلى أثر باق بين الأيدي، وإنما يقوم على التسليم بصحة الرواية التي أوردها الأنباري في نزهة الألباء من أن أبا الأسود قد

---

(367) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ص 64، ط. جامعة الرياض، 1981.

(368) أبو البركات الأنباري، د. فاضل صالح السامرائي، 240، مطبعة اليرموك، بغداد، 1975.

صنف أول باب على هذا النحو، فلما عرضه على علي بن أبي طالب استدرك عليه أنه لم يدخل "لكنّ" ضمن باب "إن"، ففعل [369].

ويتضح بهذا التحديد الأخير قِدَمُ النظرية وإيغالها في التاريخ خصوصا حينما نعلم أن أبا الأسود من رفقة علي بن أبي طالب وأنه قبض سنة 67هـ

هذه جملة الأقوال في تحديد أولية نظرية العامل، وهي مختلفة، وقد كان ضروريا أن تكون كذلك لغياب النصوص الأولى التي يمكن الارتكاز عليها؛ وقد كان مؤرخو هذه النظرية بين أن يعتمدوا على الأثر المادي فينسبوا القول إلى الكتاب، والكتاب نفسه يحيل على الخليل، وبين أن يستدلوا على قدم النظرية من مجرد الروايات والاستنتاجات، فينسبوا القول إلى أبي إسحاق وأبي الأسود.

وأرى أن محاولة التحديد ترتبط أشد الارتباط وأقواه بتحصيل طبيعة العامل، فإذا اقتنعنا بأن نظرية العامل من مسلمات المنطق الطبيعي ومن آثار الملاحظة، كان لنا بعد ذلك أن ننسبها إلى أقدم نحوي في تاريخ هذا النحو، أما إذا فهمت النظرية على أنها أثر للدرس النحوي الفلسفي، فإن هذا يستدعي طبعا تأخير القول بها إلى فترة وضوح المفاهيم الفلسفية عند العرب، وبما أني قد اخترت الاختيار الأول وذهبت إليه فيلزم عنه في نظري أن تكون نظرية العامل قديمة قدم النحو العربي لوضوحها ونصاعتها التي لا تحوج إلى أن تقتبس عن ثقافات أخرى.

---

(369) نزهة الألباء، للأنباري، ص 4.

2- نظرية العامل في الكتب النحوية

لقد سبق أن أوضحت حين تحدثت عن موقع نظرية العامل من النحو العربي وأهميتها فيه، أنها قد وجهت الكتابة النحوية ابتداء من كتاب سيبويه فما بعده، وقد تجلى ذلك في المظاهر التالية:

1- جمع عناصر الباب النحوي الواحد: فلقد تم هذا على اهتداء بنظرية العامل فأدى إلى أن يضم في الباب الواحد أشتات من الأدوات والأحرف المتباينة دلالة المتحدة عملا.

2- الترتيب والتنسيق بين الأبواب: تتعاقب الأبواب المتشابهة عملا، فبعد باب كان وأخواتها يأتي باب ما ولا ولات وإن المشبهات بليس، وليس نفسها فرع في مجموعة كان. وباب إن وأخواتها يعقبه باب لا النافية للجنس.

3- استحداث أبواب خاصة لحل إشكال إعمالي، وذلك كبابي الاشتغال والتنازع والنصب على إسقاط الخافض.

ظهور المصطلح الإعمالي الإلغاء والتعليق والتعدي واللزوم والكف.

فهذه قرائن تشهد باحتفاء النحاة بالإعمال واعتمادهم له، واعتقادي أن النحو كان بالإمكان أن يأتي في شكل آخر مخالف لو أنه لم يعرف نظرية العامل ويوليها ما أولاها من العناية والاهتمام.

3-إفراد نظرية العامل بالتأليف المستقل

لما اعتقد النحاة أن العمل هو روح النحو، وسر تركيب الجملة، كان هذا منسجما مع إيلائهم الإعمال أهمية خاصة؛ ومن أدلة هذا الاهتمام أن تفرد له مؤلفات خاصة تستجمع ما تفرق في أبواب النحو من أحكام الإعمال وقضاياه.

ولقد اعتبر نحاة دراسة العامل مقدمة ضرورية ومدخلا منهجيا للنظر في المسائل النحوية، واعتبر نحاة آخرون دراسة العامل خاتمة الدرس وملخصه، فأوصوا المتعمق بأن ينصرف إلى تحصيل العوامل استجماعا لأفراد المسائل واستقطابا لها.

إن تاريخ النحو يشهد بأن دراسة كتب العوامل قد رافقت دراسة المصادر النحوية، ككتاب سيبويه، ومقتضب المبرد من الأقدمين، وألفية ابن مالك من المتأخرين.

ومنذ الفترة الأولى كان كتاب العوامل للفارسي عمدة الدارسين إلى أن زحزحه عن موضعه كتاب "العوامل المائة" للجرجاني الذي ظل مرجع دراسة العامل إلى الوقت الراهن، وإن لم يكن المرجع الوحيد.

3-1: إن أول من تشير إليه المصادر على أنه البادئ بوضع كتاب في العوامل هو الخليل بن أحمد. ويتشكك القفطي في صحة هذا الخبر، ويرى أن الكتاب منحول[370]. ولا نكاد نجد للدارسين رأيا في ما قاله القفطي، ولا في

---

(370) إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي، 346/1، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط. دار الكتب النحوية، 1950.

أصل النسبة احتياطا من إصدار حكم لا شاهد عليه[371].

3-2: وأول من يصح أن يعزى إليه كتاب في العوامل هو أبو علي الفارسي توفي 377هـ، واسم كتابه العوامل[372]، وقد اختصره في كتاب آخر هو مختصر العوامل[373].

وقد يدعو بعضهم كتاب الفارسي العوامل المائة على نحو ما نجده عند محقق التكملة لأبي علي الفارسي.

وقد أفادني محقق التكملة المرحوم د. كاظم بحر المرجان أنه لم يعثر على أي كتاب لأبي علي الفارسي في موضوع العوامل، رغم حرصه على ذلك، وبحثه عنه في المكتبات العربية.

3-3: وأورد حاجي خليفة أن لعلي بن فضال المجاشعي القيرواني (ت 470) كتابا في العوامل ولا يعلم له موضع[374].

3-4: ومن المعالم الكبرى في تسجيل العوامل ما أنجزه عبد القاهر الجرجاني (ت 471)، فقد وضع كتابه العوامل المائة الذي اختصره من كتابه في الجمل[375].

---

(371) ينظر المعاجم العربية، د. عبد السميع محمد أحمد، ص 42، دار الفكر العربي، 1970، والمدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص 34.

(372) كشف الظنون، حاجي خليفة، 1179/2، مكتبة المثنى، بيروت أفست.

(373) مقدمة د. كاظم بحر المرجان لكتاب التكملة لأبي علي الفارسي، ص 10، جامعة القاهرة، 1972، ومقدمة الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، د. شاذلي مزهور، ص هـ، مطبعة دار التأليف، 1969، القاهرة.

(374) كشف الظنون، 1179/2، ولم يذكره له الزركلي في الإعلام، 135/5.

(375) كتاب الجمل في عوامل الإعراب، مخطوط بالظاهرية في تسع عشرة ورقة، رقم 5753 عام.

وكتاب العوامل المائة متداول معروف اعتبر زمانا كتابا مدرسيا، فجاء في مجاميع المتون التي تضم أهم المتون الدراسية التي تكون القاعدة العلمية للدارسين. وقد كتب لهذا الكتاب أن يعتمد منذ تأليفه إلى الآن وإلى وقت قريب كان كتابا مدرسيا رسميا، توفر الناس عليه ودرسوه إلى جانب الألفية، كما ينص على ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى[376].

وقد قسم الجرجاني كتابه إلى مقدمة وجيزة وإلى ثلاثة مطالب وأبواب:

الباب الأول في العامل والباب الثاني في المعمول والباب الثالث في العمل. وقد استكمل الكلام عن ستين عاملا، وثلاثين معمولا وعشرة من أنواع العمل.

وقد حظي كتاب "العوامل المائة" بعناية فائقة؛ إذ تناوله العلماء بالشرح والتعليق والنظم والترجمة.

3-4-1 وهكذا فقد شرحه ناصر الدين ابن عبد السيد المطرزي بشرح يقع في ثلاث وعشرين ورقة، وجعله مقدمة يهتدي بها ابنه إلى دراسة النحو ولا زال هذا الشرح مخطوطا بدار الكتب الظاهرية رقم 1713 عام.

3-4-2 وعلق عليه الشريف الجرجاني "علي بن محمد" (ت 816) وتحدث حاجي خليفة عن هذا الشرح[377] وهو موجود بدار الكتب المصرية بعنوان شرح العوامل المائة للسيد الشريف على بن محمد الجرجاني، تحت رقم 448م وبدار الكتب الظاهرية نسخة منه في 32 ورقة تحت

---

(376) إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ص 23.

(377) كشف الظنون، حاجي خليفة، 2/1179.

رقم 9934 عام.

3-4-3 وشرحه بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت855) وهو صاحب عمدة القاري شرح البخاري.

3-4-4 وشرحه يحي بن بخشي المتوفى سنة 900ه وسماه لمح المسائل النحوية.

3-4-5 وشرحه حسام الدين التوقاتي (ت 926) وقد قال حاجي خليفة عن هذا الشرح بأنه على صغره يضم من الفوائد ما ليس في المطولات.

3-4-6 وكتب المولى أشق قاسم الأزنبيقي (ت 945) كتاب إعراب العوامل المائة وهو مخطوط بدار الكتب المصرية رقم 48م.

3-4-7 وشرحه أحمد بن مصطفى طاشكبرى زاده (ت 968ه)

3-4-8 وشرحه محمد إسماعيل المعروف بالأمير (ت 1146) بشرح يقع في 28 ورقة وهو بالظاهرية رقم 1829 عام.

3-4-9 وشرحه حسن بن موسى الباني الكردي (ت 1148) وشرحه محفوظ بمكتبة الأوقاف بالموصل العراق د. 49.

3-4-10 وشرحه محمد رحمة الله الخطيب كان حيا سنة 1288 ه بشرح يقع في 42 وهو مخطوط بالظاهرية رقم 8194 عام.

3-4-11 وشرحه خالد الأزهري وهو الشرح الذي حققه د. البدراوي زهران وطبعه على مطابع دار المعارف بمصر.

3-4-12 ولمحمد بن أبي القاسم العتابي شرح دعاه الفوائد العتابية في

حل العوامل وهو مخطوط بدار الكتب المصرية 650 مجاميع.

3-4-13 وبدار الكتب إعراب العوامل المائة لرجل يدعى شهاب الدين وقد كتب شرحه سنة 935 هـ وهو محفوظ تحت رقم 78م.

3-4-14 وفي الظاهرية شرح لحاجي باب يدعى مائة كاملة في شرح ورقة رقمه9802

3-4-15 وليحيى بن موسى الزرديني شرح للعوامل المائة في 80 ورقة رقمه 1710 عام.

ولست أدعي أني قد أحطت حصرا بالشروح، وإنما أوردت ما استطعت التعرف عليه من خلال فهارس مخطوطات كثير من المكتبات.

أما أصل متن العوامل المائة فإن في المكتبات نسخا خطية منه؛ ففي الظاهرية نسخ عديدة لمتن العوامل وكلها معزو إلى الجرجاني، وبينها تفاوت في الحجم، يقع بعضها في أربع ورقات، وهذا لا يختلف كثيرا عن حجم النسخة المطبوعة التي تقع في عشر صفحات من صفحة 478 إلى صفحة 487 من المجموع المطبوع[378].

ولقد أثار انتباهي اختلاف بدايات ونهايات المخطوطات حسب الوصف الذي قدمته واضعة فهرست المخطوطات الظاهرية الأستاذة أسماء الحمصي.

أما النسخ الموجودة بالظاهرية فهي تحت الأرقام التالية:

النسخة الأولى 7161 عام.

النسخة الثانية 10075 عام.

---

(378) مجموع مهمات المتون المشتمل على ستة وستين متنا، ط. الحلبية بمصر، ط. 4، سنة 1949.

النسخة الثالثة 1664 عام.

النسخة الرابعة 9594 عام.

النسخة الخامسة 4951 عام.

النسخة السادسة 9823 عام.

النسخة السابعة 4038 عام.

النسخة الثامنة 1707 عام.

النسخة التاسعة 1345 عام.

وفي الظاهرية سوى هذه النسخ ترجمة ونظم بالتركية للعوامل وهما مجهولا الناظم والمترجم رقم 4303 عام.

وبمكتبة طوب قابي سراي باستنبول نسخ منها:

نسخة ضمن مجموع تحت رقم 2214 A 7876.

ونسخة ضمن مجموع تحت رقم 1910 EH 7880.

وشرح يدعى شرح العوامل العتيقة للجرجاني ضمن مجموع تحت رقم 1910 E. H 7880.[379].

3-5: ومن بعد الجرجاني جاء أحد الأتراك وهو محمد بن بير بن علي البركوي أو البركلي كما يسميه صاحب كشف الظنون (ت 981) فألف كتابا في العوامل. وقد فات حاجي خليفة ذكره رغم أنه قد ذكر البركلي سبع عشرة مرة.

---

(379) مجلة المورد، شتاء 1976، ص 259-260، العراق.

لكن البغدادي في هدية العارفين استدرك أن للبركلي كتابا في العوامل[380].

وذكر الزركلي أن كتاب العوامل للبركلي مطبوع[381].

ولا زالت بالظاهرية منه نسخ وشروح وهي تتفاوت حجما من خمس صفحات إلى ثلاث عشرة صفحة وبعض تلك النسخ كتب سنة 1090هـ.

وقد تبين لي من خلال الوصف أن بداية ونهاية بعض نسخ متن العوامل للبركوي تتطابق مع بداية ونهاية النسخة المطبوعة المعروفة بعوامل الجرجاني، وهي النسخة التي طبعتها المطبعة الحلبية سنة 1949.

وعلى وجه البيان فإن النسخة الخطية رقم 10489 بالظاهرية تبتدئ بعبارة: فأعلم أنه لا بد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء ستون منها تسمى عاملا. وبالعبارة نفسها تستهل النسخة المطبوعة.

وتنتهي النسخة الخطية بعبارة ولم يقدروا آخره يسمى محليا نحو توكلنا على من لا يأتي الخير إلا من جهته.

وفي آخر النسخة المطبوعة: وإن لم يظهر في آخره يسمى محليا نحو توكلنا على من لا يأتي الخير إلا من جهته[382].

فهل معنى هذا أن الناس قرأوا عوامل البركلي ظانين أنها عوامل الجرجاني أو أنه مجرد اقتباس وتشابه.

إن الجزم بالخطإ في عزو الكتاب ليس أمرا سهلا، ولكنه أصبح

---

(380) هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، 6، عمود 252، مكتبة المثنى.

(381) الإعلام، للزركلي، 286.

(382) العوامل المائة، للجرجاني، ط. الحلبية، ص 478.

محتملا لما ذكرت من انعدام التشابه بين النسخ الأصلية المحفوظة لعوامل الجرجاني والنسخ المطبوعة من جهة، ولوجود تشابه في الألفاظ والترتيب بين عوامل البركوي والنسخة المطبوعة المعزوة للجرجاني.

3-6 وفي سنة 1913 كتب أحد النجفيين في مجلة العرب لا نستانس ماري الكرملي بحثا عن مناهج التدريس وكتبه عند الشيعة العرب والفرس؛ فذكر أن شيعة الفرس يستهلون دراساتهم النحوية بالنظر في عوامل الملا حسن وبالأنموذج للزمخشري ثم يرتقون إلى قراءة الخلاصة الألفية لابن مالك بشرح السيوطي[383].

وهذا ما يؤكد ما ذهبت إليه من استهلال بعضهم دراستهم بتحصيل العوامل، لكني لم أعثر على أن ملا حسن له متن خاص للعوامل، وكل ما وجدت هو أن له تعليقا على إحدى نسخ الجرجاني وهو موجود بالظاهرية رقم 4037.

---

(383) مجلة العرب، لا نستانس ماري الكرملي، ص 439، مجلد 2، يونيه 1913.

الفصل الثالث

إحصاء أنواع العوامل

ـ العوامل اللفظية والمعنوية

العوامل المعنوية

1- الخلاف
2- الصرف
3- رافع المبتدأ
4- رافع الفعل المضارع
5- رافع الفاعل
6- عامل المفعول
7- التبعية
8- ناصب المستثنى
9- جر المضاف إليه
10- التوهم
11- الإهمال
12- المجاورة
13- نزع الخافض
14- القصد إليه

ـ العوامل اللفظية:

1- عمل الفعل
2- عمل اسم الفاعل (صيغ المبالغة)
3- عمل اسم المفعول
4- عمل الصفة المشبهة
5- عمل أفعل التفضيل
6- عمل المصدر
7- الاسم المضاف
8- الاسم المبهم
9- عمل الحروف

من أوجب ما يقدم به لدرس الإعمال أن يعرض إلى تقسيمه، ومن المجمع عليه عند جميع النحاة تقسيمهم العوامل إلى لفظية ومعنوية.

ولقد أبان ابن جني عن علة تسمية العامل لفظيا أو معنويا فقال: وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدإ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم[383].

فالفارق بين العاملين اللفظي والمعنوي أن الأول منطوق أو هو ما كان للسان فيه حظ على حد تعبير الجرجاني[384]، بينما يظل الثاني معنى خاصا متى وقع بعده لفظ اعتبر معمولا له وهو مدرك بالقلب[385].

إن نظرة فاحصة لاعتبار اللفظ والمعنى في العمل تنتهي إلى تصنيف النحاة في أخذهم بالنوعين (اللفظي والمعنوي) إلى ثلاث فئات.

أ- فبعضهم يقر بوجود العامل المعنوي إلى جانب اللفظي مع اختلاف في تعداد العوامل المعنوية.

ب- وبعضهم لا يرى في العامل المعنوي شيئا عاديا مستساغا، فلذلك يعجب من أن يكون العامل معنى تجريديا، وهو مع ذلك يقدر على إحداث

---

(383) الخصائص، لابن جني، 109/1.

(384) التعريفات، للجرجاني، ص 78، ط. الدار التونسية للنشر.

(385) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي عبد الرسول، 274/2، ط. مصورة المؤسسة الأعلى، بيروت، عن نسخة دار المعارف بحيدر آباد.

حركات ملموسة.

ج- وبعضهم لا يرى في التعبير بالعامل اللفظي إلا توسعا في الاطلاق وتنوعا في التعبير، وإلا فإن العامل اللفظي معنوي في محتواه وحقيقته.

ولست أرى داعيا يدعو إلى الحديث عن المذهب الأول الذي يعتد بالعامل اللفظي، ولا مغمز له في العامل المعني، ولذا فإني متحدث عن المذهبين الآخرين.

- فبخصوص المذهب الثاني يلاحظ نفور خاص لدى الكوفيين من العامل المعنوي[386] وهذا لا يعني أنهم لم يقولوا به البتة، وإنما يعني أنهم لم يتحمسوا له وربما كان قولهم به اضطرارا.

فحين ثار الجدل حول رافع المبتدأ تمسك البصريون بكونه مرفوعا بالابتداء، ورفض الكوفيين هذا واستبعدوه. ومن المفيد أن أذكر نموذجا من طريقتهم في رد العامل المعنوي في هذا الباب.

فقد قالوا: "ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأنا نقول: الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء؛ فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني؛ فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال "زيد قائما" كما يقال "حضر زيد قائما" وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير

(386) مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي، 335.

هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف"[387].

وقد ردوا القول بالابتداء أيضا بأنه عدم، والعدم لا يعمل في الوجود[388].

بمثل هذه الردود العقلية استبعدوا أن يكون الابتداء عاملا، والحقيقة أن حذاق البصريين لم يقولوا بأن التجرد هو الابتداء، وإنما قالوا إنه مهيئ للابتداء يفسح المجال ليرتفع المبتدأ به[389].

والكوفيون على نفورهم من العامل المعنوي، قد قالوا به في الخلاف والصرف والتعرية في المضارع.

والفراء من أئمة الكوفيين تقوم أعماله العلمية على أساس التجافي عن العامل المعنوي، وقد أورد الأنباري في نزهة الألباء[390] وفي الإنصاف[391] مناظرة كان أحد طرفيها أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمي (ت 225) وطرفها الآخر ابن زياد الفراء فقد قال الفراء للجرمي أخبرني عن قولهم زيد منطلق لم رفعوا زيدا ؟ فقال له الجرمي: بالابتداء فقال له الفراء وما معنى الابتداء؟ قال تعريه من العوامل. قال الفراء فأظهره لي. قال الجرمي هذا معنى لا يظهر قال له الفراء فمثله لي قال لا يتمثل، فقال ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل، فقال له الجرمي أخبرني عن قولهم "زيد ضربته" لما رفعتم زيدا؟ فقال بالهاء العائدة على زيد. قال الجرمي الهاء اسم كيف

---

(387) الإنصاف، 45/1

(388) شرح المفصل، 94/1.

(389) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 336/1، تحقيق د. عبد المنعم هريدي.

(390) نزهة الألباء، 102.

(391) الإنصاف في مسائل الخلاف، 49/1.

يرفع الاسم؟ قال الفراء نحن لا نبالي من هذا فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت "زيد منطلق" رافعا لصاحبه قال الجرمي يجوز أن يكون كذلك في "زيد منطلق" لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب؛ فكيف ترفع الاسم؟ فقال له الفراء لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد. فقال له الجرمي وما العائد؟ قال الفراء معنى لا يظهر. قال الجرمي أظهره. قال الفراء لا يمكن إظهاره. قال الجرمي: فمثله قال لا يتمثل، قال الجرمي لقد وقعت فيما فررت منه.

ومن الميسور أن ننتهي إلى أن الفراء قد عاد إلى اعتبار العامل المعنوي ولو أن مذهبه لا يشايع ذلك.

-- أما المذهب الثالث الذي يرجح العامل المعنوي ويثبت له وجودا أقوى وأبرز من وجود العامل اللفظي، فإن زعيمه هو ابن جني الذي أعلن في الخصائص أن العامل اللفظي لا يعمل لأنه لفظ، وإنما يعمل لأنه تحمل المعنى وعنده أن المعنى هو أكثر ما يعتبر في الإعراب. فقد قال عن العوامل: وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي، وهذان الضربان وإن عما وفشوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي. ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة. واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظا نحو أحمد ويَرْمَع...، والثمانية الباقية كلها معنوية...، ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول فهو اعتبار معنوي لا لفظي ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية.[392]

(392) الخصائص، 109/1.

ففرق ما بين هذا المذهب والذي قبله، هو فرق ما بين الشكل والمضمون. وإن أولئك الذين حملوا أكثر العوامل على أنها لفظية، قد شجعهم على ذلك ما لاحظوه من مصاقبة وجودها لحركات معينة في معمولها، بينما يتجه نظر ابن جني إلى معنى الباب النحوي الذي جاء العامل معبرا عنه، فلم يصرفه ذلك عن النظر إلى المعنى، ولم ينشغل باللفظ لأنه ليس إلا شبحا ماديا ينعقد الباب النحوي لتمثيله.

وباستثناء هذين الاتجاهين المتعاكسين في إقرار العامل المعنوي أو استبعاده، نجد أن الرأي الشائع يتجه إلى المواءمة بين النوعين فلا يدفعه الإيمان بأحدهما إلى التنكر للآخر.

ولن يفوت التذكير بأنه قد وجد من النحاة من رأى أن العامل المعنوي محدد في كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وإن وأخواتها، وما الحجازية، على اعتبار أن هذه تقتضي أكثر من معمول. وحروف الجر وإن كانت لفظية لكنها لما لم تقتض إلا معمولا واحدا لم تكن لفظية[393].

ولا أظن أن هذا الرأي قد لقي قبولا لإقصائه من دائرة العوامل اللفظية ما كان ذا معمول واحد، ولأنه مؤد حتما إلى استحداث فصيلة جديدة من العوامل ليست لفظية ولا معنوية.

---

(393) الأشباه والنظائر، 245/1.

1- العوامل المعنوية

أما جملة العوامل المعنوية المقول بها، فتختلف بين المصادر كثرة وقلة تبعا لاعتراف النحاة ببعضها وإنكارهم لها فقد اقتصر الجرجاني في عوامله على اثنين هما: عامل الرفع في المضارع وعامل الرفع في المبتدأ والخبر[394] وعند صاحب الأشباه والنظائر ستة عوامل معنوية. لكن المتتبع للعوامل المعنوية في مختلف المصادر يكتشف أن ما قاله السيوطي والجرجاني لا يمثل العدد الموجود ولا يقاربه. ومن أجل إضاءة هذه الزاوية من الموضوع فقد عملت على تقصي كثير مما تفرق من العوامل المقول بها عند مختلف المدارس النحوية.

أنواع العوامل المعنوية

1- الخلاف: لقد صرح الأشموني بأن المخالفة حيثما وجدت اقتضت تغيير العلامة الإعرابية[395]. وقد أخذ بهذا المفهوم، فقيل بالخلاف في مواضع منها وقوع الخبر ظرفا في مثل: زيد أمامك لأن الخبر في هذه الجملة غير المبتدأ، وقد نصب ليخالف جملة زيد قائم لأن القائم هو زيد ذاته[396] هذا على مذهب من يرى أن الظرف هو الخبر، وقد أجازوا أن يكون الخبر المتعلق المقدر باسم الفاعل، أو بالفعل، فيقال زيد كائن أمامك أو يكون أمامك على خلاف في الموضوع، وكل ذلك ليس واجبا إذ يصح جعل الظرف نفسه خبرا[397].

---

(394) العوامل المائة، للجرجاني، 482/1، ضمن مجموع.

(395) شرح الأشموني، 306/2.

(396) الأشباه والنظائر، 244/1.

(397) شرح الأشموني، 1-94.

وقد قيل بالخلاف أيضا في المضارع المنصوب بعد الفاء، بعد الأجوبة الثمانية وهي النفي المحض، والطلب المحض، والنهي والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، وذلك كما في قوله تعالى ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ (فاطر 36) ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾ (الأعراف 53). ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما﴾ (النساء 73).

فالمضارع في ذلك كله منصوب على الخلاف[398]، والبصريون يرون نصب الفعل بأن المضمرة وجوبا بعد الفاء[399].

2- **الصرف:** وقال به الكوفيون في المضارع بعد واو المعية كما في المثال المشهور لا تأكل السمك وتشربَ اللبن. إن القصد النهي عن الجمع بينهما. والبصريون يخالفون في هذا فينصبون الفعل الثاني بأن مضمرة وذريعة الكوفيين اختلاف الثاني عن الأول، فليس النهي عنهما معا ولو كان ذلك لوجب جزم الثاني كالأول[400].

والصرف عند الكوفيين نوع من الخلاف وله موضع خاص.

3- رافع المبتدأ

والاختلاف في رافع المبتدأ شهير، ومعلوم أن الكوفيين يقولون إن المبتدأ والخبر يترافعان.

أما البصريون فعندهم أن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ وسيبويه أول من

---

(398) المطالع السعيدة شرح الفريدة، للسيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، 476/1، ط. وزارة الأوقاف العراقية، وشرح الكافية الشافية، 1543/3.

(399) شرح الكافية الشافية، 1547/3.

(400) الإنصاف، المسألة 75، ج 555/2، والجنى الداني، 155.

قال برفع المبتدأ بالابتداء[401] ثم هم يختلفون بعد في مدلوله، وفي موضع خاص من هذا البحث حديث عن معنى الابتداء عند النحاة[402].

4- رافع الفعل المضارع

الخلاف في رافع المضارع مشهور، وقد أدى فرط تحقيقه إلى توزع أفراد المدرسة الواحدة. فكما قال به البصريون قد أخذ به كوفيون. وكان من أثر ذلك عدة آراء في فهم هذا الرافع فقد قيل إنه التجرد وأخذ بهذا الفراء.[403] وهشام بن معاوية[404] وابن مالك[405] وعلق ابن مالك على هذا بأن القول برفع المضارع بالتجرد قول حذاق الكوفيين وبه أقول[406] وقد قيل إنه عبارة عن وقوع المضارع موقع الاسم وهو قول سيبويه[407] والزمخشري[408] وابن يعيش[409].

وقد رأى بعض النحاة أن المضارعة هي العامل المعنوي الرافع للمضارع؛ وهي عبارة عن مماثلة الفعل المضارع لاسم الفاعل في الدلالة على الحدث وقبول لام الابتداء[410] وقد أخذ بهذا الرأي ابن الحاجب[411]

---

(401) الكتاب، 120/2.

(402) ينظر موقع الحديث عن الابتداء في هذا البحث، ص 112.

(403) شرح المفصل، 12/7.

(404) شرح اللمحة البدرية، 268/2.

(405) شرح بدر الدين على ألفية والده، 260.

(406) شرح الكافية الشافية، 1519/3. وينظر شرح بدر الدين على ألفية والده، 260.

(407) الكتاب، 9/3.

(408) شرح المفصل، 127/7.

(409) المصدر السابق.

(410) شرح الكافية، 226/2.

(411) المصدر السابق.

والاسترابادي[412] والعكبري[413].

فهذه هي الآراء التي فسر بها العامل المعنوي الرافع للمضارع، وهي وإن اختلفت في الفحوى، فإنها تلتقي على جعل هذا العامل معنويا.

5- رافع الفاعل

إن الشائع في هذا الباب أن العامل مرفوع بعامل لفظي، هو الفعل، لكن ذلك لم يمنع من أن يذهب خلف الأحمر إلى أن الفاعل مرفوع بمعنى الفاعلية[414] ومما فسر به هذا العامل المعنوي أنه عبارة عن الإسناد أو شبه المبتدا[415].

وكل هذه الآراء وإن قيل بها فإنها لم تحظ بالعناية والاهتمام لانشغال النحاة بربط الفاعل بالفعل الذي هو عامل لفظي جلي لا يحوج إلى التماس عامل معنوي ضعيف. وقد قيل إن العامل اللفظي مجمع عليه وإن المعنوي موضع خلاف فيجب المصير إلى مالا خلاف فيه[416].

6- عامل المفعول:

على نحو ما جرى الخلاف في رافع الفاعل، فقد وقع في ناصب المفعول وعلى نحو ما ذهب معظم النحاة إلى أن المفعول منصوب بالفعل أو بالفعل والفاعل معا[417].

---

(412) شرح الكافية، 226/2.

(413) مسائل خلافية في النحو، للعكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، ص 89.

(414) الأشباه والنظائر، 245/1.

(415) همع الهوامع، 159/1، كتاب الحلل في إصلاح الخلل، لابن السيد البطليوسي، ص 147.

(416) الأشباه والنظائر، 245/1، ويلاحظ أن ابن جني لم يكن يساند هذا الأصل.

(417) المطالع السعيدة، 330/1، والمهمات المفيدة، 265/1.

فقد كان خلف الأحمر يذهب إلى أنه منصوب بمعنى المفعولية[418] ولا نكاد نجد تحمسا لقول خلف أو أخذا به إلا نادرا.

7- التبعية

وهي عامل معنوي قد قيل به أثناء تحديد عامل الصفة، والتوكيد، وعطف البيان. ومعروف أن سيبويه كان يرى أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، ولقد اختار ابن مالك هذا الرأي واتجه إليه[419] وصرح به في التسهيل[420]. أما كون التبعية عاملا معنويا في الصفة والموصوف والمؤكد والمعطوف عليه فقد قال بها الأخفش[421]، وهي وحدها مدعاة الحركة الإعرابية في جميع هذه التوابع.

8- ناصب المستثنى

تعيين ناصب المستثنى من أكثر الموضوعات اختلافا، وقد سجل السيوطي وحده سبعة آراء[422]، وسجل ابن هشام في التوضيح ثمانية آراء[423]، وقد قيل إن العامل لفظي وهو إما الأداة أو الفعل المتقدم بواسطتها أو الفعل المتقدم وما في معناه بغير واسطة الخ.

ومن جملة الآراء المقول بها أن المستثنى منصوب بعامل معنوي، هو تمام الكلام، وهذا بالتأكيد ليس عاملا لفظيا وقلما نجد في المصادر اعتمادا

(418) الأشباه والنظائر، 240/1، همع الهوامع، 165/1، الإنصاف، 79/1.
(419) شرح الأشموني، 392/2.
(420) التسهيل، لابن مالك، ص 163.
(421) التصريح على التوضيح، 108/2، الأشباه والنظائر، 245/1.
(422) المطالع السعيدة، 420/1.
(423) التصريح على التوضيح، 349/1.

له لأنه قد شاع مثل رأي ابن مالك القاضي بأن المستثنى منصوب بإلا لأنها حرف مختص ومن حقها أن تعمل، وعزي هذا إلى سيبويه والمبرد والجرجاني[424] فأمام هؤلاء لا يكون من الميسور أن يبرز رأي فيكون له الذيوع.

9- جر المضاف إليه

تحديد جار المضاف إليه أحدث للنحاة إشكالا، فقد قيل إن المضاف إليه مجرور بالمضاف، واعترض بأمرين: أولهما أن الاسم لا يعمل إلا لشبه بالفعل، ولو كان المضاف شبيها بالفعل لم يعمل أيضا، لأن الفعل لاحظ له في عمل الجر[425] وقد عاب ابن الطراوة في الإفصاح على الفارسي قوله بأن المضاف عامل في المضاف إليه[426].

وقد رأى بعض النحاة الأخذ برأي الأخفش الذي يذهب إلى أن العامل في المضاف إليه هو معنى الإضافة[427]، فقد تبنى هذا الرأي عبد الرحمن السهيلي، وأبو حيان من المغاربة[428] وهو الذي فهمته من كلام المبرد[429].

10- التوهم

وقد قال به أبو علي الفارسي وهو يتناول الآية ﴿وهو الله في السموات وفي

(424) المهمات المفيدة، 47/2، تسهيل الفوائد، 32.

(425) همع الهوامع، 46/2.

(426) رسالة الإفصاح، لأبي الحسين بن الطراوة، صورة عن مخطوطة الاسكريال، ورقة 24، باب الأسماء المجرورة، اسم المخطوطة: كتاب رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح.

(427) همع الهوامع، 46/2.

(428) التصريح على التوضيح، 25/2.

(429) المقتضب، 143/40.

﴿الأرض﴾ (الأنعام 4) فقد شغل ببحث متعلق الجار والمجرور في "السموات" فذهب إلى أن اسم الله لا تعلق له بهما، وإنما يرشد إلى تقدير عامل متوهم: هو المعبود فيكون التقدير والله المعبود في السموات وإلى هذا العامل المتوهم يعزي العمل في الجار والمجرور[430]. وقد قال بالتوهم في بيت:

أنا ابن ماوية إذا جد النقر[431].

والعامل المتوهم يقدر بالمعروف أي المعروف إذا جد النقر.

11- الإهمال

وهو شبيه بمعنى التجرد وقد قال به الأعلم في رافع المبتدأ[432].

12- المجاورة

وقد قيل بها في النعت غير الجاري على منعوته في مثل: هذا جحر ضبٌ خربٍ. وفي مثل قول امرئ القيس:

كأن ثبيرا في أفانين وبله　　كبير أناس في بجادٍ مزملِ[433]

وقد قرئ بالمجاورة قوله تعالى ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم﴾ (المائدة 7) وجر الأرجل بالمجاورة والحكم العملي هو غسلها لا مسحها، وبالمجاورة قرئ قوله تعالى: ﴿ثياب سندسٍ خضرٍ﴾ (الانسان 21) بكسر خضر وقد رأى السيوطي أن المجاورة أضعف العوامل المعنوية، فلا يقاس

---

(430) إملاء ما من به الرحمان، للعكبري، 235/1.

(431) الرجز، لفدكي بن أعبد بن أسعد بن منقر، وهو فارس بن سعد في الجاهلية، وينسب إلى عبيد الله بن ماوية الطائي، كتاب سيبويه، ج 173/4، وهمع الهوامع، 107/2.

(432) النكت في تفسير كتاب سيبويه، 108/2.

(433) ديوان امرئ القيس، 25.

عليها وفي الفريدة يخالف السيوطي ما قاله في الأشباه ويرى أنها قياسية.

والنحاة في أحوال المجاورة لا يملكون أن يقولوا إن المجاور مجرور بما قبله، لأن ذلك يعني أنه تابع له. والسياق يأبى هذا فيذهبون على اعتبار المجاورة ضرورة أو رخصة.

13- نزع الخافض

عامل معنوي قال به الكوفيون ورفضه البصريون على غير عادتهم، ومن أمثلته المشهورة قول الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا[434].

والأصل تمرون بالديار ومنه قوله تعالى: ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ (التوبة 5) أي في كل مرصد. وقوله ﴿أعجلتم أمر ربكم﴾[435] (الأعراف 150) ففي الأمثلة المذكورة إشارة بالنصب إلى أن المحذوف حرف جر، وهذا يعني أن الحركة أصبحت تؤدي دورا تركيبيا خطيرا.

14- القصد إليه

لقد ذهب الدكتور محمد إبراهيم البنا في دراسته عن أبي الحسين بن الطراوة إلى أنه قد ابتدع عاملا معنويا جديدا دعاه – القصد إليه.

وعنده أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث تمنح علامات إعرابية خاصة، كالنصب مثلا من غير أن تكون هنالك نية في سلكها في أسلوب معين؛ فالعلامة الإعرابية في سبحان الله منبئة عن العظمة فوقع القصد

---

(434) البيت لجرير بن عطية الخطفي وتمامه "كلامكم علي إذن حرام". شرح شواهد ابن عقيل، للجرجاوي، 102.

(435) الأشموني، 201/1.

إلى ذكر الكلمة مجردة عن التقييدات بالزمان أو الأحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو إياك ونحو ويلَ وويحَه[436] واعتبر أن هذا العامل الذي انتهى إليه فهم هذا النحوي الأندلسي كان ولا شك من الأسباب التي قادت إلى درس الجملة درسا وصفيا ينتبد التقدير والإقحام، ويعتمد البناء الظاهري للجملة العربية. وليس من الميسور إثبات أن ابن مضاء قد كان في غفلة عن هذا القول، وليس يبعد أن تكون آراء ابن مضاء في إلغاء العامل مستقاة من مثل هذا الفهم.

هذه بعض العوامل المعنوية التي قيل بها في النحو العربي، فجاءت موزعة على أبواب كثيرة في مصادر متعددة. ولعل المتقصي للمصادر أن يخرج منها بعوامل أخرى خصوصا إذا ما بحث في نحو المدارس التي عاشت تحت الظل، من مثل المدرسة المغربية التي كانت لها إسهامات وتجديدات ذات اعتبار. وأستطيع أن أذهب إلى أن جميع المدارس قد أخذت بالعوامل، لفظية ومعنوية. وأحب أن أؤكد أن الخلاف إنما كان يقع في تشخيص العامل ولا أرى ما يراه باحثون معاصرون ممن أغراهم النزوع إلى التجديد عند نحوي معين فذهبوا إلى اعتباره ثائرا على نظرية العامل على نحو ما نجده عند د. أحمد مكي الأنصاري من اعتبار الفراء ثائرا على النظرية جاهدا في إلغائها[437]. وعلى نحو ما نجده عند الدكتور البدراوي زهران من أن ابن جني أو الفارسي أو الجرجاني قد راموا إلغاء هذه

---

(436) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، د. محمد إبراهيم البنا، ص 74، ط. دار الاعتصام، 1990.

(437) أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص 430، د. مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، 1964م.

النظرية[438].

والمعروف أن لهؤلاء آراء إعمالية؛ فابن جني كان يرى أن الابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر فيجب إذن التفريق بين رفض النحاة لعامل معين، وبين اعتبارهم ثائرين على النظرية هادمين لها.

وأود أن ألاحظ أن الدراسة النقدية المتأخرة للعامل قد ارتكزت في معظمها على العامل المعنوي، فمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى تتوخى إنكار العامل المعنوي وإقصاءه من الدرس النحوي، وحين تعلق الأمر بإعطاء البديل قال الأستاذ: إن الرفع علم الإسناد وإن الجر علم الإضافة وإن الفتحة هي الحركة الخفيفة المحببة إلى العرب، وليس هذا ببعيد عن أن يكون عوامل معنوية جديدة فضفاضة، لأن الرفع حظ المبتدءات والأخبار وأسماء كان وأخبار إن ونواب الأفعال... إلخ. وقد يجمعها أنها أطراف في الإسناد، ولكن ذلك لا يحدد نوعية وجودها في تركيب ما. أما كون الجر علم الإضافة، فلقد سبق أن للنحاة رأيا مماثلا في داعي جر المضاف إليه خصوصا ما جاء على لسان الأخفش.

وبعد الذي أوردت فأرى أن أفرد للعوامل اللفظية حيزا من هذا البحث لأكشف فيه عن طبيعة كل عامل لفظي على نحو ما تصوره النحاة عليه.

---

(438) عالم اللغة، عبد القاهر الجرجاني، د. بدراوي زهران، ص 46، ط. دار المعارف، ط. 2، 1981.

2- العامل اللفظي

2-1 عمل الفعل

يأتي الفعل على رأس قائمة العوامل اللفظية القياسية، وهو ذو خصوصيات إعمالية بالنسبة لما يليه. وما يليه من العوامل يرجع إليه ويتصل به بوشيجة من الوشائج.

وللنحاة محاولات في عقد صلات بين الفعل وسائر المشتقات العاملة عمله. فاسم الفاعل مثلا له شبه بالفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف[439].

والصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل وهي بموجب هذا التشابه غير المباشر عاملة. والأحرف عوامل. لأنها تضمنت معنى الفعل فليت متضمنة معنى أتمنى...إلخ[440].

وعلى مقتضى قوة المشابهة وضعفها تقوى المشتقات أو تضعف في عملها وكلما ضعفت لم تعمل إلا بشروط ومراصد.

والفعل لقوته فإنه لا يتأثر بالفصل بينه وبين معموله، والأفعال تنصب ما تباعد منها[441]. ولقدرة الفعل على العمل، فإن اللازم منه يستطيع أن يمتد عمله إلى المصدر وظرف الزمان، وظرف المكان والحال، وهذا كله بعد أن يكون قد استوفى مرفوعه فيصح أن يقال قام زيد قياما يوم الجمعة عندك

---

(439) سيأتي الحديث عن هذه المشابهة أثناء تناول عمل اسم الفاعل في هذا الفصل.

(440) الخصائص، 273/2.

(441) المقتضب، 150/4.

ضاحكا.[442]

ومن مظاهر قوة الفعل أن يتقدم عليه مفعوله فيعمل فيه من غير أن يكون في حاجة إلى أن يقوى بلام التقوية، وذلك كما في ﴿إياك نعبد﴾ (الفاتحة 5) وإذا تقوى الفعل بلام لم يكن ذلك ضروريا كما في ﴿للذين هم لربهم يرهبون﴾ (الأعراف 154).

وإذا كان الأصل أن يتصل العامل بمعموله ولا ينفصل عنه بأجنبي، كما هو الحال بالنسبة للمضاف والمضاف إليه والمصدر ومعموله، فإن الفاعل وهو معمول للفعل يمكن أن ينفصل عن فعله لدواع بيانه[443].

وبقدر ما يزداد تمكن الفعل في فعليته، يزداد قوة على التصرف في معمولاته، فإذا كان جامدا كفعلي المدح والذم وفعل التعجب فإنه يضعف فلا يعمل إلا بشروط[444].

أما أنواع العمل التي في مقدور الفعل أداؤها فهي أنه يرفع وينصب وقد يقتصر على الرفع وإذا نصب أمكنه أن يمتد إلى منصوبات كثيرة.

فمن حيث الرفع، فإنه يرفع فاعله ويكاد هذا أن يكون إجماعيا، لولا أن خلفا الأحمر حاول إرجاع العمل في الفاعل إلى معنى الفاعلية[445]، لكن ما ذهب إليه خلف غير مأخوذ به لأن فيه تقديما للعامل المعنوي على اللفظي وهو خلاف الأصل.

---

(442) شرح المفصل، 68/7.

(443) التصريح على التوضيح، 281/1.

(444) شرح ابن الناظم، ص 181.

(445) الأشباه والنظائر، 245/1.

أما النصب فإن الرأي النحوي يتجه إلى ربطه بالفعل وحده، فكما أن الفعل يرفع الفاعل، فإنه ينصب المفعول، وقد قال بعض النحاة بأن الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول[446]؛ وقد انتقض هذا بأنه مفض إلى اجتماع عاملين على معمول واحد.

ويقصد بالمفعول جميع أنواع المفعولات التي يتصل بها الفعل، فإذا كان الفعل اللازم يصل إلى الجمع في العمل بين المصدر، وظرف المكان، وظرف الزمان، والحال، فإن ذلك لابد أن يكون في الفعل أجلى وأوضح.

هذه حدود نشاط الفعل إعماليا، وهي توضح مقدار حرية الفعل في العمل وتصرفه في معمولاته مالا يتصرفه غيره. من العوامل التي هي في الحقيقة آيلة إليه ومتسولة به، ولذلك فإن الحديث عن أي عامل لا بد أن يكون حديثا عن الفعل من وجه من الوجوه.

2-2 عمل اسم الفاعل واسم المبالغة

لقد قرر النحاة أن مسوغ عمل اسم الفاعل[447] هو مشابهة الفعل المضارع في الحركات والسكنات، وعدد الحروف[448] لذلك فهم يشترطون فيه دلالته على الحال أو الاستقبال ليتأكد تشبهه بالمضارع، وهم مع ذلك يجيزون عمله دالا على الماضي إذا كان مقترنا ب"أل" التي هي من أبرز

---

(446) المطالع السعيدة، 330/1، المهمات المفيدة، 265/1.

(447) شرح الكافية، لرضى الدين، 200/2، التصريح على التوضيح، 65/2، منهج السالك، 339/2، شرح المفصل، 68/6، متممة الأجرمية، 114/2.

(448) شرح المفصل، 68/6.

علامات الأسماء، وحين ذاك يعتبرون أل موصولة ويعتبرون اسم الفاعل بعدها صلة؛ والصلة تأتي فعلا ويذهب الاستراباذي إلى أن اسم الفاعل المقترن بأل ليس إلا فعلا في صورة اسم. [449] بل هو مدعو فعلا دائما عند الكوفيين[450]، من هذين التعليلين لإعمال اسم الفاعل محلى بأل ومجردا عنها حرص النحاة على الحاقة بدائرة الأفعال مع أن اسميته كافية لصدهم عن مذهبهم.

وهم يرون إعمال اسم الفاعل في صورتين:

أ- أن يكون مقترنا بالألف واللام كما في زيد الضارب عمرا أمس والآن وغدا في الأزمنة كلها؛ وقد أسعفهم أن صرفوا -أل- من معنى التعريف إلى الوصل[451] قال في التصريح: "ذلك لأن أل هذه موصولة و"ضارب" حال محل ضرب إن أريد الماضي أو يضرب إن أريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات، فكذا ما حل محله "[452].

ولقد فرع النحاة عن هذا أن معمول اسم الفاعل المحلى ب"أل" لا يتقدم عليه لأن اسم الفاعل صلة ومعمول الصلة لا يتقدم عليها[453] قال المبرد وهو يقارن بين الصفة المشبهة واسم الفاعل: "لو قلت عمرا زيد الضارب لم يجز. وليس امتناعه من حيث امتنعت الصفة المشبهة ولكن معناه زيد الضارب عمرا أي الذي ضرب عمرا. فلما قدمت عمرا على هذه الصفة لم يجز؛ لأنه

---

(449) شرح الكافية، 201/2.

(450) شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، 64/2.

(451) شرح التصريح على التوضيح، 65/2، وينظر شرح المفصل، 77/6.

(452) شرح التصريح على التوضيح، 65/2.

(453) تعليق عضيمة في المقتضب. تفسير المسائل المشكلة، لسعيد الفارقي، 14، بذيل المقتضب.

بعض الاسم. إذ كان من صلته"[454]. وما أوردت عن اسم الفاعل المحلى بأل هو المشهور الشائع بين النحاة، وفي الموضوع خلاف وآراء أخرى لأبي علي الفارسي (ت 377) ولعلي بن عيسى الرماني (ت 384) وهي معروفة في المصادر[455].

ب- أن يرد مجردا عن الألف واللام ولإعماله شرطان الأول: أن يجرد عن الدلالة على الماضي فيفيد الحاضر والمستقبل، والثاني أن يعتمد على استفهام أو نفي أو وصف.

فبخصوص الشرط الأول فإنه يوشك أن يكون إجماعيا، وهم يرون أن اسم الفاعل إنما كان عاملا لمشابهته الفعل المضارع، فوجب أن يحفظ له سبب المشابهة، فلا يدل على الماضي[456]. وعندهم أن اسم الفاعل "منطلق" معادل للمضارع" ينطلق" وهي محاولة تراعى فيها السكنات والحركات، أما أنواع الحروف فليس يخفى ما بينها من الاختلاف قال المبرد فاسم الفاعل قلّت حروفه أو كثرت بمنزلة الفعل المضارع الذي بمعناه[457].

وقد ذهب الكسائي إلى إعمال اسم الفاعل ولو دالا على الماضي واستدل بجواز أن يقال زيد معطي عمراً أمس درهما.

ومن القرآن قوله تعالى: ﴿وجاعل الليل سكنا﴾ (الأنعام 96)[458]

---

(454) المقتضب للمبرد، 165/4 و 156/4.

(455) ينظر على وجه المثال شرح الكافية، 201/2

(456) الكواكب الدرية، 114/2

(457) المقتضب، 119/2.

(458) شرح الكافية، 250/2، شرح المفصل، 77/6، وإملاء ما من به الرحمان، 254/1.

وقوله: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾[459] (الكهف 18). فاسم الفاعل فيما سبق عامل رغم دلالته على المضي.

ورغم وضوح شاهد الكسائي فقد دفعه النحاة، فقال ابن السيرافي إن اسم الفاعل في ﴿وجاعل الليل سكنا﴾ نصب المفعول الثاني حيث لم يتمكن من جره بالإضافة لانشغاله بالمضاف الأول فالنصب إذن ضرورة. ورأى الفارسي أن المفعول الثاني ليس منصوبا باسم الفاعل وإنما هو منصوب بعامل مدلول عليه باسم الفاعل.

وانتصر النحاة لتخريج الفارسي هذه الشواهد. وكل ذلك من أجل انقاد قاعدة، أن اسم الفاعل المجرد لا يعمل إلا ماضيا، وذلك أيضا دعم لشبه اسم الفاعل بالمضارع. وهو يقتضي اتحاده معه في الزمن.

أما عن شرط الاعتماد على نفي أو استفهام فقد أوجبوه من أجل إعمال اسم الفاعل النصب، وذلك إقرارا بضعفه ونزوله عن مستوى الفعل كما في الأمثلة ما ضارب زيد عمرا، وأضارب زيد عمرا. وزيد ضارب عمرا،[460] ويا طالعا جبلا[461] يستوي في ذلك إبراز المعتمد وإخفاؤه.

وقد علل – الأهدل– اعتماد اسم الفاعل على مخبر عنه موصوف، أو على نفي أو استفهام بأن اسم الفاعل صفة ومن شأن الصفة أن تكون مسبوقة بموصوف، فوجب بذلك أن يسبق اسم الفاعل بمعتمد[462].

---

(459) إملاء ما من به الرحمان، 100/2.

(460) أمثلة الحطاب في المتممة، 115/2.

(461) شاهد ابن عقيل، 151/2

(462) الكواكب الدرية، 114/2.

كما أن سبق النفي أو الاستفهام يرجع إلى أن الوصف لا يقوم مقام الفعل إلا بعد النفي أو الاستفهام، وكل ما تطلبه النحاة فإنما هو في نصب اسم الفاعل المفعول أما الرفع فلا يتوقف على شرط(463)، وتدعيما لمعنى المشابهة بالفعل المضارع، اشترط النحاة عدم تصغير اسم الفاعل أو وصفه قبل عمله، لأن التصغير والوصف من علامات الأسماء، لكن واجه النحاة شواهد مثل قول الشاعر:

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رَجَّعَتْ ذكرتُ سليمى في الخليط المزايِلِ(464)

وهو شاهد وصف فيه اسم الفاعل "فاقد" قبل عمله.

كما واجههم قول العرب أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا، وفيه تصغير اسم الفاعل، وقد خرج النحاة كل ذلك بما رأوه منقذا لشروطهم.

وبعد هذا العرض يبدو لي مناسبا أن أسجل تساؤلاتي عن مدى انطباق ما قرره النحاة في هذا الباب مع طبيعة اسم الفاعل، ومع ما قرروه من حقائقَ في أبواب أخرى، فمن جهة: يبدو غير منسجم أن يشترط النحاة دلالة اسم الفاعل على الحاضر إذا كان مجردا عن التعريف، ثم هم يسكتون عن ذلك الشرط إذا كان محلى ب"أل" بدعوى أن الألف واللام حولته إلى صلة، إني أرى ما رآه الأستاذ عباس حسن (ت 1979) من أن اسم الفاعل دال على الاستمرار التجديدي أو الدائم. وقد يبدأ ذلك الاستمرار من الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وتظل إفادته للاستمرار قائمة. ولعل هذا هو ما عناه من سمى اسم الفاعل فعلا دائما(465) من الكوفيين(466).

---

(463) حاشية الخضري عن شرح ابن عقيل، 25/2، الكواكب الدرية، 115/2

(464) البيت لبشر ابن أبي خازم / العيني شرح شواهد الأشموني، 294/2.

(465) النحو الوافي، عباس حسن، 247/3.

ولا بدا أيضا من إثارة سؤال عن طبيعة التشابه بين اسم الفاعل والمضارع، وقد كان النحاة على يقين بأن ذلك غير متأت فرضوا بالتشابه بينهما في الحركات والسكنات "فمنطلق" تعادل "ينطلق" في الحركات والسكنات وعدد الأحرف، فدخلوا بذلك في اعتبار لا يهتم به إلا علم العروض، ومن أجل ذلك قال ابن الخشاب إنه وزن عروضي لا صرفي[467] وهذا تداخل في اعتبارات العلوم ومقاييسها. ولست أدري لم لا يسحب هذا الاعتبار فيقال إن كلمة ماء تعادل جاء إذ وزنهما حركة وسكون ثم حركة، ومن شأن هذا الإحصاء للحركات والسكنات أن يعيدنا إلى نبش موضوع الإبدال والإعلال؛ فمن أجل أن يعادل اسم الفاعل قائم فعله المضارع يجب أن يعاد الفعل يقوم إلى أصله ليصير يقْوُم بتسكين القاف وضم الميم وهذا أمر لا وجود له على ظاهر الفعل.

على أن ما توهمه النحاة من تشابه عروضي بين اسم الفاعل والفعل لا يتحقق بسبب قبول اسم الفاعل للتنوين ورفض الفعل له؛ فكلمة حاضر تكتب عروضيا حاضرن - 0 - - 0 وهي لهذا لا تعادل يحضر لأن تقطيعها - 0 - - .

وبعد هذا لا أدري أين يكمن التشابه ما دام التشابه العروضي هو الآخر هاويا. ولا أرى إلا أن النحاة قد اجتهدوا في عقد صلة ولو واهية بين اسم الفاعل والفعل ليسلم لهم أن اسم الفاعل إنما عمل للحوقه بالفعل.

وقد يعجب المتأمل مما قرروا من أن الاعتماد على مخبر عنه أو نفي أو استفهام مسوغ لأعمال اسم الفاعل، ولقد أجازوا اعتماده على النداء كما في

---

(466) معاني القرآن، للفراء، 165/1، مدرسة الكوفة، 323.

(467) المغني، لابن هشام، 511/2.

مثال يا طالعا جبلا[468] وهو الأمر الذي لخصه ابن مالك بقوله.

وواليا استفهاما أو حـرف نـدا أو نفيا أو جا صفة أو مسندا[469]

كيف يتفق كون حرف النداء ملحقا لاسم الفاعل بالفعلية، مع أنه من أبرز العلامات التي يعرف بها أن مدخوله اسم؟ هل يكون حرف النداء علامة الاسمية في باب، ويصير قرينة على التشابه مع الفعل في هذا الباب.

3-2 عمل صيغ المبالغة[470]

أخذا من اسم الفاعل تصاغ صيغ المبالغة للدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف اسم الفاعل بالحدث؛ يقول سيبويه: وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل[471]

وأوزان الصيغ هي فعّال، مفعال، فعول، فعيل، وفعِل[472] وقد اختار سيبويه ومن وافقه إعمال الصيغ كلها مع مراعاة ما اشترط في إعمال اسم الفاعل، لأنها ملحقة به وفرع عنه[473]. وعلى الخلاف من رأي سيبويه يتحفظ بعضهم في إعمالها، فيمنع أكثر البصريين إعمال فعِل وفعيل. وقد قال المبرد

(468) مثال ابن عقيل، 151/2.

(469) الخلاصة الألفية باب إعمال اسم الفاعل.

(470) شرح اللمحة البدرية، 65/2.

(471) الكتاب، 110/1.

(472) هذه هي الصيغ القياسية التي ينصرف إليها الكلام عند الإطلاق، وهناك صيغ أخرى كفعيل (سكير) ومفعل (مسعر).

(473) التسهيل، لابن مالك، / 41.

عن إعمال فعيل ما كان على فعيل نحو رحيم وعليم؛ فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزا؛ وذلك أن فعيلا إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى؛ فما خرج إليه من غير ذلك الفعل، فمضارع له، وملحق به[474].

وشبيه بهذا ما قاله عن صيغة فعِل، بل إنه اعتبرها نظيرا لفعيل، وقد يجتمعان فيقال رجل طب وطبيب، ومَذِل ومذيل[475]. وهي صيغة دالة على الهيئة وهي لازمة غير متعدية فلا تنصب شيئا.

أما ابن هشام وابن مالك، فيصنفان هذه الصيغة من حيث عملها إلى:

عاملة بكثرة وهي فعول وفعال ومفعل، وعاملة بقلة وهي فعل[476]

وقد استشهد النحاة على إعمال فعال بقول القلاخ بن حزن:

أخا الحرب لبّاسا إليهـا جلالَهـا   وليس بولاَّجِ الخوالفِ أعقـلا[477]

وعلى إعمال فعول بقول أبي طالب:

ضروب بنصل السيف سوقَ سمانِها   إذا عَدِموا زاداً فإنك عاقر[478]

وعلى إعمال مفعال بما حكاه سيبويه من قول العرب:

إنه لمنحارٌ بوائكَها[479]

واستدل سيبويه على إعمال فعِل بالبيت:

---

(474) المقتضب، 114/2.

(475) المصدر نفسه، 116/2.

(476) شرح اللمحة الدرية، 65/2–66–67، وفي كلام بن هشام نقص واضطراب فات المحقق د. هادي نهر ولم يشر إليه.

(477) شرح الشواهد، للعيني، 296/2، الكتاب، 1-111.

(478) قاله في رثاء أمية بن المغيرة المخزومي، الصبان، 297/2 والكتاب، 111/1.

(479) الكتاب، 112/1.

حَذِرٌ أمورا لا تخاف وآمِـنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدار[480]

وشرط إعمال فعِل وفاعل أن يكونا محولين عن اسم الفاعل فلا يكونا صفتين مشبهتين، ولا يعمل فعيل إذا كان للمشاركة كجليس ونديم[481].

هذه صورة موجزة عن تصور النحاة لإعمال أمثلة المبالغة، وهي تسجل ارتباطهم بقاعدتهم الأم التي هي أن الأسماء لا تعمل إلا لشبهها بالأفعال، وبما أن عقد هذه الصلة من المشابهة بالفعل أصبح مستحيلا، فإنهم اختاروا أن يسلكوا مسلكا آخر، فاعتبروها عاملة بحكم شبهها باسم الفاعل الذي له شبهه بالفعل.

وقد ادعى البصريون أن فوات تشابه اللفظي بين صيغ المبالغة والفعل قد جبرته الدلالة على المبالغة. قال في شرح الكافية: "وقال البصريون إنما تعمل مع فوات الشبه لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان، وأيضا أنها فرع لاسم الفاعل المشابه للفعل[482]

ولا أعجبَ من حرص النحاة على عقد الصلة بالفعل حتى وإن استدعى ذلك أن تكون صيغ المبالغة فروعا تتوسل باسم الفاعل.

ولقد ظل الكوفيون أوفياء للأصل فمنعوا إعمال صيغ المبالغة لأن الشبه بينها وبين الأفعال غير واضح[483]، وقد خرجوا جميع ما استشهد به غيرهم على أنه منصوب بعامل آخر تفسره صيغة المبالغة. وإذا كان رأي

---

(480) وقد أدعي أن البيت مصنوع ابتدعه اللاحقي لسيبويه شرح الكافية، 203/2، شرح الشواهد، العيني، 298/2، وقد علق الأشموني على القدح في نسبة البيت بأنه من قول الحاسدين، 342/2.

(481) شرح الكافية، 202/2.

(482) المصدر السابق.

(483) شرح اللمحة البدرية، 68/2، والتصريح على التوضيح، 68/2، مدرسة الكوفة، 223.

الكوفيين لا يحل إشكالا في الموضوع[484]، فإنه يتضمن وفاء للأصل وطردا له.

ومن الملاحظات التي تسترعي الانتباه اشتراط النحاة في هذا الباب ما اشترطوه في إعمال اسم الفاعل؛ فلقد منعوا إعمال أمثلة المبالغة دالة على الماضي، وهو الأمر الذي رفضه ابن طاهر (محمد بن أحمد ت 580) وابن خروف (علي بن محمد ت 609) من نحاة الأندلس. فقد أجازا إعمال هذه الصيغ دالة على الماضي لأن الأمثلة المستشهد بها مفيدة لذلك؛ فبيت أبي طالب "ضروب بنصل السيف سوق سمانها" بيت رثاء، ومعلوم أن المرثي قد كان يتصف بهذه الصفات قبل وفاته، فصيغة المبالغة دالة على الماضي يضاف إلى هذا أن كثيرا من تلك الصيغ قد أعملت مع أنها لازمة.

والقصد من هذا الإبانة عن كون تخريجات النحاة قد جاءت لتخدم الصنعة النحوية، ولكنها كثيرا ما أخطأت اللغة في واقعها وتحكمت فيما لم يكن لها أن تتحكم فيه لولا شغف بالإعمال وقواعده.

4-2 عمل اسم المفعول:

عرف الزمخشري اسم المفعول بأنه الجاري على يُفْعل من فعله نحو مضروب[485] وقال: ابن الحاجب اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على وزن مفعول.[486]

---

(484) ينظر دفع ابن هشام لدعوى الكوفيين في اللمحة البدرية، 68/2.

(485) المفصل، 229.

(486) كافية ابن الحاجب مع شرحها، 203/2.

وقد رأى رضي الدين أن اسم المفعول الحق هو المصدر، لأن الفاعل قد أتاه حقيقة، فهو اسم للحدث المفعول وتسمية من وقع عليه الفعل اسم مفعول لا تخلو من نقص؛ إذ الأصل اسم مفعول به وقد جاء عند المبرد ما يقارب هذا الكلام ويعضده(487) وعمله عند النحاة مستمد من مشابهته الفعل ولحوقه به، فلقد وجدوا أن اسم المفعول ملحق بالمضارع المبني للمجهول، ووجه الشبه بينهما أن اسم المفعول دال على الحدوث والطروء، فهو لا يتضمن معنى المضي ولا يتحمل معنى الدوام والاستمرار في المستقبل إلا لقرينة خارجة عنه، ويتجلى الشبه أيضا بين اسم المفعول وفعله في أن اسم المفعول يساوي فعله في حركاته وعدد حروفه فمضروب = يُضْرب.

وقد قدم ابن يعيش هذه الفكرة وجهد في الإقناع بها فأوضح أن الميم، ميم اسم المفعول، بدل من حرف المضارع في الفعل، أما الواو فإنها غير مؤثرة وقد أوردت للتفرقة بين الاسم والفعل، وقد يمكن أن تكون لمجرد الإشباع، كما هو الشأن في كلمة دراهم التي قد تضاف إليها الياء فتصبح دراهيم. (488)

هذه محاولة ابن يعيش لإلحاق اسم المفعول بالفعل، ولا يخفى ما فيها من تمحل استدعته محاولة عقد صلة بين شيئين متباينين، فإذا ساغ أن نعتبر الميم في اسم المفعول كِفاء الياء من المضارع، فإن نظرة إلى حركات كل من: يُضْرب ومضروب كافية لتجلية الفرق القار بين اسم المفعول والفعل فالراء مفتوحة في الفعل، وهي مضمومة في اسم المفعول، ولا يبعد أن يقال إن الرفع قد احتيج إليه لمطاوعة الواو، ولكن مهما يكن الداعي إلى ذلك فإن

---

(487) المقتضب، 74/1.

(488) شرح المفصل، 80/6.

الخلاف سيظل ماثلا إلا إذا تعلق الأمر بمقارنة عروضية، تقارن فيها الحركات بالحركات مع غض النظر عن نوعها والسكنات بالسكنات لتتكون من ذلك الأسباب والأوتاد والفواصل، ومع ذلك كله لا يتأتى القياس العروضي بين مضروبن وهي (– 0 – 0 – 0) وبين يضرب وهي (– 0 – –). وما دام الأمر يتعلق بالموازنة والمقارنة فإن المألوف من صنيع الصرفيين أن يقابلوا الصحيح بالصحيح والمعتل بالمعتل، وفكرة الإشباع التي ساقها ابن يعيش لا تبدو مقنعة كما أن التمثيل بإشباع دراهم ليس مكينا، وأقرب شيء أن يكون ذلك راجعا إلى الكلمة المترجم عنها هل ترجمت باسم درهم أو درهام والأصل الفارسي لها وهو درم يتيح هذا وذاك. (489)

يقول الأنباري(490) عند تعرضه لبيت الفرزدق المشهور:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدَّراهيم تَنْقَاد الصّياريفِ(491)

(ويحتمل أن يكون الدراهيم جمع درهام ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال)(492). فقد قال هذا وهو بصدد تقرير معنى الإشباع ورآه صادقا على صياريف. (493) أما دراهيم فليست حجة إذ بالإمكان أن تكون من درهام.

وسواء صحت للنحاة المقارنة أو لم تصح، فإن عمل اسم المفعول عندهم ثابت ولكونه ملحقا بالمضارع المبني للمجهول فإن له أحكامه؛ قال المبرد اسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يُفْعل وزيد

---

(489) فرهنك طلاني، ص 263، قاموس فارسي عربي.

(490) الإنصاف، 27/1

(491) الكتاب، 28/1، وفيه نفي الدنانير وهذا ليس خطيرا لأن العبرة بالوزن العروضي وهو متحقق بدراهيم لو عوضت.

(492) ينظر سر صناعة الإعراب، 28/1.

(493) الإنصاف، 27/1.

مضروب سوطا كما تقول زيد يُضرَب سوطا[494] ويقول ابن هشام في التوضيح زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا، كما تقول زيد يُعطى أبوه درهما.[495] ومنتهى هذا الإلحاق أن يتوقف اسم المفعول على نائب الفاعل، كما في علي مكرم أخوه، فإذا كان متعديا إلى أكثر من مفعول كان الباقي من المنصوبات بعد استيفائه نائب فاعله مفاعيل كما في المعطى كفافا يكتفي وزيد معلم أبوه عمرا قائما.[496] وحين يتعلق الأمر بشرط هذا العمل يكرر النحاة الشرط نفسه في اسم الفاعل حتى لكأنه إياه فهو عامل مقترن ب"أل" في جميع الأزمنة بلا شرط، فإن تجرد لم يعمل إلا دالا على حال أو استقبال معتمدا على نفي أو استفهام، أو موصوف وهي شروط اسم الفاعل نفسها، لذلك لم ير بعض النحاة داعيا إلى الحديث عنها حتى لا تكون لغوا أو فضولا من القول، وبعد هذا يحق أن يتساءل الدارس هل إعمال اسم المفعول بعد توفر دواعيه أمر حتم أم أنه يظل رهن اختيار المتكلم ومشيئته يعمل إن شاء، ويهمل إن أراد، الظاهر أن النحاة يجنحون إلى وجوب إعماله لولا أن الشواهد متضافرة على أن في النصوص العربية إهمالا لاسم المفعول مع وجود مسوغ إعماله من مثل ما نجده في قول الشاعر:

تمنى لقائي الجون مغرور نفسه   فلما رآني ارتاع ثمت عردا[497][498]

وقد خرج النحاة ما أشبه هذا البيت على أن اسم المفعول فيه دال على الثبوت والاستقرار والأصل ألا يعمل إلا ما كان دالا على الحال أو الاستقبال.

---

(494) المقتضب، 119/1.

(495) التصريح على التوضيح، 71/2.

(496) أمثلة الأشموني، 302/2

(497) شرح الكافية، 204/2، الأشموني 245/2، ابن الناظم، 166، ابن عقيل، 162.

(498) البيت غير منسوب في شرح التصريح، 72/2.

وهذا أيضا قد يربك النحاة فقد وجدنا أسماء مفعول عاملة مع دلالتها على الثبوت كما في قول الشاعر:

بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل أنت مرفوع بما هاهنـــا رأس[499]

وفي جميع الشواهد التي عمل فيها اسم المفعول الدال على الثبوت يقول النحاة إنه التحق بالصفة المشبهة فرفع على الفاعلية، لا على النيابة عن الفاعل، وأنه نصب على شبه المفعوليه كما أن الصفة المشبهة تنصب شبيها بالمفعول ولا تنصب مفعولا لأنها لازمة، يقال هذا وغيره من أجل تجاوز كل الاعتراضات، ويبقى الإشكال ماثلا في أن اسم المفعول لا يصاغ إلا من متعد، أما اللازم فإنه يصاغ منه مصحوبا بحرف[500] والذي بين أيدينا اسم مفعول لا حرف معه وهذا يعني أنه متعد، وأصله أن يعمل عمل المتعدي لكن النحاة أبوا إلا صرفه إلى الصفة المشبهة الرافعة للفاعل الناصبة على التشبيه بالمفعول، وهي معضلة أخرى تبرهن على اضطراب النحاة في أقوالهم، وأن أكثر أصولهم الإعمالية لا تثبت أمام النقد والتمحيص.

5-2 عمل الصفة المشبهة.

تعرف في كتب النحو بالصفة المشبهة لأنها أشبهت اسم الفاعل في قضايا منها[501].

---

(499) البيت بلا نسبة في شرح التصريح، 72/2، همع الهوامع، 99/2-101.

(500) قال ابن الحاجب وإن كان الفعل لازما لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم مفعول منه كما لم يجز بناء الفاعل المبني للمفعول منه. شرح الكافية، 204/2، وينظر أيضا المقتضب، 76/75/48/1.

(501) لقد عرضها الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي، 300/3، المسألة، 105، ط. دار المعارف، ط. 5، انظر الأشموني، 355/2.

1- التقاؤها معه في الاشتقاق إن لم تكن جامدة، والجامدة تؤول بمشتق وبعض الصفات المشبهة قد تأتي على زنة اسم الفاعل كطاهر القلب راجح العقل حاضر البديهة.

2- قبولها التثنية والجمع والتأنيث كاسم الفاعل.

حسن	**حسنة**	**حسنون**
طويل	**طويلة**	**طويلون**

وإذا لم تقبل الصفة الجمع والتثنية والتأنيث لم تكن صفة مشبهة(502).

3- عملها النصب في الشبيه بالمفعول به كما يفعل اسم الفاعل ذلك.

وأظن أن هذا الوجه هو الذي استأثر بعناية النحاة، وهو الذي سوغ إلحاق الصفة المشبهة باسم الفاعل يدل على ذلك أنهم قد قرنوا بينهما حين الحديث عن المشتقات العاملة عمل الفعل، ولو تعلق الأمر بمجرد الشبه الصوتي المذكور في النقطتين الأولى والثانية، لتناولوا موضوع المماثلة في أبواب الصرف لا في أبواب النحو، ويؤكد هذا أن النحاة لم يعتبروا صفة مشبهة إلا ما كان عاملا نصبا، أو جرا ففي مثال زيد حسن لم ير الصبان أن كلمة حسن صفة مشبهة، لأنها لم تعمل نصبا ولا جرا. (503)

وتصور النحاة للصفة المشبهة من حيث الزمن أنها دالة على ثبوت الصفة واستقرارها لصاحبها في الأزمنة الثلاثة ثبوتا مستمرا مسترسلا أو متجددا.

فمثال الأول زيد جميل الوجه أبيض اللون. ومثال الثاني زيد سريع

---

(502) الكواكب الدرية، 117/2.

(503) حاشية الصبان على الأشموني، 3/3.

الحركة بطيء الغضب.

قال البدر بن مالك في شرح ألفية والده معرفا الصفة المشبهة: الصفة ما دل على حدث وصاحبه، والمشبه باسم الفاعل منها ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم بقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به، دون إفادة معنى الحدوث. [504]

ودلالته على الملازمة والاستمرار في الأزمنة كلها تكاد تكون أمرا اتفاقيا بين النحاة لا يصرفها عن ذلك إلا قرينة لفظية تحصرها في زمن معين كما في مثال كان زيد حسنا فقبح أو سيصير قبيحا[505]. ومن مواصفات الصفة المشبهة عند النحاة أنها تصاغ من فعل ثلاثي متصرف لازم كما في طاهر من طهر وكريم من كرم وطَرِب من طرب ويتحدث النحاة عن إعمالها فيرون أنها خالفت الفعل، وأشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد، فهي ترفع فاعلا كما في زيد حسن وجهه، وتجر كما في هو حسن الوجه وتنصب مقترنة بال أو مجردة عنها بشرط الاعتماد، كاسم الفاعل فيقال هو الحسن الوجهَ وهما الحسنان الوجوه[506] وقد استشهد سيبويه على نصب الصفة المشبهة لمعمولها ببيت الحارث ابن ظالم:

فما قومي بثعلبة بـــن ســـعد   ولا بفزارة الشعري الرقابـــا[507]

---

(504) شرح ابن الناظم على ألفية والده، ص 172.

(505) هذا المثال أحال عليه عباس حسن في النحو الوافي، 292/3.
عازيا إياه للصبان وهذا وهم منه لأن المثال وإن كان موجودا لديه 4/3 فإنه من روايته واستشهاده هو نص للرضي الاسترابادي ذكره في شرح كافية 205/2 وموقف الرضي من دلالة الصفة على زمان معين واضح لا غبار عليه وهو موقف لم يتبنه الصبان وإنما عرضه في جملة الآراء.

(506) مثالا المقتضب، 161/4.

(507) الكتاب، 201/1، وقد أورده سيبويه بروايتين.

ونسترسل في الحديث عن طبيعة عمل الصفة المشبهة كما تعرضها كتب النحو وأتوقف لأ تساءل عن المسوغ الذي تذرع به النحاة للقول بعمل الصفة المشبهة.

فإذا كان النحاة قد تمكنوا من عقد صلة بين اسم الفاعل والفعل تتمثل في أن اسم الفاعل مساو للفعل المضارع في عدد الأحرف وفي السكنات والحركات، فإن هذا المنطق لا يمكن إجراؤه أثناء فحص موجب عمل الصفة المشبهة فهي من حيث الزمن دالة على الدوام والاستمرار ديمومة أو تجددا فلا يمكن إلحاقها بماض أو مضارع.

لاختصاص كل منهما بزمن معين وبهذا تسقط أهم وشيجة اعتمدها النحاة في إلحاق المشتقات بالأفعال.

لكن النحاة الذين مردوا على التخريج بعد أن أعياهم التماس الشبه بين الصفة المشبهة والفعل ذهبوا إلى ربطها باسم الفاعل، فكانت بهذا فرعا عن الفرع في العمل.

وهذا تخريج لا يخلو من ارتباك ولا يحل إشكالا لأن مقتضاه أن تكون للصفة المشبهة قيود أكثر مما لاسم الفاعل عملا بقاعدتهم التي تسجل أن الفروع تنحط عن الأصول في العمل[508] فلا تتصرف الفروع بالحرية التي تتصرف بها أصولها، وعكس هذه الحقيقة ما نجده في إعمال الصفة المشبهة التي تتمتع بحرية واسعة فتعمل دالة على الأزمنة كلها في حين أن اسم الفاعل الذي هو أصل لها لا يعمل إلا مجردا عن الدلالة على المضي ويتجلى التناقض الأكبر في إعمالها النصب؛ في أن النحاة يشترطون في صوغها أن

---

(508) الإنصاف في مسئل الخلاف، 176/1.

يكون فعلها لازما وهم لا يجدون في ذلك حرجا في القول بأنها نصبت معمولها. فلأول مرة يجمع النحاة بين التعدية واللزوم في عامل واحد، ولقد استشعر النحاة بوخز هذا التناقض فحاولوا التعمية فسموا المنصوب بالصفة المشبهة شبيها بالمفعول؛ يشبهه في أنه منصوب بعامل سابق، والغريب أن هذا الشبيه بالمفعول ليس في الحقيقة إلا الاسم الذي يدعى فاعلا في أبواب أخرى، وإلا فما الفرق بين مثال هو حسُن وجهُه الذي يعرب فيه وجه فاعلا ومثال هو حَسَن الوجهَ الذي يعرب فيه الوجه شبيها بالمفعول به.

فمثل هذه التناقضات والتراجعات مما يبعث على ضرورة إعادة النظر في الجملة العربية بعيدا عن تحكم قواعد الإعمال ومقتضياته.

6-2 عمل أفعل التفضيل: [509]

ويدعى اسم التفضيل لكن الجمع بين اسمه وكونه عاملا مع أن الأصل في الأسماء ألا تعمل في أسماء مثلها.[510] جعل بعض النحاة يفضلون تسميته بأفعل التفضيل فرارا من نقض قواعد الإعمال.

وإعماله بما فيه من معنى الفعل (فأفعل) فيه معنى الفعل، فإن أجريته على الأول فبذلك المعنى كأنك قلت يفضله[511]. ورغم هذه الوشيجة

---

(509) كتاب سيبويه، 1/202-204-205، 2/24--26-31-32، 3-466، همع الهوامع، السيوطي، 2/101، المقتضب، للمبرد، 3/248، شرح المفصل، لابن يعيش، 6/105، الفرائد الجديدة، 2/682، شرح التصريح على التوضيح، 2/105-106، شرح الكافية، 2/212، شرح الكافية الشافية، 2/1139، شرح الأشموني، 2/383.

(510) كلمة ابن يعيش في شرح المفصل، 6/105.

(511) كلمة المبرد في المقتضب، 3/248.

- يظل أفعل التفضيل بعيد الصلة بالفعل، بل وباسم الفاعل. لذلك لم يكن له أن يعمل لفقده مسوغ العمل، ولكنه عمل فكان عمله ضعيفا ومظهر الضعف في عمله.

- أنه لا يرفع اسما ظاهرا فلم يجيزوا مررت برجل أفضل منه أبوه[512].

- إنه لا ينصب المفعول المطلق ولا المفعول معه.

- إنه لا ينصب المفعول به. [513] وحكى ابن مالك إجماع النحاة فقال: وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به.[514] لأن أصل العمل للفعل.

وإذا كانت بعض أسماء الصفات قد عملت فإن لها مسوغات ألحقتها بالأفعال، فاسم الفاعل عمل رغم اسميته لما تحمل الجريان على الموصوف، فتحمل التثنية والتذكير والتأنيث وصار محله محل فعل، وعمله عمله، والصفة المشبهة. أشبهت اسم الفاعل فأعملت.

أما أفعل التفضيل فإن له من الاستقلال ما يجعله بعيد الشبه بالفعل (لو قدر مكانه)، فهو قد يلزم حالا واحدة لا يطابق فيها ما قبله، وذلك لون من بعده عن طبيعة الفعل.

ويتجلى جمود أفعل التفضيل على حال واحدة في صورتين:

1- صورة ما إذا كان أفعل التفضيل نكرة غير مضاف.

فيقال: زيد أفضل من عمرو.

---

(512) المفصل، للزمخشري، 237.

(513) الفرائد الجديدة، 682/2.

(514) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1111/2.

الزيدان أفضل من عمرو[515]

في الأحوال جميعا يلزم التذكير والإفراد ولا يستجيب لما قبله من طروء التثنية أو الجمع أو التأنيث.

2- صورة ما إذا كان أفعل التفضيل مضافا لنكرة.

زيد أفضل رجل.

الزيدان أفضل رجلين.

الزيدون أفضل الرجال

هند أفضل امرأة.

الهندان أفضل امرأتين.

الهندات أفضل النساء. [516]

والصورتان ضمنهما ابن مالك قوله:

وإن لمنكور يضف أو جردا   ألزم تذكيرا وأن يوحدا

وهذا التأبي من أفعل التفضيل على ما قبله، وهذا الرفض للمطابقة هو ما جعل نحويا هو ابن يعيش يشبهه بالاسم الجامد أو بالجملة الاسمية. التي لا يتأثر بنيانها بما قبلها، فقد قال: عن أفعل التفضيل: كقولك مررت برجل قطن جبته وبرجل كتان ثوبه. ألا ترى أن القطن لا يثنى ولا يجمع[517].

ومن ثمت جعله غير جدير بالعمل، وذهب النحاة إلى أنه لا ينصب

(515) الفرائد الجديدة، 648/2، وغيرها من مطاف الموضوع.

(516) أمثلة ابن عقيل، 206/2.

(517) شرح المفصل، لابن يعيش، 106/6

مفعولا به إن ورد بعده أما في قوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالاته﴾ (الأنعام 124).

فكلمة حيث في هذا الموضوع لا يمكن أن تكون ظرفا لما تفضي إليه الظرفية من معنى غير مقصود من الآية؛ إذ الآية ليست بيانا لكون الله يعلم في ظرف معين؛ إذ مقتضاه أنه لا يعلم في ظروف أخرى، وهذا فهم لا يتقبله التصور الإسلامي للذات الإلاهية.

وأما الآية فهي رصد لحقيقة أخرى هي أن الله أعلم بالمكان (أي الشخص) الذي يجعل فيه رسالته، ومنه يتبين أن حظ "حيث" من الجملة المفعولية[518]، إلا أن المشكلة تكمن في أن أفعل التفضيل (أعلم) لا يصح لأن ينصب مفعولا، فلذلك يعتبره النحاة مجرد مؤشر ومفسر لعامل آخر تقديره يعلم[519].

ولما قال العباس بن مرداس[520].

أكرَ وأحمى للحقيقة منهم وأضربَ منا بالسيوف القوانسا

قال النحاة: إن القوانس منصوب بفعل مفسر بأضْرَبَ.

وإذا احتاج أفعل التفضيل إلى نصب مفعول توصل إليه بحرف الجر، فيقال هو أضرب منك لزيد.

فإذا صح أن يدعم اسم الفاعل والمصدر بلام تقوية. وهما أقل ضعفا

---

(518) مذهب الفارسي أن حيث تقع مفعولا به.

(519) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1141/22، شرح المفصل، 107/6.

(520) الأصمعيات، 204، تحقيق أحمد شاكر عبد السلام هارون، ط. 5، دار المعارف.

من أفعل التفضيل، فإن أفعل التفضيل أجدر بأن يقوى باللام[521].

كل ما يقدر عليه أفعل التفضيل هو أن ينصب الظرف لاكتفائه برائحة الفعل.

وأن ينصب الحال لأنه مشابه له مثالاهما: زيد أحسن منك اليوم راكبا[522] وينصب المفعول معه. وله أن ينصب التمييز، والتمييز معمول هين يعمل فيه ما يخلو من معنى الفعل كما في راقود خلا[523].

– ويتفق النحاة على أن أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فمثال محمد أشجع الرجال، يتضمن ضمير استتار بعد أفعل التفضيل فيؤول السياق إلى محمد أشجع هو الرجال.

أما رفعه الظاهر فلغة رديئة وإن وردت عن العرب فقد حفظ النحاة أن العرب قالوا "مررت برجل أكرم منه أبوه"[524] هي مع ذلك لغة غير مشهورة كما قال الاستراباذي[525] قال ابن مالك لا يرفع أفعل التفضيل في اللغة المشهورة اسما ظاهرا، لأن شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنه في حال التنكير لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل والصفة المشبهة[526] ولأفعل التفضيل حالة واحدة شهيرة يرفع فيها الاسم الظاهر، وهي حال استنفذت من النحويين جهدا غير يسير فألفوا فيها المؤلفات خاصة.

---

(521) شرح الكافية، للاستراباذي، 2 /219.

(522) المصدر نفسه، 220/2.

(523) المصدر نفسه.

(524) الكتاب، 28/2 وما بعدها.

(525) شرح الكافية، 219/2.

(526) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1139/2

وقد عرفت هذه الحالة في كتب النحو بمسألة الكحل، وهي إحدى الشواذ التي يختبر بها بصر الإنسان بالنحو فكما أن الجاهل بالأكدرية والمالكية وشبه المالكية والحمارية جاهل بعلم الفرائض، فكذلك يعد الجاهل بمسألة الكحل جاهلا بالنحو.

وصورتها أن يرد أفعل التفضيل بعد نفي (أو شبهه[527]) صفة لجنس (هو المفضل عليه) وكان مرفوعه أجنبيا عنه مفضلا ومفضولا باعتبارين وصح مع ذلك كله أن يقع أفعل التفضيل موقع فعل بمعناه من غير أن يتغير التركيب أو يفسد المعنى.

ومثالها المشهور هو:

ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فالجملة منفية ولا يمكن أن تكون إلا كذلك، وإلا لما أفادت مفاضلة أبدا. ثم إن المرفوع الذي هو الكحل مفضل باعتباره في عين زيد مفضل عليه باعتباره في عين غير زيد.

فرفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر على خلاف الأصل، والشروط السابقة للنحاة في هذه الصورة من الإعمال اعتذارات وتبريرات كثيرة[528]. والحق أن النحاة في هذا الباب كانوا أمام قاعدتين مؤصلتين سلفا كان عليهم أن يحترموهما.

القاعدة الأولى وهي أن العمل للفعل أصالة. وأن ما عمل من أسماء الصفات يعمل لقيام المشابهة بينه وبين الفعل.

---

(527) همع الهوامع، للسيوطي، 101/2.

(528) شرح الأشموني، 389/2.

وقد أعياهم في هذا الباب عقد هذه الصلة الضرورية بين الفعل وأفعل التفضيل فاكتفوا بواهي الوشائج، وقنعوا بأن يكون في أفعل التفضيل معنى الفعل.

القاعدة الثانية هي أن ضعف شبه أفعل التفضيل بالفعل قد أكسبه ضعفا في العمل، فلذلك لم يجيزوا أن يرفع اسما ظاهرا بإطلاق وعدوا ما ورد من ذلك لغة غير مشهورة رغم وجود شواهد لا تسايرهم[529]، وقد تنكروا لعمله حينما وجدوه ينصب المفعول به، وهو عاجز عن ذلك كما في قوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالاته﴾ (الأنعام 125).

ورأوا إضافة فعل عامل من مادة أفعل التفضيل، وتقدير هذا الفعل إذا قدر لا يضيف من حيث المعنى شيئا جديدا لأنه يكون مكررا للمادة نفسها التي صيغ منها أفعل التفضيل، بل أرى أنه على العكس من ذلك يقصر عن تعويض أفعل التفضيل لأن الفعل لا يدل إلا على حدث مقترن بزمن. ومعنى الآية السابقة لا يقصد إلى إثبات علم الله بموضع إنزال رسالته، وإنما يقرر أن الله أفضل من يعلم إن كان هناك من يعلم؛ فتقدير الفعل وإحلاله محل أفعل التفضيل يضيع معنى التفوق والأفضلية والسبق.

وتبقى الدلالة على الحدث وزمانه، وهو أمر غير وارد في السياق.

فإذا كان الفعل الجديد المقدر لا يضيف شيئا إلى المعنى بل هو يفسد المعنى ويكدره، وينبغي أن نعرف أنه لم يؤت به إلا لتستقيم الصناعة

---

(529) أنشد سيبويه لسحيم بن وثيل:

مررت على وادي السباع ولا أرى ... كوادي السباع حين يظلم واديا

أقل به ركب أتوه تئية ... وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

الكتاب، 32/2.

الإعمالية، ولتتفق قاعدة أن أفعل التفضيل يقصر عن نصب المفعول به لضعفه، فإذا وجد مفعول منصوب، فينبغي أن يكون ذلك لغيره، ولو أدى ذلك إلى إقحامات، ولست أدري كيف يكون هذا الإقحام ميسورا حينما نكون أمام أفعل تفضيل من طبيعته أن يتعامل مع مفعولين أو ثلاثة كما في مثال: زيد أكسى لعمرو الثياب من خالد.

فإذا قيل: إن المفعول الأول قد وصل إليه أفعل التفضيل بالمعاضدة وبالتقوية، فماذا يجب أن يقال عن المفعول الثاني هل وصل إليه مباشرة رغم ضعفه أم أنه يجب أن يقدر له عامل جديد يفسره افعل التفضيل وأين يجب أن يوضع إذن هذا العامل، من غير أن يتأثر التركيب بالمعنى؟

إن الإجابة في كل صورها لن تكون إلا نقضا لقاعدة الضعف والقوة في الإعمال وهي قاعدة متوهمة لا يمكن الدفاع عنها في كل أشكالها وصورها.

7-2 عمل المصدر: [530]

المصدر أبرز العوامل اللفظية، وقد جاء السادس في ترتيب الجرجاني لعوامله[531]

والنحاة عموما لا ينازعون في عمله، الذي هو مكتسب له من مشابهته

(530) ينظر المقرب، لابن عصفور، ج 229/1، منهج السالك، للأشموني، 332/2، حاشية الصبان على الأشموني، 284/2، التصريح علي التوضيح، 63/2، شرح المفصل، لابن يعيش، 59/6، التسهيل، لابن مالك، 43/، المسألة الأولى من تغيير المسائل المشكلة من المقتضب، لابن القاسم سعيد ابن سعيد الفارقي هامش المقتضب، 13/1.

(531) العوامل المائة، للجرجاني، 82/2، المجموع الكبير، ط. الحلبية، 1949.

الفعل أو نيابته عنه.

ففي مثال إكراما زيدا، أو ﴿فضربَ الرقاب﴾ (محمد 4) يرى أكثر النحاة أن المصدر عامل في المفعول به لأن المصدر من شأنه أن يعمل عمل فعله[532]، لكن ابن يعيش يرى أن شرط عمل المصدر مشابهته الفعل وآية ذلك صحة تأويله بأن والفعل – بخصوص الزمن الماضي، والمستقبل أو بما والفعل بخصوص الزمن الحاضر – وهذان التقديران غير متأتيين في مثال ضربا زيدا. لذلك يذهب ابن يعيش إلى أن المصدر مجرد نائب عن الفعل الذي هو العامل الحق؛ وقد استدل على هذا بأن الفعل إذا ظهر لم يكن للمصدر عمل. كما في مثال اضرب ضربا زيدا (وهذا مثال لا ينازع فيه النحاة) وهو شاهد على عمل الفعل في المفعول وتجرد المصدر عن العمل مما يستفاد معه أن المصدر كان عاملا نيابة لا أصالة[533].

ومظهر الخلاف بين المصدر النائب عن الفعل في العمل والمصدر الأصيل في عمله، أن الأول يجوز تقديم معموله عليه، فيقال زيدا ضربا بينما لا يجوز ذلك في المصدر الأصيل[534]، وكما لا يجوز انفصال معموله عليه، وقد رأى مثل رأي ابن يعيش صاحب التوضيح وأجاز ابن مالك أن يكون المصدر عاملا في مثال: ضربا زيدا[535].

ومهما يكن الاختلاف فإن لصورة المصدر العامل في مفعوله نماذج على نحو ما يمكن أن يفهم به قوله تعالى: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب

(532) ابن عقيل على الألفية، 142/2.

(533) المقرب، لابن عصفور، 131/1.

(534) من المسألة الأولى، للفارقي المقتضب، 13/1.

(535) التسهيل، لابن مالك، 43، والتصريح على التوضيح، 62/2.

الرقاب﴾ (محمد 4)[536]:

وقول الشاعر: [537].

على حين ألهى الناس جل أمورهم   فندلا زريق المال ندل الثعالب

أما عمله الأصيل فهو مشروط بصحة تقديره بأن والفعل في الزمنيين الماضي والمستقبل، أو بما والفعل في الزمن الحاضر فيصح يسرني حضورك أمس أو غدا على تقدير يسرني أن حضرت أمس أو أن تحضر غدا أما قصد الحاضر فالتأويل يكون بما المصدرية.

وهو يعمل نكرة ومعرفة[538].

يعمل نكرة منونة (وقد منعه الكوفيون وتأولوا شواهده) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة. يتيما ذا مقربة﴾[539] (البلد 14).

وقول المرار بن منقذ[540].

---

(536) إملاء ما من به الرحمن، للعكبري، 236/2، مشكل إعراب القرآن مكي بن أبي طالب القيسي، 671/2، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط 4، 1988.

(537) هو أعشى همدان عبد الرحمان بن عبد الله بن الحارث. وقد عزي البيت إلى أبي الأسود الدؤلي وإلى جرير (شرح أبيات سيبويه، 371/1) وقد اتهم الغندجاني ابن السيرافي بالجهل بقصة هذا البيت. فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه لابن محمد الأسود الغندجاني. تح. د. محمد علي سلطاني دار قتيبة، 1981.

(538) من قواعد الفارقي في تفسير المسائل المشكلة في المقتضب، 13/1.

(539) إملاء ما من به الرحمن، 287/2، ومعاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، ص 539/2، تح. د. فائز فارس، الشركة الكويتية، 1981.

(540) شرح أبيات سيبويه، 393/1، شرح شواهد الأشموني، للعيني، 284/2، شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي، 160، وفتح الجليل محمد قطة العدوي، 160، وفي شرح المفصل تسميته المزار بن منقد ولعله تصحيف وترجمته: الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تح. أحمد محمد شاكر، 997/2، دار المعارف 1966-1967.

بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقيل

ويعمل المصدر مقترنا بأل وهو قليل وشاهده قول الشاعر[541]

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل

ويعمل مضافا وهو الأكثر فيضاف إلى الفاعل وبعده مفعوله كما في قوله تعالى: ﴿ولولا دفاع الله الناسَ﴾ (البقرة 249 والحج 38).

وقوله: ﴿لولا ينهاهم الربانيون والأحبار عن قولهم الإثم وأكلهم السحت﴾ (المائدة 65).

ويضاف إلى الفاعل من غير ذكر للمفعول كما في قوله تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء﴾ (الروم 3-4) ويضاف إلى المفعول من غير ذكر الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا﴾ (هود 32). ويضاف إلى المفعول مع ذكر الفاعل كما في قوله الأقيشر الأسدي[542]

أفنى تِلادي وما جمَّعت من نشب قرعُ القواقيز أفواه الأباريق

وفي جميع هذه الأحوال يشترطون ألا يكون المصدر مصغرا، ولا مضمرا، ولا محدودا، ولا موصوفا، ولا محذوفا، ولا مفصولا عن معموله[543].

---

(541) شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، 260/1، وشرح الشواهد، للعيني، 284/2، وشرح شواهد ابن عقيل، للجرجاوي، 161، البيت مجهول القائل في جميعها.

(542) ترجمته وبيته في الشعر والشعراء، 561/2، وفي خزانة الأدب، 491/4، برواية النصب بأفواه.

(543) التصريح على التوضيح، 62/2.

هذه صورة المصدر العامل عرضتها غير متتبع للشروط كلها.

وما عرضت لا يخفى وجه الغرابة فيه: فلقد كان كلام النحاة غريبا إذ يحاولون إثبات الشبه بين المصدر والفعل فيتعلقون لذلك بأدنى سبب وأوهى وشيجة؛ فيرون أن التنكير في المصدر يمثل أحد أوجه المشابهة للفعل، ويرون أن عمل المصدر المنكر أقيس لكنهم يقفون طويلا أمام صورة مناقضة، وهي صورة المصدر المقترن بأل؛ فإذا كان التنكير مدعاة التشابه مع الفعل فما عساهم يقولون، وقد اقترن المصدر بأل التي هي علامة التعريف.

لقد أجهد ابن يعيش نفسه من أجل الإقناع بأن أل لا تفيد التعريف كما هو الشأن بالنسبة لاتصالها بالاسم العلم الذي هو معرفة بذاته، فلا تزيده الألف واللام شيئا كما في الحسن والعباس(544)، ولقد ذهب النحاة مذهبا بعيدا في عقد التشابه بين المصدر والفعل وتوصلوا إلى أن المصدر لا يختلف عن الفعل إلا في أمرين: أولهما أن المصدر لا يرفع النائب عن الفاعل. ويذهب البصريون إلى جوازه. وثانيهما أن فاعل المصدر يجوز حذفه بإطلاق، وذلك غير ممكن في فاعل الفعل(545) الذي لا بد من إضماره.

إن كل هذه المكابدة التي تستهدف ربط المصدر بالفعل تتنافى أصلا مع طبيعة كل من المصدر والفعل، وقد كان ضروريا أن ينقاد النحاة لها بعد إقرارهم بأن الفعل أصل في العمل وأن عمل غيره مستفاد منه، فما قرروه في باب إعمال المصدر يلغي أكثر ما كتبوه في مطالع كتبهم عن السمات المميزة لكل من الاسم والفعل والحرف فلقد سجلوا هنالك أن الإضافة والتعريف

---

(544) شرح المفصل، 60/6.

(545) منهج السالك، 333/2.

والتنوين هي أهم خصائص الاسم، وإذا بتلك المميزات الفاصلة تتحول في هذا الباب إلى عوامل التقاء وتشابه بين الفعل والمصدر؛ فالتنكير الذي كان علامة الاسم معبرا عنها بالتنوين قد أصبح موجبا لإعمال المصدر بحكم أنه وجه للتشابه بين المصدر والفعل، إن نظرة عاجلة إلى ما كتبه الزجاجي في الإيضاح[546] وهو يتحدث عن الفعل والمصدر وأيهما الأصل لكافية بأن توحي بانفصالهما وتباينهما مع اشتراكهما في دلالة الحدث؛ فالمصدر ينتمي إلى خانة الأسماء. والفعل ينتمي إلى خانة الأفعال، وعلى هذا التصنيف مضى النظر النحوي وقرر حقائقه، ومن شأن ما قاله النحاة في إعمال المصدر أن يؤدي إلى اختلاط الخانات والأصناف وإلى ارتباك أكثر الحقائق المنبنية على ذلك التصنيف.

إن ما أذكره هنا ليس دفاعا عن صدق ذلك التصنيف، وإنما هو لفت نظر إلى أن النحاة مدعوون منهجيا إلى احترام التصنيفات التي وضعوها وإلى ألا يتجاوزوا في باب ما قرره أصلا مطردا في باب آخر، وهم الذين كانوا حريصين على التنظير والتقنين الدقيق الذي يحاول استجماع أكثر جزئيات القضية الواحدة ولو أدى ذلك إلى التأويل والتقدير ووسم بعض الأساليب بالشذوذ والغرابة ومخالفة الأصل.

8-2 عمل الاسم المضاف:

لقد كان الأقيس ألا يعمل من الأسماء إلا ما له شبه بالفعل، وذلك مسوغ إعماله، لكن الاسم المضاف لا شبه له بالفعل في غالب أحواله، ولو

(546) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص 56، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، 1974.

أشبه الفعل لم يكن له أن يعمل للحوقه به إذ لا حظ للفعل في عمل الجر[547].

ولهذا وجد النحاة أنفسهم مدعوين إلى تقديم مسوغات هذا الإعمال، فكانت لهم كعادتهم عدة أراء في الموضوع.

فقد قالوا إن العامل هو المضاف، وقالوا إنها الإضافة، وقالوا إن العامل هو حرف الجر.

فلقد قال غير واحد من النحاة إن العامل في المضاف إليه هو المضاف، واستظهر سيبويه على ذلك بأن المضاف يتصل به الضمير وفي ذلك دلالة على أنه العامل. لأن الضمير لا يرتبط إلا بعامله[548]. وقد أفصح الاستراباذي عن رأي القائلين بأن المضاف هو العامل في المضاف إليه حين قال: "إن الأصل في جمل الإضافة أنها كانت مجرورة بحرف الجر لكن حرف الجر شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه[549]، وهذا النسخ يمنع الرجوع إلى تقدير حرف الجر، لأن تقديره يؤدي إلى اعتباره جملة. (غلام زيد) وقد استفادت التعريف أو التخصيص بالإضافة معادلة لجملة غلام لزيد والتنكير فيها واضح.

وقد عاب أبو الحسين ابن الطراوة (ت 528) على أبي علي الفارسي قوله بأن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وألزمه بأن الأسماء يعمل فيها ولا تعمل ورأى بعد ذلك أن الفارسي عدل عن قوله ورجع إلى الصواب[550].

---

(547) همع الهوامع، 46/2.

(548) الكواكب الدرية، 58/2

(549) شرح الكافية، 25/1.

(550) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، ص 116، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، ط. 2، 1416-1996.

وقد رأى الزمخشري (ت 538) وابن يعيش – يعيش بن علي (ت 643) وأبو حيان والسهيلي عبد الرحمان (ت 580) أن المضاف إليه مجرور بالإضافة وهي معنى نحوي عرفوه بأنه نسبة تقييدية توجب لثانيهما الجر[551].

فهذه النسبة التقييدية هي المسؤولة عن جر المضاف.

وقد رفض الحطاب وكثير من النحاة[552] أن يكون الاسم مجرورا بمجرد معنى الإضافة على ضعف العوامل المعنوية.

وليس غريبا أن يتجافى بعض النحاة عن العامل المعنوي، وإنما الغريب أن يلاحظ شيء من الاضطراب والتذبذب في موقف بعض الذين رأوا أن الإضافة هي عامل الجر في المضاف إليه.

فابن يعيش وقد تابع الزمخشري على رأيه في كون الإضافة جارة قد حاول التلفيق[*] فأورد أن الإضافة هي المقتضية للجر أما الجر ذاته فإنه حاصل بعامل لفظي هو الحرف المقدر؛ يقول ابن يعيش: فالجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي العاملة للجر، والعامل هو حرف الجر أو تقديره.[553] وعنده أن المضاف في جملة الإضافة بمثابة الواو في بيت الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس[554]

---

(551) همع الهوامع، 46/2.

(552) متممة الأجرمية، 58/2.

(*) أقصد بالتلفيق معناه الأصولي الذي يعني الأخذ بقولين في مسألة واحدة، الوسيط في أصول الفقه، د. وهبة الزحيلي، 688-446، شرح المفصل، 117/2.

(553) شرح المفصل، 117/2.

(554) تمام البيت إلا اليعافير وإلا العيس، والبيت لعامر بن الحارث وهو من شواهد الكتاب، 263/1.

فالواو غير جارة بذاتها وإنما هي مؤشر وجود "رب" التي تعمل الجر ولا أرى فيما قاله ابن يعيش إلا محاولة توفيقية بين آراء القائلين بالجر بالإضافة والقائلين بالجر بالحرف.

وقريب من قول ابن يعيش ما ينسب إلى ابن الباذش أحمد بن علي الأنصاري (ت 514هـ) من أن المضاف إليه مجرور بحروف ناب عنها المضاف[555]

وإذا كان النحاة قد قالوا بعوامل متعددة فإن أقوالهم على تشعبها ترتد في الحقيقة إلى تحكيم الحرف.

وفي كتب النحو جدل حول الأحرف الواجب تقديرها، والأحرف الصالحة للتقدير عموما هي: اللام ومن وفي[556].

وتقدير اللام هو الأصل يقدر مع صحة تقدير غيرها، فجملة دار زيد = دار لزيد.

وأما "من" فإنها تقدر في مواضع أقل، ولا تقدر إلا حيث يستدعيها المقام ويصح تقديرها إن كان المضاف بعض المضاف إليه، مع جواز إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف. كما في: ثوب خز – خاتم فضة – باب ساج، فالمضاف في الأمثلة جزء من المضاف إليه، ويصح أن يطلق عليه فيقال: ثوبٌ خزٌ وخاتمٌ فضةٌ وبابٌ ساجٌ[557] أما تقدير في فقد قال به ابن السراج[558] محمد ابن السري (ت 316) وعارض تقديرها ابن كيسان،

---

(555) التصريح على التوضيح، 25/1، ذيل عمدة الحافظ، 365/1.

(556) شرح الكافية الشافية، 902/2.

(557) شرح المفصل، 119/2، وينظر "الخصائص، 24/3.

(558) ذيل المقتضب، 143/4، شرح الكافية الشافية، 904/2.

والسيرافي[559] ودافع ابن مالك عن تقديرها في مثل، ﴿فصيام ثلاثة أيام﴾ (البقرة 195) و﴿مكر الليل..﴾ (سبأ 33)[560].

هذه آراء النحاة في مسوغات إعمال المضاف، وهي آراء رغم تباينها الظاهري ترتد في النهاية إلي إقرار سلطة الحرف وتأثيره، سواء كان الحرف كمينا يجلى بالتقدير أو كان منوبا عنه بالمضاف، ويؤكد هذا الاتفاق أو التقارب في موقف النحاة على الأقل أنهم في كتبهم قد يضمون باب الإضافة إلى باب الجر أو يجاورون بينهما على أساس أنهما مظهران لعامل واحد هو الحرف، وسيبويه الذي قال بإعمال المضاف كان يرى أن جملة الإضافة هي ضرب من جملة الجر، وأن المجرور بحرف الجر مضاف، وعنده أن المضاف إليه مجرور بأحد ثلاثة أشياء.

بشيء ليس اسما ولا ظرفا يقصد به حرف الجر ومثل له بمررت بعبد الله.

أو بشيء يكون ظرفا ومثل له بخلف وأمام وقدام.

أو بشيء لا يكون ظرفا وهو الاسم مطلقا ومثل له بغير ومثل وكل وبعض وحمار وجدار ومال[561].

والمبرد الذي رأى إعمال الإضافة فقال: (وانجر الآخر بإضافة الأول إليه). لما عقد باب الإضاقة قال فيه الإضافة هي في الكلام على ضربين، فمن المضاف إليه ما نضيف إليه بحرف الجر، ومنها ما نضيف إليه اسما

---

(559) الفرائد الجديدة، 578/2.

(560) شرح الكافية الشافية، 907/4.

(561) الكتاب، 419/1.

مثله[562].

فمثل هذا الصنيع من سيبويه والمبرد وغيرهما لا يرشد إلا إلى حقيقة واحدة هي أن النحاة عقدوا للإضافة بابا واحدا معبرا عنه بحرف جر صريح أو بحرف جر مقدر، يختار حسب ما يهدي إليه السياق وذلك "باب الإضافة".

لقد كان بإمكان النحاة أن يروا في موضع الإضافة رأيا آخر لو أنهم استندوا إلى الدلالة. وإذن لا نتهوا إلى أن من حق كل ما كان مضافا إلى غيره أن يكون مجرورا، سواء تجلت الإضافة في شكل شبه جملة أو جاءت إسنادا عاريا عن أي واسطة كما في جملة الإضافة، وهذا طبعا يهيئ باب الإضافة إلى أن يتسع ولا يجعله ملحقا بباب الجر[563]. لكن الذي صرف النحاة عن أن يسيروا هذا المسار هو ارتباطهم الشديد بقواعد الإعمال، التي لا ترضى إلا بأن يكون لكل معمول عامل؛ فإذا أسعفهم في أبواب إعمال اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل أن يقتنصوا مشابهة للفعل، ولو بشيء غير قليل من التحمل، فإن باب الإضافة لا يسعفهم بشيء على ذلك، فلن يكون المخرج إلا إقحام حرف جر تسوى به الصنعة ويرضى به النحاة.

ومع إلحاح النحاة على ضرورة تقدير حرف جر، فإنه لا بد أن ترد على الذهن تساؤلات منها: ألا يؤثر تقدير حرف بين المضاف والمضاف إليه

---

(562) المقتضب، 136/1.

(563) وهذا هو الرأي الذي انتهى إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" ودافع عنه في فصل خاص دعاه الكسرة علم الإضافة. إحياء النحو، 72. وقد تابعه د. مهدي المخزومي في كتابه: "في النحو العربي: نقد وتوجيه"، ود. عبد الفتاح شلبي في مقال له ضمن الاتجاهات الحديثة في النحو، ص 54، بإشراف أحمد برانق، ط. دار المعارف بمصر، ص: 84، سنة 1957م.

في معنى الجملة ودلالتها؟ وكيف يتمسك النحاة بهذا التقدير وهم الذين يقررون أن جملة غلام زيد لا تعادل جملة غلام لزيد، بحكم أن الأولى قد اكتسبت تخصيصا بالإضافة، وأن الثانية فيها نكارة قال في الكواكب الدرية: "لا يقتضي كون الإضافة لتقدير أحد معني الأحرف الثلاثة أن يكون معناها على ما كان مع ذكر الحرف"[564].

فليس معنى غلام زيد كمعنى غلام لزيد وقد سبق الرضي الاسترابادي إلى هذه الحقيقة[565]؛ فإذا أعلن النحاة أن تقدير حرف الجر يفوت المعنى الذي تجلبه الإضافة، فبماذا يمكن أن يفسر بقاؤهم على تقديره؟ وإذا كان لا بد من تقدير أحد الأحرف الثلاثة "اللام" أو "الباء" أو "في" فهذا يدفع إلى التساؤل عن معرفة أي حرف يمكن فرضه على جملة: عند زيد، وفي جملة: غير زيد، وهي جملة لا يستسيغ الذوق تقدير حرف اللام فيها لعدم جدواه؛ فإذا كانت اللام تفيد الملك أو الاختصاص[566]؛ فإن كلمة (غير) موغلة في الإبهام والشيوع، وقد قال ابن مالك إن المراد بها لا يتشخص إلا بوقوعها بين نقيضين، كما في قول أبي طالب:

يا رب إما يخرجن طالبي في مقنب من تلكم المقانب
فليكن المغلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب[567]

ورأي ابن مالك في تحديد معنى غير ليس موضع اتفاق بين النحاة؛ فإذا كانت كلمة (غير) غاية في الإبهام والنكارة، فلأي داع تعقبها اللام المفيدة للملك أو الاختصاص؟ وإذا كان ولا بد أن يقدر حرف الجر فإن النحاة يجب

---

(564) الكواكب الدرية، 55/2.

(565) شرح الكافية، 274/1.

(566) مفتاح العلوم، 7، ورسف المباني، 218

(567) نسبه ابن مالك لأبي طالب في شرح الكافية الشافية، 916/2.

أن يسألوا عن موضع إيقاع الحرف في جملة (ذو مال) وأنسب الحروف للتقدير هنا هي اللام، فإذا كان لها أن تفيد الملك؛ فإن كلمة ذو قد أفادته وأغنت، وحين ذاك لا يكون تقديرها إلا لغوا وإثقالا على الجملة بما لا فائدة فيه. لقد دأب النحاة على تكرير الأصل الذي يقرر أن الإضافة تكون لأدنى ملابسه[568]، لأن العرب قد قالت:

كوكب الخرقاء، ولا صلة بين الخرقاء والكوكب إلا أنها كانت تجد في عملها عند طلوعه[569]. وقالوا: ناقة رقود الحليب[570] وقالوا: عن السائر في الطريق. طريقيٌّ فإذا صح أن تكون الإضافة لأدنى ملابسة، فكيف يمكن أن تعبر عن تلك الملابسات هذه الأحرف الثلاثة التي لا تفيد إلا معاني خاصة كالاختصاص أو الملك أو السببية أو الظرفية أو الجزئية أو التبعيض؟

وبمنطق النحاة وعلى صحة تقدير حرف الجر، فإن السؤال الوارد هو: كيف يكون الحرف المقدر ذا تأثير في المضاف إليه، وقد تقرر عند النحاة أن الأحرف لا تعمل مضمرة إلا أن يكون لها تعويض؟

وإذا غضضنا الطرف عن رأي الذين يأبون إلا إقحام حرف الجر ويممنا شطر الذين يجعلون المضاف عاملا، لم يكن لنا إلا أن نستغرب كيف جمعوا بين إعماله وهم يقولون إن المضاف والمضاف إليه صارا كلمة واحدة[571] وبين الأصل الذي قرروه أن جزء الشيء لا يعمل فيه[572]؟

فمثل هذه التساؤلات لا تقتنص وإنما ترد على الذهن عفوا، وهي فعلا

---

(568) شرح الكافية، 274/1.

(569) شرح المفصل، لابن يعيش، 8/3.

(570) الإنصاف، 396/1.

(571) المقتضب، للمبرد، 143/4.

(572) الإنصاف، 554/2، التصريح على التوضيح، 229/2، الأشباه والنظائر، 245/1.

تنتهي إلى الكشف عن تهافت المنطلق الذي عالج به النحاة مسألة الإعمال في باب المضاف، وما كان لهذا المنطق أن يكون على هذا المستوى من التهافت لو أن النحاة سلموا بواقع اللغة والتمسوا موجب الحركة الإعرابية في المعنى الذي تحاول الجملة أن تؤديه.

2-9 عمل الاسم المبهم:

هكذا يعرف في كتب النحو أثناء الحديث عن تمييز الذات في مقابل تمييز النسبة.

ومن أجل إيضاح تصور النحاة لإعمال الاسم المبهم فلا بأس بأن أورد توزيع ابن هشام لموضوع التمييز[573]. فهو يرى أن التمييز نوعان: منصوب بعد تمام الاسم ومنصوب بعد تمام الكلام. [574]

فالمنصوب عن تمام الاسم (وهو الذي يسمى تمييز الذات) على ثلاثة أضرب عدد ومقدار ومشبه بالمقدار.

فالعدد من أحد عشر إلى التسعة والتسعين وهو مكيل وموزون وممسوح: نحو عندي صاع تمرا ورطل زبيبا وذراعان ثوبا[575].

---

(573) شرح اللمحة البدرية، 145/2.

(574) ليس التقسيم السابق من إبداع ابن هشام وإنما أرى أنه هو الذي وفق إلى حسن عرضه وإلا فإن فروع ذلك التقسيم متفرقة عند الاسترابادي شرح الكافية، 217/1. وعند ابن عصفور في المقرب، 163/1وكلاهما متقدم على ابن هشام (646هـ- 669هـ)

(575) ذراعين هكذا هي واردة في اللمحة البدرية ولم يعلق عليها المحقق د. هادي نهر وأرى أنه يجب رفعها لوقوعها مبتدأ ويجب تقديم خبره شبه الجملة كما هو مقرر في كتب النحو ولا وجه لنصب ذراعين أو جرها بالياء إطلاقا.

والمشبه للمقدار نحو عندي راقود خلا، وسقاء ماء، ونحي سمنا. أما التمييز المنصوب بعد تمام الكلام (ويسمى تمييز النسبية) فهو أيضا يتفرع إلى شعبتين:

منقول وغير منقول.

فالمنقول إما منقول عن فاعل كما في: طاب زيد نفسا.

﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ (مريم 3)

وإما منقول عن مضاف:

زيد أحسن وجها

وأصله وجه زيد حسن.

وإما منقول عن المفعول[576] كما في: غرست الأرض شجرا

وحفرت الدار بئرا.

والأصل فيها غرست شجر الدار وحفرت بئر الدار.

وغير منقول مثل حبذا زيد رجلا.

هذا على وجه الاقتضاب ما لا بد منه تمهيدا للحديث عن إعمال المميز، وعلى عادة النحاة فإنهم لا بد أن يتحدثوا عن عامل النصب في التمييز بكل صوره.

فأما عامل تمييز النسبة للمحول عن فاعل أو مفعول أو مضاف فهو

---

(576) قد كان بين نحاة المغرب خلاف حول هذا الموضوع فقد أنكر الشلوبين (عمر بن محمد "ت 645" البلغة في تاريخ أئمة اللغة 172)، وتلميذه الأبدي (علي بن محمد "ت 680" البلغة، 168) وابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد توفي 688 بغية الوعاة، 319. أن يكون التمييز محولا عن مفعول وقالوا إن التمييز في هذه الحال إما بدل وما أنه منصوب على إسقاط الحافض (همع الهوامع، 251/1 – وشرح اللمحة، 151).

عند سيبويه والمازني نفس ما في الجملة من عامل من فعل ونحوه، مما يصلح أن يكون عاملا فمثال: "طاب زيد نفسا" و"غرست الأرض شجرا" يعتبر فيهما الفعلان طاب وغرس مسؤولين عن الإعمال في التمييز[577] أما ابن عصفور فرأى أن العامل في هذا التمييز هو الجملة كلها، وقد قيل إنه عزا هذا الرأي للمحققين من النحاة[578].

من أحكام هذا التمييز المحول ألا يتقدم على عامله، خصوصا إذا كان ذلك العامل فعلا جامدا.

وقد رأى المبرد أن العامل في التمييز إذا كان فعلا متصرفا جاز أن يتقدم عليه معموله.

قال في المقتضب[579]: وأعلم أن التبيين (التمييز) إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحما وتصببت عرقا، وإن شئت قدمت فقلت شحما تفقأت وعرقا تصببت ورأي المبرد تبناه ابن مالك[580] ودافع عنه بقول الشاعر[581].

أتهجر ليلى للفراق حبيبها   وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقد استثنى ابن مالك من عموم هذا الحكم تمييز الفعل كفى بأنه لا

---

(577) الكتاب، 204/1، همع الهوامع، 251/1.

(578) هذه رواية الأشموني والسيوطي في همع الهوامع، أما كتاب المقرب لابن عصفور فلا ذكر فيه لهذا. ينظر المقرب، 1/ من 163 إلى 165.

(579) المقتضب، للمبرد، 36/3.

(580) شرح الكافية الشافية، 778/2

(581) هو المخبل السعدي ترجمته في الشعر والشعراء، 420/1. وقد عزي البيت إلى أعشى همدان عزاه ابن سيده إلى قيس بن عاد.

يتقدم عليه ولا يقال شهيدا كفى بالله[582].

وقد نقل رأي المبرد وابن مالك عن الكسائي والمازني والجرومي[583] وعلى النقيض من رأي هؤلاء كان سيبويه يرى ومعه معظم البصريين أن التمييز لا يتقدم على عامله، ولو كان فعلا متصرفا لأن هذا التمييز عمدة في أصله إذ كان فاعلا، لكنه ضعف بتصييره فضله منصوبا، فلا يزاد إضعافا بتقديمه على عامله[584].

وواضح أن دفع سيبويه لا يتناول إلا حالة واحدة هي كون التمييز محولا عن فاعل ولا يمكن أن ينطبق كلامه على التمييز المحول عن مفعول – إن سلمنا به – أو عن مضاف.

وقد دفع البصريون مثل قول المخبل السعدي السابق.

ودفع ابن جني في الخصائص[585] برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وفيها:

وما كان نفسي بالفراق تطيب[586].

أما تمييز الذات: فقد أجمع النحاة أن اسم المبهم هو العامل فيه بلا

---

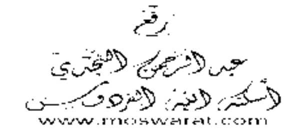
(582) شرح الشواهد المغني، 201/2، شرح شواهد ابن عقيل عبد المنعم الجرجاوي، 117.

(583) شرح الأشموني، 266/1، وليذهب هذا المذهب في شرح الكافية الشافية، 770/2 ولا في عمدة الحافظ، 1/ 358.

(584) شرح الكافية الشافية، 774/2

(585) الخصائص، 384/2.

(586) البيت للمخبل السعدي شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، 22/7، شرح العيني، 201/3 الأشموني، 266/1، والإنصاف، 828/2، الخصائص، 384/2.



خلاف[587] فمثال:

اشتريت رطلا زيتا.

أو اردبا قمحا.

يعتبر فيه لفظ المكيل عاملا في التمييز الوارد بعده، والنحاة وقد قالوا بأن اسم الكيل أو العدد أو المساحة عامل في تمييزه لا يفوتهم أن يتحدثوا عن الوجه الذي سوغوا به أن يكون الاسم المبهم الجامد عاملا مع أن العمل لا يكون إلا للفعل ولما فيه شائبة فعلية، وفي تحديد هذا المسوغ اختلفت الآراء حسب العادة لكن معظمها كان يسعى إلى هدف واحد هو عقد صلة بين الاسم المبهم وبين الفعل؛ لقد علل سيبويه نصب التمييز فرأى أن الأصل فيه أن يكون مجرورا بمن فلما حذفت تخفيفا استعيض عنها بالفتحة على الكلمة التي كان من حقها أن تجر بمن.

ففي أمثلة: لي مثله عبدا.

ما في السماء موضع كف سحابا.

يقول سيبويه: "ذلك أنك أردت أن تقول: لي مثله من العبيد، ولي ملؤه من العسل، وما في السماء موضع كف سحاب، فحذف ذلك تخفيفا كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهما وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين لم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله كما انتصب الدرهم بالعشرين؛ لأن مثل بمنزلة العشرين والمجرور بمنزلة التنوين، لأنه قد منع الإضافة كما منع

---

(587) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، 363/3

التنوين"[588]. ولسيبويه تعليل آخر في اختيار النصب[589].

وتعليل سيبويه في مجمله لا يحوم حول مسوغات الإعمال وإنما يلح على دواعي التركيب، فربط النصب بالحذف رغبة في التخفيف، وإعطاء المؤشر على أن الجملة قد حذف بعضها.

وأتصور أن السيرافي لم يطمئن إلى تعليل سيبويه لأنه لم يجد فيه إشارة إلى معنى الفعل، ولا تأويلا يحيل عليه... فلذلك أول جمل التمييز فضمنها أفعالا.

فجمل عندي رطل زيتا تقدر لي ما يملأ الرطل من الزيت، ولي عشرون درهما تؤول إلي ما يقادر العشرين من الدراهم[590]، لقد ظل في أنفس النحاة بعد سيبويه رغبة في إلحاق الاسم المبهم بالفعل فعدلوا عن تخريج سيبويه.

فقد اعتذر السيوطي عن إعمال الاسم المبهم، فقال: وجاز لمثل هذه أن تعمل وإن كانت جامدة لأن عملها على طريق التشبيه[591]. وقد اختلف البصريون في الذي شبه به الاسم المبهم فرأى بعضهم أنه مشبه باسم الفاعل؛ لأنه هو أيضا يطلب اسما بعده، وقال آخرون إنه مشبه بأفعل التفضيل ورجحوا شبهه بأفعل التفضيل؛ لأن اسم الفاعل المجرد لا يعمل إلا معتمدا والاسم المبهم يعمل بغير قيد.

وعلى هذا فالاسم المبهم العامل يحتل الدرجة الخامسة في سلسلة

---

(588) الكتاب، 172/2.

(589) المصدر السابق، 117/2.

(590) تعليق السيرافي على كتاب سيبويه الكتاب، 117/2.

(591) الفرائد الجديدة، 453/12.

المشبهات في العمل[592]. فالأصل في العمل للفعل واسم الفاعل مشبه به والصفة المشبهة مشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل مشبه بالصفة المشبهة والاسم المبهم مشبه بأفعل التفضيل.

الفعل

↓

اسم الفاعل ← اسم المفعول

↓

الصفة المشبهة

↓

اسم تفضيل

↓

الاسم المبهم

وعلى هذا يكون أفعل التفضيل الذي طالما التمس له النحاة دواعي الإعمال قد صار هو الآخر مانح الإعمال لغيره.

على أن الشبه بين أفعل التفضيل والاسم المبهم لا يتضح في شيء، فإذا ساغ للنحاة أن يعقدوا تلك الصلات الوهمية بين الفعل وسائر العوامل المشبهة به، فلست أرى كيف يتيسر عقد مثل تلك الصلة بين اسم جامد لاحظ له من معنى الفعل، وبين أفعل التفضيل الذي قالوا عنه إنه يساوي الفعل معنى فقد قرر[593] المبرد:

إن زيدا أفضل من عمرو

تعدل قولك يفضله.

---

(592) همع الهوامع، 250/1.

(593) المقتضب، للمبرد، 248/13.

فإذا ترجم اسم التفضيل هنا إلى الفعل وآل إليه قسرا فلبس يتيسر ذلك مثل أردب وصاع أو كيل أو متر أو رطل وهي جوامد لا تحمل رائحة الفعل، وأوغل من ذلك أن تعقد هذه الصلة مع كم الخبرية التي تنصب هي الأخرى تمييزا وبين أفعل التفضيل، والنحاة أنفسهم يقولون إن كم تنصب تمييزها إذا فصلت عنه، وتعذر أن تتصل به لتجره كما في قول القطامي:

كم نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمــل[594]

قال: الأنباري معلقا: إلا أنه لما فصل بينهما ب"نالني منهم" نصب، "فضلا" فرارا من الفصل بين الجار والمجرور.

إن الذي يبدو لي أن النحاة لم يولوا كبير عناية لمثل هذا التخريج الأخير الذي جاء به الأنبا ري وهو يرد النصب إلى تعذر الجر، كما أنهم لم يلتفتوا إلى تعليل سيبويه، وهو يرد نصب التمييز إلى رغبة التخفيف في الكلام وإقامة النصب علامة على الحذف.

إن النحاة الذين شغفوا بتطبيق قواعد الإعمال جنحوا إلى التماس دواعي القوة في الاسم المبهم، تلك الدواعي التي أهلته إلى أن ينصب التمييز وهو على ما هو عليه من الجمود، فصدهم ذلك عن أن يبحثوا إن كان للنصب من داع غير تأثير العامل.

ومن خلال ما ذكره النحاة أن الاسم المبهم ملحق بأفعل التفضيل ينكشف عجز واضح عن الدفاع عن نظرية الفعل الذي هو أصل العمل وأن ما عمل عمله كان مشبها به.

---

(594) الكتاب، 165/2 شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، 107، تحقيق أحمد خطاب، المكتبة العربية حلب، 1974. 207، الإنصاف، 305/1

وبعد أن انكشف خلو الاسم المبهم من كل معنى للفعل؛ فإن الأولى بالنحاة أن ينصرفوا إلى تعليل انتصاب التمييز تعليلا تركيبيا لو أنهم استطاعوا أن ينفصلوا عن موروثهم من قواعد الإعمال، لكنهم لم يفعلوا، فلذلك جاءت دفوعهم مهزوزة هزيلة واهية تعطي نموذجا صالحا للقول المتندر أوهى من حجة نحوي[595] وليس لتلك الحجج أن تكون إلا واهية داحضة؛ لأنها انصرفت إلى إقامة بناء نظري شامل يتجاوز واقع اللغة ويفرض العقل ويقدمه على رغبة التعبير التي كانت توجه الناطق بهذه اللغة أيام لم يكن هناك نحو ولا نحاة.

2-10 عمل الحروف:

إعمال الحروف أصل متفق عليه بين النحاة لم نجد منهم من قال بعكسه، وحينما يتحدث النحاة عن الحروف في هذا الباب، فإنهم يقصدون بها الأدوات الروابط التي تحمل معاني جزئية تضيفها إلى ركني الإسناد اللذين هما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وإذا اعتبرنا التوكيد معنى جديدا مستقلا فإن كل أحرف الربط تصير حروف معان، إذا لم نهتم إلا بالمعاني الجديدة المضافة إلى ركني الإسناد كالاستعلاء في (على)، والالصاق في الباء، والظرفية في الحرف (في)، فإن بعض أحرف الربط لا يمكن أن تسمى أحرف معان لأنها لا تحمل إلا معنى التوكيد،

---

(595) هذا جزء بيت عزاه ابن خلكان في الوفيات 118/1، إلى أحمد بن فارس تحقيق د. إحسان عباس دار صادر.

مرت بنا هيفاء مجدولة ... تركية تنمى لتركي

ترنو بطرف ساحر فاتر ... أضعف من حجة نحوي

وهو لا يضيف جديدا. وإطلاق الحرف هنا وفي باب أقسام الكلمة اصطلاح قد يراد به الحرف الواحد الرابط كالباء، واللام، والتاء، والباء، وقد يراد به الحرف الثنائي كـ(لا) و(لم) و(لن)، وقد يراد به الثلاثي كـ(منذ) و(رب)، وقد يراد به الرباعي كـ(حتى) و(أما)... فالحرف بهذا المعنى لا يعني بالضرورة رموز الأصوات التي تعرف بأحرف الهجاء. وإنما هو اصطلاح.

وقبل أن أتحدث عن إعمال الحرف أذكر بأني سأعمد إلى عرض تصور النحاة لعمل الحرف مع توخي الإلماع دون استفاضة، لأن الحديث عن الحروف عملا ودلالة قد صار في فترة نضج النحو فنا قائم الذات، أفرد له النحاة تآليف، بل لقد عكف عليه نحاة حتى إننا لا نعرف لهم إسهاما في غيره.

فقد ألف القزاز القيرواني (محمد بن جعفر ت 412هـ) كتاب الحروف بدعوة من المعز لدين الله الفاطمي[596].

وقد ألف علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ) كتاب الأزهية في علم الحروف[597].

ووضع علي بن عيسى الرماني (ت384هـ) كتاب منازل الحروف[598].

ووضع أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ) كتاب رصف المباني

(596) مقدمة كتاب ضرائر الشعر، تح. د. محمد زغلول سلام ود. مصطفى هدارة، ط. منشأة المعارف، الإسكندرية.

(597) حققه عبد النعيم الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، 1413/1993.

(598) هكذا دعاه محققا كتاب الجنى الداني د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم (الجنى الداني ص 4) ولعلهما تابعا محقق الكتاب محمد حسين ياسين وقد كان هو أيضا متابعا لناسخ الكتاب. أما محققه د. عبد الفتاح شلبي فقد اعتمد التسمية الواردة في معظم المصادر وكتب التراجم القديمة وهي تدعوه كتاب الحروف (مقدمة كتاب الحروف، / 22) وينظر في تحقيق التسمية البلغة، 159 وبغية الوعاة، 2/ 344.

في حروف المعاني[599].

وألف بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ت 747 كتابه الجنى الداني في حروف المعاني[600].

وألف جمال الدين بن هشام (ت 711هـ) كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب[601].

وألف ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت 751هـ) كتاب معاني الأدوات والحروف[602].

ومن المتابعات الجادة لموضوع الحروف ما كتبه الأستاذ عبد الخالق عضيمة ت 1984 في كتابه القيم دراسات لأسلوب القرآن الكريم، وقد جاء القسم الأول منه المكون من ثلاثة أجزاء متناولا لموضوع الحروف[603]

ولقد اعتبر مبحث الحروف مبحثا مشتركا بين كثير من الفنون فألف فيه علماء القرآن والمفسرون والأصوليون واعتبره حاجي خليفة فرعا من فروع علم التفسير[604].

فقد خصص بدر الدين الزركشي (ت 794) النوع السابع والأربعين من كتاب البرهان للحديث عن حروف المعاني فكان ذلك معظم الجزء الرابع

---

(599) حققه أحمد خراط ونشر بدمشق 1955 مطبوعات مجمع اللغة العربية.

(600) حققه د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط. 1 1973، وحققه طه محسن ونشر ببغداد 1956

(601) طبعَ مرارا بعناية مصطفى محمد عرفة الدسوقي مكتبة المشهد الحسيني القاهرة وطبعه محمد محي الدين عبد الحميد، ثم حققه د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله، نشرته دار الفكر، 1964.

(602) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون، 1429/2، ط. مكتبة المثنى.

(603) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ط. 1، 1972. مطبعة السعادة القاهرة.

(604) كشف الظنون، 1429/2.

فاستغرق من ص 175 إلى 445[605].

وقد تقصى عبد الرحمان السيوطي (ت 911) في كتابه "معترك الإقران في إعجاز القرآن" في الجزئيين الثاني والثالث الأحرف وأبان عن معانيها ووظائفها[606].

ولقد وجد الأصوليون الحال داعية إلى تناول الأحرف، فأفردوا لها فصولا خاصة ضمن كتبهم. فكانت تلك الفصول مراجع لا غنى عنها لمن أراد استيعاب البحث في الحروف.

فقد كتب أبو حامد الغزالي (ت 505) في كتابه المنخول عن الحروف ضمن مبحث دعاه "باب في مقدار النحو ومعاني الحروف"[607]. وعقد محمد ابن عمر الرازي (ت 606) الباب الثاني من مبحث الكلام في اللغات للحديث عن الحروف[608]

وعقد عبد الوهاب السبكي (ت771) بابا للحروف ضمن مبحث الكتاب ومباحث الأقوال في جمع الجوامع[609].

وإذا كان الغالب على هذه المصادر القرآنية والأصولية أن تتناول الأحرف من جانب الدلالة، فإنه قلما يفوتها أن تتحدث عن إعمال تلك الأحرف أو إهمالها.

---

(605) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تح. محمد أبي الفضل، ج 1، ط. 1، دار إحياء الكتب، القاهرة.

(606) معترك القرآن في إعجاز القرآن، للسيوطي، تح. محمد علي البجاوي، 3/2، دار الفكر، 1958.

(607) المنخول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق، محمد حسن هيتو. ط. دار الفكر، بيروت، 1979.

(608) المحصول، للرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني. ج 1. مطبعة الفرزدق الرياض، 1979.

(609) حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع، للسبكي، 300/2، ط. الحلبية.

ولقد برز في الأونة الأخيرة اتجاه جديد في دراسة الحروف، وهو إن لم يكن إلا إحياء للاتجاه القديم، وتركيزا له، في بعض مباحثه فإنه قد أصبح منهجا في التناول؛ ويتمثل هذا الاتجاه في تلك الدراسات التي أصبحت تتناول الحرف الواحد لتدرسه من معظم جوانبه ولا تحيد عنه.

نجد لهذا الاتجاه نماذج في ما كتبه د. محمد عبد الرحمان المفدى الذي أصدر كتابه (حديث ما)[610]، فتناول فيه أكثر ما يتعلق بهذه الأداة من القضايا. وقد كتب أيضا في مجلة كلية اللغة بالرياض بحثا مماثلا عن الحرف (من) فجاء في حوالي ثمانين صفحة[611].

والمنحى نفسه سار فيه د. عبد العال سالم مكرم إذ نشر في حولية كلية الآداب بالكويت رسالة عن أسلوب (إذا) فجاءت في أربع ومائة صفحة[612].

فأمام هذا الرصيد الهائل من الدراسات المنجزة عن الأحرف وإعمالها لا ينبغي إلا أن أقتضب ولا أفيض.

تقسيم النحاة للحروف:

يقسم النحاة الحروف إلى نوعين:

- حروف مبان وهي الأحرف الهجائية التي تبنى بها الكلمات العربية.
- وحروب روابط وهي التي يقصد إليها النحاة حينما يقسمون الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

---

(610) حديث ما. د. محمد بن عبد الرحمان المفدى، ط. النادي الأدبي، الرياض، 1980.

(611) مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد 10. سنة 1980.

(612) حوليات كلية الأدب، الكويت، الرسالة 15، 1983، أسلوب إذ، د. عبد العال سالم مكرم.

وبعض هذه الأحرف تحمل معاني إضافية فتدعى حروف معان. ويتحاشى بعض النحاة تسمية الأحرف الواردة لمجرد التأكيد حروف معان فالباء الزائدة في خبر ليس (ليس بحاضر)، لا تستحق أن تدعى حرف معنى. ولقد كان النحاة يتوهمون أن الحرف حقه أن يستعمل حرف معنى وحرف مبنى فلما وجدوا أن بعض الأحرف لم تستعمل للمعاني والربط قالوا عنها إنها أحرف غفل. فقد تحدث المالقي عن الزاي والطاء والظاء وقال إنها غفل[613].

- **الأحرف العوامل:**

وباعتبار العمل توزع الأحرف إلى نوعين:

- حروف عوامل.
- حروف هوامل.

فالمهملة ما لا أثر لها في ما بعدها.

والعوامل ما أعقبها أثر في متبوعها.

وهي توزع كالآتي:

ناصبة = نواصب الفعل + إلا – مع جارة = حروف الجر جازمة = حروف الجزم وليس في العربية حرف يعمل الرفع فقط[614]	عاملة عملا واحدا
ما ينصب ويرفع = إن وأخواتها ما الحجازية وأخواتها	عاملة عملين

(613) رصف المباني، للمالقي، 195 / 399.

وإحصاء هذه الأحرف مختلف فيه اختلاف واسعا يبين عن افتقاد وحدة الرؤية والتصور لهذه الأحرف، فقد يتسع المجال حتى يشمل أحرف المضارعة والتأنيث، وهاء السكت، بل إنه ليشمل الضمائر، وبعض الأفعال، وقد يستقطب الأحرف التي تختص بالنطق بها قبائل خاصة كالشين التي تكشكش بها تميم حين تقول للمخاطبة: اكرمتكش[615] وكالسين التي تزيدها بكر بعد كاف المخاطبة فتقول: عليكس[616] وتبعا لهذا الاختلاف في الرؤية والتصور جاء الاختلاف في الإحصاء.

فلقد أحصى المالقي خمسا وتسعين حرفا قسمها إلى عوامل لا غير، وهي 23 حرفا وغير عوامل لا غير، وهي 55 حرفا، وما يمكن أن تكون عاملة وغير عاملة وهي 16 حرفا[617].

وتحدث الرماني عن سبعة وخمسين حرفا[618].

وتناول الجرجاني الحديث عن تسعة وأربعين حرفا[619]

وتحدث السكاكي عن خمسة وأربعين حرفا. [620]

ومن أجل إنجاز تصوير شامل لعدد الأحرف فإني أورد تقسيمات

---

(614) يرى الفراء أن لولا ترفع ما بعدها. الجنى الداني، 602، وفي المغني إشارة إلى هذا ورد على الفراء، 302/1. ط. دار الفكر.

(615) اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، 359/1. الدار العربية للكتاب، والجنى الداني، ص 61.

(616) اللهجات العربية في التراث، 363/1، الجنى الداني، 60.

(617) يلاحظ أن المالقي في تقسيمه لم يورد إلا 94 حرفا فكأن في تقسيماته سهوا (رصف المباني 5/4)

(618) معاني الحروف، للرماني، ص 26.

(619) العوامل المائة، للجرجاني، ضمن مجموع، ص 478، المطبعة الحلبية، 1949.

(620) مفتاح العلوم للسكاكي، 217.

بعض من اهتم بالأمر من النحاة. وهي تعكس تباين أنظار النحاة لتصور الأحرف.

عرض تقسيمات عمل الأحرف:

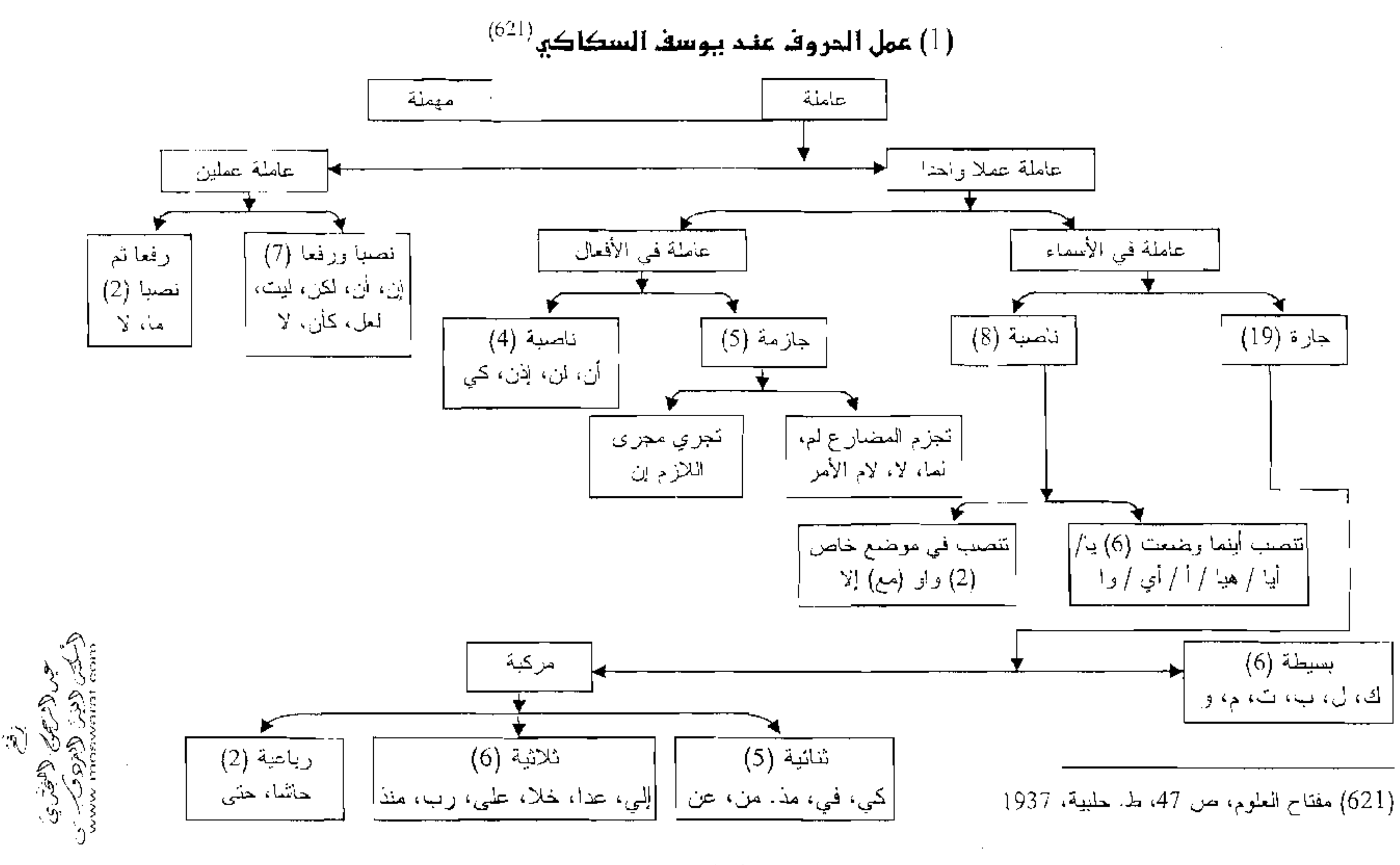
1- عمل الأحرف عند يوسف السكاكي

2- عمل الأحرف عند عبد القاهر الجرجاني

3- تقسيم شامل للحروف عند المالقي.

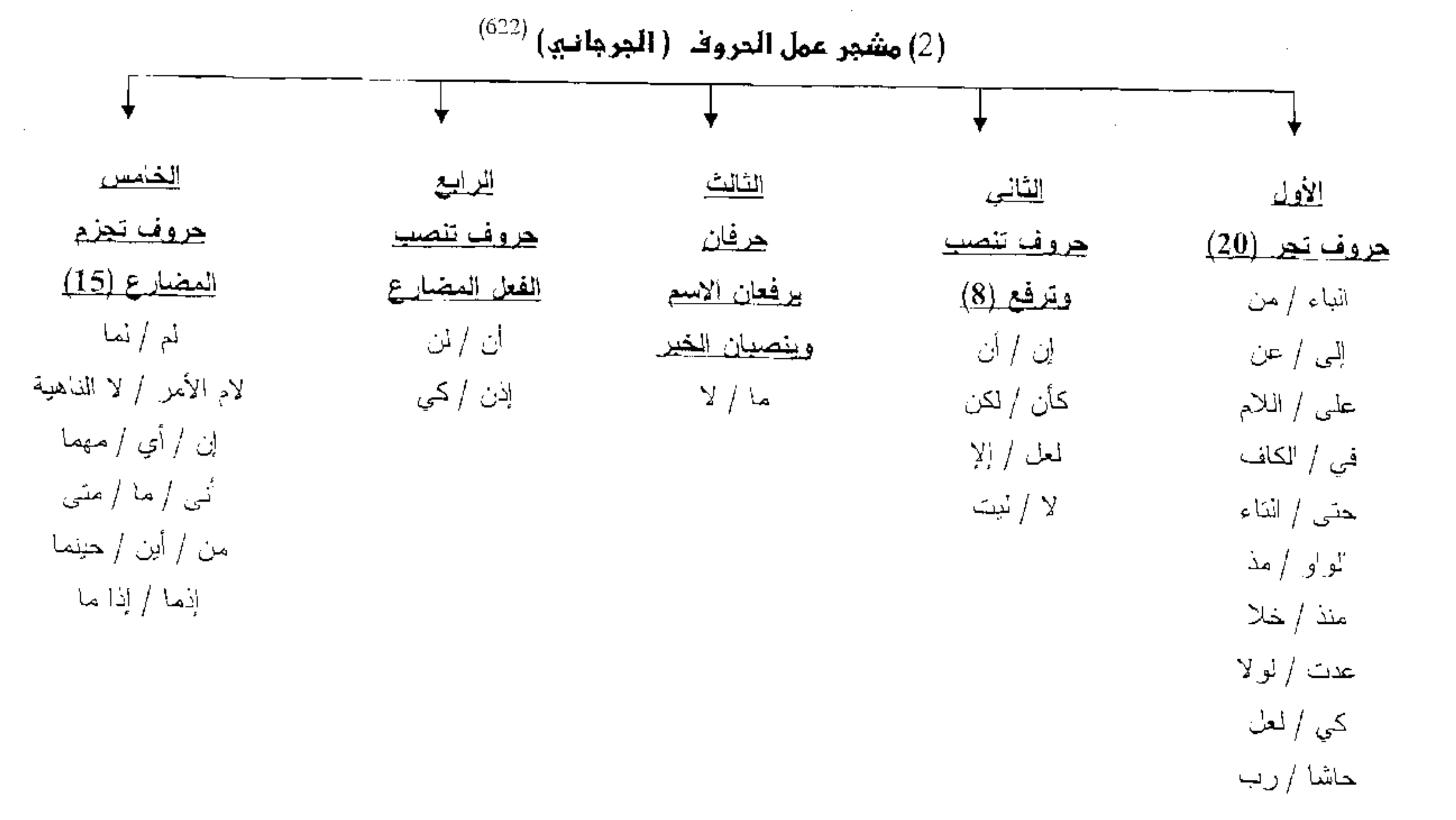
4- تقسيم الحروف العوامل عند المالقي

(1) عمل الحروف عند يوسف السكاكي[621]



(621) مفتاح العلوم، ص 47، ط. حلبية، 1937

(2) مشجر عمل الحروف (الجرجاني) [622]



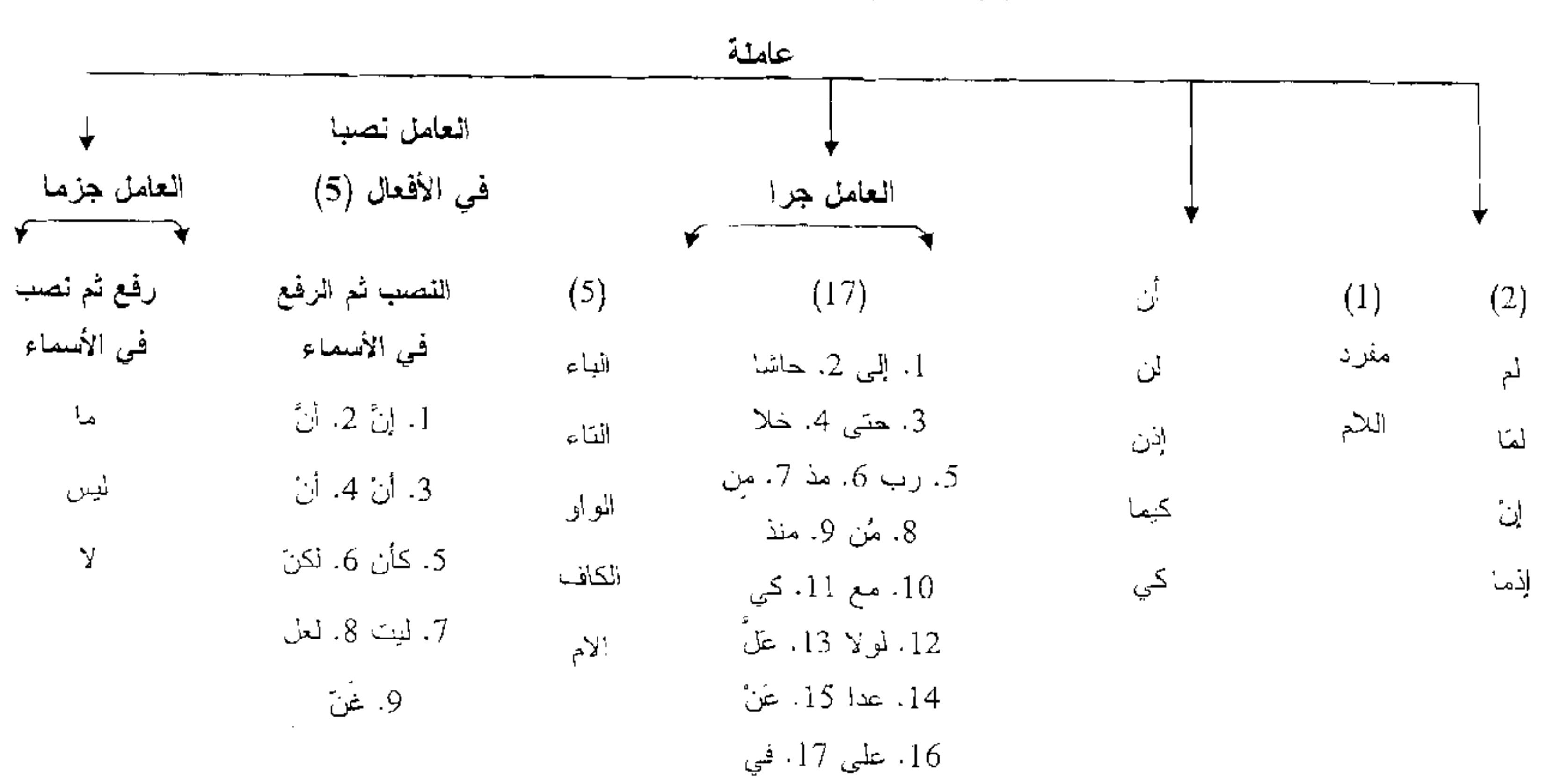
(622) العوامل المائة، للجرجاني

3) تقسيم عام للحروف للمالقي[623]



(623) رصف المباني في أحرف المعاني، ص 100.

(4) تقسيم الحروف العوامل عند المالقي



إن هذه التقسيمات تكشف عن تباين وتفاوت في أنظار النحاة للحرف الذي قد يعرف بأنه ما سوى الاسم والفعل. ومن ثم تدخل فيه أحرف المضارعة، وتاء التأنيث، وهاء السكت، والضمائر المعبرة عن الأسماء، وبعض الأفعال كخلا وحاشا، التي طالما استعملت أفعالا.

وقد كان الحرف بهذا التحديد قابلا لأن يدخل فيه كل شيء ليس فعلا أو اسما فدائرة الحروف حسب التقسيمات السالفة واسعة وغامضة؛ فهي واسعة لأنها احتضنت الضمائر والأفعال. وهي غامضة لأن الدارس ينبهم عليه لما لم تعتبر "عند"، "فوق" حروف جر كما اعتبرت "منذ" و"مذ" حروفا كما بينهم عليه السر في اعتبار بعض الأدوات حروفا تارة وأسماء تارة أخرى.

إن المتتبع لإعمال الحروف في المصادر النحوية يهتدي بعد طواف فيها إلى لمس شيء من مواصفات وأسس إعمال الحرف. وسأحاول أن أعرض بعض الأسس التي هي قواسم مشتركة بين معظم الأحرف العاملة

1- لقد قام البناء النظري في إعمال الحروف على اعتماد قاعدة تقرر أن الحرف يعمل إذا كان مختصا[624].

ومدلولها أن الحرف الذي يدخل على الاسم والفعل ولا يتمحض لأحدهما لا يكون عاملا؛ فالحرف هل مثلا يدخل على الاسم فيقال: هل أخوك حاضر، ويدخل على الفعل فيقال هل دخل أخوك[625]. وهو لهذا لا يعمل إذ هو فاقد للاختصاص. والواو العاطفة وإن النافية حروف هوامل، لأنها غير

(624) الجنى الداني، 26، الإنصاف، 577/2، وكتاب سيبويه، 6/3.

(625) معاني الحروف، 102، الجنى الداني، 341.

مختصة.

وقد يختص الحرف بمدخوله لكنه لا يعمل فيه لأنه منه بمنزلة الجزء. فالسين وسوف قد تختص بالفعل، والألف واللام تختص بالاسم، لكنها لا تعمل فيما دخلت عليه لسيرورتها منه بمنزلة الجزء.

وقد يضيق الاختصاص فلا يعمل الحرف إلا في نوع خاص من الأسماء. فمذ ومنذ لا تعملان إلا في أسماء الزمان مع شروط في مدخولها[626]

والتاء تدخل على اسم الله خاصة وعلى الرب مضافا إلى الكعبة كما رأى ذلك الأخفش[627] ورب تدخل على النكرة. فهو إذن اختصاص داخل الاختصاص الأكبر.

ومع حرص النحاة على تعميم هذا الأصل فقد لاحظوا أحرفا مختصة أهملت من غير أن تكون منزلة مما يليها منزلة الجزء. كما لاحظوا حروفا أخرى عاملة من غير أن تكون مختصة بالفعل أو بالاسم؛ فمن الحروف العاملة دون اختصاص:

أ- كي: وقد كان سيبويه يراها حرفا مشتركا تدخل على الأسماء وعلى الأفعال وتعمل فيهما[628].

فمن دخولها على الأفعال أن يقال بحثت كي أعلم.

---

(626) رصف المباني، 320، المغني، 372/1، الأشموني، 296/2.

(627) رصف المباني، 172، الأشموني، 185/2.

(628) الكتاب، 5/3، 7 وهو يقول بإضمار أن، شرح المفصل، 49/8.

ومن دخولها على ما الاستفهامية والمصدرية أن يقال: كيمه كيما. [629]

ومنه:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما   يرجى الفتي كيما يضر وينفعا[630]

ب- حتى: تدخل على المضارع فينتصب بعدها، وقد يليها اسم فيجر بها. بل وقد يعقبها الضمير فيجر وإن اعتبر هذا شاذا.

ومن أجل إنقاذ العمل المتفرع عن الاختصاص، قال النحاة إن المضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى كما تضمر بعد اللام.

قال ابن يعيش معللا هذا الإضمار: "والفعل بعد هذه الحروف ينتصب بإضمار أن لا بها نفسها، فإن قيل ولم قلتم: إن أن مقدرة و بعد هذه الحروف ولم تكن مقدرة بعد إذن ولن وكي ؟ قيل إن إذن ولن وكي في أحد وجهيها تلزم الأفعال وتحدث فيها معاني، فصارت كأن في لزومها الفعل فحملت عليها وعملت عملها لمشاركتها إياها على ما وصفنا. فأما اللام وحتى فهما حرفا جر. وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإذا وجد الفعل بعدهما منصوبا كان بغيرهما، فإذا قدرت أن صارت اللام وحتى عاملتين في اسم على أصليهما"[631].

فتقدير أن عند ابن يعيش يتيح صياغة مصدر مؤول يصير مدخولا لحتى واللام. وبذلك تكون هذه الأحرف قد دخلت على أسماء، وبهذا تسلم

---

(629) معاني الحروف، 100، المغني، 119/1.

(630) البيت عزاه السيوطي في شرح شواهد المغني إلى النابغة الذبياني أو الجعدي، شرح الشواهد المغني، 507/1.

(631) شرح المفصل، 19/7.

القاعدة.

ج ما الحجازية: يعقبها الاسم والفعل فتعمل فيهما، ومن أمثلة دخولها على الأسماء قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾ (يوسف 31)[632] وقوله ﴿ما هن أمهاتهم﴾ (المجادلة 2)[633].

وقد اعتبر عملها شذوذا وخروجا عن الأصل وأعملت قياسا على ليس[634].

د- لا: تدخل على الأسماء والأفعال وهي مع ذلك عملت ومن دخولها على الأسماء قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قد قضى الله واقيا[635]

وقد يكون الحرف مختصا فيعرض له ما يفقده اختصاصه؛ فالأداة "رب" ترتبط بها "ما" فتدخل على الاسم والفعل وتظل مع ذلك عاملة. فمثل هذه الاستثناءات في الأحرف غير المختصة العاملة تفيد عدم انطباق الأصل خصوصا إذا ما أضيف إليها الشكل الثاني المتمثل في الأحرف المختصة غير العاملة.

2 - من آثار الاختصاص أن يرى النحاة أن الحرف المختص بالاسم يعمل فيه الجر أصالة لأنه الحركة التي تناسب مدلول الاسم من جهة. ولأن

---

(632) معاني القرآن، للفراء، 42/2، والفراء يرى أن النصب دال على الباء المحذوفة.

(633) إملاء ما من به الرحمن، 257/2، مشكل إعراب القرآن، 362/2.

(634) المقرب، لابن عصفور، 166/1، رصف المباني، 16 الجنى الداني، 22.

(635) البيت لعبد الله بن قيس النابغة الجعدي كما في شرح الشواهد، للعيني، 159/1. وترجمته في الشعر والشعراء، 289/1، وفي خزانة الأدب، 167/3، وفي شرح شواهد المغني، للسيوطي، 612/2، وفي شرح أبيات المغني أن قائله لا يعرف شرح أبيات المغني 378/4.

الجر تعبير عن وصول الفعل إلى الاسم بعده وصولا غير مباشر[636]؛ لقد أعرب ابن يعيش عن سبب جر أحرف الإضافة للأسماء بعدها، فرأى أن جر الاسم بعد الحرف تكملة للفعل الذي قصر عن الوصول إلى المفعول بنفسه.

وقد كان بالإمكان أن تنصب الحروف الأسماء بعدها إلا أن ذلك لم يقع إشعارا بوجود الواسطة، وأن الأفعال لم تصل إلى الأسماء مباشرة كما هو الأمر في الأفعال المتعدية.

وابن يعيش لم يفته أن يلاحظ وجود جار ومجرور لا فعل قبلهما كما في رب أخ لم تلده أمك وزيد في الدار. لكنه لم يعدم تخريجا فقد قال إن الجار والمجرور متعلقان بفعل أو بما في معناه، وحينئذ فلا شيء يعكر على التعليل السابق أو يخرم الأصل[637].

وعلى هذا فجر الحرف للاسم عمل طبيعي فإذا عمل نصبا أو رفعا كان ذلك لمشابهته الفعل؛ فإن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر وذلك لمشابهتها الفعل[638].

أما الحرف المختص بالفعل فإنه يعمل الجزم أصالة. والجزم في الفعل نظير الجر في الاسم وخاصيته[639]. فإذا عمل الحرف النصب في الفعل مدخوله كان ذلك لمشابهته نواصب الأسماء التي هي أيضا مشبهة بالأفعال.

---

(636) سر صناعة الإعراب، لابن جني، 139/1.

(637) شرح المفصل، 8/8.

(638) الجنى الداني، 26.

(639) ينظر على سبيل المثال باب علة امتناع الأسماء من الجزم وباب ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض كتاب الإيضاح في علل النحو، ص 102-107.

فأن الناصبة لفعلها أشبهت إنّ من جهة اللفظ والمعنى[640]. فهي إذن سلسلة تشبيهات وإلحاقات تنتهي إلى إقرار قاعدة أصالة العمل في الأفعال.

ويمكن تصوير هذه السلسلة في البياني التالي:

الأفعال (أصل العمل)

أن – إن – لكن – ليت – لعل. فرع عن الفعل في نصب الأسماء

أن، لن، إذن كي فروع عن نواصب الأسماء

3- من ذيول التفرقة بين العوامل الخاصة بالأفعال والخاصة بالأسماء أن ينتهي النحاة إلى أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال؛ فقد أورد هذا الأصل صاحب الإنصاف وهو يروي نقاش البصريين والكوفيين حول كون الأمر مجزوما (وهذا رأي الكوفيين) أو مبنيا على السكون (وهو رأي البصريين)، فقد قال الكوفيون أن (افْعَلْ) أصلها (لتفعل) حذفت منها اللام الجازمة لكثرة الاستعمال. فرد البصريون بأن حروف الجر لا تعمل محذوفة مع أنها أقوى إذ هي من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال؛ فكيف يمكن أن تعمل اللام الجازمة محذوفة مع ضعفها لكونها من عوامل الأفعال؟[641]

4- ومن خصائص إعمال الحروف ما نجده عند النحاة من كراهة حذف الحرف وإبقاء عمله. بل لقد صرح ابن جني بمنع حذف حرف الجر نقلا عن أبي علي الفارسي وعلل ذلك بأن الحرف يأتي بمعنى كان من الممكن أن يعبر عنه بفعل وحذف الحرف لا بد أن يكون حذفا لذلك المعنى:

(640) شرح المفصل، 15/7.

(641) الإنصاف، 529/2.

يقول ابن جني: "تفسير قوله وإنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، هو أنك إذا قلت ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن أنفي فهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت قام القوم إلا زيدا فقد نابت (إلا) عن استثني وهي فعل وفاعل، وإذا قلت قام زيد وعمرو، فقد نابت الواو عن أعطف وإذا قلت ليت لي مالا فقد نابت ليت عن أتمنى... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرق عليها فتنتهكها وتجحف بها"[642]. فمن حيث الدلالة يبدو كلام ابن جني وجيها مقنعا، والموضوع مع ذلك موضع خلاف بين الفرق النحوية، وليس هذا مكان عرضه.

في كتب النحو يمكن أن يضع الدارس يده على خواص أخرى للحرف العامل. ولا أحسب أن الضرورة تدعو إلى تقصي كل تلك الخواص.

وبعد عرض ما أسلفت، فلن تفوتني فرصة إثارة ملاحظات، إن لم تكن مآخذ، فهي تساؤلات منهجية عن مبلغ صدق ما قرره النحاة من قواعد إعمال الحرف. وصلاحية ذلك لإعطاء تفسير لظاهرة لغوية.

إن أول ما يستثير الانتباه هو هذا الغموض الواسع العريض الذي لف مدلول الحرف لدى النحاة، فقد اندرج تحت هذا المعنى الاسم والفعل والأداة كل ذلك حشر في مبحث إعمال الحرف.

وأتصور أن المسؤول الأول عن هذا الخلط هو تلك التعاريف الابتدائية التي أعطاها النحاة وهم يحاولون تحديد معنى الحرف. فمن تعاريفهم المرتضاة أن الحرف ما دل على معنى في غيره[643] وهذا التعريف على

---

(642) خصائص ابن جني، 274/2، تح. محمد علي النجار دار الهدي، بيروت.

(643) المفصل، للزمخشري، 283، وفي الأنموذج، ص 100.

سبيل المثال يسمح بأن يدخل ضمن دائرة الحرف أسماء التأكيد كأجمعين وأكتعين وأبصعين، والصفات، فكلها لا تستقل بالمعنى منفردة وإنما يتم معنى أسماء التأكيد بعد اقترانها بما أكدته وتعرف معاني الصفات مقترنة بموصوفاتها. والموصولات لا تؤدي معنى إلا بضميمة الصلات.

وقد يعمد النحاة إلى تعريف الحرف عن طريق التحصيل والإسقاط، فيعرفونه بأنه ما سوى الفعل والاسم بعد أن يعرفوهما. وهذا لا يمنع من إشكال ولا يحول دون خلط. وقد يبلغ هذا الإشكال أشده حين نعثر ضمن جدول الحروف على ضمائر[644] كأنا وأنت وهو[645].

ولعل أكثر النحاة قد لمس ما في تعريف الحرف من مخالفة لأصول التعريف الذي يقضي بأن يكون التعريف جامعا مانعا[646]. فصاغوا تعاريف أخرى نظروا فيها إلى الحروف من زوايا أخرى ككونها غير صالحة لأن تصير طرفا في الإسناد[647].

إن قصدي أن أصور هذا الاضطراب الواقع في معنى الحرف، وقد

---

(644) رصف المباني، 5.

(645) عند المرادي أن الضمائر إذا وقعت فاصلا بين المبتدأ والخبر كانت جارة نحو ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ﴾ (الأنفال 32) و﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ (القصص 58). وعلل الذين جعلوها حرفا بأنها جاءت لمعنى في غيره الجنى الداني 350/351.

(646) عبر عن رأي المناطقة الأخضري في السلم فقال:

وشرط كل أن يرى مطردا منعكسا وظاهرا لا أبعدا.

قال البناني أن يكون مطردا أي مانعا وأن يكون منعكسا أي جامعا. شرح البناني على السلم، 104، ط. الأميرية، 1318.

(647) من ذلك تعريف ابن مالك في التسهيل أن الحرف كلمة لا تقبل إسنادا وضعيا بنفسها ولا بنظيرها، التسهيل، ص 3.

يكون ذلك مدعاة لصياغة تحديد جديد للحرف يقوم على أساس ملاحظة الوظيفة، والموقع، والتضام، على نحو ما حاوله د. تمام حسان وهو يفصل الأداة عن غيرها من أقسام الكلمة(648).

– إن ما يطبع نظرة النحاة إلى إعمال الحرف أنها ظلت جارية على القواعد العامة للإعمال. بل لقد كان إعمال الحرف ميدانا تطبيقيا للأسس التي قامت عليها نظرية العامل عموما. فالحروف وهي أيضا خاضعة لقاعدة الاختصاص فيها أيضا عامل بالأصالة وعامل بالتبعية، وفيها قوي وضعيف، وفيها ما يشابه الفعل وما يشابه شبيه الفعل إلخ... وهذه أسس طبقت على نظرية العامل في مواقع أخرى، وقد سبق إيضاح نظير هذا أثناء الحديث عن إعمال اسم الفاعل وكونه مستمدا لعمله من شبهه بالفعل، وأثناء الحديث عن إعمال الصفة المشبهة وكونها مستمدة عملها من اسم الفاعل.

إن العقلية التي تناول بها النحاة موضوعات العامل هي التي قادتهم ووجهتهم وهم يعالجون إعمال الحروف. وهي عقلية ترى سلامة الأصل قبل سلامة النص، وقد كان ضروريا أن يحيد النحاة عن واقع اللغة حين اختاروا سلامة القواعد. فأمام مثال (سأعمل حتى أنال) مع ما فيه من أداة استتبعها النصب رغم عدم اختصاصها، كان ضروريا أن يقحموا على الجملة ما ليس منها فيقدروا أداة أخرى تسبك هي والفعل لتشكل اسما يتحول إلى الجر فيصير التركيب بهذا بما سأعمل حتى أن أنال وهو تركيب لا يقره واقع اللغة ولا يمكّن أن يكون بديلا عن التركيب الأصل ولا يؤدي مؤداه. إن اقتران بعض الأحرف بحركات معينة ظاهرة تتردد فلا يخطئ الناظر ملاحظتها؛ فقد كان الواجب أن يسجل هذا الاقتران المتكرر لترصد به أنواع التراكيب التي

(648) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، 123، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.

تصح في اللغة العربية.

فقد كان بالإمكان أن نرصد الإمكانات التركيبية التي تمنحها (رب) منفردة ثم مقترنة بما فيقال إن رب يعقبها الاسم النكرة مباشرة فيكون مجرورا وترد رب مقترنة بما فيعقبها الفعل أو الاسم على النحو التالي:

رب + اسم نكرة + كسرة

رب + ما + فعل

رب + ما + اسم نكرة + كسرة

رب + ما + اسم نكرة + ضمة

فهذه الحالات التركيبية يمكن استخلاصها باستعمال الأداة رب لدى العرب، وفي هذا الرصد والإحصاء ما يغني عن تلمس التأثير ويسهل أخذ هذه اللغة لمن أراد ذلك.

الفصل الرابع

أصول الإعمال وقواعده

- أصول العامل باعتبار طبيعته
- أصول العامل باعتبار القوة والضعف
- أصول العامل باعتبار الترتيب
- أصول العامل باعتبار الحضور والغياب

لن أكون مغاليا إذا قلت إن نظرية العامل على خطورتها وأهميتها قد ظلت إلى حد الآن مجهولة المعالم مائعة المفهوم مظلمة الجوانب، فكل من رجع إلى ما كتب عن نظرية العامل حديثا يلاحظ انطباع تلك الدراسات بسمة المحاكمة والنقد، ثم التوجيه الذي يستهدف في الغالب إقصاء مفاهيم هذه النظرية عن ساحة الدرس النحوي، أو الحد من سلطانها على النحو العربي على الأقل. وكأن الموقف لا يستدعي أولا الكشف عن هذه النظرية وتجليتها وصولا من ذلك إلى إصدار أحكام عنها. إن أدنى مقتضيات المنهج لتدعو إلى تحديد مفهوم هذه النظرية ورسم حدودها إفادة لمن أراد أن يعي هذه النظرية بذاتها وتقريبا لمادة علمية بالإمكان أن تستمر في بحوث أخرى تتناول النحو العربي.

وحرصا على تقريب هذه النظرية لمن يعنيه أمرها وتمهيدا لإبداء تصور خاص عن النظرية، فلقد ذهبت إلى رصد البناء النظري التي قامت عليه النظرية من خلال استقراء الأصول والقواعد الاتفاقية والخلافية التي جاءت مبعثرة موزعة على أبواب النحو في مصادره القديمة، ولن يفوتني أن أشير إلى أن الدكتور تمام حسان قد حاول ما أحاول لكنه لم يأت إلا بالنزر اليسير من الأصول الإعمالية؛ وذلك أثناء حديثه عن الاستصحاب[649] ولم يزد على عرض الأصل ومصدره معتمدا في الاستقراء غالبا على كتاب الإنصاف لابن الأنباري وللدكتور علي أبي المكارم شيء من هذه المحاولة وإن كان عرضه لبعض الأصول قد جاء استطرادا وشاهدا على قضايا أخرى[650].

(649) الأصول، د. تمام حسان، ص 136-142.

(650) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص 350، الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

وقبل البدء فإنني أفيد أني أقصد بالأصول الأحكام الكلية التي تصلح أساسا فكريا ينظر به في القضايا النحوية لينتهي منها إلى أحكام خاصة، أما القواعد فإنني أقصد بها الكليات التي لا يتجاوز تطبيقها الباب الواحد أو الأداة الواحدة لا غير. فكلية العمل فرع الاختصاص صالحة لأن ينظر بها في كل باب نحوي، فهي بهذا أصل أما الحكم بأن الحروف لا تعمل في الفضلات، فإنه لا يتجاوز عمل الحروف، وهو لهذا قاعدة وليس أصلا.

ولقد تحصل لي من خلال تتبعي للأصول والقواعد الإعمالية ما يربو على الستين أصلا لكني قد اخترت في النهاية الاقتصار على حوالي النصف لما لاحظت من أن بعضها يندرج تحت أصول أعم وأن بعضا آخر ليس إلا صياغة جديدة لأصول أخرى، فتفاديا للإطالة والتكرار اقتصرت على حوالي الثلاثين، وهي تكفي في إعطاء صورة عن الأسس النظرية لبناء الإعمال في النحو العربي.

ولقد تناولت هذه الأصول والقواعد بأربعة اعتبارات هي:

1- أصول وقواعد الإعمال: باعتبار طبيعة العامل.

وهذه ليست تعريفا صرفا وإنما هي كالتحديد للمجال الذي يتحرك فيه كل عامل بطبيعة. فالحرف المركب يفقد عمله مثلا: بالتركيب.

2 - أصول وقواعد الإعمال باعتبار القوة والضعف.

مع بيان أقوى العوامل وتسلسل ذلك، وما ينتج عن القوة والضعف من تصرف العامل في المعمولات.

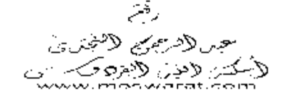
3- أصول وقواعد الإعمال باعتبار الترتيب:

وهي أصول تبين مراتب العوامل من الجمل، وحريتهما في التقدم أو

التأخر.

4- أصول وقواعد الإعمال باعتبار الحضور والغياب.

وفي هذه الأصول بيان لما يحذف وما لا يحذف من العوامل.



الأصل الأول: لا بد للمعمول من عامل

قد لا يكون النحاة أمام قسم من أقسام الجملة عليه آثار إعرابية، فيفترضون أن الكلمة معمول لعامل سابق، فلا يألون جهدا، ولا يدخرون وسعا في طلب هذا العامل المفقود، وهم ولا بد واجدوه عن طريق التقدير والتأويل؛ فليس عند النحاة منصوب بغير ناصب، وهم لا يؤمنون بالحركة الإعرابية التي تقتضيها دواع بيانية.

إن شكلية بناء الجملة كما رآها النحاة تمنع وجود معمول بغير عامل ولهذا انصرفت الهمم إلى تحصيل العوامل وطلبها في تلك الجمل ذات القالب الخاص مثل: صنعَ اللهِ، وعدَ الله، كتابَ الله. وهي جمل مقتضبة لا تتضمن أجزاء يمكن أن يعزى إليها النصب، لقد وجد النحاة المخرج في تقييض أفعال مستمدة من مادة تلك المصادر، ولكنهم ارتبكوا أمام مصادر مثل لبيك، وسعديك، ودواليك، وهي مصادر لم تسمع لها أفعال حتى يمكن أن يفترض أنها الناصبة لها[651].

لقد أثار النحاة ضجيجا كثيرا حول عامل الاسم الذي اشتغل عنه عامله بنصب ضميره، أو ملابسه، كما في: "زيدا أكرمته" فقد قرروا أن المنصوب الأول لا يمكن أن يكون منصوبا بغير عامل، وذهبوا يقدرون له عاملا يفسره المذكور ليصير التقدير ضربت زيدا ضربيته، لكن مثل هذا الإجراء لا يتسنى في مثل زيدا ضربته أخاه[652]، إذ لا يصح تقدير فعل مستمد من الفعل المذكور، ولو قدر لتغير المعنى فصار ضربت زيدا ضربت أخاه فيصر

---

(651) شرح المفصل، لابن يعيش، 117/1.

(652) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 194/1.

المدلول أن المضروب شخصان لا واحد، فمن ثم فسح النحاة المجال، وفوضوا للمتكلم تقدير أي عامل لا يغير المعنى مطلقا وتسوى معه الصنعة، فأجازوا أن يصير التقدير أغضبت زيدا ضربت أخاه.

وهذا ولا شك تحكم لا دليل عليه، وإقحام قد تكون له محاذيره، فلا حجة من واقع اللفظ على أن زيدا يغضب إذا ضرب أخوه وليس يبعد عقلا ولا عرفا أن زيدا قد يسر بضرب أخيه وفي مثال زيدا مررت به، لا يمنحنا الفعل المذكور إمكانية تقدير فعل مثله، لأنه لازم لا يصل إلى مفعوله (إلا على مذهب من توسع في فعل مر فنصب به).

وفي باب الاختصاص، يقدر النحاة جملة فعلية يجعلونها الناصبة للمنصوب على الاختصاص.

وكثير من أبواب النحو تحفظ هذا التقدير الذي تسوى به الصنعة، وتلبى به مطالب الإعمال.

إن النحاة وهم يلتمسون العوامل لكل معمول كانوا محكومين بأصول منهجية مقررة سلفا، فلم يكن في اعتبارهم إلا أن الحركة الإعرابية أثر لحركة إعمالية، كما أنهم كانوا يرون الجملة ذات نمط موحد يأتلف من مسند ومسند إليه، وهما عمدتان، ومن فضلات وتوابع، فلذلك كلما وجدوا جملة لا تحمل هذا الطابع عادوا بها إلى الأصل وقيضوا لها أجزاء، وفاتهم أن الجمل التأثرية الإفصاحية تشكل نمطا مقتضيا يستجيب للمقام الانفعالي الذي قد يكون استعظاما كما في سبحان الله، أو إشفاقا كما في التحذير، أو تحريضا كما في الإغراء، أو اندهاشا كما في التعجب.

الأصل الثاني: الأصل في العمل للأفعال: [653]

الفعل أهم العوامل وأقواها على الإطلاق والعمل فيه أصيل، وما عمل من الأدوات والأسماء مثل عمله فلصلة له بالفعل، وقد تقوى تلك الصلة حتى يوشك العامل أن يصير فعلا وقد تضعف حتى تكون وهمية متمحلة فيصير العامل ضعيفا. وقد صنف النحاة المشتقات ورتبوها حسب قوة شبهها بالأفعال.

وقد أفصح ابن جني عن سر عمل الأحرف، فرأى أن الأحرف ليست إلا رموز اختصار لجمل أخرى والحرف حين يحلل يسفر عن جملة فعلية، فإذا قلت قام القوم إلا زيدا، فكأنك قلت قام القوم واستثني زيدا، وإذا قلت ما قام زيد أغنى حرف النفي عن أن تقول أنفي،، وإذا قلت قام زيد وعمرو أغنت الواو عن أعطف عمرا، وإذا قلت ليت لي مالا فقد نابت عن أتمنى[654].

وقد يعمل الحرف عديم الشبه بالفعل، فيكون أصيلا في عمله، وذلك إذا كان مختصا بمعموله فيصير العمل مظهر اختصاصه، وعنوان تطلبه لمعموله، وفي هذه الحالة يصير الحرف عديل الفعل من حيث هو عامل أصالة لا مشابهة[655].

ووفق هذا الاعتبار الذي يلحق العوامل التابعة بالأفعال قد مضى العمل

---

(653) شرح المفصل، لابن يعيش، 78/6، الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، 163/1، إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، 24، الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، 241/1.

(654) الخصائص، لابن جني، 273/2.

(655) الأشباه والنظائر، 242/1.

بترتيب المشتقات، فقدم النحاة اسم الفاعل ومعه صيغ المبالغة، ثم اسم المفعول، ثم الصفة المشبهة، ثم اسم التفضيل، ثم المصدر، ثم الاسم المضاف، ثم الاسم المبهم، ثم معنى الفعل[656].

ولما كانت الأفعال أصل العمل فإن لها أن ترفع وتنصب، وهي لا ترفع إلا اسما واحدا، وتنصب اسما أو أكثر، وقد تجمع بين الرفع والنصب.

ويتصور ابن مالك أن الأفعال عملت لأنها نسبت معانيها إلى المفرد، وعلى هذا يكون إعمال كان وأخواتها على غير أصل، لأنها نسبت معانيها إلى الجمل، لا إلى المفردات[657].

وبقدر ما يزداد تمكن الفعل في فعليته يقوى على العمل، فإذا فقد بعض تمكنه ضعف، ففعلا التعجب بجمودهما لا يرفعان إلا فاعلا، ضميرا واجب الاستتار وبئس ونعم بجمودهما يعملان بشروط خاصة[658].

ومن تطبيقات هذا الأصل أن النحاة لما ناقشوا متعلق الخبر، إذا وقع الخبر شبه جملة، رأى بعضهم تقديره باسم الفاعل، ففي جملة زيد عندك تقدر بزيد مستقر عندك. لكن الأخفش عارض هذا التقدير، ودعا إلى تقدير فعل لأن أصل العمل للفعل، فلا يترك إلى الفرع[659].

---

(656) العوامل المائة، 481، شرح المفصل، 78/6.

(657) شرح ابن الناظم على الألفية، ص 50.

(658) المصدر نفسه: ص 181.

(659) شرح الأشموني، 94/1.

الأصل الثالث: إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردا[660]

ذهب الكوفيون إلى أن مذ، ومنذ مركبتان من: من وإذ[661]، وقد قدموا على ذلك شواهد والاسم بعدهما يرتفع فاعلا لفعل محذوف، والتقدير في مثال ما رأيته منذ يومان، ما رأيته منذ مضى يومان وإذا جر الاسم بعدهما كان مجرورا بمن التي هي بعض منذ.

لكن ابن الأنباري رد هذا وقال إن "من" لو كانت مؤلفة لـــ"منذ"[662] لما صح لها أن تعمل، لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل منهما منفردا، وعنده أن "هل" التي هي أداة استفهام لا يعمل ما بعدها في ما قبلها لكنها لما ركبت مع "لا" صارت هلا؛ فانتقلت إلى معنى التحضيض[663]، فتغير حكمها فصار جائزا أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال زيدا هلا أكرمت.

- لقد كان الفراء يرى أن الأداة "إلا" مركبة من "أن" و"لا" والمستثنى بعدها منصوب بأن[664] التي هي بعض "إلا" وهذا أحد أقوال ثمانية قيل بها في توجيه نصب المستثنى.

- إلا أن قول الفراء قد رد بأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل منهما منفردا.

---

(660) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، 1/392-264، الأصول، لتمام حسان، 160، سر صناعة الإعراب، لابن جني، 1/305.

(661) وافق الفراء الكوفيين في أصل القول بالتركيب إلا أنه كان يرى أن منذ مركبة من: من وذو الطائية التي بمعنى الذي. الجنى الداني، للمرادي، 501.

(662) الإنصاف، 1/392.

(663) المصدر السابق، 1/243، والجنى الداني، للمرادي، 271.

(664) الجنى الداني، 517، معاني الحروف، للرماني، 126

- وقد قال الأنباري في دحض دعوى الفراء: "وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر فإنه يبطل حكم كل منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر وصار بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة، فإنه يبطل حكم كل منهما عما كان عليه في حالة الإفراد"[665].

وقال كان الخليل والكسائي، يذهبان إلى أن لن مؤلفة من "لا" و"أن": وقد رفض سيبويه هذا ورده على الخليل محتجا بأن "لن" لو كانت مركبة من "لا" و"أن" لم يجز أن يتقدم معمولها عليها[666]. كما هو الشأن في أن.

لكن اعتراض سيبويه قد رد بأن الحرفين بعد التركيب يحدث لهما حكم آخر[667].

وفي كتب النحو عدة تطبيقات وحسبي شاهدا على الأصل ما أوردت.

---

(665) الإنصاف، 264/1.

(666) الكتاب، 5/3

(667) الجنى الداني، 271، وسر صناعة الإعراب، 305/1.

الأصل الرابع: الحرف لا يكون معمولا[668].

لما كان العمل يؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الجملة كان ضروريا ألا يعمل عامل في الجمل الجاهزة المركبة سلفا.

كما كان حتما ألا يعمل العامل في أي حرف، لأن الحروف هي الروابط المادية الواصلة بين أجزاء الجملة، ولهذا لم يكن فائدة من دخول العوامل على الحروف، يقول ابن مالك مقررا هذه الحقيقة: "الحروف لا تستحق إعرابا، ولا تقع موقع ما يستحق إعرابا، فلا يتعلق بها عامل[669].

وهذا لا يجري على اسم الحرف الذي لا يأتي لأداء وظيفة الربط، وإنما يأتي عنصرا في الجملة يحتاج إلى رابط: كما في بيت أبي طالب.

ليت شعري مسافر ابن أبي عمرو وليت يقولها المحزون[670].

واعتمادا على هذا قال النحاة ببناء ما أشبه الحرف في عدم قبول العوامل، وهو الشبه الاستعمالي الذي هو أحد موجبات البناء.

وقد تفرع عن هذا قاعدة جديدة هي:

أن العوامل لا تدخل على أسماء الأفعال[671].

فأسماء الأفعال لا تستجيب للعوامل قبلها وإنما تظل على بناء خاص ويمكن أن يمثل لهذا: بنزالِ وحذارِ، وما أشبه هذا من الأمثلة.

---

(668) عمدة الحافظ وعدة اللافظ، 23.

(669) المصدر السابق.

(670) الفرائد الجديدة وشرحها المطالع السعيدة، 53/1

(671) التصريح على التوضيح، 50/1.

الأصل الخامس: العامل أصيل أو تابع في عمله

لقد تقرر في أصل إعمالي آخر أن الأصل في العمل للأفعال[672] فالفعل أصيل في عمله، ومن أصالته اكتسب قوته فعمل في معموله في جميع الأوضاع متقدما ومتأخرا ومفصولا عن معموله وملتصقا به.

ومن شأن هذا الأصل أن يثير الحديث عن طبيعة عمل المصدر هل هو عمل أصيل على حد عمل الفعل، أم هو تابع. والخلاف في أصالة الفعل أو المصدر قديم بين مدرستي الكوفة والبصرة، وقد كان منتظرا أن يكون الخلاف في أصالة العمل فرعا عن الخلاف في أيهما أصل الفعل أو المصدر،. فلقد قال البصريون إن الفعل مأخوذ من المصدر، وقال الكوفيون إن الفعل أصل للمصدر[673] لكن الأمر لا يطرد حتى إنه ليخيل إلي أن البصريين قد ناقضوا مذهبهم في الموضوع حين اعتبروا المصدر في عمله فرعا عن الفعل، ولا يزال الإشكال قائما عن كيفية جمعهم بين أن يكون المصدر أصلا للفعل وبين كونه فرعا في العمل عن الفعل ولست أرى أبدا أن القول بفرعية عمل المصدر منسجم مع القول بكون المصدر أصلا للفعل على نحو ما رآه د. على أبو المكارم. إن من مظهر فرعية المصدر عن الفعل في العمل أن يتطلب النحاة له شروطا لا يشترطونها في عمل الفعل؛ ومنها منعهم أن يتقدم معموله عليه[674] وإلا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي، وهما شرطان خلافيان، ولكن هذا لا يمنع أنهما قد وردا لدى بعض النحاة.

ولقد ينكشف شيء من فرعية عمل المصدر حين نلفي النحاة يعملون

---

(672) شرح المفصل، 78/76، الإنصاف، 163/1، الأشباه والنظائر، 241/1، إحياء النحو، 2-4.

(673) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، 56؛ الإنصاف، 235/1.

(674) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. على أبو المكارم، 265.

المصدر، فيعتذرون لإعماله لأنه فاقد لمشابهة الفعل في الصيغة على الأقل[675].

واسم الفاعل عامل غير أصيل جاءه الإعمال من مشابهته الفعل المضارع مشابهة عروضية تتمثل في تساوي عدد السكنات والحركات والحروف[676]

ولفرعيته كانت عليه شروط لا يعمل إن هي فقدت، واسم المفعول عامل لمشابهته المضارع المبني للمجهول[677]

وأفعل التفضيل عامل لأن له شبها بالفعل، فإذا قيل أفضل من فكأنك قلت يفضله[678].

والصفة المشبهة لها شبه باسم الفاعل فعملها نوع عن عمله وهو نفسه فرع عن الفعل[679]

والأحرف النواصب عاملة لما تضمنت من معنى الفعل، فليت اختصار لأتمنى ولعل اختصار لأترجى[680].

أما عمل الاسم المبهم في التمييز والمضاف في المضاف إليه، مما ليس مشتقا في الغالب من الفعل، فللنحاة تخريجات وتقديرات تؤدي في النهاية إما إلى ربط صلة بالفعل وإما إلى تقدير حرف له حق الجر أصالة.

---

(675) شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، 194/2.

(676) شرح المفصل، 68/6.

(677) مصدر السابق، 80/6.

(678) المقتضب، 248/3

(679) شرح الأشموني، 355/2

(680) الخصائص، 274/2، الإنصاف، 179/1.

وكما أن بعض العوامل، عامل فرع عن فعل، فإن لبعضها هي أيضا فروعا تنبثق عنها وتلحق بها فما، ولا، ولات، وأن، المشبهات بليس محمولة على ليس، وملحقة بها، ولها في كتب النحو حيز خاص يرد عقب باب كان، مما يشعر بتبعيتها لها ولحوقها بها.

ولا النافية للجنس ملحقة بأن في العمل، ولها معها حكم اللَّحَق وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، ملحقات باسم الفاعل متفرعة عنه.

الأصل السادس: العامل الفرع قد يكون أصلا لغيره

هذه حقيقة إعمالية تتأكد من خلال النظر في بعض الأبواب النحوية نجدها مرصوفة في المصادر النحوية على نحو يشعر بتبعية باب لباب آخر وفرعيته عنه.

فالأداة إنّ فرع في عملها عن الفعل وهي مقيسة عليه لفظا ومعنى[681] وفرعيتها لم تمنعها من أن تكون أصلا لغيرها، فلا النافية للجنس، أو لا التبرئة كما يسميها ابن هشام فرع في عملها عن إنّ، ولأجل تفرعها عن فرع ازدادت ضعفا، فلم تعمل إلا بشروط وقيود بلغت عند بعض النحاة سبعة، ومنها أن يكون منفيها جنسا نكرة متصلا بها، وأن يكون خبرها نكرة وأن تكون هي نفسها غير مدخولة لحرف جر[682].

واسم الفاعل فرع عن الفعل في عمله، ولفرعيته يقصر عنه وهو نفسه أصل للصفة المشبهة فهي فرع عن فرع وهذا ما أكسبها ضعفا فقصرت عن نصب المفعول، وهي لا تمنح مدخولها النصب إلا على التشبه بالمفعول[683] ومن مظاهر ضعفها أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها ولا يجوز إضماره ولا يفعل بينها وبينه.

فمثل هذين الشاهدين نماذج أخرى في المصادر النحوية وعسى أن يكون فيما ذكرت غناء عن الاستقراء لهذا الأصل في عمل كثير من الأدوات.

---

(681) شرح الأشموني، 148/1، رصف المباني، 261، الجنى الداني، 292.

(682) شرح الأشموني، 149/1، شرح المفصل، 100/2، المطالع السعيدة، 278/1.

(683) شرح المفصل، 86/69.

الأصل السابع: العامل يعمل مباشرة وبواسطة[684]

معظم العوامل تصل إلى معمولاتها بذاتها؛ فالعلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة مباشرة، وهي كذلك بين المضاف والمضاف إليه، وبين الجار والمجرور، لكن إلى جانب هذا النوع من التواصل بين العامل والمعمول، فإننا نجد نوعا آخر من العمل يتم بواسطة أدوات، ولهذا النوع من العمل وجود في كثير من الأبواب النحوية؛ فلقد ثار جدل حول العامل في المعطوف، فاختار المالقي أن الواو العاطفة تكون واسطة بين المعطوف الذي هو معمول بالعطف وبين العامل السابق في الجملة المعطوف عليها، واختار غير المالقي أن الواو نفسها نائبة عن الفعل قائمة مقامه. وآية ذلك أنه يصح أن يقال:

قام زيد، وعمرو وخالد العقلاء.

وهي جملة جمع فيها النعت وأخر، فلولا أن الواو نائبة مجددة للفعل لكان مثل التركيب السابق ممتنعا لما فيه من فصل بين العامل والمعمول[685].

وحجة من قال إنها غير نائبة أنه يصح إبراز الفصل فيقال قام زيد وقام عمرو، إذ لا يجمع بين المعوض والعوض.

أما المالقي الذي رجح أن تكون الواو واسطة بين العامل الأول والمعطوف فقد رآها نظير الواو في استوى الماء والخشبة وإلا في الاستثناء[686].

لقد كان الجرجاني يذهب إلى أن واو المعية ناصبة لكن الأشموني

---

(684) الإنصاف، 46/1؛ رصف المباني، 413.

(685) رصف المباني، 412.

(686) المصدر السابق، 413.

اعترض بأن الواو لا تستقل بالعمل، لأنه لا يقال لست وك؛ فإعمالها يفسح المجال للقول بأنها واسطة بين العمل السابق والمنصوب وهذا مستشف من قول ابن مالك:

بمـــا من الفعل وشبهه سبــق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق[687]

وهذا أيضا مذهب البصريين في الموضوع[688].

ومن أبرز مواضع النحو المقول فيها بوساطة، نصب المستثنى، وهو موضوع على كثرة تداوله مشكل غير واضح، فلقد تنازع الكوفيون والبصريون القول في ناصب المستثنى فذهب أكثر الكوفيين إلى أن "إلا" هي الناصبة، وهي قائمة مقام استثني والفعل قبلها قد يكون لازما، فلا يمكن أن يعزى إليه عمل، بل قد تعرى الجملة عن الفعل، كما في القوم إخوانك ألا زيدا.

ورأى البصريون أن العامل هو الفعل السابق على إلا، وهو وإن كان قاصرا عن العمل، فإن الأداة تكون تقوية له، فالعمل حادث بواسطة من الأداة[689] ولقد قال ابن يعيش[690] والمالقي[691] إن هذا هو رأي سيبويه.

لكن ابن أم قاسم يصرح بأن سيبويه لم يكن يرى أن ناصب المستثنى هو الفعل، وإنما كان يعتقد أن إلا هي الناصبة، وقد أعلن المرادي أن أكثر

(687) الخلاصة الألفية وشرح الأشموني، 223/1.
(688) الإنصاف، مسألة 30، 248/1.
(689) المصدر السابق، 261/1، شرح المفصل، لابن يعيش، 76/2، معاني الحروف، للرماني، 126.
(690) شرح المفصل، 72/2.
(691) رصف المباني، 91، الجنى الداني، 516.

شراح الكتاب قد خفي عليهم مذهب سيبويه في هذا الموضوع فجهلوه[692] وعزو المرادي نفسه نجده عند السيوطي[693] في المطالع السعيدة، وعند ابن زكري في المهمات المفيدة[694] بل وعند ابن مالك[695]، وهو خبير بمذهب سيبويه.

وكل هذا مر بنا وأرى أنه ليس من الميسور أن يزعم نحوي بأنه وحده الفاهم لكلام سيبويه.

يقول سيبويه: والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها[696].

ويقول أيضا: هذا باب مالا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، كما عمل العشرون في الدرهم[697]

وعلى هذا فالتضارب في رأي سيبويه يعود إلى ما في نص سيبويه نفسه من إجمال ويظل بإمكان كل فريق أن يدعي أنه الفاهم لمذهب سيبويه في الموضوع[698].

وعلى هذا الأساس من التمييز بين ما يعمل مباشرة وما يعمل بواسطة وتفضيل النوع الأول من العمل على الثاني؛ فقد نبه الأشموني على أن النحاة

---

(692) الجنى الداني، 516.

(693) المطالع السعيدة، 4201/1.

(694) المهمات المفيدة، 47/2.

(695) التسهيل، 32.

(696) الكتاب، 310/2.

(697) المصدر السابق، 330/2.

(698) يقارن بتحقيق عضيمة للمقتضب، 280/4.

في كتبهم يقدمون المفعول المطلق ثم المفعول ثم المفعول فيه، وتقديم المفعول فيه على المفعول معه لأنه يصل إلى معموله بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ[699].

(699) الأشموني، 217/1.

الأصل الثامن: دخول العامل معيار عدم العمل.[700]

لأن العامل لا يركب عاملا أسبق قرر النحاة أن دخول العامل آية على الفراغ من عامل سابق.

ولما جاز أن يدخل على الجملة الاسمية ناسخ، فيقال كان زيد أخاك، فتعمل كان في المبتدأ والخبر، كان ذلك دليلا على أن كلا من المبتدأ والخبر لا يعمل في صاحبه، لأنه ليس بالإمكان أن تطرأ كان بعملها على اسمين مترابطين كلاهما عامل ومعمول، لأن العامل لا يدخل على عامل، فلما دخلت وعملت كان ذلك دليل خلوهما من عامل[701].

ولو كان الظرف عاملا بنفسه في ما بعده في: أمامك زيد لما جاز أن يقال: إن أمامك زيدا، وظننت خلفك عمرا[702] فـ"إن" و"ظن" لم تعملا إلا لتحلل ما بعدها من عمل سابق، وذلك ما هيأ لها أن تقضي بأثرها إلى معمولها، ولو كانت أحرف المضارعة هي العاملة في المضارع كما رأى ذلك الكسائي[703] لما سمحت بأن يتسرب عامل آخر للمضارع، فلما صح أن يقال لن أعود، ولم يعد، مع ما فيها من تجاوز العامل لأحرف المضارعة وقفزه عليها كان ذلك برهان خلو أحرف المضارعة من أي عمل كان[704].

---

(700) الإنصاف، مسألة 5، 1/ 48

(701) المصدر السابق.

(702) المصدر السابق، مسألة 6، 52/1

(703) شرح الأشموني، 547/3

(704) الإنصاف مسألة، 74، 533/2

الأصل التاسع: الجمل لا يعمل فيها ما قبلها[705]

مما لا شك فيه أن العمل النحوي يؤدي دورا مهما في ربط عناصر الجملة والتأليف بين وحداتها، ودخول العوامل بعد الائتلاف هو إشعار ببناء جديد له دلالة جديدة، وهو أيضا عدول عن الجملة المؤتلفة قبل دخول العامل الجديد.

فالجملة الابتدائية المتألفة من عنصرين مترادفين هما المبتدأ والخبر تشكل كيانا مستقلا وتمنح دلالة خاصة، فإذا داخلها عامل جديد، كان ذلك بناء جديدا، يعطي دلالة قد تكون نقيضا لدلالة الجملة نفسها قبل اعتراء العامل فالجملة:

أحمد كريم: هي غير ليس أحمد كريما.

والتباين بين الجملتين واضح، وما ذاك إلا لأن البناء الثاني غير الأول، لهذا فقد جاء على ألسنة النحاة أن الجمل لا يعمل فيها ما قبلها[706]

لقد أسهب النحاة في عرض مواقع الجمل من الإعراب[707] لكن القول بالموقع الإعرابي لا يعني أبدا إباحة خدش أحد عناصر الجملة، بل أني أراه تسوية للصنعة الإعرابية لا غير.

لقد أورد المبرد أمثلة من الجمل التي تحتل موقعا أعرابيا لكونها في داخلها متماسكة مترابطة من ذلك:

---

(705) المقتضب، 263/3.

(706) المصدر السابق.

(707) المصدر السابق.

كان زيد أبوه منطلق

إن زيدا أبوه منطلق

وعقب على الأمثلة بأن الجمل لا يعمل فيها ما قبلها[708] ولعل من هذا الأصل أن يقول النحاة بالجملة المحكية، وبالكلمة المحكية.

لقد نقل بيت ذي الرمة:

سمعت الناسُ ينتجعون غيثا   فقلت لصيدح انتجعي بلالا[709]

فلقد أعاد الشاعر الصيغة التي سمعها، وهي "الناسُ ينتجعون غيثا" ولما كان قصده روايتها أورد الجملة بالرفع كما سمعها ولم يصلها بالفعل قبلها، (سمع) ولو حاول ذلك لامتنع؛ لأنه يجب عليه أن يقول آنذاك رأيت الناسَ ولقد توصل إلى الإعراب عن انفصال الجملتين عن طريق حجز الفعل عن العمل فيما بعده وبذلك تبين أن الجملة التالية قالب جاهز وقول محكي.

---

(708) المقتضب، 263/3.

(709) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، 330، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، 1980.

الأصل العاشر: العوامل لا تتبادل العمل[710]

هذا أصل اهتم به البصريون واستظهروا به على الكوفيين في مواضع عدة. ومستندهم فيه ما لاحظوه من أن قانون العلية يحيل أن تكون العلة معلولة لمعلولها.

– لقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان لأن كل واحد منهما مفتقر إلى صاحبه، فهما معا يؤلفان الجملة الاسمية التي يجب أن تؤخذ على أنها بناء واحد لا فضيلة لجزء منه على الآخر[711]، ولقد كان الرأي ينبئ عن فهم الكوفيين للعامل على أنه لا يصطبغ بطابع العلة العقلية[712].

لكن البصريين يردون رأي الكوفيين متذرعين بأن العوامل لا تتبادل العمل، لأن ذلك مفض إلى أن يكون الشيء عاملا ومعمولا لمعموله، وذلك محال.

ولقد دافع الكوفيون عن رأيهم بأن هذا لا يمتنع في اللغة ولذلك نظائر منها: قوله تعالى: ﴿أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ (الإسراء 109)، ولا شك في أن "أيا" معمول لـ"تدعوا" و"تدعوا" معمول لـ"أي" ونظير هذا في القرآن كثير[713].

ووجد من القائلين بقول الكوفيين من يحاول دفع التبادل؛ فلقد أسهب ابن زكري في الإقناع بأن الترافع لا يعني تبادل العمل، لأن كل واحد من

---

(710) الإنصاف، 48/1، شرح المفصل، 84/1، إحياء النحو، 27، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، 149، تحقيق سعيد عبد الكريم مسعودي، دار الرشيد، بغداد، 1980.

(711) الإنصاف، 48/1.

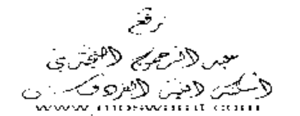
(712) مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، 323.

(713) الإنصاف، 45/1، شرح المفصل، 84/1، المطالع السعيدة، 207/1.

المبتدأ والخبر عامل في صاحبه باعتبار خاص[714].

وأرى أن الخلاف لا يمكن أن يحسم بمجادلة أو محاولة إقناع لأنه يعكس تصور كل مدرسة لطبيعة العامل فمن كان يرى العمل إفضاء عليا، لم يكن له أن يستسيغ التبادل لأن ذلك فعلا ممتنع، ومن كان يرى العمل وضعا لغويا خاصا لم يكترث بأن يكون الشيء عاملا ومعمولا. مادام ذلك نابعا عن اللغة نفسها.

(714) المهمات المفيدة، 176/1.



الأصل الحادي عشر: العامل قوي وضعيف

هذه إحدى مسلمات الإعمال ترددت كثيرا في كتب النحاة، وتحكمت في تجويز أساليب ومنع أخرى، ومنها استشف كثير من الباحثين أن النحاة قد تصوروا العامل مؤثرا حسيا لأن القوة والضعف من صفات الكم، والقول بها أثر لتصور مادية العمل وتأثيره.

ومن الحقائق المندرجة تحت هذا الأصل:

1- إن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وهو لقوته يبطل أثر العامل المعنوي(715) ولأجل ذلك دخلت النواسخ التي هي عوامل لفظية على المبتدأ الذي عمل فيه الابتداء، وهو عامل معنوي فأبطل أثره ونسخ عمله، ومن أوجه تحكم هذا الأصل أن يذهب النحاة إلى أولوية إعمال فعل القلب إذا توسط؛ كما في زيدا ظننت حاضرا لأن زيدا يتنازعه عاملان أحدهما الابتداء وهو معنوي، وثانيهما فعل الظن وهو لفظي ومن ثم تكون الجدارة في العمل لفعل العامل القوي(716)

ورغم إيمان النحاة العميق بهذا الأصل، فإن ذاك لم يمنعهم من أن يناقضوه من حيث يعلمون أولا يعلمون؛ فمن ذلك أن بعض البصريين قال بجواز رفع المعطوف على اسم إن فيصح: إن زيدا وعمرو قائمان فإذا نصب المعطوف كان ذلك بسبب العطف على اسم أن، وإن رفع كان ذلك بسبب العطف على محل اسم إن، الذي هو محل ابتداء قبل دخول إن، وهذا بالطبع يعني تراجعا عن الأصل الذي يقضي بأن يكون العمل للعامل اللفظي فلا

---

(715) التصريح على التوضيح، 227/1.

(716) في علم النحو، د. أمين على السيد، 227/1 ط. دار المعارف بمصر (ط. 3).

يساميه العامل المعنوي والقول بالعطف على المحل مخالف لهذا كل المخالفة[717]

2- داخل كل من فصيلتي العوامل اللفظية والمعنوية تفاوت في القوة؛ فالعامل اللفظي – مع قوته – متفاوت؛ فعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[718]

ومظهر ذلك أن عوامل الأسماء إذا توفرت شروطها وجب إعمالها. أما عوامل الأفعال فقد تلغى مع وجود كافة الشروط[719] وضمن خانة العوامل اللفظة يأتي الفعل على رأسها ثم يليه ما أشبهه من المشتقات –اسم الفاعل– اسم المفعول– الصفة المشبهة... إلخ

ومن مظاهره كذلك أن أم الباب أقوى العوامل التابعة لها فكان أقوى أخواتها – وإن وهي أم الباب أقوى أخواتها وعلى نحو ما هناك من التفاضل بين العوامل اللفظية يقع التفاوت بين العوامل المعنوية؛ فالابتداء أقوى من عامل الرفع في المضارع وآية ذلك أن المضارع يتأثر بكل عامل داخل عليه لضعف المضارعة بينما لا يتأثر المبتدأ ببعض الأدوات التي تسبقه[720]

3- من دواعي ضعف العامل اللفظي أسباب ذكر منها الأشموني اثنين:[721]

أ- أن يكون العامل فرعا في العمل فاسم الفاعل جاءه الضعف من

---

(717) التصريح على التوضيح، 227/1.

(718) مخطوطة سر صناعة الإعراب، ورقة 49، وفي مخطوطة رسالة الإفصاح، لابن الطراوة، إن الأسماء لا تعمل – مخطوطة الإفصاح ورقة 24.

(719) إحياء النحو، 27.

(720) الأشباه والنظائر، 250/1.

(721) الأشموني، 200/1

فرعيته وقد لا يصل إلى معموله إلا بمعاضدة اللام كما في ﴿مصدقا لما بين يدي﴾ (الصف 6) ومثله مثال المبالغة ﴿فعال لما يريد﴾ (هود 107، البروج 16)

- ومثله ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ (المومنون 36).

ب- أن يتأخر عن موقعه المعتاد فيضعف بذلك التأخر فيكون قابلا لأن يدعم باللام كما في: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾[722] (يوسف 43).

وكما في قوله تعالى ﴿للذين هم لربهم يرهبون﴾ (الأعراف 154).

وإضافة إلى ما قاله الأشموني فقد انتهى أبو المكارم إلى أن الضعف قد يأتي من عاملين آخرين هما جمود العامل وعدم تصرفه فنعم وبئس وعسى وليس وفعلا التعجب أضعف من الأفعال المتصرفة ويأتي الضعف من كون العامل معنويا[723].

---

(722) املأ ما من به الرحمان، 54/2

(723) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. على أبو المكارم، 351.

الأصل الثاني عشر: عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال [724]

لما كان النحاة بصدد عرض عوامل الجزم في فعل الأمر ذهب الكوفيون إلى أنه يعرب مجزوما بلام الأمر المقدرة، وآية ذلك أنه قد يحذف حرف العلة فيقال اغز، وارم، واخش، كما يقال لم يغز، لم يرم، لم يخش[725].

لكن البصريين، الذين كانوا يرون بناء فعل الأمر على السكون، يرون أن لام الأمر من عوامل الأفعال ولا شك وقد تقرر أن حروف الجر على قوتها وهي من عوامل الأسماء لا تعمل محذوفة فكيف يحق لعامل الفعل وهو أبدا ضعيف مالا يحق لعامل الاسم على قوته.

وسبب قوة عوامل الأسماء أنها تحملت شبها قويا بالفعل فعملت إلحاقا به، فإنها تشبه الفعل من خمسة أوجه: وهي أنها على وزن الفعل، وأنها مبنية على الفتح، وأنها تتطلب الاسم كما يتطلبه الفعل، وأنها تدخلها نون الوقاية كما تدخل الفعل، وأن فيها معنى الفعل وهي بمعنى حققت أو أكدت.

وقد تعمل عوامل الأسماء الجر فيكون ذلك عملها الأصيل الذي يجاري خصيصة الاسم في قبوله الجر.

---

(724) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 72، 559/2، ومخطوطة سر صناعة الإعراب، الورقة 49

(725) الإنصاف، 178/1.

الأصل الثالث عشر: الأصل في الأسماء ألا تعمل.[726]

قد كان هذا الأصل معتمد النحاة في تقرير قضايا نحوية متعددة؛ فلقد استند إليه في رد قول من ذهب إلى أن المبتدأ والابتداء رافعان للخبر، ذلك لأن المبتدأ اسم والأصل في الاسم ألا يعمل فلهذا كان القول بعمله في الخبر معارضا للأصل[727]

وكذلك رد البصريون أن يكون الفعل والفاعل معا عاملين في المفعول، ذلك لأن الفاعل اسم والأصل فيه ألا يعمل[728]، ومن هذا القبيل رفض بعض النحاة أن يكون المضاف عاملا في المضاف إليه، لأنه اسم وعند سيبويه أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لكن على نية حرف وليس هذا الحرف معينا، وإنما هو أنسب حرف جر يقتضيه المقام[729] وقد تبنى ابن مالك هذا الرأي وعبر عنه بقوله. [730]

والثاني أجرر وانو من أو في إذا   لم يصلح إلا ذلك واللام خذا

وللنحاة رأي يتخلص في أن المضاف إليه مجرور بعامل معنوي هو الإضافة، وقد جهر بهذا الأخفش[731] وهو ما يفهم من كلام المبرد في المقتضب[732].

---

(726) الإنصاف، المسألة، 6، 49/1.

(727) المصدر السابق، المسألة، 5، 48/1.

(728) المصدر السابق، المسألة 11، 80/1.

(729) الكتاب، 419/1.

(730) الخلاصة الألفية وشرح الكافية الشافية، 902/2.

(731) همع الهوامع، 46/2.

(732) المقتضب، للمبرد، 143/4.

وعلى العموم، فإن النحاة قد تحرجوا من نسبة العمل إلى الأسماء وقد شنع ابن الطراوة على الفارسي في قوله بأن المضاف عامل في المضاف إليه(733).

(733) الإفصاح، الورقة 24.

الأصل الرابع عشر: الفعل الناصب ينصب ما تباعد منه[734]

بل قد ذهب المبرد إلى أن المعمول كلما تباعد عن ناصبه قوي وتمكن عامله من العمل.

ولقد جاز في اسم الفاعل أن ينصب ما تباعد عنه، وانفصل عنه بفاصل كما في:

هو معطي زيد الدراهم.

وهذا معطي زيد اليوم الدراهم[735].

كل ذلك واسم الفاعل فرع في العمل عن الفعل وأخذا منه فإن الفعل أحق بأن يمتد إلى منصوبه على بعده.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن الفعل اللازم يعمل في المصدر وظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم الحال؛ فيقال قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا

فهذه المعمولات رتبت حسب قابليتها للعمل وامتد العمل إلى الحال وهي آخرها، لم يمنع الفصل من أن يستجيب الحال للعامل البعيد[736]. وكل ما أوردت يعطي مثالا عن اقتدار الفعل على نصب البعيد كما يعطي صورة عن سلم قوة المعمولات وضعفها.

---

(734) المقتضب، 151/4.

(735) المصدر السابق.

(736) شرح المفصل، 68/7.

وقد كان هذا الضعف مدعاة لأن تختص بأخف أوجه الإعراب، الذي هو النصب، وبأخف حالتي الاسم، وهي التنكير[737]. ولا أرى في هذا الجدل إلا محاولة لحماية الأصل الذي يقر بأن العمل أصل في الأفعال وأن الاسم إذا عمل فلمشابهته بالفعل، ولما كان الفعل غير قادر على عمل الجر لم تتجه الجهود إلى ربط المضاف بالفعل، وإنما اتجهت إلى تسويغ عمله وهو اسم، فقدرت الحروف واقتحم معنى الإضافة، وقد نجد لهذا الأصل ذيولا وامتدادا في أبواب أخرى كباب التمييز وأفعل التفضيل، وفي جميعها أسماء عاملة في معمولاتها.

(737) عمدة الحافظ، 304/1.

الأصل الخامس عشر: تصرف العامل في العمل تابع لتصرفه هو في نفسه[738]

عبر المبرد عن هذا الأصل بقوله كلّ ما كان متصرفا عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفا لم يفارق موضعه[739].

قال هذا وهو بصدد تقرير أن "ما" الحجازية لا تتصرف تصرف الفعل في معمولها، فإذا تقدم خبرها على اسمها عادت حرفا ولم تعمل؛ كما في ما منطلق زيد فهي لا تعمل إلا في حالة تأخير الخبر عن اسمها؛ لأنها لجمودها لا تتصرف تصرف الفعل.

وقد قرر ابن مالك تطبيق هذا الأصل حينما تحدث عن منع تقدم معمول فعل التعجب عليه فقال:

وفعل هذا الباب لن يقدما   معموله ووصله بما الزما[740]

واسم الفعل لا يتقدم معموله عليه لجموده وعدم تصرفه[741] وللنحاة تخريجات لما خالف هذا من مثل الرجز المشهور:

يا أيها المائح دلوي دونكا[742]

---

(738) المقتضب، 189/4.

(739) المصدر السابق، 190/4.

(740) الأشموني، 368/2، وشرح الكافية، 309/2.

(741) الخلاصة الألفية وشرح الكافية الشافية، 3، 1394 هـ

(742) الرجز لجارية من الأنصار ينظر في المغني، 694 و682، وفي شرح أبيات المغني، للبغدادي، 276/7، وفي الإنصاف، 228/1.

الأصل السادس عشر: أم الباب أصل في العمل لأخواتها.

في هذا الأصل مزيد تحديد لقضية الأصالة والتبعية في العمل ووفق هذا الأصل جمع النحاة كثيرا من الأدوات العوامل داخل أبواب كانوا يعنونونها غالبا بأقدر تلك الأدوات على العمل وهي التي يدعونها أم الباب.

ففي المصادر النحوية باب كان وأخواتها، وإن وأخواتها وظن وأخواتها إلخ ولقد حكى سيبويه أن الخليل كان يرى أن "إن" الشرطية هي أم الباب بالنسبة لجميع أدوات الشرط، وهي أم لأن غيرها من الأدوات يفارق الشرطية إلى غيرها من المعاني؛ فمن قد تغادر الشرطية أو تكون مشربة شرطية ووصلا[743]، وحكى المالقي أن الواو أم حروف العطف[744] ففي باب كان تعمل بعض الأفعال بشرط سبق النفي أو شبهه، أو بشرط سبق ما المصدرية وعمل جميع تلك الأفعال يقعد عن عمل كان التي هي الأم لجميع الأفعال النواسخ، ولتقدمها في الباب فهي تزاد بين المتلازمين؛ كالمبتدأ والخبر وما التعجبية وفعليها، فيقال:

أنت تكون ماجد نبيل. ما كان أبردها، وزيادة غير كان موضع خلاف[745] وقد تحذف وحدها أو مع اسمها ويبقى خبرها قائما، وأكثر ما يقع ذلك إذا جاءت بعد "إن" و"لو" مثل إن خيرا فخير. بل وقد تحذف مع معمولها وتعوض كما في افعل هذا إما لا. أي إن كنت لا تفعل غيره[746]. وليس أم الباب بالنسبة لما، ولا، ولات، وإن، المشبهات بها، وشرط عمل "لا" عمل

(743) الكتاب، 63/3.

(744) وصف المباني، 410.

(745) شرح المكودي على الألفية، 39، الأشموني، 118/1.

(746) الأشموني، 120/1.

ليس أن يبقى نفيها ولا ينتقض وإلا تعقبها كما في قول الشاعر:

بني غُدانة ما إن أنتم ذهب   ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزف[747]

ومن شروط إعمالها أيضا أن يتأخر خبرها عن اسمها ولا يتقدم معمول خبرها عليها وهذه شروط ليست مقتضاة في الأصل الذي هو ليس.

وإنَّ أم باب أحرف النواسخ ولها بهذه الأمومة تصرف في معمولها ولها أحكام خاصة ليست لفروعها منها جواز اختصاصها بدخول اللام على معمولها.

---

(747) البيت مجهول القائل، شرح شواهد المغني، 84/1، عمدة الحافظ، 118/1، والمغني، 25/1، وفي بعض الروايات ولا صريفا.

الأصل السابع عشر: الفروع تنحط عن الأصول في العمل[748]

يلزم عنه ألا يسوى بين الفرع والأصل في العمل وإلا لما كان هناك داع للقول بأن هذا أصل وذاك فرع في العمل؛ فالفرع يجب أن يحفظ خصيصة الفرعية التي هي الضعف عن الأصل، وليس يبعد أن النحاة قد وضعوا بين أعينهم مثال الفرع والأصل في الشجرة وهم يتحدثون في هذا الموضوع على نحو ما وضعوه وهو يتحدثون عن المصدر والفعل أيهما أصل؛ فقد صرحوا هناك بأخذهم عن مثال الشجرة ذات الجذع الأصل والفرع الذي يحمل خصائص الأصل وزيادة[749].

لقد استند الكوفيون إلى هذا الأصل في تقرير أن إن لا تعمل في الاسم (المبتدإ) والخبر معا لان عمل إن إنما هو لمشابهتها الفعل. والفعل لقوته يحق له أن يرفع[750] وينصب وقد ينصب المتقدم عليه والمتأخر المفصول عنه أما إن فلضعفها لا تقوى على ذلك ولهذا الأصل اعتبار في أكثر الأبواب المتعلقة بالعمل المتناولة للتقديم والتأخير. فمن آثار الفرعية في اسم الفاعل أنه إذا تجرد عن "ال" لم يعمل إلا دالا على الحال أو الاستقبال معتمدا على نفي أو استفهام أو موصوف إلخ[751]، وكل هذه القيود مظاهر لانحطاط اسم الفاعل وقعوده عن درجة الفعل وهو أقرب المشتقات إليه.

---

(748) الإنصاف، 60/1 - 176/1 - 226/1، شرح الفعل، 102/1.
(749) الإنصاف، 179/1، ويقارن بالمفصل، للزمخشري، 27 وشرحه، 102/1.
(750) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص 56 وما بعدها، والتصريح، 325/1، والإنصاف، 238/1
(751) شرح المفصل، 76/6-58.

واسم المفعول مشروط في عمله الزمن والاعتماد[752].

والصفة المشبهة الملحقة باسم الفاعل تقصر عنه فتعمل بقيود ولا تصل إلى المفعول به[753] وأفعل التفضيل لا يرفع اسما ظاهرا[754] ولا ينصب المفعول المطلق ولا المفعول معه والمفعول به[755].

وقبل أن أدع هذا الأصل أشير إلى أنه نص مثبت معتمد في علم الفرائض فالجدة أم الأم وارثة بالسنة والجدة أم الأب محمولة عليها بالإجماع، فهي فرع عنها لذلك تحجب البعدى من جبهة الأب بالقربى من جهة الأم ولا تحجب البعدي من جهة الأم بالقربى من جهة الأب وقد عللوا ذلك بأن الفروع تنحط عن الأصول[756].

---

(752) المفصل، للزمخشري، 229، وشرح الكافية، 204/2، والأشموني، 245/2، وابن الناظم، 166، وشرح ابن عقيل، 262/2.

(753) شرح الكافية الشافية، 1057/2.

(754) المفصل، للزمخشري، 237.

(755) الفرائد الجديدة، 688/2، شرح الكافية الشافية، 1141/2.

(756) حاشية عبد القادر العراقي على شرح ابن سودة، تحفة ابن عاصم، ص 197، مطبعة حجازي بالقاهرة، 1936.

الأصل الثامن عشر : المعمولات قوية وضعيفة

يتردد عند النحاة الحديث عن المعمولات الضعيفة إلى جانب حديثهم عن المعمولات القوية العادية.

ويقصدون بالمعمولات الضعيفة الجار والمجرور والظرف، وهي ضعيفة إلى درجة أن الفصل بها بين العامل والمعمول. كلا فصل

ومن مظاهر ضعف الجار والمجرور أن النحاة حين تحدثوا عن إعمال اسم الفاعل المجرد اشترطوا ألا يكون دالا على المضي لكنهم مع ذلك أجازوا أن يقال أنا مار بزيد أمس على نية إعمال اسم الفاعل في الظرف. والظروف هينة تعمل فيها روائح الأفعال[757].

لقد كان سيبويه يرى إعمال فعيل من صيغ المبالغة[758] فلما أراد إقرار ذلك استظهر بقول ساعدة بن جؤية:

حتى شآها كليل مَوْهِنا عمل   باتت طِرابا وبات الليل لم ينم[759]

لكن من لم يكن على مذهب سيبوبه لم ير في البيت حجة بدليل أن مَوْهِنا ظرف والظروف يعمل فيها اللازم من الأفعال بل يعمل فيها معنى الفعل[760].

ومما استشهد به ابن هشام في إثبات أن الظرف والجار والمجرور

---

(757) شرح المفصل، 77/1، المغني، 486/2.

(758) الكتاب، 114/1.

(759) ينظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لا بن سيد الناس، ص 220، والكتاب، 11،4/1 وفي الإفصاح، وبات البرق لم ينم، الإفصاح، للفارقي، 135/1.

(760) المقتضب، 115/2

تعمل فيها رائحة الفعل قول الشاعر[761]:

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

فقد نصب برائحة الفصل.

وبين المفاعيل ترتيب حسب الضعف والقوة فأولاها بالتقديم لضعفه المصدر، ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم الحال ويصح أن يقال بعد الفعل اللازم قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا. يقول ابن يعيش عن الفعل اللازم العامل: فتعديه إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان لأن الفاعل قد فعله وأحدثه ولم يفعل الزمان وإنما فعل فيه، والزمان أقوى من المكان لأن دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية، لذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ فدلالته عليه تضمين ودلالته على المكان ليست من اللفظ، وإنما هي من الخارج فهي التزام ودلالة التضمين أقوى[762]

وبعد هذه السلسلة يأتي المفعول معه، والمفعول له، والمفعول له أقوى من المفعول معه[763]، لأن الفعل يتضمن معنى المفعول لأجله لأن أفعال العقلاء معللة ولأن الفعل يصل إليه تارة بالحرف وتارة مباشرة.

---

(761) المغني، لابن هشام، 485/2. ولعل القائل عوف بن محلم (محقق المغني) وشرح شواهد المغني، السيوطي، تسمية أبي المنهال، لعوف بن محلم، شرح شواهد المغني، 823/2-824-825.

(762) شرح المفصل، 69/7

(763) المصدر السابق، 59/7.

الأصل التاسع عشر: العمل فرع عن الاختصاص[764]

ربط العمل بالاختصاص أصل من أهم أصول العمل وله حضور في جميع الأبواب التي يتحدث فيها عن قضية العمل، وهو الأصل الذي قالت به جميع المدارس النحوية على تباين مناهجها.

ويتخلص هذا الأصل في أن الأداة العاملة لا يكون لها تأثير إلا أن تختص بأحد النوعين الاسم أو الفعل؛ فمتى تمحضت الأداة للفعل ولم تدخل على الاسم كانت عاملة، ومتى تمحضت الأداة للاسم كانت عاملة.

ويعلل ابن النحاس ربط العمل بالاختصاص بأن ذلك متطلب ليظهر أثر التلازم[765].

وداخل دائرة الاختصاص الواسعة نعثر على اختصاص أضيق هو أيضا ضروري لإفضاء العامل إلى معموله؛ فالتاء من حروف الجر بعد كونها مختصة بالأسماء لا تدخل إلا على نوع خاص منها، فهي لا تضام إلا اسم الله ورُبَّ الكعبة. ورب من حروف الجر لها أثر في الاسم النكرة دون المعرفة، ومذ ومنذ تختصان بالأسماء الدالة على الزمن لتعملا فيها، وكي لا تجر إلا ما الاستفهامية أو حرفا مصدريا[766] وتطبيقا لهذا الأصل قالوا إن حرف العطف وهمزة الاستفهام[767] وهل الاستفهامية[768] هوامل لفقد الاختصاص لقد استند إلى هذا الأصل في الاحتجاج من أجل إقرار أسلوب أو إنكاره؛ فقد ذهب

---

(764) همع الهوامع، 8/2، الجنى الداني، 26، مفتاح العلوم، 75.

(765) الأشباه والنظائر، 242/1.

(766) عمدة الحافظ، 161 – 162.

(767) الجنى الداني، 30.

(768) المصدر السابق، 341.

بعضهم إلى أن – إلا – هي العاملة في المستثنى واعترض عليهم بأنها لا تصلح لأن تكون عاملة ولو عملت لكانت جارة إلحاقا لها بحرف الجر الذي يقوي فعله اللازم ويأتي عدم استحقاق هذا العمل من أنها غير مختصة، فهي تدخل على الأسماء كما في لقيت الناس إلا زيدا وتدخل على الأفعال كما في ما جاء زيد إلا يقرأ وتدخل على الحروف كما في ما لقيت بكرا إلا في المسجد.

وقد رد على الجرمي رأيه في أن واو المعية ناصبة ودفع بأنها لا تصلح للعمل لأنها لا تختصر بقبيل(769).

إن الرغبة في تطبيق ارتباط العمل بالاختصاص قد أكسبت النحو العربي شيئا غير يسير من الحشو والإقحام؛ فقد منع البصريون أن تكون حتى نفسها ناصبة للمضارع لعدم اختصاصها فقدروا بعدها أن، ولم يجد الفراء بأسا من إعمالها رغم فقدها الاختصاص وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بذاتها ولا بد من تقدير الجار بعدها في حالة جرها للاسم(770).

ورغم حرص النحاة على سحب هذا الأصل النحوي كله فقد ندت منهم أشياء لم يستطيعوا لها إقحاما داخل الأصل فإذا هم يتساءلون عن موجب إعمالها ويجيبون أنفسهم بما يرونه مقنعا من ذلك أن ما عاملة عند الحجازيين في مثل ﴿ما هذا بشرا﴾ (يوسف 31) وهي غير مختصة، ولا نافية تعمل في الاسم بعدها النصب، وهي غير ذات اختصاص(771) و"ال" و"قد" و"السين" "وسوف" كل منها مختصة بنوع من الكلم، وهي مع ذلك غير عاملة وقد عللوا

---

(769) الإنصاف، المسألة 75، 757

(770) همع الهوامع، 8/2.

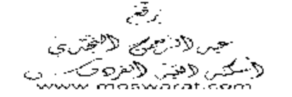
(771) الأشباه والنظائر، 246/1-247.

ذلك بأن شرط العامل أن لا يندمج في معموله، وهذه الأحرف قد لابست متبوعها حتى صارت منه بمنزلة الجزء[772]، وقد يدخل على بعض العوامل ما يزيل اختصاصها لكنها مع ذلك تظل عاملة، فـ"من" و"عن" و"الباء" و"رب" و"الكاف" ترتبط بها "ما" فتهيئها للدخول على الاسم والفعل كما في (ربما يود) وفي كتب النحو شواهد كثيرة[773] من هذا القبيل، ولقد كان السكاكي ذكيا ومتحفظا إذ أعلن أن الاختصاص يلزم عنه العمل غالبا لا إطرادا فقد قال: "وكل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وغيّره غالبا بشهادة الاستقراء"[774].

(772) الأشباه والنظائر، 245/1.

(773) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، 95.

(774) مفتاح العلوم، للسكاكي، 75.



الأصل العشرون: الحرف يعمل فيما يختص به إن لم ينزل منه منزلة الجزء

هذا شرط لا بد من مراعاته في منح العمل للحرف المختص، وقد عبر عنه النحاة تعبيرا آخر فقالوا جزء الشيء لا يعمل فيه[775] وتطبيقه في النحو أن الاسم قد يحتاج إلى التعريف فتتصل به "ال" وتندمج فيه حتى تصير أحد أجزائه فيلزم عنه ألا تكون عاملة لئلا يكون الشي الواحد عاملا في نفسه[776]، وكما تدخل أداة التعريف على الاسم فتخصصه وتحد من شيوعه فكذلك يدخل حرفا الاستقبال السين وسوف فيحددان من شيوع المضارع وسعة دلالته على الحاضر والمستقبل فيمحضانه للمستقبل[777] فقط، فإذا ارتبطتا بالمضارع لم تعملا فيه لأنهما بعض أجزائه، وما قيل عن السين وسوف يقال عن قد[778].

وفي جميع تلك اللواصق يمتنع عملها لأن أصول التفكير المنطقي تقتضي أن يكون المؤثر غير المتأثر، وأن يكون المعمول غير العامل، وإلا لترتب الدوران وهو ممتنع، وبموجب هذا الأصل رد النحاة ما ذهب إليه الكسائي من أن أحرف المضارعة هي الرافعة للمضارع لما في ذلك من مناقضة الأصل[779]، وأكثر حجج النحاة على أن أداة التعريف غير عاملة في متبوعها، أنها لو كانت عاملة لما تخطاها العامل قبلها، وقد أبدع ابن جني في

(775) الإنصاف، 2 /553. التصريح على التوضيح، 229/2، الأشباه والنظائر، 245/1، معاني الحروف، للرماني، 65.

(776) مفتاح العلوم، 75.

(777) الإنصاف، 549/2، ورصف المباني، 397 - 393.

(778) معاني الحروف، للرماني، 98.

(779) التصريح على التوضيح، 225/2.

"سر صناعة الإعراب" في تأكيد هذه الحقيقة وتناولها بعمق وأصالة[780] وبقدر ما استشعر النحاة بأن ما قالوه ليس مطردا دوما فقد تبين أن "سوف" بإمكانها أن تستقل وتنفصل عن الفعل وتتصل بها اللام على انفراد؛ فيقال لسوف وذلك دليل على أنها كيان مستقل لا يتيح لها أن تصبح جزءا من غيرها ولقد تذرع النحاة لذلك بأنها شبهت الاسم في تعداد الأحرف فقبلت دخول اللام[781]، وقد تفطنوا إلى أنْ المصدرية تعمل في الفعل بعدها وهي منه بمثابة الجزء، ودليل ذلك أنهما يصاغان مصدرا جديدا وهذا وجه آخر من أوجه نقض الأصل، لكن النحاة على عادتهم لم يعوزهم التخريج فقالوا: إن أن المصدرية عاملة في الفعل وهي منه بمثابة الجزء لإمكان استقلالها وانفصالها[782]

---

(780) مخطوطة سر صناعة الإعراب، لابن جني، الورقة رقم 49 – 50، سر صناعة الإعراب، 335/1، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. 1، 1405-1985.

(781) رصف المباني، 398.

(782) الإنصاف، 254/2.

الأصل الحادي العشرون: الأصل في الأحرف المختصة بالفعل أن تعمل الجزم[783]

إن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء كل مختص بصاحبه لا يعدوه، فلما عملت الأدوات في الأفعال كان الأولى أن تذهب مع خصيصتها فتعمل فيها الجزم الذي هو مظهر التميز عن الاسم، وليكون ذلك الجزم مشعرا بالاختصاص، وبأن المدخول فعل، ولئن عملت بعض الأدوات في الأفعال النصب، فإن ذلك منها، لما لها من المشابهة للفعل، وبتلك المشابهة استظهرت الأدوات النواصب وتقوت، وإشعارا بالأصل الذي هو عمل الجزم في الأفعال فإن بعض العرب قد جزم بأن ولن[784]، والجزم بأن ولن لغة سائدة لدى بني صباح من بني ضبة[785].

---

(783) الجنى الداني، 26.

(784) المصدر السابق، 276.

(785) المصدر السابق، 226.

الأصل الثاني والعشرون: الأصل في الأحرف المختصة بالاسم أن تعمل الجر[786]

إذا عمل الحرف النصب كان ذلك بسبب مشابهته الفعل، وقد سبق أن إنَّ ولكن ولعل وليت أحرف مشبهة بالفعل، بل هي نائبة عنه وقد أوضح ابن جني أن معنى ليت أتمنى ومعنى كأن أشبه... إلخ[787].

ولقد أوضح السكاكي السر في عمل حرف الجر؛ فأكد أن الجر خصيصة الاسم وميزته فلما اختص به الحرف كان الأنسب أن يطاوع الاسم في جره، يقول السكاكي: "وكان عمله الجر اللازم للأسماء ليدخل وصف العمل في وصف العامل بحكم المناسبة"[788] أما نصب الأحرف الاسم فإن السكاكي يرده إلى سببين أولهما أن (الملازمة) (الاختصاص) تستدعي التأثير. وثانيهما أن الأدوات نوائب عن الأفعال نصبت لإفادة معنى المفعولية[789]

وعند الأشموني أنها جارة لأن الجر إضافة لمعاني الأفعال إلى الأسماء[790] وعند المرادي أن عمل الأحرف في الأسماء الجر هو الأصل، لذلك فقد عملت (لعل) الكسر في لغة عقيل منبهة على الأصل[791]، وقد اعتمد على هذا الأصل في رد دعوى من رأى أن أداة الاستثناء هي عاملة النصب في المستثنى؛ فقد قيل لو كانت عاملة لكانت جارة لأن الأصل في الأحرف العاملة أن تعمل الجر. [792]

---

(786) الجنى الداني، للمرادي، 26.

(787) الخصائص، لابن جني، 274/2.

(788) مفتاح العلوم، للسكاكي، 75.

(789) المصدر السابق، 75.

(790) شرح الأشموني، 222/1.

(791) الجنى الداني، 26.

(792) شرح الأشموني، 228/1.

الأصل الثالث والعشرون: رتبة العامل قبل رتبة المعمول[793]

إذا كان التضام بين العامل والمعمول أمرا حتميا، فإن من تمام هذا وإيضاحه أن يحدد أن موضع العامل التقدم على معموله، وهذا مدلول أصلهم رتبة العامل قبل رتبة المعمول، والنحاة يقصدون بهذا ولا شك التقدم في الوجود ثم في الموقع، وقد يتساهل في التقدم الثاني فلا يحفظ لكن التقدم الوجودي استدعاء عقلي وفريضة منطقية؛ فمن المستحيل أن يتأخر المؤثر عن متأثره وجودا وهو علته وسببه[794]، ويفصل ما بين التقدمين أن الأول نظري تجريدي، وهو أساس في نظرية العامل عند من يفهمونها فهما عليا، وأن الثاني تقدم تركيبي به ينظر النحاة فيما حقه أن يتقدم وما حقه أن يتأخر.

وعملا بهذا الأصل قال النحاة بوجوب تقدم المضاف على المضاف إليه، والجار على المجرور وفعل التعجب على المتعجب منه[795] وبه أوجب البصريون تأخر الفاعل عن الفعل، وان رآه الكوفيون أصلا غير لازم، واشترطوا في المصدر العامل[796] وفي اسم الفاعل[797] واسم المفعول[798] والصفة المشبهة[799] واسم الفعل[800] ألا يتقدم معمولها عليها.

(793) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد، 149.

(794) المصدر السابق، 147.

(795) شرح الأشموني، 369/2.

(796) شرح الكافية، 195/2، وشرح الكافية الشافية، 1018/2.

(797) همع الهوامع، 96/2.

(798) شرح الكافية الشافية، 1052/1.

(799) المصدر السابق، 1050.

(800) شرح عبد الرحمن المكودي على ألفية ابن مالك، 39، ط. الحلبية، 1954، ط. الثالثة.

وقد يجري الأصل على معمول المعمول فيمتنع تقدمه على عامل عامله، وقد عبر ابن مالك عن بعض هذا فقال في الخلاصة الألفية.

ولا يلي العامل معمول الخبر   إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

وعلى هذا يصح كان طعامك زيد آكلا، ولا يصح طعامك كان زيد آكلا لما فيه من تقدم معمول المعمول على العامل الأصل(801) وقد يترخص في الظروف وحروف الجر وقد ألف النحاة أن يقولوا عن كل معمول تقدم عامله أن ذلك على خلاف الأصل فينصرفون إلى تعليل التقدم وتسويغه

ومن صور الاعتداد بهذا الأصل والاحتكام إليه أن الكوفيين لما اعتبروا الفعل أصل المصدر استدلوا بأن الفعل عامل في المصدر، وهذا يعني أن الفعل أسبق في الوجود من المصدر ومتقدم عليه لأن رتبة العامل التقدم على معموله(802).

وهذا الذي استدل به الكوفيون هو في الحقيقة استناد إلى التقدم الوجودي الذي لا أشك أنه أحد مرامي هذا الأصل واحد مقاصده.

ورغم أخذ جميع المدارس النحوية بهذا الأصل فإني ألاحظ محاولة الكوفيين التحلل منه والتفلت من قيوده في بعض الأبواب.

فلقد قالوا بأن الخبر والمبتدأ يترافعان وهذا ولا شك تجاوز لأصل تقدم العامل، وبه رد عليهم(803).

ولا أراني أمل من ترديد اعتماد هذا الأصل في شكله غير المتعسف

---

(801) شرح ابن الناظم على الألفية، ص 54، منشورات ناصر حشر، بيروت،*لبنان.

(802) شرح المفصل، 110/1، الإنصاف، مسألة 28، 236/2.

(803) المصدر السابق، 84/1.

للخلوص من ذلك إلى رصد ترتيب الجمل العربية حسب الأساليب التي عبرت عنها، وحسب الأدوات والأفعال والأسماء التي استعملت فيها.



الأصل الرابع والعشرون: الأصل ألا يفصل بين العامل والمعمول[804]

لقد تصور النحاة أن العامل والمعمول لشدة الارتباط بينهما كالشيء الواحد ومن الموافق لهذا التصور أن يروا أن الأصل عدم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لقد راعى النحاة موقع كل من العامل والمعمول في غير ما موضع وألحوا على هذا ومن إصرارهم على الموقع أن جعلوا ظن وأخواتها عاملة في موضع وغير عاملة في موضع اخر؛ فهي عاملة في حال التقدم على معموليها وجائزة الإعمال والإهمال متى توسطت بينهما، ممنوعة العمل إذا تأخرت فهل يكون هذا إلا رعاية للموقع.

إن النحاة قد يهدرون الإهمال في حالة الانفصال من كثير من العوامل والمعمولات، فهم يمنعون الانفصال بين المضاف والمضاف إليه وبين الجار والمجرور، وهم يذهبون إلى أن الفصل بالظرف كلا فصل، ومع ذلك لا يرونه بين المتضايفين إلا في الشعر ضرورة.

قال ابن يعيش "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف وهو يقوم مقام التنوين"[805] ومن قبله قال الزمخشري: "ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر"[806] وذلك قول عمرو بن قميئة:

لله در اليوم من لا مها[807]

---

(804) الأشباه والنظائر، 256/1.

(805) شرح المفصل، 19/3.

(806) المفصل، للزمخشري، 99.

(807) المفصل شرح أبيات المفصل، لمحمد النعساني، ذيل المفصل، 99.

ويقول الأشموني: لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور[808].

وأخذ بهذا الأصل رأى النحاة أن الأصل ألا يفصل بين الفعل والفاعل بشيء فيرد الفعل متبوعا بفاعله لكنه قد يعدل عن الأصل على سبيل الجواز أو الوجوب لاعتبارات بيانية[809].

ومن هذا أيضا أن يشترط النحاة في المصدر العامل عمل فعله ألا يوصف، لأن الوصف يفصل بين العامل والمعمول فلا يقال أعجبني ضربك المبرح زيدا، فإن وقع الوصف قدر بعده فعل جديد يعمل في المعمول المفصول عن عامله الأول[810].

يقول ابن مالك في منع الفصل بين المصدر والمعمول بعده:"ولا يحال بينهما بأجنبي كما لا يحال بين الموصول والصلة فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغي تلطف له في ما يؤمن معه الخطأ"[811].

ولهذا الأصل تطبيقات كثيرة في النظر النحوي وبموجبه تحكم النحاة في أساليب عدة فانتهوا إلى إقحام وتشطير وحذف وتقدير.

وأسوق على سبيل البيان مثالين أخذ فيهما بهذا الأصل.

لما نظر النحاة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (الطارق 8)، بحثوا عن العامل في الظرف (يوم) فوجدوا أنفسهم بين أمرين

---

(808) الأشموني، 302/2.

(809) التصريح على التوضيح، 281/1.

(810) الأشموني 305/2، وهمع الهوامع، 93/2.

(811) شرح الكافية الشافية، 10/9/2.

إما أن يربطوه باسم الفاعل قادر فيصير المدلول حين ذلك أنه قادر يوم تبلى السرائر، وهذا معنى مرفوض لأن الله قادر في كل حين فلا تخصص قدرته بيوم معين، وإما أن يربطوا الظرف بالمصدر (رَجْع) وهذا وإن كان مقبولا معنى إلا أنه يؤدي إلى محظور إعمالي؛ إذ فيه الفصل بين العامل "رَجْع" عن معموله يوم بأجنبي (لقادر) وحتى لا تختل للنحاة صنعتهم قدروا عاملا جديدا يفسره المصدر المذكور فيكون التقدير.

إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى.

كل هذا فرارا من الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي[812] ولم يسلم من هذا إلا من تأول الرجع بالبعث[813].

وحين كان النحاة أمام قوله تعالى ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم 46).

جوزوا أن تكون راغب مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر كما يجوز أن تعرب راغب خبرا مقدما وأنت مبتدأ مؤخرا. لكنهم لما احتكموا إلى الأصل الذي يمنع الفصل بين العامل والمعمول رجحوا أن تعرب راغب مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر، واستبعدوا الإعراب الآخر لما فيه من فصل بين العامل؛ راغب عن معموله عن آلهتي؛ بأجنبي هو المبتدأ المؤخر أنت[814].

إن لهذا الأصل حضورا في أكثر من باب نحوي، وأكثر ما يمكن أن

---

(812) إملاء ما من به الرحمان 205/2، القطع والائتلاف، للنحاس، 772، تحقيق د. أحمد خطاب العمر مطبعة العاني، بغداد، 1978.

(813) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، 476/2.

(814) شرح ابن عقيل، 181/1، وقارن إملاء ما من به الرحمان، 114/2-58/2.

نستفيده منه أن نتلمسه في الأبواب النحوية لننتهي من استقرائه إلى نظام شامل لترتيب الجمل العربية، لكن مع رعاية أن بعض أشكال الفصل جائزة لا داعي إلى تأولها أو تقدير عوامل أخرى تثقل الجملة وتقحم عليها ما ليس منها.

الأصل الخامس والعشرون: لا يلي العامل مباشرة معمول غيره[815]

هذا أصل يتناول موضوع الترتيب بين العامل والمعمول يصح اعتماده معلمة في رصد نظام الجملة العربية كما نظر إليها النحاة، ويصح أيضا اقتراحه مشروعا تركيبيا للجملة العربية على ضوء جميع معطيات الإعمال.

ومقتضى هذا الأصل أن الجملة العربية ترفض أن يعقب العامل معمول عامل آخر، ولو كان هذا العامل الثاني مرتبطا بالعامل الأصلي على جهة كونه خبرا له ففي مثال كان القادم راكبا سيارة لا يصح أن ترصف الجملة رصفا آخر يرد فيه المعمول (سيارة) عقب العامل الأول (كان) فيقال: كان سيارة القادم راكبا. فهذا التركيب ممتنع بموجب هذه القاعدة الإعمالية، لأن الإعمال تعبير عن العلاقات التركيبية داخل الجملة الواحدة وخلافه يؤدي إلى تفكك العلاقات داخل الجملة الواحدة، كما يؤدي إلى اشتباك علاقات جمل متعددة وإلى تداخلها، وقد يترخص في وضع الظرف والجار والمجرور بعد عامل لم يستكمل معموله لأن الظرف والجار والمجرور لا يعبران عن جملة ذات علاقات قائمة، وقد عبر ابن مالك عن هذا الترخص في الأصل فقال:

ولا يلي العامل معمول الخبر   إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر[816]

وللكوفيين خلاف في الأصل الذي أنا بصدد شرحه، فهم يعتبرون أن معمول المعمول بمثابة المعمول[817].

---

(815) الأشموني، 116/1، النحو الوافي، عباس حسن، 576/1، ط. دار المعارف، ط. 5.

(816) الأشموني، 1/ 116.

(817) التصريح على التوضيح، 190/1، شرح الألفية، لابن الناظم، 54.

الأصل السادس والعشرون: لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل[818].

هذا الأصل نابع عن فرع سابق يقرر أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول[819] وبمقتضى الأصل الذي أعرضه لا يكون في الوسع أن يقع المعمول موقعا متقدما ثم يعجز عنه العامل لأن ذلك مخالف لأصل رتبة العامل قبل رتبة المعمول؛ لقد اعتمد هذا الأصل كثيرا ورجع إليه في مباحث نحوية متعددة؛ فلقد أورده النحاة لما كانوا بصدد بحث جواز تقدم خبر ليس عليها؛ فلقد أجازه سيبويه وكثير من البصريين والفراء من الكوفيين، ولقد احتجوا على ذلك بقول الله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود 8)[820].

فلقد وجدوا في الآية أن الخبر متأخر عن ليس لكن معموله (يوم) متقدم على ليس فكان ذلك دليل جواز تقدم الخبر اعتمادا على أصل: أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يصح أن يتقدم العامل، وتقدم المعمول إعلان بأن ذلك موقع للعامل بموجب هذا الأصل[821].

وقد قال النحاة بمنع تقدم خبر إن على اسمها فلا يصح إن قائم زيدا وبالنظر إلى هذا الأصل منعوا أن يقال إن طعامك زيدا آكل. لأن هذا الموقع قد حرم منه العامل الذي هو آكل فلا يمكن أن يكون موقعا لمعمول

---

(818) شرح المفصل، 714، شرح ابن عقيل، 164/1، شرح الكافية، 297/2، الإنصاف، 67/1.

(819) كتاب الحلل، لابن السيد، 149.

(820) إملاء ما من به الرحمان، 35/2، شرح المفصل، 114/7.

(821) شرح المفصل 114/7، شرح الأشموني، 114/1، شرح ابن عقيل، 164/1.

الخبر[822].

وقد لاح لي أن رضى الدين لم يكن يساير هذا الأصل كل المسايرة؛ فلقد اعترض على انطباقه بمثال: زيدا لن أضرب وهو مثال تقدم فيه معمول الخبر زيدا[823] ولا يصح أن يكون ذلك الموقع حقا للعامل فيه (أضربَ) الذي هو أيضا معمول، لكن نسق هذه الجملة يقتضي ترتيبها على نحو يتحطم معه الأصل المذكور.

---

(822) شرح ابن عقيل، 203/1.

(823) شرح الكافية، 296/2.

الأصل السابع والعشرون: للإعمال حواجز

قد يعلق العامل عن الإفضاء إلى معموله بأحد أسباب متعددة منها أن يقع في غير موقعه الطبيعي الذي يجب أن يكون فيه؛ (فكان) تهمل إذا ما وقعت بين متلازمين كما في وقوعها بين المبتدأ والخبر في قول أم عقيل:

أنت تكون ماجد نبيل[824]

وكما في وقوعها بين الجار والمجرور في قول الشاعر:

على كان المسومة العراب[825].

وقد قال النحاة بتعليق بعض العوامل إذا وقعت قبل ما له الصدارة فأفعال القلوب تعلق إذا وليها نفي بما ولا وإن،وتعلق إذا ما أعقبها لام ابتداء أو جواب أو استفهام، ففي جميع تلك الصور تعمل الأفعال في المحل ولا تعمل في اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿لقد علمتـم ما هؤلاء ينطقون﴾ (الأنبياء 65)

وكما في مثال علمت إنْ زيد قائم وما زيد قائم[826] ومن أسباب منع العامل من العمل أن يليه من الأدوات ما هو حاجز، فالأداة (ما) الكافة تعوق "إنّ" وأخواتها كما في الآية ﴿إنما الله إله واحد﴾ (النساء 170) وأجاز سيبويه عدم الكف في ليت ورأى أن الإلغاء بعدها حسن[827]، وقد تعوق (ما) رب وكاف التشبيه في الغالب فتصيران (ربما) (وكما) غير عاملتين، وقد تعلق بفعل "قل" فتمنعه العمل فيقال قلما[828].

---

(824) بيت منسوب لام عقيل بن أبي طالب، شرح الشواهد، للعيني، 241/1.

(825) البيت مجهول القائل كما عند العيني، 241/1، وعند الجرجاوي في شرح شواهد ابن عقيل، الصفحة 51. وعند العدوي بهامشه.

(826) الأشموني، 160/1

(827) الكتاب، 137/2

(828) الجنى الداني، 333/1، رصف المباني، 317.

الأصل الثامن والعشرون: يجوز حذف العامل مع إبقاء عمله

لقد تقرر أن لا معمول بغير عامل، وهذا أكيد في الدراسة النحوية، وهو المسؤول عن توجيه الدرس النحوي وتسييره مسيره الذي ساره، وليس من قبيل التراجع عن هذا الأصل أن يقرر النحاة أن العامل يجوز حذفه؛ ذلك لأن الحذف المتحدث عنه شكلي ظاهري، والعامل المحذوف سرعان ما يطفو على ظاهر الجملة حينما يكون النحاة بصدد تحليل الجملة وإبراز عناصرها الكمينة.

وإذا كان الأصل الذي أتناوله يطلق القول بالجواز ولا يقيده فإن الأشموني قد كان دقيقا حين أعلن أن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا أطرد ثبوته[829].

ومن مظاهر الاعتداد بهذا الأصل أن نجد الفعل محذوفا والفاعل باقيا، لما قامت القرائن على المعنى. فقد يجيب من سئل: من قرأ ؟ فيقول: زيد.

فالفاعل زيد معتمد على قرينة الجملة السؤال، وبها يسترشد من يريد بناء جملة جديدة فيقول قرأ زيد.

وحذف القرآن للمبتدأ أو الخبر مع دلالة السياق أمر معهود في الاستعمال القرآني، فقد قال الله تعالى ﴿واللائي لم يحضن﴾ (الطلاق 4) والمحذوف مقدر بعدتهن ثلاثة أشهر[830] وقد يحذف المبتدأ ويبقى الخبر كما في مثال مريض إجابة لمن سأل كيف زيد ؟ والتقدير زيد مريض.

---

(829) الأشموني 1 / 129.

(830) مشكل إعراب القرآن، 2 / 384، املاء ما من به الرحمان 2 / 263

وقد أطرد حذف كان واسمها مع بقاء عملها خصوصا بعد إن الشرطية ولو كما في: "بلغوا عني ولو آية[831]" وكما في "إن خيرا فخير".

وقد تحذف كان وتعوض كما في: أما أنت برا فاقترب[832]

ويوجب النحاة الحذف في عامل المفعول المطلق البدل من عامله[833] ومع ذهاب النحاة إلى جواز حذف العامل فإن لأكثرهم تحفظا في حذف الحرف العامل لأن الحرف يختزل معاني يمكن ضياعها بحذفه. والأمر مع ذلك ليس محسوما فقد أجازوا حذف حرف النداء لدلالة السياق عليه خصوصا قبل المضاف[834].

ويظل ابن جني على رأيه في استهجان حذف الحروف العوامل، وقد رأى أن جميع الشواهد التي تضمنت حذف حرف عامل شاذة لا يقاس عليها[835].

وأعيد القول بأن ما قيل فيه بحذف العامل إن هو إلا نوع من الجمل الموجزة التي لا تأتلف من الركنين المألوفين للجملة العربية، وسيظل النحاة في حاجة إلى التخريج ما لم يفهموا أن جملا مثل: سلاما، وتحية، وشكرا، وصبرا هي جمل وحيدة الركن أريد بها التعبير عن موقف تأثري انفعالي فجاءت بليغة الدلالة واضحة التعبير عن القصد، فإذا كان القصد هو التعبير والإبانة فقد يتحقق بالكلمة الواحدة التي يكتنفها ظرف يمنحها شحنة تعبيرية

---

(831) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل رقم الحديث 1610، وفي سنن الترمذي كتاب العلم باب ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل رقم الحديث 2669.

(832) شرح المكودي 30. 40. شرح الكافية 252/1.

(833) الأشموني، 212/1.

(834) شرح المفصل، 15/2.

(835) سر صناعة الإعراب، 149/1

تغنيها عن الأجزاء التقليدية، وقد أورد عبد الحليم إبراهيم أن أروع خطبة ألقيت في القرن العشرين هي خطبة هتلر التي تتكون من كلمة فلقد حشدت له جموع غفيرة في أوائل الحرب العالمية الأولى فلما نظر إليها هتلر تأثر لذلك وألقى كلمة قال فيها "ألمانيا"[836] وأجهش بالبكاء فانصرفت الجموع واعية بقصده، مدركة بالكلمة الواحدة ما تعجز عن إيصاله العبارات الكثيرة.

(836) الترتيب بين أجزاء الجملة والجملة، عبد الحليم إبراهيم، ضمن الاتجاهات الحديثة في النحو، جمع أحمد برانق، دار المعارف، 1957.

الأصل التاسع والعشرون: الحذف جائز في المعمولات كالحذف في العوامل

مما يشخص التوسعة على المتكلم في هذه اللغة أن يباح له حذف بعض المعمولات التي لا يخل حذفها بالمعنى ولا يؤدي إلى اضطراب المدلول، وقد يتطلب هذا الحذف على سبيل الوجوب، فالخبر وهو أحد المعمولات يجوز حذفه بل يجب في مواضع متعددة فمن مواضع حذفه غالبا حذفه أن يكون خبر لولا[837] ولقد ذهب النحاة مذهبا بعيدا في رد كل شاهد لا يجاري هذه القاعدة، فلقد لحنوا بيت أبي العلاء المعري الذي يثبت فيه خبر لولا وذلك قوله:

يذيب الرعبُ منه كل عـضب فلولا الغمد يمسكه لسالا[838]

وقالوا عن حديث (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت البيت على قواعد إبراهيم) إنه مروي بالمعنى[839].

لقد أطرد الحذف في الخبر بعد القسم وبعد الواو التي بمعنى مع ومن حذف خبر كان قوله تعالى ﴿أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه﴾ (هود 17)[840].

ويغلب حذف خبر لا كما في قوله سعد بن مالك بن ضبيئه:

---

(837) خالف الرماني وابن الشجري والشلوبين هذه القاعدة وقالوا إن الغالب حذف الخبر بعد لولا، الدكتور ثروت رضا.

(838) خرج ديوان سقط الزند، لأبي العلاء المعري، 114، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965..

(839) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب فضل مكة (فتح الباري، 486، ط. حلبية. 1959. وفي كتاب الأنبياء، وأورده مسلم في أكثر من موضع، ومالك في الموطأ).

(840) معاني القرآن، للأخفش، 351/2.

مـــن صـــد عـــن نيرانهـــا فأنا ابن قيس لا براح[841]

أي لا براح لي.

ومن حذف خبر طفق قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسوقِ والأَعْنَاقِ﴾ (ص 32)، فالخبر محذوف لدلالة المصدر عليه[842].

ومن حذف أخبار أفعال المقاربة عموما: من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ[843] أو كاد.

ومن حذف المضاف إليه قوله تعالى ﴿كل له قانون﴾ (البقرة 115) و﴿إنا كل فيها﴾ (غافر 48) أي كلنا[844].

وقد كثر حذف المفعول اختصارا أو اقتصارا ومن ذلك على سبيل المثال من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لا يشعرون﴾ (البقرة 11)

﴿ولكن لا يعلمون﴾ (البقرة 12)

﴿إلا إبليس أبى واستكبر﴾ (البقرة 33)

﴿وسنزيد المحسنين﴾ (البقرة 57)[845]

وقد شاع هذا الاستعمال في القرآن الكريم أيما شيوع ولعل هذا الاستعمال هو الذي دعا نحاة كرضى الدين إلى القول بجواز حذف المفعول

---

(841) كذلك عزاه الصبان، 254/1، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي، 8/2، وخزانة الأدب، 467/1

(842) البحر المحيط، لابن حيان، 394/7، ومعاني القرآن، للأخفش، 454/2.

(843) الأشموني، 130/1.

(844) إعراب القرآن، للزجاج، 654/2.

(845) ينظر إعراب القرآن، للزجاج، 605/2، فصل حذف المفعول والمفعولين إلخ.

لغير داع[846]

ويرى كثير من النحاة حذف المنادى متى دل عليه المقام اتكاء منهم على قراءة ﴿ألا يا اسجدوا﴾ (النمل 25) والتقدير ألا يا قوم اسجدوا وهذه قراءة أثبتها العكبري[847] وغيره[848].

ولن أحاول التقصي فذلك أوسع من أن يحاط به في مجال ضيق وحسبي الإشارة إلى سبق ابن جني في الخصائص[849] وابن هشام في المغني[850] ففيهما بحوث ممحصة لدرس الحذف.

إن أغلب تلك المعمولات التي قيل بجواز أو بلزوم حذفها قد استعيض عنها بدلالة المقال وبتوافر القرائن الأسلوبية التي بالإمكان أن تعوض الحذف، وفي هذا ما يقنع بانتهاج التركيب البسيط لأن العبرة بالمدلولات لا بالقوالب والأنماط القارة.

ومرة أخرى يرشد هذا الحذف إلى وهم نظرية العامل والفضلات في الجملة، لأن العرب فعلا تتساهل في ما يسميه النحاة عمدة متى سلم الأداء ولم يلتبس القصد.

واعتقادي أن القرآن الكريم قد توصل إلى بلاغته واختصاره في كثير من التراكيب عن طريق إلغاء النمطية القارة متى أدى الجزء المعبر به من الجملة القصد وحقق الهدف.

---

(846) شرح الكافية، 160/1.

(847) إملاء ما من به الرحمان، 2/ 172-173.

(848) إعراب القرآن، للزجاج، 650/2.

(849) الخصائص، 360/2، باب في شجاعة العربية.

(850) المغني خاتمة في الحذف.

ولن يؤخذ من تخريجات المبرد ولا من نص سيبويه إلا أنها التزام بالأصل الذي لا يبيح إضمار عوامل الأفعال، ووفاء له وفاءً يصل إلى حد التصرف في النصوص واتهام قائليها بالخطأ ولو أنهم من فصحاء العرب وخلصهم ما دام ذلك يضمن حماية الأصل ويكفل له الاطراد.

الفصل الخامس

نظرية العامل بين القبول والرد

لقد سبق أن بينت تجذر نظرية العامل في النحو العربي وتمكنها منه. وقد انتهيت إلى أن القول بالعامل يكاد يكون الأصل الإجماعي الذي أخذت به جميع المدارس النحوية على ما بينها من اختلاف في اعتماد أصول ورفض أخرى.

ومن خلال استناد النحاة إلى نظرية العامل في الاحتجاج من أجل تأكيد حقيقة نحوية ما، يتبين أن الإعمال كان مرجعا نحويا مقبولا لدى جميع الأطراف، فمن العبث أن يلجأ نحوي إلى إلزام خصمه برأي معين معتمدا على أصل مردود عند الطرف الآخر، ولو فعل لما حظي رأيه إلا بالإهدار والإهمال، لأن الأصل المستند إليه غير ملزم.

ورغم وضوح أثر الإعمال في النحو العربي فإن هذا لم يمنع من أن يذهب بعض الباحثين – في نطاق التنويه بجهود شخصيات كانت موضوع درسهم – إلى أن نظرية العامل قد كانت مستهدفة للرد، وأن نحويا معينا كان يعمل على نقضها.

دعاوى الثورة على نظرية العامل:

لقد ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار ابن جني ثائرا على العامل، ورأى آخرون أن الفراء قد ناهض النظرية، ورأى آخرون أن الجرجاني قد جاء بنظرية النظم بديلا عن نظرية العامل. وفي النهاية، تجمع الدراسات على أن ابن مضاء القرطبي قد كان صوتا جهوريا ارتفع ضد نظرية العامل.

وقبل أن أبحث هذه الدعاوى لأدلي بعد ذلك برأيي، أنبه على شيوع خطإ منهجي وعلمي يتمثل في الخلط بين كون أحد النحاة متصورا لنظرية

العامل تصورا غير مادي متحكم، وبين أن يكون رافضا للنظرية من أصلها.

ومنذ الآن أعلن أنه ليس في الإمكان – في ما أعلم – إثبات وجود دعوة صريحة إلى إلغاء نظرية العامل قبل دعوة ابن مضاء. ومن أجله فلا بد من التحقق وإعادة النظر في جميع تلك الومضات التي دعيت ثورة ضد العامل. وأرى أن فحص أكبر قدر من آثار النحاة الذين عزي إليهم الخروج على نظرية العامل هو وحده القمين بأن يفيد حكما سليما في الموضوع.

ومما يؤكد لي أن نظرية العامل لم يقف ضدها النحاة على سبيل المطالبة بإلغائها ما لاحظته في الفصل الأول من هذا البحث أثناء حديثي عن موقع النظرية من النحو العربي، ومن كونها نظرية متجذرة فيه مما لا يجعل من اليسير تجاوزها أو إسقاطها. فهي قد أملت على هذا النحو مصطلحاته وحددت تعاريفه، وصممت رصف أبوابه، ووجهته مسيره. ولقد اعتمدت في الاحتجاج فاتخذها النحوي ركنا شديدا يأوي إليه. ولهذا فالثورة على نظرية العامل تستلزم الثورة على كل هذه الأشياء، على المنهج النحوي في التناول، وعلى المصطلح وعلى التعريف والتبويب. ولست أجد في ما أعلم من كتب النحو مصدرا حبّر بغير المصطلح المتأثر بالعامل أو صمم على خلاف مقتضى الإعمال.

وبالجملة فإن القول بالثورة على العامل يحتاج إلى ما تحتاج إليه كل حقيقة علمية من وفرة الأدلة وتضافر الحجج.

1- الفراء وموقفه من العامل:

إن أول النحاة الذين وصفوا بالثورة على العامل هو أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (ت 207هـ) (851).

فلقد ذهب د. أحمد مكي الأنصاري إلى أن الفراء كان مناهضا لنظرية العامل، وقد استبان له من النظر في مؤلفاته إهماله لأصول الإعمال وقواعده. ولقد كان يرى أن الفراء هو ملهم تلك الدعوة التي تجلت واضحة عند ابن مضاء من دون أن يعترف هذا بأخذه.

فعن سبق الفراء يقول د. الأنصاري: "ومرد الفضل في هذا إلى شيخ المجددين أبي زكرياء يحي بن زياد الفراء ولما كان إلغاء نظرية العامل يلح على الفراء إلحاحا شديدا، رأيناه يلغي الأفعال النواسخ فيدمج باب كان وأخواتها في باب الفعل العام، لأن "كان" فعل وليس يهمنا أن يكون تاما أو ناقصا أو من أجل ذلك نعرب المرفوع بعدها فاعلا. أما المنصوب فنعربه حالا"(852)، وعن تأثر ابن مضاء بالفراء يقول: "وبعد فلست أشك في أن ابن مضاء انتفع بآراء الفراء أكبر انتفاع ويخيل إلي أنني لو تتبعت بقية آراء ابن مضاء في كتابه لرددت معظما إلى منبعها الأصيل وهو أبو زكرياء الفراء"(853)

وحجة الأستاذ الأنصاري أن د. شوقي ضيف محقق الرد علي النحاة قد نبه إلى أن ابن مضاء قد قال بقول هو للفراء ويتعلق الأمر بإعراب الآية:

---

(851) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، 139، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزابادي، 28، طبقات النحويين واللغويين، 13.

(852) أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، 430، ط. القاهرة، 1964.

(853) المرجع نفسه.

﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ (المائدة 40) فلقد كان سيبويه يرى أن السارق والسارقة مبتدءان والخبران محذوفان والتقدير فيما فرض عليكم[854].

لكن ابن مضاء يذهب إلى أن الفعل المرتبط بالفاء فاقطعوا- هو الخبر وهذا لا يعادل زيد فمنطلق الذي لا يصح أن تكون منطلق فيه خبرا لأن كلمة السارق والسارقة مع كونهما اسمين فإن فيهما معنى يقبل أن يخبر عنه بخلاف زيد.[855]

ولقد أحال د. ضيف على كتاب معاني القرآن الذي عرض فيه الفراء رأيه ولم أجد في معاني القرآن مما ذكر ابن مضاء قليلا ولا كثيرا.[856]

وعلى نحو ما نجد د. الأنصاري يلح على أخذ ابن مضاء من الفراء نجد التسليم بهذه القضية لدى د. البدراوي زهران الذي رأى أن الفراء كان حريصا على إلغاء العامل. ومستنده في هذا دراسة د. الأنصاري التي تقبلها من غير اعتراض.[857]

وبما أن الأمر عند د. زهران لا يعدو أن يكون متابعة للغير ومواطأة لبحث سابق فإنني أكتفي بمناقشته من خلال مناقشة رأي د. الأنصاري:

إنني أرى أن د. الأنصاري لم يطل الوقوف عند ما قاله القدماء عن منهج الفراء في دراسته للنحو وصياغته له.

---

(854) الكتاب، 1/142-143.

(855) الرد على النحاة، لابن مضاء، 104-105.

(856) معاني القرآن، للفراء.

(857) عالم اللغة، لعبد القاهر المفتن في العربية ونحوها، د. البدراوي زهران، 46، دار المعارف، ط. 3، 1981.

فلقد سجل الزبيدي أن الفراء عمل النحو على مقتضى اللفظ والمعنى، واشترط في الإعراب ألا يفسد المعني، أما سيبويه فلقد عمل نحوه على المعنى فأضاع اللفظ، ومن هنا لحقه الغلط. ولو كان الإعراب يتبع المعنى فقط لكان من الواجب نصب زيد في جملة مات زيد لأن المعنى أن الله أماته، لكنه لما روعي اللفظ أكتفي بمجرد النسبة فقيل زيد فاعل مع أنه مفعول معنى[858].

وأظن أن هذا النص جدًا مفيد في استبانة طريقة الفراء في معالجة القضايا النحوية. فقد يصح أن يقال بأنه نزع منزعا شكليا أو وصفيا في دراسة الجمل فجاء بأحكام قد تكون غريبة عند نحاة آخرين.

ولقد سبق أن بينت أن الفراء قد علل بعض الحركات الإعرابية تعليلا صوتيا؛ فقد علل الكسرة في الحمد في قراءة من قرأ الحمدِ بالكسر بأن الدال كسرت لمطاوعة كسرة اللام.[859]

إن تفرد الفراء بأراء نحوية مناقضة لأصول الإعمال الحسية هو ما أغرى بعض الباحثين بالقول بأن الرجل قد عمل على إسقاط نظرية العامل، وفي اعتقادي أن الفراء ليس إلا أحد أولئك الذين سلموا بالعامل لكنهم لم يتصوروه مؤثرا حسيا عليا، وهذا اتجاه له حضور قوي ويشايعه أكثر من نصير في النحو العربي.

فالكوفيون وقد قالوا بتبادل العمل بين المبتدأ والخبر كانوا ضد أصل إعمالي يمنع أن يكون الشيء معمولا لمعموله. لكن هذا لا يدعو إلى القول بأن الكوفيين كانوا ضد نظرية العامل.

---

(858) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، / 32.

(859) معاني القرآن، للفراء، 3/1.

إن هناك فرقا بين جحد النظرية وتمثلها تمثلا غير حسي. وهذا الفرق هو الذي أغفله بعض الباحثين فهان عليهم أن يقولوا: إن هذا النحوي أو ذاك كان ضد نظرية العامل بإطلاق.

وإذا تركت كل هذا البحث النظري وعدت إلى ما كتبه الفراء وهو الذي يجب أن يكون الحكم في مثل هذه المناقشة، فإني أسوق نماذج تبين أن الرجل قد قال بالعامل كسائر النحاة، وإن كان غير متعسف فيه ولا مغال في مقتضيات الإعمال الحسي المادي.

ومن الشواهد على ما أقول من كتابه معاني القرآن ما يلي:

1- حين تعرض الفراء لبيان قوله تعالى ﴿فشربوا منه إلا قليل منهم﴾ (البقرة 247) تحدث عن وجه الرفع والنصب في "قليل" فأورد أحكام الاستثناء، فقرر أن المستثنى منه إن لم يكن مذكورا فإنه يجب إعمال ما قبل إلا في ما بعدها، يقول الفراء: وإذا لم تر قبل إلا اسما فأعمل ما قبلها في ما بعدها، فتقول ما قام إلا زيد. رفعت زيدا لإعمالك قام إذا لم تجد قام اسما بعدها[860].

2- حين تعرض لنصب ﴿غفرانك ربنا﴾ (البقرة 284) قرر أن النصب بسبب تقدير فعل مضمر يقول الفراء: ومثله أن تقول يا هؤلاء الليل فبادروا وأنت تريد هذا الليل فبادروا ومن نصب الليل أعمل فيه فعلا مضمرا قبله. ولو قيل غفرانُك (بالرفع) ربنا لجاز[861].

(860) معاني القرآن، للفراء، 167/1.

(861) المصدر السابق، 182/1.

3- لما تعرض لقوله تعالى ﴿عليكم أنفسكم﴾ (المائدة 107) سجل أن عليك ودونك وإليك قد يتوسع فيها. وقد زعم الكسائي أنه سمع بينكما البعير فخذاه وأنه سمع بعض العرب تقول ما أنت زيدا.

وأخيرا قرر أن معمولات أسماء الأفعال لا تتقدم عليها فقال: ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها لأنها أسماء والاسم لا ينصب شيئا قبله تقول ضربا زيدا ولا تقول زيدا ضربا فإن قلته نصبت زيدا بفعل مضمر قبله كقول الشاعر:

(يا أيها المائح دلوي دونكا)[862]

إن شئت نصبت الدلو بمضر قبله وإن شئت جعلتها رفعا تريد هذه دلوي دونكا[863]

فهل يخرج هذا عما قاله النحاة من أن الأسماء أضعف من الأفعال عملا، ومن أن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه، وهذا جدال قد سجله صاحب (الإنصاف)[864] وأزعم أن الفراء قد كان أكثر تشددا من الكوفيين في هذه القضية، فهم قد سوغوا أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه فجوزوا زيدا عليك، وبكرا دونك.[865]

وليس المقام مقام استقراء، وما أوردته قد يكون فيه غني وكفاية في

(862) الرجز لشاعر جاهلي من بني أسد بن عمرو وتمثلت به جارية من بني مازن وتمامه:

إني رأيت الناس يحمدونك

يثنون خيرا ويمجدونكا.

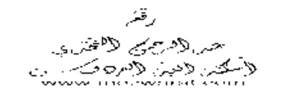
شرح شواهد الأشموني، 206/3، الإنصاف، 228/1، معاني القرآن، 322/1.

(863) معاني القرآن، 322/1.

(864) الإنصاف، 1/ 228.

(865) المصدر السابق، 1/ 228.

إفادة أن الفراء قد قال بالعامل بل وتشدد فيه في مواضع ترخص فيها نحاة آخرون. وما يمكن أن يعثر عليه هذا الدارس أو ذاك من تهاون في أمر الإعمال لا يجوز أن يفسر على أنه رفض للنظرية من أصلها، وإنما هو فهم خاص لوجه الإعمال في ذلك الموضع.



2- ابن جني وموقفه من العامل.

تردد في بعض الدراسات الحديثة التي حاولت إثبات رفض بعض النحاة لنظرية العامل منذ فجر النحو العربي أن أبا الفتح عثمان بن جني (ت 391 أو 392) [866] يأتي في طليعة هؤلاء الناقمين على الاتجاه الإعمالي في العربية[867]

وأعتقد أن ابن مضاء هو المسؤول الأول عن إيهام الناس بأن ابن جني كان ينتقد على النحاة قولهم بالعامل.

فلقد كان ابن مضاء مدعوا إلى أن يسند دعواه إلى إلغاء العامل فأغتنم كلمة عند ابن جني فقدمها بين يدي دعوته، وأخذ بعض الدارسين من ذلك أن ابن جني قد ثار على العامل. ويتعلق الأمر عند ابن مضاء بإيراده كلاما لابن جني بعد حكاية كلام سيبويه. فقد قال: "وصرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره. قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل المعنوية واللفظية. وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم لا لشيء غيره. [868]

ولو حاولنا فحص قولة ابن جني في الخصائص وتنصيصه على أن العامل هو المتكلم لوجدنا أنه قد قال ما قال عرضا في مضمار إثبات حقيقة أكبر وأهم بالنسبة إليه، وهي كون العوامل المعنوية هي الأغلب والأظهر في النحو. ذلك أن العامل اللفظي نفسه يتضمن معنى فهو آيل إلى أن يكون

---

(866) ترجمته في نزهة الألباب، 220، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، 137.، وبغية الوعاة، 322.

(867) ينظر على سبيل المثال النحو العربي، د. مازن المبارك، 153، وأصول النحو العربي، 5، محمد عيد، 214.

(868) الرد على النحاة، 86.

معنويا. يقول ابن جني عن العوامل: "وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي وهذان الضربان وإن عما وفشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة. واحد منها لفظي وهو شبه الفعل نحو أحمد ويرمع... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل. ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية... وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره[869].

إن مقالة ابن جني لا يمكن أن تفهم مبتورة معزولة عن النص بأكمله؛ فالنص لم يخصصه ابن جني لنقض نظرية العامل وإنما أفرده لتأكيد رأيه في أن العامل المعنوي هو الأصل والأقوى والأغلب والأظهر. وهذا طبعا مخالف لما عند النحاة من تقوية العامل اللفظي على المعنوي، فلقد حاول ابن جني الدفاع عن رأيه بشاهد من موانع الصرف، فسجل أن تلك الموانع تسعة، ثمانية منها معنوية، وواحد منها لفظي يتمثل في مشابهة الاسم بالفعل.

وقد حاول ابن جني الاعتذار للنحاة في تقسيم العوامل إلى لفظية ومعنوية مع أنها في حقيقتها معنوية، وقال: وإنما قال النحويون عامل لفظي

(869) الخصائص، لابن جني، 1/109–110.

وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصاحبه... [870]

فالنص مسوق لبيان أن العامل لا يكون إلا معنويا ذلك لأن الإعمال يحدثه المتكلم، والمتكلم لا شك يقصد من إيراد الألفاظ معانيها لا نصوصها. فهو قاصد إلى المعنى ومن أجله ساق اللفظ.

هذا فهمي لقول ابن جني. وبالإمكان أن أورد شواهد متعددة على صحة ما ذهبت إليه من أن الرجل لم يقصد إلى نقض العامل.

وعسى أن أصل من خلال عرض النقط التالية إلى تأكيد ما ذهبت إليه:

1- إن قضية خطيرة كإسقاط نظرية العامل لو أنها كانت تحظى من ابن جني بعناية لكان له أن يفرد لها الحيز المناسب لأهميتها وحجمها في النحو العربي، فلا يورد كلمة عابرة مدرجة ضمن قضية أخرى هي تأكيد أن العامل المعنوي هو الأصل والأقوى.

2- من العبث أن يخصص ابن جني بابا لتغليب العامل المعنوي وتقديمه حتى إذا أراد أن يستشهد على صحة رأيه جاء بما ينسف النظرية ويجتثها من أصلها. وفي ذلك تناقض وتداع لا يقع لمثل ابن جني أكيدا.

3- لست أرى لِمَ يحسب ابن جني مناهضا لنظرية العامل لمجرد أنه قال إن العامل هو المتكلم ثم لا يقال هذا عن النحاة الذين قالوا بالقول نفسه؛ فابن الحاجب مثلا وبعده الرضى الاسترابادي قالا: إن العامل بمثابة الآلة وإن العامل الحق هو المتكلم يقول رضي الدين: "لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في

---

(870) الخصائص، لابن جني، 1/109-110.

الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة قد جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ولهذا عدوه عاملا. [871]

فهل يكون الرضي ثائرا ضد نظرية العامل لأنه أرجع العمل للمتكلم؟

4- إن صنيع ابن جني في أكثر كتبه واقع لا يجوز أن تحجبنا عنه كلمة قد أسيء فهمها و لا أرى أن أحدا يمانع في الاحتكام إلى الآثار العلمية لابن جني لتكون الفيصل في هذا الاختلاف. فابن جني في ما كتبه قد قال بالعامل في قضايا متعددة، وحرص على أصول النظرية كما حرص عليها عامة النحاة؛ فهو الذي سجل أن الجازم أضعف من الجار، وأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء. [872]

لقد كان ابن جني يرى أن اللام هي أداة التعريف (ال) وأن الألف قبلها وصل. وآية ذلك تخطي العامل قبلهما لهما وعمله في اسم بعدهما. ولو كانت (ال) بحرفيها هي المعرفة لما تخطاها العامل. وقد توهم أن شخصا يسأله لم تتخطى الباء (ها) في (بهذا)، و(ها) على حرفين فيجيب بأن (ها) اسم معناه التنبيه والتنبيه ضرب من التوكيد فلا مانع من أن يتخطاها حرف الجر وإن كانت على حرفين. [873]

فابن جني في هذا يحتج بقواعد الإعمال ويقررها ويدافع بها وعنها. ومن الغريب أن يكون مع هذا كله عاملا على رفضها أو إلغائها.

ونجد لابن جني أراء في كثير من المسائل الإعمالية الخلافية، فلقد

---

(871) شرح الكافية، 18/1.

(872) سر صناعة الإعراب، لابن جني، 345/1.

(873) المصدر السابق.

كان يقول برفع الابتداء والمبتدأ للخبر.[874]

وكان يمنع الفصل بين المصدر ومعموله ولو بالوصل. وكان يرى أن الفصل قد وقع لحنا في حديث الناس.[875]

وعلى العموم فلا نجد لابن جني رأيا يثبت خروجه عن ضوابط الإعمال ومقتضياته.

5- على أن القول بأن العامل هو المتكلم ليس من قبيل الاكتشاف الخطير الذي يبشر به بل هو كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني من مسلمات علم النحو وغيره.[876]

وعلى أي حال فإن ابن مضاء الذي استغل كون العامل هو المتكلم اقتباسا من ابن جني قد كان أول من رفضه إذ أحس فيه دسيسة اعتزال بما فيه من نسبة الفعل إلى العبد، والعبد عند أهل الحق ليس خالقا لأفعاله، ومن ثم لا يكون العامل الحق إلا الله.[877]

وبما أن ابن مضاء يختار ربط الظاهرة الإعمالية بالذات الإلهية؛ فإن من شأن ذلك أن يؤمن بها المؤمن ويجحدها المنكر للألوهية. وكل هذا يبتعد بها عن واقع الدرس اللغوي، ولكن ما قاله ابن مضاء امتداد طبيعي لما قاله ابن جني من كون العامل هو المتكلم.

ونسبة القول إلى المتكلم إن أريد بها أن تكون بديلا عن نظرية العامل

---

(874) الخصائص، 385/2، وينظر المطالع السعيدة شرح الفريدة، 207/1، المهمات المفيدة، 76/1، وفيهما أن ابن جني كان يقول بالترافع بين المبتدأ والخبر وهذا خلاف ما في الخصائص.

(875) الخصائص، 268/3.

(876) من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، هامش ص: 105. دار الفكر، بيروت.

(877) الرد على النحاة، 87.

فإنها لا تجيب عن سؤال ولا تحل إشكالا. بل هي تزيد الأمر اضطرابا وارتباكا؛ ذلك بأنها تجعل اللغة ملك الفرد المتكلم يتصرف فيها على هواه. ومعلوم أن اللغة مؤسسة اجتماعية تواضعية لا يملك فيها الفرد أن يتصرف على مقتضى مشيئته.

إنه لا أحد يجهل أن المتكلم هو الذي يصوغ التراكيب فيرصف أجزاءها. وكل هذا ليس موضوع تساؤل، وإنما التساؤل عن سبب التزام المتكلم الرفع في الفاعل والمبتدأ وانضباطه لنصب الحال والمفعول مثلا، أين يمكن أن يوضع هذا من حرية المتكلم؟ ومسؤوليته عن الإعمال. يقول د. تمام حسان رادا على نسبة التأثير الإعرابي إلى المتكلم: "فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة فلو ترك لكل متكلم أن يرفع وينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة"[878]

هذه جملة الدواعي والأسباب التي جعلتني أستبعد أن يكون ابن جني قد حاول نقض نظرية العامل. وقد وجدت أن د. عبده الراجحي يذهب إلى رفض ما رفضت، وإن كان قد اكتفى بالإشارة إليه عرضا[879].

أما أولئك الذين سجلوا ابن جني في لائحة الناقمين على نظرية العامل فقد فاتهم أن المذهب لا يبنى على القولة الوحيدة لو صحت وأنه لابد من تضافر الأدلة واستقصاء النصوص من أجل إثبات ما ذهبوا إليه.

---

(878) اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، 51، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958.

(879) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، 157.

3- ثورة ابن مضاء على نظرية العامل

1) التعريف بابن مضاء:

أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن سعيد بن الحريث بن عاصم بن مضاء. أندلسي من مواليد قرطبة سنة 513هـ.[880] أصله من قرى شذونة.[881] تعلم بقرطبة فكان له بها شيوخ معروفون. بها أخذ الفقه والأصول والحديث فاجتمعت له أسمعة كثيرة لكنها قد ضاعت لما دخل الروم مدينة ألمرية. ورغم لين جانبه ودماثة خلقه فإنه لم يسلم من أبناء عصره فرحل إلى تنملل بالمغرب وانقطع للتدريس بها فعرف قدره، فأدناه يعقوب بن عبد المؤمن[882]. ودخل فاس سنة 550 وعاد إلى قرطبة سنة 560 ثم رحل إلى مراكش وحصلت بينه وبين أبي يعقوب جفوة ثم إنه عفا عنه وولاه قضاء بجاية وبعد عودته إلى مراكش ولي قضاء الجماعة. وبعد سنوات من القضاء أعفي من منصبه وعاد إلى إشبيلية فانقطع للتدريس وتوفي 592هـ.

هذه نبذة وجيزة عن حياة ابن مضاء الذي يشغل الحديث عنه حيزا مهما في كتب الدارسين المحدثين الذين يختلفون أيما اختلاف في تحليل شخصيته وتقدير دعوته.

ومن الغريب حقا أن يضيع بعض الباحثين في متاهات من الوهم

(880) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي، السفر الأول، القسم الأول، ترجمة 291، ص 212. تحقيق د. محمد بنشريفة، دار الثقافة، بيروت.

(881) جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الإعلام مدينة فاس، لأحمد بن القاضي، ترجمة 92، ص 42. ط. دار المنصور، الرباط، ط. 1973.

(882) الذيل والتكملة، القسم الأول، ص 210.

المترتب عن شرودهم عن المظان الموثقة التي تعرف بهذا الرجل. ويصير هذا البعد عن المظان مؤسفا حين يقف باحث كالأستاذ محمد عيد الذي اهتم بابن مضاء ليطيل الوقوف عند معنى ضياع سمعة ابن مضاء التي وردت في كتاب الديباج المذهب لابن فرحون. فقد ذهب الأستاذ محمد عيد بعيدا في تحليل معنى السمعة الضائعة[883] وما ذلك إلا لأنه عرف ابن مضاء من خلال نسخة تجارية للديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب.

وأصل التعبير أن ابن مضاء قد ضاعت أسمعته لا سمعته وهي هكذا واردة في الذيل والتكملة[884] وفي جذوة الاقتباس[885] والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام[886].

يعرف لابن مضاء إسهام في النحو مع تضلعه من الفقه وقد أشار مترجموه إلى أنه كان عمدة في النحو وأنه كان بقية المحققين له في القرن السادس[887]، وهذا طبعا يؤهله لأن تكون له كلمة في موضوع النحو إلى جانب حضوره في مجال الفقه. وأقدم المصادر المترجمة تذكر له كتابين هما "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"[888] وكتاب المُشرِق الذي سمعه كثير من الأندلسيين فاستجازوه فيه فأجازهم. ويذكر صاحب "الذيل والتكملة" أن ابن

(883) أصول النحو العربي، د. محمد عيد، 47، وقارن بالديباج المذهب معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، 47، دار الكتب العلمية، بيروت.

(884) الذيل والتكملة، القسم الأول، 213.

(885) جذوة الاقتباس، 142، القسم الأول.

(886) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم، 92/2، المطبعة الملكية، 1974.

(887) الذيل والتكملة، 217/1.

(888) ذكره في الذيل والتكملة، 215، جذوة الاقتباس، القسم الأول، 142، الديباج المذهب، 48، الإعلام، 96/2، بغية الوعاة، 139.

مضاء قد ضمن كتابه (المُشرق) آراءه النحوية. ويحسن إيراد نصه هنا فقد قال: "كان ابن مضاء... حافظا للغات بصيرا بالنحو مختارا له مجتهدا في أحكام العربية متفردا فيها بآراء ومذاهب شذ بها عن مألوف أهلها وصنف فيما كان يعتقده منها كتابه المُشرق المذكور"[889] فلكون أقدم المصادر لا تذكر لابن مضاء إلا الكتابين المذكورين. ولكون ابن مضاء قد ضمن كتابه المُشرق آراءه التجديدية كما يذكر ذلك ابن عبد الملك. فقد ذهب الأستاذ محمد بن شريفة إلى أن كتابه الذي نشره شوقي ضيف تحت عنوان الرد على النحاة هو عين كتابه المُشرق في النحو[890] ومستنده أن ابن القاضي في جذوة الاقتباس يقول: وألف كتاب "المشرق في النحو" و"الرد على النحويين" في جزء متوسط. [891]

وأجد ميلا إلى الأخذ برأي الدكتور ابن شريفة للدواعي التي رآها ولكون محقق الكتاب لم يعتمد في عمله إلا على نسخة متأخرة كثيرة الأخطاء وجدت بدار الكتب تحت رقم 375 نحو وقد نسخت سنة 1318هـ.[892] وحين أعاد د. ضيف نشر الكتاب فقد اعتمد نسخة خطية هي نسخة المكتبة الخليلية بالقدس وليست أحسن حالا من سابقتها، فقد خلت من ذكر اسم المؤلف وتضمنت نيفا وستين تحريفا وسقطت منها كلمات في نيف وثلاثين موضعا.[893] فلهذا اضطر د. ضيف إلى أن يتم النسختين من مجرد اجتهاده معتمدا على الخصائص والمقتضب. ولقد نشر د. إبراهيم البنا كتاب "الرد

---

(889) الذيل و التكملة، 217.

(890) رأي د. محمد بنشريفة بهامش الذيل والتكملة، / 218.

(891) جذوة الاقتباس، 42، ترجمة 92.

(892) مقدمة الرد على النحاة، شوقي ضيف، 21، الطبعة الثانية، 1982.

(893) الرد على النحاة، ص، 5، ط. 2.

على النحاة" بعدما حققه عن نسخة المكتبة الخليلية بالقدس وعن النسخة التمورية إلا أنني أستفيد من إعادة التحقيق أن د. البنا لم يكن راضيا عن التحقيقين السابقين لد. ضيف وربما تعلق ذلك بتسمية الكتاب.

هذا ما يسمح به المجال في التعريف بشخص ابن مضاء وآثاره. ولمبتغي الاستزادة أحيل على أهم مصادر ترجمته وهي الذيل والتكملة[894] التي تعتبر أكثر المصادر استفاء لحياته وله ترجمة في "بغية الملتمس من تاريخ رجال أهل الأندلس" للضبي[895] وله ترجمة في "الديباج المذهب لابن فرحون"[896] وفي "جذوة الاقتباس في ذكر من حل مدينة فاس" لأحمد بن القاضي[897] وترجمته في "غاية النهاية في طبقات القراء" لابن الجزري[898] وفي الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم[899] و"بغية الوعاة" للسيوطي[900].

(894) الترجمة 291، ص 212، دار الفكر العربي، 1967.

(895) الترجمة 465، ص 207، دار الفكر العربي، 1967.

(896) الديباج المذهب، لابن فرحون، 47، دار الكتب العلمية، بيروت.

(897) جذوة الاقتباس، الترجمة 92، ص 142، دار المنصور الرباط، القسم الأول.

(898) غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن الجزري، نشر برجيستراسر، الترجمة 289، 68/1. دار الكتب العلمية، ط. 3.

(899) الإعلام، ج92/2، الطبعة الملكية، 1974.

(900) بغية الوعاة، للسيوطي، 139، دار المعرفة.

2) ثورة ابن مضاء على نظرية العامل:

لقد حظيت دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل بعناية فائقة؛ فمنذ أن نشر د. شوقي ضيف كتاب "الرد على النحاة" والدراسات تتوالى والبحوث تتعاقب محاولة استكناه حقيقة دعوة ابن مضاء. ولقد كتب لهذه الدعوة أن تجد أكثر من نصير لأنها صادفت اكتساح موجة وصفية في الدراسات العربية النحوية. وقد اعتبر ابن مضاء عبقرية نادرة وعقلية متفردة استطاعت أن تكتشف الثغرات المنهجية في الدرس النحوي القديم؛ وإذا كان هذا هو الارتسام السائد عن ابن مضاء، فإن هذا لم يمنع أن يتناول بعض الباحثين ابن مضاء بغمز لاذع لم يكن في أكثر الأحيان منصبا على حقيقة دعوته بقدر ما كان منصبا على قضايا لا صلة لها بالفكر النحوي، وذلك كانتمائه المذهبي وموطنه وخلفيات ثورته وبواعثها. ومن أجل إيفاء هذه الثورة بعض ما تستحقه فإنني سأعالج القضايا التالية:

2-1 حقيقة دعوة ابن مضاء

2-2 النقد الموجه لابن مضاء

أ/ النقد المتعصب

ب/ النقد العلمي

2-3 الانتصار لدعوة ابن مضاء

2-1 حقيقة دعوة ابن مضاء

لقد أفرد ابن مضاء لآرائه التجديدية كتبا منها "المُشرق" و"تنزيه القرآن" وقد نشر له د. ضيف كتاب "الرد على النحاة" ولن أعود للحديث عنه

صحة التسمية، وإنما أتناول كتاب "الرد" على اعتبار أنه أصبح الممثل لفكر ابن مضاء.

وكتاب "الرد" ضمنه ابن مضاء رأيه الذي يذهب فيه إلى رفض العامل والعلل الثواني والثوالث والقياس والتمارين غير العلمية، وبما أن قصدي ليس هو دراسة مناحي التجديد عند ابن مضاء فإني أقتصر من دعوته على رأيه في العامل وهو ما يتعلق به بحثي.

لقد شاء ابن مضاء أن يكون تناول نظرية العامل بالنقد والتوهين هو أول مباحث الكتاب، ولا شك في أن تصدير كتابه بمناقشة العامل قبل غيره يفهم منه مقدار أهمية هذه النظرية عنده، ومقدار ما هي مسؤولة عنه من تحريف النحو العربي عن مسيره الصحيح.

استهل ابن مضاء حديثه عن العامل بتوطئة أبان فيها عن قصده من محاولته، وسجل أنه لا يستغرب أن يكون للمتأخرين نقد لبعض أراء المتقدمين، وأن تكون لهم إضافات من غير أن يؤدي ذلك إلى انتقاص أقدار السابقين.

وقد أبان عن التعقيد الذي وصل إليه النحو حين انحرف عن مسيره وتخلى عن وظيفته التي هي حفظ كلام العرب وصيانته من التغيير[(901)]

ولقد بلغ هذا النحو درجة من الضعف جعلت الكثير يتندر بأحكامه فقال الشاعر على لسان المتندرين:

ترنو بطـــرف ســـاحر فـــاتر　　　أضعف من حجة نحوي[(902)]

---

(901) الرد على النحاة، 80.

(902) البيت نسبه ابن خلكان إلى أحمد بن فارس، وفيات الأعيان، الترجمة 49، ص 110، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

وكأن ابن مضاء كان يتوقع أن ينأى البعض عن دعوته لصدورها عن نحوي متأخر موطنه الأندلس التي تقع بعيدا عن الرقعة التي نشأ بها النحو وترعرع، فلذلك يسارع إلى تأكيد أن الأمر لا يتعلق بزمان أو مكان وإنما يتعلق بقدرة على الفهم والتحليل.

يقول ابن مضاء ولعل قائلا يقول: أيها الأندلسي المسرور بالإجراء في الخلاء المضاهي بنفسه، الحفي ذكاء وأي ذكاء، أتزاحم بغير عود وتكاثر برذاذك الجود[903].

أتزري بنحوي العراق وفضل العراق على الآفاق كفضل الشمس في الإشراق على الهلال في المحاق.[904]

فيقال له إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد فليس هذا بعشك فأدرجي[905].

لقد كان ابن مضاء مقتنعا بمقدرة المتأخرين على الإضافة والتعقيب على ما قاله المتقدمون. وقد أعرب عن هذا في موضع آخر من كتابه فاستشهد بقول الجاحظ: ما على الناس شيء أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئا. وقد قال أبو عثمان المازني إذا قال العالم قولا فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له والاحتجاج بخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا[906].

ويشرع ابن مضاء في نقد نظرية العامل فيسجل مسؤوليتها عن

---

(903) في نسخة 1947 من الرد على النحاة أورد د. ضيف، تكاثر برذاذك الجود. الرد على النحاة ص: 83 وقد عدل العبارة في طبعة 1982 فكتب وتكاثر برذاذك الجود ص: 74.

(904) الرد على النحاة، 84.

(905) المصدر السابق.

(906) المصدر السابق، 95.

تحريف الكلام العربي بما تقحمه من تقديرات لا دليل عليها وحججه تتخلص في التالي:

1- إن القول بالعامل وبتأثير الألفاظ بعضها في بعض ليس أمرا إجماعيا؛ فلقد حاول ابن جني من قبل التنكر لهذه النظرية حينما استعاض عنها بنسبة العمل إلى المتكلم[907]

فابن جني على هذا متقدم في النقد، وهو ليس ممن يسهل تجاوزه

2- إن القول بعمل الألفاظ وتأثيرها لا مستند له من الشرع أو من العقل، فالفاعل لشيء لا يمارس فعله إلا بإرادة كالحيوان، أو بطبع كالنار التي تحرق بطبعها أما ما أسماه النحاة عوامل فلا يصلح لأن يعمل بطبع أو بإرادة.

وإن قيل إن هذه الألفاظ عوامل على وجه التشبيه والتقريب؛ فإن بالإمكان الأخذ بأقوال النحاة في العامل لو لم يسقهم ذلك إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي وادعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها. [908]

ولو لم يصلوا إلى ما وصلوا إليه لسومحوا في ذلك، أما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك. [909]

3- وينصرف ابن مضاء إلى الحديث عن ادعاء الحذف في الكلام فيسجل أن النحاة يرون أن المحذوف قد يكون كلاما لا يستقيم المعنى إلا بتقديره و إظهاره، كقولك لمن رأيته يعطي الناس زيدا أي أعط زيدا.

---

(907) الرد على النحاة، 87.

(908) المصدر السابق، 82.

(909) المصدر السابق، 88

والمحذوفات من هذا النوع واردة في القرآن الكريم وهي مرادة ولكن حذفها أكسب اللفظ وجازة وخفة.

وقد يكون المحذوف كلاما لو ظهر لأورث الأسلوب ثقلا لأن المعنى واضح بين من غير تقديره كما في: أزيدا ضربته فالنحاة يقدرون أضربت زيدا. وهذه دعوى لا دليل عليها وليت شعري ما الذي يقدرون في قولهم أزيدا مررت بغلامه.[910]

وإما أن يكون المحذوف كلاما لو ظهر لتغير الأسلوب جملة وتفصيلا وذلك كما في تقدير أدعو قبل جملة النداء في يا عبد الله.

فبتقدير أدعو يتحول الأسلوب من النداء الذي هو أسلوب إنشاء إلى أسلوب إخبار.

ويمضي ابن مضاء في استعراض ظاهرة الحذف ولا يقبل منها إلا النوع الأول الذي تبين له أن المعنى يستدعيه، وأن القرآن قد حفل به وفي المقابل يرفض التقديرات الصناعية التي لا تستدعيها إلا الرغبة في تسوية الصنعة الإعمالية.

وفي رفضها تخفيف على الأسلوب وصيانة له من الإقحام والزيادة وقد يكون هذا التقدير المتحكم في الأسلوب عملا مسيئا إلى صفاء اللغة وطبيعة الأداء وقد يتجاوز الأمر هذا إلى الحرمة حينما يتعلق الأمر بإضافة ألفاظ مقدرة إلى القرآن الكريم الذي هو البيان الأعلى الذي خاطب الناس ففهموه، ووعوا عنه، ومعلوم أن هذا القرآن مضمون له أن يظل محفوظا من التحريف مصونا عن الزيادة والنقص، والنحاة بقولهم بالعوامل لا بد أن

---

(910) الرد على النحاة، 89.

يكونوا من الساعين في تحطيم هذه الصياغة إذ أن تقديراتهم وإقحاماتهم لم يرد بها وحي ولا تواترت عن مبلغ هذا القرآن[911].

4- وفي نطاق الهجوم على نظرية العامل وبعد استبعاد أن تكون سليمة عقلا أو ذوقا أو شرعا يفترض ابن مضاء أن يقال عنه بأنه خارق للإجماع، والإجماع في الإسلام حجة ملزمة قد يصل الجحد بها إلى تهمة نبذ أصل من أصول الشرع، فلذلك يستبعد ابن مضاء أن يكون القول بالعامل موضوعا للإجماع أو صالحا لأن يكونه فإذا كان النحاة لا يخالفون في أصل العامل وهم مع ذلك يختلفون في تحديده في كثير من الجمل، فإن ذلك الاتفاق في الأصل لا يجعل من قولهم إجماعا ذلك أنه لم يرد على لسان الشارع أن إجماع النحاة حجة، وإنما ورد ذلك بخصوص الأمة التي ضمنت لها العصمة على لسان قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تجتمع أمتي على ضلال). [912]

ذلك لأن أحكام النحاة إنما هي مستقرأة من اللغة "فكل من فرق له علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره. [913]

ومن شأن هذه الأحكام الاستقرائية البشرية ألا تكون ملزمة، ومع ذلك فابن مضاء يعرف للقدماء مراتبهم ولا يهون من الخروج عليهم في حكم إلا لمن صفا مشربه، وقوي إدراكه، والقدماء قد تفوتهم أشياء.

وبهذه الردود يكون ابن مضاء قد بلغ غايته من التنفير من نظرية

---

(911) الرد على النحاة، 92.

(912) الحديث وارد بصيغ متعددة وبطرق شتى، فلذلك عد من المتواتر المعنوي، أنظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر، لجعفر الكتاني، 104، ط. دار الكتب العلمية، 1980.

(913) في طبعة 1947 كتب د. ضيف وأبا عمر فكره، الرد على النحاة، 94، وفي ط. 1982 كتب وأبا عمرو فكره، وهي في الخصائص كما أثبتها (أبا عمرو) الخصائص، 190/1.

العامل وأزال التحرج من الخروج عليها وأسقط التخوف من مهاجمتها.

وفي نطاق استهجان هذه النظرية يناقش ابن مضاء النحاة في عدم اكتفائهم بجعل الجار والمجرور خبرا أو حالا أو وصفا في حالة ما إذا لم يكن حرف الجر زائدا ويعرض أمثلة: زيد في الدار، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيد الهلال في السماء. فيسجل أن نظرية العامل هي التي قادت إلى وجوب تقدير متعلق يكون خبرا أو صلة أو صفة، وكل تلك الجمل واضحة المعنى بينة الدلالة. يقول ابن مضاء عن تلك الأمثلة (فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره زيد مستقر في الدار. والداعي إلى ذلك ما وضعوه من المجرورات إذ لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهرا كقولنا زيد قائم في الدار كان مضمرا كقولنا زيد في الدار، ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها في، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك)[914].

ويمضي ابن مضاء إلى الاعتراض على تقدير الضمائر في المشتقات، والنحاة يقدرون في "زيد حاضر" فاعلا تقديره هو[915] ففي جملة زيد ضارب عمرا يفترض النحاة فاعلا ترفعه الصفة فيقال زيد ضارب هو عمرا، لأن اسم الفاعل إذا كان يقدر على رفع الاسم الظاهر كما في زيد ضارب أبوه عمرا فإنه يجب أن يكون على رفع المضمر أقوى وأقدر.

يرى ابن مضاء أن تقدير الضمير وإظهاره لا يفيد شيئا ولو أن الاسم

---

(914) الرد على النحاة، 99.

(915) أسرار العربية، عبد الرحمان بن محمد الأنباري، 32، طبعة بريل ليدن، 1886.

الكامن ظهر لما أفاد جديدا. [916]

على هذا النحو يمضي ابن مضاء في إلغاء كل ما هو غريب عن الجملة من الأجزاء التي لم يكن النحو ليعرفها لو لم يأخذ النحاة بنظرية العامل.

ومن مجموع تلك التقديرات الصناعية لا يقبل ابن مضاء إلا بما اقتضاه المعنى وتطلبه الأسلوب، وعلم أن العرب قد تخففت بحذفه وهي تقصد إليه. ونموذجه في التنزيل قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا﴾ (النحل 30). وقوله ﴿ناقةَ الله وسقياها﴾ (الشمس 13). مما يعرف به أن رغبة التخفيف هي التي استدعت الاستغناء عنه.

هذه حدود صرخة ابن مضاء وهو يحاول هدم نظرية العامل وإزالتها، وقد كان ضروريا أن تؤخذ تلك الصرخة بالتحليل فيتقبلها باحثون ويرفضها آخرون.

2-2 النقد الموجه لابن مضاء

أ- نقد النظرية قديما

إننا لا نكاد نجد من أحد من القدماء قبولا لما تحمس له ابن مضاء من دعوة إلى إلغاء العامل مع أنه قد جهد في إبلاغ رأيه لمعاصريه. وقد سبق إيراد قول صاحب "الذيل والتكملة" إن أهل العلم استجازوا ابن مضاء في كتابه "المُشرق". وهو مجمع آرائه التجديدية فأجازهم. ولا نكاد نعرف لدعوة ابن

(916) الرد على النحاة، 100.

مضاء من أصداء إلا ما نعرفه من أن ابن خروف قد رد عليه بكتاب أسماه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطإ والسهو"[917]

وفي ما عدا هذا فإن الإعراض والإهمال كان حظ ابن مضاء بالرغم من أن دعوته جاءت في فترة شهدت تفتحا نحويا ملحوظا.

وإني ألتمس العذر للقدماء في إحجامهم وعدم استجابتهم؛ ذلك أن دعوة ابن مضاء محاولة جريئة وثورة جذرية لا تتناول بابا من النحو، وإنما تمس الأسس والجذور التي قام عليها البناء النحوي، فالمتطوع لمثل هذا العمل لا بد أن يكون على جانب كبير من الإحاطة بالنحو، ولا بد أن يملك تصورا بديلا يجب أن يكون له شمول نظرية العامل، ولا بد أن يكون القائم بهذه الثورة على جرأة يتمكن بها من أن يظهر على الناس متحديا للقديم بالحديث.

ب- نقد النظرية عند المحدثين.

أما عند المتأخرين فإنه بالإمكان تسجيل عدة ارتسامات وانطباعات عن دعوة ابن مضاء

ب1- لقد كان منطقيا أن يكون أول الأحكام صادرا عن الدكتور شوقي ضيف باعتباره مخرج الكتاب من طي النسيان ومحققة، وموقف د. ضيف من دعوة ابن مضاء يتوزعه رأيان:

1- رأي ذهب فيه إلى الإعجاب بدعوة ابن مضاء فاقترحها معلمة في سبيل تيسير النحو، خصوصا في المبحث الذي عنونه ب (حاجة النحو إلى تصنيف جديد). [918]

---

(917) الذيل والتكملة، 218، القسم الأول.

(918) الرد على النحاة، 50.

2- رأي ثان ينزع فيه د. ضيف منزعا عجيبا فيسجل حقيقتين خطيرتين هما صدور ابن مضاء في دعوته عن حزازة ضد الشرق ورغبة في إثبات التفوق عليه، ويؤكد هذا أن العصر كان عصر انتقاض على الشرق. يقول د. ضيف "وقد سقنا ذلك كله لندل على أن العصر الذي ألف فيه كتاب الرد على النحاة كان عصر ثورة ضد المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه، وقد كانت دولة الموحدين منذ أول الأمر تدعو إلى هذه الثورة حتى إذا كان يعقوب رأيناه يأمر بإحراق كتب المذاهب الأربعة، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق، وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته فألف كتاب الرد على النحاة يريد أن يرد نحو المشرق على المشرق[919] وتذهب الظنون بالدكتور ضيف بعيدا في دعم هذا الرأي، فيرى أن ابن مضاء قد كان أحد المسعرين للهجمة ضد المشرق وأنه كان المحرض على إرجاع ما للشرق للشرق ابتغاء إثبات قدرة المغربي على الاستقلال. يقول د. ضيف: "من يعرف ؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين على هذه الثورة إن لم يكن المؤلب الأول عليها كما يقضي بذلك منصبه"[920].

ويجنح بالدكتور ضيف سوء الظن بابن مضاء إلى أن يرى كتابه الموسوم بـــ"المشرق" في النحو والذي أثبته له غير واحد من مترجميه، وذكروا أنه ضمنه آراءه التجديدية، لا يجوز أن تضم ميمه ليفيد الاتصاف بالإشراق وإنما يجب أن تفتح ميمه ليفيد أنه كان يعني المشرق الذي هو قسيم المغرب، فإذا ثبت هذا استدل منه على أنه كان يقصد التهجم على المشرق

---

(919) الرد على النحاة، 17، ط. 1982.

(920) المصدر السابق، 19، ط. 2.

الذي ابتدع هذا النحو[921]

وثاني الحكمين الصادرين عن د. ضيف هو: تنصيصه على أن ابن مضاء كان آلة في يد الحكم الظاهري تنفذ إرادته على رقعة النحو فهو مقود بأهواء الحكام وتابع لهم، وهذا طبعا يفقده حرارة الإيمان بالقضية.

ب2- لقد سرت مقالة د. ضيف عن باعث تحمس ابن مضاء في التجديد في كثير من الدارسين، فأخذوا بما قاله د. ضيف تسليما وإذعانا، ولقد شاع جو من المتابعة للدكتور ضيف حتى إن القارئ لا يكاد يجد انفصالا عن د. ضيف، على أن التأثر يختلف بين باحث وآخر.

وحسبي أن أورد نماذج وعينات ممن قالوا بقول د. ضيف وذهبوا مذهبه.

- يقول د. إبراهيم السامرائي: وأعتبره من أقرب الدارسين إلى الإنصاف وأقلهم تبعية للغير (من هنا يتبين لنا أن ابن مضاء لم يتصد للنحويين بقصد إحياء النحو وتيسيره بل إنه مدفوع إلى أن يرد عليهم لما يحمل من عقيدة ظاهرية) [922]

ب3- ويصرح د. عبد الحسين الفتلي برأي د. ضيف في غير ما مواربة فيقول: "أما ابن مضاء فلم يكن إلا مقلدا لا مجددا عن طبيعة أصيلة فيه، ولا عن إيمان بما يدعو إليه، ولكنه رأى الأمير أبا يوسف بن يعقوب يدعو إلى التجديد في الفقه، فليدع هو كذلك إلى التجديد في النحو؛ فدعوته سير في التيار وتقليد للسلطان وزلفى تقربه إلى الحكام وكتابه "الرد على

(921) الرد على النحاة، 20.

(922) النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، 198.

النحاة" لم تجتمع له المقومات المشروطة عند ابن جني وإنما هو نزوة من نزوات تفكيره وسانح خاطرة أراد به الذكر..."[923]

ب4- ويرى د. البدراوي زهران رأي ضيف ويتبنى تفسيره العصبي فيقول "غير أن ابن مضاء إن كان قد عاب على المشارقة نحوهم وانتقص منهجهم، فإن ذلك لمنافسة بين المشارقة والمغاربة ولاعتبارات مذهبية." [924]

ب5- ويتناول د. مازن المبارك قضية التجديد عند ابن مضاء فلا يبتعد كثيرا عن رأي ضيف بل إنه يستشهد به فيما يتعلق بتحديده باعث الثورة المضائية، فهو يسجل تأثر ابن مضاء ببيئته المتمردة على المشرق فيقول: "إن ابن مضاء عاش في الأندلس في عصر كان الحكم فيه بأيدي جماعة تمردت على المشرق، فبعد أن كان المشرق علمه وأدبه وفقهه موضع إعجاب الأندلسيين وتقديرهم أصبح من اليسير أن يشكوا فيه".[925] وإلى جانب هذا فإن د. المبارك لا ينقطع عن إبداء إكباره لابن مضاء وإعجابه بمحاولته.

ب6- ويصل الغلو بالدكتور طه حسين إلى أن يتهم ابن مضاء بالتفكير في هدم النحو القديم، ويقارن بين دعوته هو إلى تيسير النحو ودعوة ابن مضاء فيقول :"إن محاولته – ابن مضاء- تدعو إلى مثل ما دعونا إليه، وإن كنا نحن لم نرد هدما ولكن أردنا تيسيرا"[926].

والغريب أن كلام طه حسين عن ابن مضاء لا يأتلف مع عظيم إشادته

---

(923) مقال "ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو"، د. عبد الحسين الفتلي، مجلة الطليعة الأدبية، العدد 12 السنة 5، 1979، العراق.

(924) عالم اللغة، عبد القاهر الجرجاني، د. بدراوي زهران، 41.

(925) النحو العربي، مازن المبارك، 149.

(926) مجلة المجمع اللغوي، ج 7، ص 76 – كلمة ألقاها طه حسين، 1947.

بالدعوة التجديدية عند إبراهيم مصطفى[927]. مع أنها امتداد طبيعي لما قاله ابن مضاء في كثير من جوانبها. ولقد سجل هذا الاستغراب من قول طه حسين أكثر من واحد من الباحثين[928].

ب7- من الباحثين الناقمين على دعوة ابن مضاء د. عبده الراجحي الذي انطلق منطلق د. شوقي ضيف لكنه أضاف إليه بعدا جديدا. فقد رأى أن ابن مضاء كانت تحذوه الرغبة في هدم النحو لأنه الوسيلة الوحيدة إلى هدم اللغة العربية التي هي وسيلة الأداء التي وصل بواسطتها الفقه المشرقي. يقول د. الراجحي: "حاول ابن مضاء القرطبي أن يقيم على هذا الفهم نظريته في هدم العامل، على أننا ينبغي أن نلتفت إلى أن ابن مضاء لم يكن يقصد هدم النحو العربي لذاته، وإنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره أداة لفهم اللغة التي هي وسيلة الفقه المشرقي.على ما بين النحو والفقه من صلات وقد لفت إلى ذلك محقق كتاب ابن مضاء".[929]

ب**8**- ومن السائرين مسير طه حسين وعبده الراجحي د. محمد خير الحلواني الذي يرى أن ابن مضاء كان معول هدم للنحو العربي وأنه لم يكن يبتغي إرساء أساس جديد للنحو وإنما كان يتوخى نقض بنائه، يقول د. الحلواني: "تلك هي زبدة آراء ابن مضاء في العامل النحوي، وهي كما ترى تجنح للهدم ولا تسعى إلى إقامة جديد ينهض عليه البناء النحوي[930]. وليس ما أوردته هو كل ما قيل في انتقاد دعوة ابن مضاء انطلاقا من رأي الدكتور

---

(927) مقدمة إحياء النحو، صفحات: ط. ك. م. ن. س. ع.

(928) النحو العربي، د. مازن المبارك، 157، ومقال "موقف السراج" عن العوامل، 247، مجلة التراث العربي العددان 11-12، سنة 1973، اتحاد كتاب العرب، دمشق.

(929) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، 157.

(930) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، 215.

شوقي ضيف، وإنما اقتصرت على إيراد نماذج تصور اتجاها في نقض دعوة ابن مضاء.

ومن أجل إيضاح تصوري للقضية فإني مضطر إلى إبداء ملاحظتي عن كل ما سبق لأخلص إلى عرض رؤيتي للموضوع.

أ- إن المنهج العلمي يقتضي أن يتوجه البحث إلى مدلولات الأقوال المعروضة للدرس. ويجب أن يصل الباحث إلى هدفه من خلال تركيزه على معطيات الأقوال والآراء المعروضة، وبذلك يقترب البحث من الموضوعية وينأى عن الذاتية والإسقاط، وهذا طبعا أقل ما يقتضيه البحث العلمي الهادف.

ولو قسنا استنتاج ضيف على مقتضيات المنهج، لوجدنا أنه ينأى عنها أيما نأي. فلقد اهتم الدكتور ضيف بالكشف عن الخلفيات والكوامن التي تجثم وراء دعوة ابن مضاء فأخذ منه ذلك جهدا، وتطلب منه إطلاق العنان للافتراض، ولو فرضنا أنه كشف عن البواعث الحقيقية على تلك الثورة لما كان مضيفا شيئا جديدا؛ لأن أطروحة ابن مضاء من حيث هي مشروع للدرس النحوي لن تظل إلا محاولة تحتمل الخطأ والصواب. فكما أنها لا تصير دعوة مصيبة لمجرد كون الدواعي الحاملة عليها نظيفة، فهي كذلك لا تصير مخطئة لكون بواعثها غير نظيفة.

إن المنهج يقتضي أن يتوقف الباحث عند جوهر دعوة ابن مضاء فيقبلها أو يرفضها من حيث هي منهج مقترح في الدرس، ويدع مهمة تتبع النيات والخلفيات لأن ذلك بعيد عن مجال الدراسة الموضوعية وقد كان الأجدر ألا يلتفت باحث إلى الحزازات بين الشرق والغرب لأن هذا إن وجد قديما، فلن تكون إثارته حاليا إلا إضفاء لمشروعية استمرار التعصب الضيق على اعتبار أن ذلك تقليد قديم، وسنة عرفتها الأمة العربية الإسلامية قديما،

ويكتسي الأمر فداحة حينما لا تقدم الشواهد الكافية على تغلغل روح الانتماء الضيق قديما.

ب- إن ما جاء على لسان ابن مضاء لا يقوم دليلا ولا جزءا من دليل على ما ادعاه الدكتور ضيف من تحيز ابن مضاء للمغرب وحملته على المشرق، وقد لا يعثر الباحث على دليل أوهى من أن يقال إن كتاب المشرق لا بد أن يقرأ بفتح الميم ليدل على الشرق، فإذا تم ذلك كان دليلا على تعصب ضد الشرق. فالتسمية بـــ(ضم الميم) لا يدعمها دليل تاريخي ولا سند لها إلا الرغبة في إقرارها، ثم إن الاستنتاج غير منطقي ولو سلمنا بأن ابن مضاء سمى كتابه المشرق لما وجدنا رابطا معقولا بين أن يسمى الكتاب مشرقا فيفيد حربا ضد الشرق.

ويبدو التهافت جليا حين نعلم أن بعض المظان تدعو الكتاب السابق "المشرق في إصلاح المنطلق"[931]. فليس يدري بعد كيف يمكن أن تؤلف جملة دالة حين نجعل الكلمة الأولى مفيدة للمشرق ونؤلفها مع ما بعدها "إصلاح المنطق".

والعادة أن الناس يختارون لكتبهم ما يدل على الإشراف والإضاءة إشعارا بسهولتها ووضوحها. وقد يسمي بعضهم كتابه "المصباح"، "سراج السالك" أو "السراج المنير"، ومن هذا القبيل أن يسمي القاضي عياض كتابه "مشارق الأنوار".

وأتساءل هل كانت كل الكتب المسماة بالمشرق تستهدف الانتقاص من الشرق أم أن هذه خصيصة كتاب ابن مضاء دون غيره؟.

---

(931) كشف الظنون، حاجي خليفة، 2. 1623.

ج- إن ما يلاحظه الناظر في كتاب ابن مضاء هو رده على النحاة باعتبارهم نحاة فقط، لذلك يلاحظ أنه كثيرا ما يستشهد بأقوال نحاة مشارقة ويقدمها بين يدي رأي يريد أن يبديه، في حين يلاحظ أنه قد ينتقد نحاة أندلسيين، فهو قد استشهد بابن جني في غير ما موضع(932)، ووصفه بأنه كبير من حذاق النحاة ومقدم في الصناعة(933)، واستشهد برأي الجاحظ، ويتجلى إعظامه للنحاة وتسليمه بأقدارهم في أنه حذر من تهوين الخروج عليهم فقال: "والقوم الذين لا يشك في أن الله سبحانه وتقدست أسماؤه قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له، والتعظيم وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم خادما لكتابه(934) المنزل(935)، وفي مقابل هذا الإكبار للنحاة المشارقة نجد ابن مضاء ينتقد على الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) (ت: 476)، وعلى صاحبه أبي القاسم السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله) (توفي: 581هـ). ما كانا عليه من غرام بالعلل. وهو يرى ذلك انحرافا في صناعة النحو. وهذا يستفاد منه أن ابن مضاء كان مشغولا بنقد الآراء النحوية دون اهتمام بالأشخاص.

ومما يستشهد به على صفاء دعوة ابن مضاء من نزعة إقليمية أن بعض الأندلسيين من معاصريه قد تولوا الرد عليه فقد ألف ابن خروف (علي بن يوسف القرطبي) (ت609هـ) كتابه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطإ والسهو"(936). وقد شاع أن ابن مضاء قد غاضه رد ابن خروف وكأنه

---

(932) الرد على النحاة، 77، ط. 2.

(933) المصدر السابق، 82.

(934) المصدر السابق، 84.

(935) المصدر السابق، 83.

(936) الذيل والتكملة، 96، القسم الأول، جذوة الاقتباس، 142.

رآه متقحما بينه وبين كبار النحاة فقال: "لا نبالي بالأكباش الناطحة وتعارضنا أبناء الخرفان[937].

د- إن الدكتور شوقي ضيف لم ينفك متصورا أن المغرب قد عمل على رد بضاعة المشرق في العصر الموحدي، فأطرح فقهه ونبذه مذاهبه[938]. وقد وددت أن يوضح الدكتور ضيف أين نشأ الفقه الظاهري الذي ارتضاه المغرب بديلا عن الفقه المشرقي؟ ألم يكن داود بن علي الأصفهاني ت 270هـ رجلا مشرقيا من بغداد. فكيف يمكن أن يرد ابن مضاء فقه المشرق ليخدم فقها هو أيضا مشرقي المنشأ؟ وإذا لم يكن من المقارنة بد، فإن الفقه المالكي الذي كانت له الهيمنة قبل دولة الموحدين هو أكثر مغربية من الفقه الظاهري. ذلك لأن المغاربة عايشوا نشأة الفقه المالكي وتلقوه عن مالك في حياته. لقد فعل ذلك زياد بن عبد الرحمن القرطبي (ت 193هـ) ومحمد بن سعيد (ت 198هـ) والغازي بن قيس (ت 199هـ)، ويحي بن يحي (ت 234هـ) وقد حفظ المغاربة الفقه المالكي بما دونوا فيه من المصنفات ثم أضافوا إليه[939]. فابتدعوا طرائق في الاجتهاد وقرروا أصل ما جرى به العمل وعززوه بكتب النوازل كل هذه الإضافات جعلت باحثا كبيرا هو الأستاذ الفاضل بن عاشور يقول لا يذكر المغرب إلا ويذكر معه الفقه المالكي يقول:"ولم تزل روح المذهب المالكي بذلك سارية في حياة المغرب وروح المغرب سارية في حياة المذهب"[940].

---

(937) بغية الوعاة، 139.

(938) وينظر فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، 157، دار النهضة، بيروت، 1975، ومقدمة الرد على النحاة، 20، الطبعة 2.

(939) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف،، 65، دار الكتاب العربي، بيروت.

(940) المحاضرات المغربيات، الفاضل بن عاشور، 88.

فالاستبدال لو أريد لوجب أن يكون استبدال مذهب مغربي بآخر مشرقي، وهذا لم يحصل.

إن النحو الأندلسي قد اتسم في الفترة التي عاشها ابن مضاء بشيء من التميز الذي أدى إليه الاجتهاد داخل دائرة النحو، وابن مضاء في نطاق هذا التميز ليس إلا رجلا جمهوري الصوت امتلك شجاعة جعلته ينادي بالآراء التي آمن بها. واعتقد أن الدراسات إن هي أولت النحو الأندلسي بعض الجهد فإنها ولا بد منتهية إلى تبين هذا التيار التجديدي الذي ساد الأندلس.

ففي عصر ابن مضاء جهر السهيلي[941] بانتقاده لبعض تصورات النحاة في مواضيع معينة وقد ندد أولا بالتعقيد الذي وصل إليه النحو على أيدي النحاة، وإن القارئ لنصوص السهيلي ينكشف له مقدار التجاوب بين الرجلين، بل إن بعض الاستشهادات بينهما مشتركة. يقول السهيلي منتقدا قول النحاة في تعليل المنع من الصرف: "زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل إذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتنكير،

---

(941) السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (508 581) نشأ بمالقة وأخذ الفقه المالكي بها فدرس الموطأ وأحكام ابن أبي زمنين. وقرأ النحو على أبي الحسين بن الطراوة ثم رحل إلى قرطبة فتتلمذ لعلمائها ثم إلى إشبيلية حيث أخذ عن أبي بكر بن العربي، وعن "ابن الرماك النحوي".
وقد وصل كتابه "الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام" إلى مراكش. ثم استقدم وأقام بمراكش ثلاث سنوات تحسّنت فيها أحواله المادية فقيل: إنه لما عاش مات، وقبره بمراكش معروف وله شعر أورده غير واحد من مترجميه.
له ترجمة ضافية في المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية وهو تلميذه (المطرب 230، تحقيق إبراهيم الأبياري، د. حامد عبد المجيد وأحمد بدوي، ط. دار العلم للجميع.
وله ترجمة في غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، 371. ج 1، وفي شجرة النور الزكية، 160. وفي بغية الملتمس للضبي، 367، دار الكتاب العربي، 1967.

وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وكالجمع فإنه ثان للأفراد، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم، وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم ولما تضاحكت أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا:

أضعف من حجة نحوي[942].

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض[943].

لقد أسهب السهيلي في انتقاد آراء النحاة في مسألة الممنوع من الصرف وله آراء أبدع فيها، وعنه تلقفها ولا شك محدثون من غير أن يشيروا إلى مصدر الأخذ، فلقد كان يرى مثلا أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لئلا يظن أن الاسم الممنوع من الصرف قد حذفت منه ياء الإضافة فلو قيل: أحمرِ بالكسر من غير تنوين لأعتقد أنها جارية على الأسماء المضافة على الياء المحذوفة، كما في قوله تعالى: "عذابِ" و"نكيرِ". فلما خيف ذلك عوضت الكسرة بفتحة ليزول الالتباس وقد أخذ الأستاذ إبراهيم مصطفى بهذا الرأي من غير أن يعزوه أو يشير إلى سبق السهيلي فيه[944].

إن قصدي أن أثبت وجود هذه النزعة الانتقادية التجديدية لدى الأندلسيين، وأن ابن مضاء ليس أول منتقد، وإنما هو حلقة في سلسلة وليس شأنه إلا كشأن ابن الطراوة الذي آنس من نفسه مقدرة فألف في انتقاد "إيضاح

(942) البيت لأحمد بن فارس كما في وفيات الأعيان، 119/1. وقد استشهد ابن مضاء بالبيت نفسه في بيان فساد علل النحاة، الرد على النحاة، 72، ط. 2.

(943) أمالي السهيلي، تحقيق: د. البنا، 19، دار السعادة، مصر.

(944) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، 112.

أبي علي الفارسي" بكتاب دعاه: "رسالة الإفصاح".

وليس السهيلي وابن مضاء آخر نموذج بل بالإمكان أن نلتمس جوانب التجديد عند نحاة الأندلس حينما يحظى هذا النحو بما يستحق من عناية.

إن ما بين أيدينا من دراسات عن نحاة معينين على قلته مفيد في إثبات هذا التميز فالدراسة التي قدمها الأستاذ محمد بن تاويت عن النحو الأندلسي وصلة ابن هاشم المصري به قد انتهت إلى حقائق مهمة منها:

أ – إن النحو قد تأقلم بالبيئة الأندلسية وبمعارفها فقد أتيح لابن حزم أن يعقد مقارنات بين اللاتينية والنحو العربي[945]، وقد كان لابن القوطية اهتمام بالصرف مقارنا بما عند اللاتنيين.

ب – لقد أتت على النحو العربي فترة كانت الأندلس فيها وحدها حاملة لواء النحو في القرن السادس إثر تحكم الأتراك في المشرق.

ج – لقد تتلمذ كثير من نابهي النحاة المشارقة على الأندلسيين، فابن هشام قد تتلمذ لأبي حيان النفزي وأن ما ذكره ابن هشام في كتبه النحوية من أسماء النحويين المغاربة والأندلسيين يربو على الأربعين[946].

فالمتتبع لهذه الدراسة يجد فيها الكثير من تفردات الأندلسيين ويعثر فيها على آراء جديدة في قضايا كثيرة.

وما أثبته البحث المذكور من تفرد المدرسة النحوية يتأكد منه الناظر

---

(945) النحو الأندلسي وابن هشام المصري، للأستاذ محمد بن تاويت، ص 2، وهي دراسة قدمها للقاء تاريخ الأندلس وحياة وآثار أبي مروان ابن حيان الذي قدمته وزارة الشؤون الثقافية بالمغرب من: 19 إلى 21 نوفمبر 1981.

(946) النحو الأندلسي، البحث السابق، ص 4 –9

في الكتب النحوية القديمة التي يعثر فيها على الرأي الأندلسي في أكثر الخلافات.

إن الأمر على وضوحه ونصاعته لم يقتنع به الأستاذ سعيد الأفغاني الذي لم يزل متسائلا هل في النحو مذهب أندلسي[947]؟ ولم يزل مؤمنا بأن خير من يمثل هذا النحو كأبي حيان وابن مالك هم مشارقة في تكوينهم، وأن ابن خروف وابن مالك لم يكونا أول من شرع الاستشهاد بالحديث[948]، إلى غير ذلك من الأحكام التي تأتي على خصيصة هذا النحو الأندلسي وتميزه.

ولو لم يكن من ابن مالك إلا أنه أعطى الاستشهاد بالحديث مشروعيته لكان ذلك شيئا مفيدا في بيان تفرده فقد أورد في "شرح الكافية الشافية" بضعا وسبعين حديثا للاستشهاد[949]. على حين أن سيبويه لم يستشهد إلا بستة أحاديث[950]. والغريب أنه لم يشر إلى أحدها بأنه حديث فقد قال عن أحدها وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة.

إن دعوة ابن مضاء محقة كانت أو مبطلة تدخل في إطار النظر النقدي للنحو العربي والنقد للنحو منذ نشأ النحو كان مشروعا، ولولا ذلك لما نشأت مدرسة نحوية لتعارض أخرى وتتعقب أحكامها. فلذلك لا يجوز أن يستغرب خروج بعض النحاة الأندلسيين على النحو الذي وصل درجة متردية لا تخفى على الناظر فيه، هذا هو الإطار الذي وردت فيه دعوة ابن مضاء،

---

(947) من تاريخ النحو سعيد الأفغاني، ص: 39، ط. دار الفكر.

(948) المرجع السابق، 101.

(949) مقدمة شرح الكافية الشافية، 90، تحقيق عبد المنعم هريدي.

(950) الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، لابن عنترة، ص: 78، تحقيق، د. مصطفى بن حمزة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الآداب، ودراسات في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، ص: 59-65.

ولست أشك في أن الإحساس الذي يدفع الكثيرين من الباحثين المعاصرين إلى ضرورة تيسير النحو وإعادة صياغته هو الإحساس نفسه الذي خالج ابن مضاء وألح عليه. فمن غير أن يكون الباحثون المعاصرون ظاهريين ولا تبعا للسلطة. فإنهم يريدون تنظيف الكتاب النحوي وتشذيبه من الشوائب التي علقت به، فلا ينكر أن يسعى ابن مضاء المسعى نفسه بعيدا عن ترغيب أو إغراء.

2-3 الردود المنهجية على ابن مضاء:

1- إن دعوة ابن مضاء عند الأستاذ سعيد الأفغاني متأثرة بما دعا إليه ابن حزم من إبطال القياس على غرار دعوته إلى إلغائه في التشريع[951] وهذه الدعوة غير قابلة للتطبيق إذ لا يتصور وجود نحو لا قياس فيه[952] ثم إن ابن مضاء قد وقع في ما وقع فيه لأنه حمل كلام النحاة الذي قدموه للتمثيل محمل الحقيقة، فصار يماحك في معنى العامل هل هو بالطبع أو بالقوة، وأخيرا تناقض مع أصول مذهبه فأثبت العلل.

2- وعند علي أبي المكارم أن دعوة ابن مضاء لم تتوصل إلى التمييز بين الموجد الذي توجد عنده الحركة وبين تأثير الحركة، ولو أن ابن مضاء استطاع أن ينفصل عن توهم التأثير بين العامل والمعمول لما كان لنقده موضع ولاستغني عن أكثر ما أبداه[953].

---

(951) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، لابن حزم، ص 202، تحقيق: د. إحسان عباس، مكتبة الحياة، بيروت، 1959.

(952) من تاريخ النحو، 104.

(953) تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ص 205.

تأكيد دعوة ابن مضاء

وإذا كان ابن مضاء قد خص بانتقاد شديد اعتمد الفحص العلمي لدعوته تارة واعتمد الكشف عن الخلفيات تارة، فإنه لم يحرم كذلك من معجبين بدعوته خصوصا في الفترة التي كان الاتجاه الوصفي فيها مدا غالبا وتيارا شائعا.

1- فالأستاذ عباس حسن يرى ابن مضاء ضمن القلة المغلوبة التي طغى عليها الاتجاه العام[954]. وهو مقتنع بأن رأيه أن العامل هو المتكلم أقرب للصواب، وأدنى للحقيقة، لكنه مع ذلك يدعو إلى الأخذ برأي النحاة في العامل وتقسيمهم له إلى لفظي ومعنوي، لأن ذلك متصل بالمادة اللغوية نفسها[955]. ولأنها مسهل لتعلم اللغة وتلقيها.

2- ويرى الدكتور محمد عيد في دعوة ابن مضاء دعوة رشيدة توافق معطيات علم اللغة الحديث، لأنها لفتت النظر إلى النظم بدل التركيز على العامل، يقول الدكتور عيد: "والمنهج اللغوي الحديث يلتقي مع (ابن مضاء) في رفض العامل والعمل"[956].

3- وابن مضاء عند الدكتور إبراهيم السامرائي موفق في تحليل التركيب العربي، وهو ذو منهج يجب أن يحتذى[957].

4- واعتبر أن المحاولات التيسيرية للنحو لما حاولت إلغاء العامل

(954) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ص 198، دار المعارف، ط. 2.

(955) المرجع نفسه، ص 200.

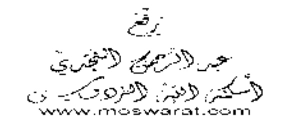
(956) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، د. محمد عيد، ص 272.

(957) النحو العربي، 197، د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت.

كانت ولا شك متأثرة بابن مضاء؛ فالدكتور مهدي المخزومي قد وضع كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" على ضوء إلغاء العمل لكنه ربط التجديد بالأستاذ إبراهيم مصطفى وضرب صفحا عن ابن مضاء، ولا أتصور[958] أن باحثا كالدكتور المخزومي الذي ألف كتابه سنة 1964 يكون في غفلة عن كتاب الرد على النحاة الذي كان حديث المجالس ابتداء من سنة 1947م التي نشر فيها الكتاب.

هذه بعد أصداء نظرية العامل عند القدماء والمحدثين ولا تزال هذه الدعوة جديرة بأن تفرد لها دراسات تغوص في أعماقها وتتعامل معها باعتبارها مشروعا لكتابة جديدة للنحو العربي.

(958) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 15.



نظرية العامل بين القبول والرد:

يصعب أن يقال إن جميع أولئك الذين انتقدوا ابن مضاء كانوا ضد رأيه في إلغاء العامل؛ ذلك لأن بعضهم كان يقبل دعوته. ولكنه يحبذ ألا تصدر عن رجل أندلسي ظاهري المذهب.

فمن أولئك المنتقدين الذين يقبلون بالدعوة ويشككون في بواعثها الدكتور شوقي ضيف، وغيره باحثون كانت لهم هذه الازدواجية.

والقبول بنظرية العامل واعتمادها أسلوبا صالحا في الدرس يأتي على يد صنفين من الباحثين:

1- صنف الراغبين في المحافظة على ما في النحو العربي، المتخوفين من العواقب التي يمكن أن تصل إليها الدعوة إلى بناء نحو جديد فاقد الوشائج بالقديم، غير مؤصل على نظرية؛ ومن هؤلاء الأستاذ محمد عرفة الذي تولى الرد على الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" وقد حاول فيه أن يصوب وجهة نظر النحاة القدماء[959].

ومن هذا الصنف أيضا الأستاذ عباس حسن الذي لم يتخلف عن الكتابة في محاذير الغلو في نظرية العامل وظل مع ذلك ملتزما بالنظرية، فلقد كتب عنها في كتابه اللغة والنحو بين القديم والحديث[960]، واعتبرها أسلوبا سهلا للتناول، كما رد على المطاعن الموجهة لنظرية العامل، وتمسك بأنها

---

(959) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد عرفة: ص 73 وما بعدها، مطبعة السعادة، 1937.

(960) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، من ص 116 إلى ص 230.

أسلوب تربوي ناجح[961].

2- صنف الدارسين المتأخرين الذين اتصلوا بالمدارس اللغوية الحديثة خصوصا المدرسة التوليدية التحويلية التي تقر بوجود بنية عميقة للجملة إلى جانب بنيتها السطحية، وترى أن الانتقال من البنية السطحية إلى العميقة يقتضي إبراز كثير من العناصر المقدرة التي لا بد منها للتوصل إلى قراءة غير ملبسة للبنية العميقة، وهذا يتجاوب طبعا مع ما تمليه نظرية العامل من تقديرات.

يقول الدكتور عبده الراجحي بعد حديث عن الصلة بين البنية السطحية والعميقة في النحو التحويلي "الذي يعنينا هنا هو أن نلفت إلى أن التحوليين يقررون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة بالبنية السطحية، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، والحق أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد ربما كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي"[962].

وقد قال الدكتور الراجحي مثل هذا في كتابه فقه اللغة في الكتب العربية: ولكننا نشير أنه مهما يكن أمر المعترضين على فكرة العامل كما وردت في النحو العربي، فإنها كانت ولا تزال أساسا صالحا لتحليل الظواهر النحوية العربية ولا تزال مستعملة في الدرس النحوي الحديث الذي يتناول لغة

---

(961) النحو الوافي، عباس حسن، ج 1 ص 73.

(962) النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الرجحي، ص 147، دار النهضة العربية، 1979.

تخضع لظواهر إعرابية[963].

أما نهاد الموسى فيرى قضية العامل بما تجلبه من تأثير مشابهة لظاهرة المُعلَم وغير المعلم لدى البنيويين[964].

كما أنها من جهة تصلح في الدرس التحويلي ليفسر على ضوئها باب كباب التنازع الذي يقتضي حتما إبراز عناصر كامنة في الجملة[965]، ولا زالت الدراسات الحديثة تتشابك مبرزة أهمية نظرية العامل في الدرس النحوي الحديث خصوصا لدى التحويليين الذين أعادوا الاعتبار لظاهرة التقدير.

وقد كتب بعضهم معتمدا أصول العامل في مشروع تحليلي تحويلي؛ فقد كتب الدكتور داود عبده مقالا تطبيقيا لظاهرة التقدير وظاهر اللفظ[966]. وكتب الدكتور ميشال زكرياء عن الجملة البسيطة والقواعد التوليدية التحويلية[967]. وكتب الدكتور محمد علي الخولي كتابا عن القواعد التحويلية للغة العربية[968].

وبعد فإن نظرية العامل كغيرها من النظريات لا بد أن تتجاذبها الآراء وتنعكس عليها طبيعة الفكر الإنساني الذي لا يقبل بالتسليم بالأشياء، فللذين يتقبلون هذه النظرية حججهم وهي أما تراثية أو حديثة وللرافضين لها حجج ترتد إلى الرغبة في تبسيط النحو وتيسيره. وعسى أن يكون لي إسهام في هذا

(963) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، ص 158.

(964) نظرية النحو العربي، د. نهاد الموسى، ص 41.

(965) المصدر السابق، ص 60.

(966) التقدير وظاهر اللفظ، مقال للدكتور داود عبده مجلة الفكر العربي، العدد 9/8، سنة 1979.

(967) انظر الألسنة التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، الدكتور ميشال زكرياء، ط المؤسسات الجامعية، بيروت 1983.

(968) القواعد التحويلية للغة العربية، د. محمد علي الخولي، نشر دار المريخ، الرياض.

المجال عن طريق بيان الجوانب الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها النحو العربي حين يعتمد معطيات العامل، وبيان الأخطار التي تلاحق الانسياق وراء نظرية العامل على اعتبارها نظرية فلسفية لا تمت إلى واقع اللغة بصلة.

وإذا كان لي أن أبدي ملاحظة تكشفت لي من خلال العروض والأطروحات التي قدمت لتكون بديلا عن نظرية العامل، فإني أسجل أن تلك العروض وإن استهدفت تجاوز نظرية العامل، فإنها لم تسلم من الوقوع فيها ولم تتوصل إلى إلغائه كليا بل إن بعض تلك المحاولات لا يتضمن إلا تحويرا لمفاهيم إعمالية.

فبخصوص الدراسة الضافية التي قدمها الأستاذ إبراهيم مصطفى (إحياء النحو) وتابعه عليها باحثون كالدكتور مهدي المخزومي (في النحو العربي: نقد وتوجيه) والدكتور إبراهيم السامرائي (النحو العربي: نقد وبناء) فإنها قد جاءت بثلاثة عناوين رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنها تتسع لأن تنضوي تحتها جميع الأبواب النحوية.

فقد جعل الضمة علم الإسناد[969]، وجعل الكسرة علم الإضافة[970]، والفتحة هي الحركة الخفيفة التي تستعملها العرب حينما يغيب المعنيان السابقان[971].

فإلى جانب ما يلاحظه أي دارس من سعة الإطلاق وفضفاضيته إذ أن الإسناد ينضوي تحته باب الفاعل والمبتدأ، ويدخل فيه اسم إن الذي لا يتقبل

---

(969) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص 50-53.

(970) المرجع نفسه، ص 50-72.

(971) المرجع نفسه، ص 50-78.

الضمة، رغم أنه مسند، كما يندرج ضمن المرفوعات المنادى المرفوع، وهو ليس مسندا ليستحق الضم، وغير هذا من ضروب الإشكال التي اضطر الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن يدافع عنها معتمدا على ما شذ من الاستعمال العربي غالبا، فإني ألاحظ أن ما جاء به الأستاذ لا يخرج عن رأي النحاة إلا في أنه قد اقتصر على العامل المعنوي دون اللفظي، وهذا أيضا مسبوق فيه إذ أن ابن جني كان يرجع العوامل إلى أن تكون معنوية[972]. فإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفى يرد الحركات إلى معاني الإسناد والإضافة، فإن النحاة أيضا قد ردوا الجر إلى معنى الإضافة وهذا رأي معروف للأخفش أخذ به السهيلي وأبو حيان[973]، وإذا رد الضم إلى الإسناد فإن بعض النحاة قد رفعوا المبتدأ بالابتداء وفسر بأنه التجريد للإسناد[974].

فهل تختلف الإضافة الجارة عند إبراهيم مصطفى عنها عند النحاة، وهل يختلف الرفع للإسناد عما قرره النحاة في باب المبتدأ إلا ما يلاحظ من فضفاضية معنيي الإسناد والإضافة عند إبراهيم مصطفى، ومن عدم دقة الإطلاق، وليس بإمكان أحد أن ينكر أن القول بالنصب على الخلاف في زيد عندك، أدق من القول بالنصب للتخفيف وإن النصب على القصد أولى من القول بالنصب للتخفيف، ذلك لأن ربط النصب بالخلاف أو القصد أو التوهم يوحي بمدلول الجملة، ويشي بالعلاقة بين أجزائها، أما القول بالتخفيف فإنه إلى جانب التعميم فيه فإنه لا يحل إشكالا ولا يهدي إلى فهم سليم.

وعلى غرار رفض الأستاذ إبراهيم مصطفى للعامل، فقد استبعد

---

(972) الخصائص، 1/109-110.

(973) همع الهوامع، 2/46، والتصريح على التوضيح، 2/25.

(974) المدخل، ص 24.

الدكتور تمام حسان نظرية العامل، ورآها تقليدا فاسدا، وقال: "وبهذا يتضح أن العامل المعنوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها[975].

ومن أجل إقصاء هذه النظرية فقد جاء الدكتور تمام حسان بنظرية لـ"تضافر القرائن"، ولن أتحدث عن قيمة هذه النظرية واقتدارها على الوفاء بتحليل شامل للغة. وإنما أذكر أن النظرية تعتمد قرينة الإعراب من جملة ما تعتمد من القرائن، فلقد تبنى الدكتور تمام حسان الإعراب كما هو عند النحاة، فقبل به ظاهرا ومقدرا وتحدث عن المحل الإعرابي، وفي فرع عن التصميم البياني الذي رسمه تحدث عن الجزم الذي يستدعيه حرف ومثل له بلم يضربوا[976].

وعلى العموم فإن الناظر في قرينة الإعراب لدى الدكتور تمام حسان يلاحظ أنها قائمة على التسليم بقواعد الإعمال وضوابطه، والدكتور تمام لم ينقطع في ما كتبه عن هذه القرينة عن ربط العلامة بداع سابق، فلهذا فإن نظرية تضافر القرائن التي أريد لها أن تكون بديلا عن العامل هي نفسها تكرس النظرية، وتعترف بها، وتقر مشروعيتها.

---

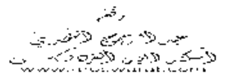
(975) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، 207، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

(976) المصدر السابق، ص 206.

الفصل السادس

أسس تركيبية: من نظرية العامل

رصد الجملة العربية: على ضوء مقتضيات الإعمال



ملامح النظر التركيبي من خلال نظرية العامل عند النحاة

إن مما يستيقنه دارس نظرية الإعمال أن معظم الذين اهتموا بهذه النظرية قد نظروا إليها نظرا تجريديا جزئيا؛ فانخدعوا بتلك الأحكام الجاهزة التي توحي بأن العلاقة بين العامل والمعمول علاقة حتمية.

والشيء الأكيد الذي لا يكاد يتخطاه النظر أن النحاة حين الممارسة قد ربطوا العمل بأمرين هما: العامل وموافقة الموقع الذي يتطلبه النظم العربي.

وصحيح أن النحاة لم ينصوا في باب خاص على ارتباط العمل بالموقع إلا أن ذلك ماثل وبارز في صنيعهم، فالعامل لا يظهر له أثر إلا حين يقع موقعه الملائم. وحينذاك تكون العلامة الإعرابية تعبيرا عن مشروعية التركيب وسلامته.

إن النحاة قد ربطوا عمليا حصول الأثر الإعرابي بسلامة الموقع عند وجود العامل، وأكثر من هذا أن بعض العوامل المعنوية ليست في الحقيقة إلا موقعا. فالابتداء مثلا عامل موقعي في أصله، وهو غير مجرد الإسناد. لأن جملة زيد حضر غير جملة حضر زيد، ولهما الإسناد نفسه. لكن زيدا في أولاهما مبتدأ وفي ثانيهما فاعل لسبق الفعل.

لقد وجدت في كتب النحاة نصوص عديدة مفيدة لارتباط العمل بالموقع، ووجدت نصوص أخرى مرشدة إلى أن العلامة الإعرابية مؤشر على حضور جزء تركيبي سابق يستدعيه التركيب، وآية وجوده العلامة الإعرابية المتبقية دليلا عليه.

ومن أجل عرض ما أذهب إليه من أن: الأثر الإعمالي إنما هو تعبير عن مشروعية التركيب فقد آثرت أن أشخص تصوري من خلال تناول

المحاور التالية:

1 العلاقة بين العلامة الإعرابية والتركيب.

2- الكلمة لا يحكم بكونها عاملا أو معمولا بإطلاق

3- الشروط التركيبية المقتضاة في الإعمال

4- وجود آثار إعرابية من غير عوامل

5- قول النحاة بالجمل المقفلة- الحكاية

6- ارتباط الدلالة بالفصل والوصل.

وهذه المحاور بعد درسها تنتهي مجتمعة إلى استبعاد أن يكون النحاة جميعهم قد فهموا أن الإعمال حتمية وجبرية، وأن العامل يلزم عنه التأثير في معموله في كل الأوضاع والأحوال بغض النظر عما حولهما من عناصر تركيبية.

فقد كان النحاة يستسيغون أن يوجد عامل، ثم لا يترتب عليه أثره في معموله، وذلك بسبب من وقوعه غير موقعه الطبيعي أو بانفصاله عن معموله الذي يلازمه تركيبيا. وقد سلم النحاة أيضا بوجود أثر إعرابي من غير أن يكون هناك سبق عامل معلوم، وإذا كان هذا قد أحوج إلى ابتداع العوامل المعنوية، كالابتداء، والخلاف، والقصد، فإنه مع ذلك دليل على وجود الأثر الإعرابي بغير عامل ملحوظ.

وعلى هذا فإن التجاوب الإعمالي تعبير عن انتماء التركيب إلى تلك الجمل "الأصولية" المشروعة.

وأحسب أن أي نوع من الدراسة التركيبية لا يمكن أن يصح منهجيا

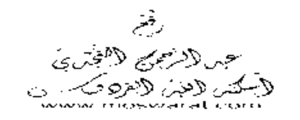
بعد القفز على خطوة سبقت، هي حصر تلك الإمكانات اللغوية المقبولة التي تأتي العلامات الإعرابية معبرة عنها.

إني أظن أن نظرية العامل بقيودها وأحكامها وإباحتها للفصل ومنعها له، وتسويغها للتقديم والتأخير، لا بد أن تمنح معايير ترصد على ضوئها جميع أوضاع الجمل التي يمكن أن نسميها جملا أصولية[977] مقبولة، وبعد ذلك تأتي باقي الخطوات المنهجية التي تختلف باختلاف الاتجاهات اللغوية.

إن استقراء ضوابط الإعمال، يجب أن يكون مشروعا تحصر بواسطته الأساليب الأصولية لتكون منطلقا لأية دراسة وصفية أو بنيوية أو تحليلية بعد ذلك.

---

(977) الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، د. ميشال زكريا، ص 9، ط. المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 1983م.



1- المرتكز الأول: لا إعمال خارج تركيب، ولا إعمال داخل تركيب غير ملائم

لا إعمال خارج تركيب، ولا إعمال داخل تركيب غير ملائم. هذه حقيقة إعمالية كبرى يواجهها من بذل جهدا في فحص كثير من أبواب النحو في مطولاته، وليس من الضرورة أن تأتي أصلا قائم الذات، أو عنوانا بارزا تحته قضايا مندرجة فيه؛ فقد تأتي حكما ثانويا على قضية ما، كما قد تأتي اعتراضا على توجيه ما، كما يمكن أن تأتي برهانا على رأي ما.

وقد استطعت أن أرصد هذه الحقيقة من خلال أحكام تركيبية تنتهي صراحة أو ضمنا إلى إثبات هذه الحقيقة فمن ذلك.

1-1 تصريح النحاة بأن الإعراب مستوجب بالتركيب، فلا حديث عندهم عن كلمة معربة خارج تركيب، وحينما عرف ابن الحاجب الاسم المعرب، قال عنه بأنه الاسم المركب[978] ولا إعراب خارج التركيب لكن رضي الدين قد لمس في كلام ابن الحاجب شيئا من التقصير، وحاول أن يكمله فنص على أنه لا يكتفى بأن يكون الاسم داخلا في أي تركيب كان، بل لا بد من وقوع المعرب في تركيب خاص به، فالاسم المضاف مثلا قد دخل مع المضاف إليه في علاقة تركيبية وهو مع ذلك لا يستوجب حركة خاصة، أما المضاف إليه الذي ركب إلى عامله المضاف، فقد استفاد من ذلك الجر. يقول رضي الدين: "فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لمبنى الأصل معربا. بل الاسم المركب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه، ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا، بل المضاف إليه يستحقه

---

(978) شرح الكافية، 16/1.

بالتركيب الإضافي، لأن المضاف عامله على قول، أو الحرف المقدر على الآخر،"[979] وحين تحدث الزمخشري عن داعي رفع المبتدأ ذهب إلى أن ذلك يرجع إلى التركيب الذي لولاه لكان المبتدأ مجرد كلمة ملقاة، لا تستوجب حركة معينة.

قال في المفصل: "وإنما اشترط التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب." [980]

ولأهمية التركيب فقد حرص رضي الدين على الإبانة عنه فأوضح بأن له معنيين، فهو يطلق على كل جزء دخل في منظومة تركيبية. كضرب وزيد بالنسبة "لضرب زيد" فضرب مركب إلى زيد وزيد مركب إلى ضرب. كما يطلق على الهيئة التركيبية فضرب زيد مركب وهذا نظير قولنا عن أحد الحذائين إنه زوج للآخر، وهما معا زوج. [981]

1- 2 يرى النحاة أن بعض الكلمات قد تكون مندرجة ضمن جملة لكنها تكون سالبة إعماليا فهي غير عاملة ولا معمولة.

وأبرز موضع قال فيه النحاة بهذا هو ضمير الفصل كما يسميه البصريون، أو العماد كما يدعوه الكوفيون. فلقد لفت نظر البصريين خاصة أنه قد يقع بين مطلوبي الجملة الاسمية وهما المبتدأ والخبر، وبين الناسخ ومعموله وبين المتلازمين بصفة عامة، فيكون له وضع إعرابي خاص، ففي

(979) شرح الكافية، 16/1.
(980) المفصل، 24.
(981) شرح الكافية، 16/1.

الآية: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (الكهف 38) فقد وقع الضمير أنا بين الفعل ومفعوله لكنه لم يتجاوب مع ما قبله فجاء مستقلا إعماليا[982]، ولو كان له صلة بما قبله لوجب أن يستبدل به ضمير نصب لأن الموقع موقع نصب وهو ضمير رفع[983].

فضمير الفصل أو العماد لم يدخل في علاقة تركيبية لأنه وقع بين مكونين متماسكين لجملة متكاملة، فمن هنا كان سلبه الحركة الإعرابية تعبيرا عن تقحمه بين متلازمين.

1-3 لقد نص النحاة على أن العمل مرتبط بالاختصاص فليس مجرد اقتران أداة أو اسم أو فعل بأية كلمة يتولد عنه أثر إعرابي بل لا بد أن يضام الاسم أو الفعل أو الحرف العامل ما يناسبه ويختص به، فبعض الأدوات لا تعمل إلا في الأفعال لأنها مختصة بها، وبضعها يضام الأسماء فيعمل فيها ولا يعمل في غيرها. فإذا وجد الأثر الإعرابي كان ذلك مظهر توافق بين مختصين[984].

وأخص وأدق من هذا أن تعمل بعض الأدوات في كلمات معينة. فمذ ومنذ لا تعملان في مطلق الأسماء، وإنما تعملان في ما دل على زمن ولات لا تعمل إلا في ما دل على زمن[985] والتاء من حروف الجر لا تضام إلا اسم الجلالة ورب الكعبة. ولقد سبق الحديث عن هذا الأصل ومدى انطباقه، وخير ما يؤخذ منه في هذا المجال هو اعتباره التركيب موجب الحركة الإعرابية.

---

(982) مشكل إعراب القرآن، 42/2.

(983) شرح الكافية الشافية، 244/2.

(984) الأشباه والنظائر، للسيوطي، 242.

(985) الأشموني، 126/1.

1-4 قول النحاة بضرورة الكشف عن التعلق بين عناصر الجملة؛ إن الكشف عن التعلق في الجملة العربية هو كشف عن الارتباط المعنوي بين عناصر تلك الجملة وليست العلامة الإعرابية إلا أثرا لذلك الترابط الباطني[986].

فإذا كان الفعل عاملا في الفاعل لفظا فإنه متعلق به معنى، وقد يرد في الجملة أكثر من عنصر صالح لأن يقال عنه بأنه فاعل. لكن أي واحد من تلك العناصر لا يستحق أن يكون فاعلا إلا بعد أن يصح رسم خيط التعلق بينه وبين الفعل، فعلى أساس التعلق يتبين المعنى وعلى ضوئه توزع الحركات الإعرابية.

1-5 وأكثر ما يتحدث النحاة عن التعلق في باب وصل الجار والمجرور بالعامل فيهما، ومعلوم أن الفعل قد يقصر عن بلوغ المفعول فيتوصل إليه بحرف جر، فتنشأ عن ذلك علاقة "تعليقية"، فمثال: مررت بمحمد قد أدى فيه حرف الجر دور الوسيط؛ فعلق الاسم محمد بالفعل مر.

والنحاة لا يتحدثون عن التعليق في باب الجر إذا كان حرف الجر زائدا أو شبيها بالزائد، فالأول لا يحمل معنى غير التأكيد، والثاني قد يفيد معنى لكنه لا يتطلب متعلقا كما في: رب أخ لم تلده أمك. فالحرف لم يؤد إلا معنى التكثير، وجاء متصدرا فلم يصل بين متباعدين[987].

والذي يعنيني من هذا كله هو إبراز أن البحث عن التعلق هو في الحقيقة بحث عن الترابط الداخلي بين أجزاء الجملة لتوزع بعد ذلك علامات

---

(986) أضواء على الجار والمجرور، لعلي موسى القوني، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة واللغة العربية القصيم 424، العدد 1/1400 هـ

(987) المرجع نفسه، ص 423.

الإعراب. ولو كان المرجع في إيلاء الكلمة حركة معينة هو العامل الملحوظ لما احتيج إلى تتبع التعلق.

1-6 لقد عاب بعض الدارسين المحدثين على النحاة أنهم قالوا بالاحتمالات الإعرابية وقد كان جديرا ألا يكون في التركيب إلا احتمال واحد ووجه إعرابي واحد[988]

لقد كان النحاة فعلا يقررون في العطف على اسم إن أنه يجوز فيه النصب والرفع كما في "إن زيدا قائم وعمرو أو عمرا" لكن ذلك مشروط بأن تستوفي إن خبرها. فإذا لم تستوفه لم يكن من إمكان إلا النصب فيقال إن زيدا وعمرا قائمان ولا يصح رفع عمرو.

وقد كان الأجدر أن يتجه نظر الباحثين عن سر هذا التحديد إلى مقتضيات التركيب ودواعيه. فجملة إن إذا استكملت خبرها صح أن يكون المعطوف منصوبا إشعارا بتبعيته لاسم إن كما يصح أن يكون مرفوعا على أنه مشروع لجملة جديدة تكون كلها معطوفة على السابقة، وفي الحالتين معا فلا ضرر على الجملة الأولى من النصب أو الرفع.

ويزول هذا الاحتمال إذا عطف على اسم إن قبل أن تستكمل خبرها فيمتنع الرفع، لأن المرفوع سيكون جسما غريبا داخل تركيب متآلف وهو لا بد أن يؤدي إلى إحداث ارتباك في التركيب الأول وإلى تداخل تراكيب متعددة، فمن ثم لم يكن من وجه إلا النصب، وهذا النصب في المعطوف لا يخرج الجملة عن كونها محتوية على إن + اسم مكرر + الخبر.

---

(988) ينظر على وجه المثال الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن 4 هـ، د. أحمد ناصف الجناني، ص 452-456. الجامعة المستنصرية، بغداد، 1978. وإحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ص 36.

إن زيدا وعمرا قائمان

وقصدي مما ذكرت أن أبين أن نظرية الاحتمالات الإعرابية هي في الحقيقة نظرية في تعدد أنواع التراكيب الممكنة. ومن الواضح أن كل تركيب يتميز بخصائصه الدلالية.

1-7 مما يومئ إلى اعتقاد النحاة بأن سلامة التركيب هي الموجبة للحركة الإعرابية، ما نجده في كتبهم من تنصيص على أن الأدوات العوامل المنتمية لباب واحد ليس لها العمل نفسه في جميع الأوضاع، فلكل أداة خصوصيتها وميزتها ولو حاولت تطبيق هذا على باب أفعال المقاربة التي هي منضوية تحت عنوان واحد لظهر الاختلاف فيما بينها.

"فكاد" وهي ملحقة بكان تتميز بأن تركيبها في شكله النموذجي يتطلب أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع. كاد زيد ينجح وقلما ترد على غير هذا النحو.

وعسى تخالف كاد وكرب في أنها تستدعي اقتران خبرها بأن في الصورة المثلى عسى أن يهديني.

وأفعال الرجاء تتطلب الارتباط بأن وأفعال الشروع تتجافى عن أن ولا تنسجم معها. فالظروف التركيبية غير متماثلة. والأداة الواحدة لا يظهر أثرها إلا بوقوعها في تركيبها الملائم[989].

1-8 من الآراء المنبئة عن اعتماد التركيب أساسا لمنح الحركة الإعرابية ما ورد في كتب النحاة من تفسيرهم لمعنى الفاعلية. فبعد حرصهم على التفريق بين الفاعلية اللغوية، والفاعلية النحوية وهي تتميز بعمومها

(989) الأشموني، 128/1.

وشمولها للفاعلية اللغوية، يقول ابن زكري: إن الفاعل الاصطلاحي أهم من اللغوي إذ هو لغةً من أوجد الفعل واصطلاحا يصدق بهذا وبغيره وهو من قام به الوصف نحو مات زيد[990].

فبعد هذا التفريق يحصر النحاة معنى الفاعلية في تركيب خاص يوجب أن يكون الاسم الفاعل مسبوقا بفعل على سبيل الإسناد إليه إثباتا أو نفيا ولو تغير التركيب مع بقاء الإسناد لتحول الاسم إلى باب آخر غير باب الفاعل، وإن كان الإسناد ثابتا لم يتغير وما ذلك إلا لتغير التركيب. فالإسناد وحده لا يمنح معنى الفاعلية، بل لا بد من نظم خاص، "هذا على غير رأي الكوفيين".

هذه ملامح تثبت ما أشرت إليه في البدء من أن الكلمة لا تكون عاملا ولا معمولا حتى تنسبك في تركيب، وليس كل تركيب جديرا بأن تتولد عنه العلامة الإعرابية، فللفاعلية تركيب خاص وللابتداء تركيب خاص، والأداة لا تعمل إلا أن تضام ما تختص به، والأثر الإعمالي يضيع إذا فصل العامل عن المعمول الذي من حقه أن يلازمه، وعلى هذا فمن السطحية أن يقال: إن العامل يعمل لمجرد وجوده في الجملة وإن تأثيره حتمي لا يتوقف إلا على وجوده ولا ينتفي إلا بعدمه. وأعتقد أن في ما أوردته شواهد لا يسهل مدافعتها لأنها نابعة من واقع اللغة.

---

(990) المهمات المفيدة، لابن زكري، 248/1.

2- المرتكز الثاني: الكلمة لا يحكم بكونها عاملا أو معمولا بإطلاق

إن مسؤولية التركيب عن منح كلمة ما صفة عامل ومنح أخرى صفة معمول حقيقة متأكدة من خلال النظر في الواقع اللغوي، وإن من الخطأ الشنيع أن يتحدث دارس عن الكلمة العامل دائما والكلمة المعمول دائما، فهذه نظرة معيارية تجريدية، قلما تولي عناية لملاحظة الكلمات داخل أسلوب.

وأظن أن إطلاق القول بكون الكلمة عاملا مسؤول عن تصوير العامل على أنه حتمية أو قانون علية، وهذا ما حفز كثيرا من النقاد على التعرض لنظرية العامل بالنقد والرفض لأنها وهي بهذه المثابة قانون للتفاعل بين الأشياء المادية، وبالتأكيد فإنها ليست قانونا في اللغة.

ومن أجل تقرير نسبية الإعمال في الكلمة وتوقف انسحاب أثر الكلمة على معمولها أتناول الموضوع من زواياه التالية:

2-1 لو فحصنا مادة: ج. ل. س مثلا وهي تعطي فعل جلس وهو لازم وقارنا ذلك باحتمال أن تكون المادة المذكورة بطبيعتها لا تقتضي تأثيرا في معمول منصوب لها لكان ذلك صحيحا، لأن إضافة بسيطة هي إضافة ألف المشاركة "جالس تحول المادة اللازمة إلى متعدية "جالس محمد عليا". وقد يطرح هذا تساؤلا عن كون الصيغة الجديدة "فاعل" هي المسؤولة عن امتداد الفعل إلى معمول منصوب، لكن هذا سرعان ما يتهافت حينما نجد صيغا أخرى مماثلة وهي لازمة سافر، حافظ، بالغ، فالصيغة إذن غير مسؤولة كما أن المادة غير مسؤولة؛ فنصب المفعول راجع إلى ما يقتضيه التركيب الجديد من كون فعل المشاركة إجراء له طرفان أو أكثر، فكان هذا هو الذي حول ما كان لازما إلى متعد وقواه على الوصول إلى المفعول.

2-2 من الشواهد التي يصح تقديمها على ربط النحاة بين المدلول العام للتركيب وبين الإعمال تنصيصهم على أن الأداة "لا" تعمل في تركيب وتهمل في آخر، فهي تعمل إذا قصد بها نفي الجنس، وتهمل إذا قصد بها نفي الوحدة، فالخلاف بين معنييها يتطلب الخلاف بين العلامات الإعرابية، لأنه خير ما يؤمن به اللبس، ومما يزيد هذا وضوحا أن الجملة التي تعمل فيها –لا – لا يمكن التعقيب عليها، بينما يمكن التعقيب على الجملة التي تهمل فيها "لا"، فيقال مثلا: لا رجلٌ في الدار بل رجلان. ولا يصح هذا في لا رجلَ في الدار. فلو عقب عليها لكان التعقيب مناقضا لفحوى الجملة الأولى.

على أن إعمال لا النافية للجنس إنما يظهر أثره إذا وقعت في التركيب المناسب، فإن اختل النظم بأن فصل بين لا واسمها بطل الإعمال كما في قوله: ﴿لا فيها غول﴾ (الصافات 47)، وتفقد لا عملها إذا ضامها حرف قبلها كما في جئت بلا زاد.

فمعلوم أن لا نافية للجنس في جميع هذه الأمثلة لم تعمل لأن التركيب الأمثل الذي تعمل فيه قد انعدم، فمن هنا لم يكن لها تأثير.

2-3 وعلى نحو ما يتوقف وسم الكلمة بأنها عامل على موقعها من التركيب وعلى دلالة ذلك التركيب، فإن تقرير أن تكون الكلمة معمولا لا يختلف عن ذلك.

فلقد تنبّه النحاة إلى أن بعض الأسماء التي يتردد وقوعها موقعا معموليا، قد لا تقع مواقعها المعهودة، فيؤدي ذلك إلى وهم خطير في فحص التركيب؛ فكلمة "يوم" تقع ظرف زمان، وكلمة حيث تقع ظرف مكان، وهذا يدرك بأدنى نظر لكن الأمر لا يطرد في الآيتين:

1) ﴿يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار﴾ (النور 36)

2) ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالاته﴾ (الأنعام 125).

ففي الآية الأولى يتعذر تصور أن الفعل يخافون واقع في ظرف مخصوص هو "يوم" تتقلب فيه القلوب والأبصار فـ"اليوم" في الآية ليس مخوفا فيه وإنما هو مخوف منه فلا يصح اعتبار "يوم"، مفعولا فيه بل هو مفعول به.

وفي الآية الثانية يمتنع أن يكون مدلول "حيث" ظرف مكان لأن الله لا يعلم في مكان مخصوص وإنما المقصود أن المكان "حيث" معلوم به فهي مفعول به.

3- المرتكز الثالث: "تنصيص النحاة على شروط تركيبية في إعمال أكثر العوامل".

قد يكون هذا المرتكز كالإيضاح للأول، وكالتتميم للثاني، فإذا كان المرتكزان السابقان ينصان على وجوب دخول الكلمة في علاقة تركيبية ووقوعها موقعها الملائم، فإن من تمام ذلك أن أورد أن النحاة طالما تطلبوا توفر شروط تركيبية في بعض العوامل من أجل إقدارها على إحداث الحركات التي تقتضيها؛ فالعامل لا يؤثر لمجرد الإسناد ولحضوره في الجملة بل لا بد أن يكون له حضور خاص يلي فيه الفعل ولا يتقدم والأمر نفسه يقال عن أكثر العوامل.

3-1 حين تحدث النحاة عن وضع نعت اسم لا النافية للجنس أجازوا فيه الفتح على البناء، فيقال: لا رجل ظريف فيها، لكن البناء مشروط بإمكان تركيب النعت مع اسم لا، فإن امتنع التركيب بأن فصل بينهما لم يجز البناء، فيقال: لا رجل فيها ظريفا، ولا يجوز لا رجل فيها ظريف.

ومعلوم أن الفصل بالجار والمجرور هو أضعف أنواع الفصل كما يقرر ذلك النحاة ومع ذلك فقد منع البناء، فدور التركيب في تقرير الحركة الإعرابية جلي واضح.

3-2 من الشروط التركيبية التي تأتي في كتب النحاة ما نجده من اشتراطهم تأخر خبر "ما" و"إنْ" على اسميهما لتكونا عاملتين فيصح: ما زيد قائما[991] – إنْ زيد قائما.

ولا يصح: ما قائما زيد. ولا: إنْ قائما زيد

---

(991) الأشموني، 1/122، شرح الكافية الشافية، 1/431.

وقد منعوا أن يتقدم معمول الخبر على اسمها، فلا يقال:

– ما طعامك زيدٌ آكلا[992].

ومن شروطهم العدمية، ألا ترد بعد ما "إن" لما تحمله من إبطال للنفي السابق، فمثل هذه الشروط تطالع الناظر في أكثر الأبواب وهي مقومات للعملية الإعمالية، تلغى وظيفة العامل عند انعدامها.

3 3 لعل من أخص الحالات التي يعمل فيها عامل في تركيب كثير القيود ما قاله النحاة عن إعمال "تقول" بمعنى تظن، فلقد تحدث ابن مالك عن الموضوع، فنص على أن تقول تعمل دالة على المخاطب إذا وليت استفهاما ولم تنفصل عنه بغير الجار والمجرور والظرف، كما في قول الشاعر:

متى تقول القلص الرواسما   يدنين أم قاسم وقاسما[993]

وفي غير هذه الصورة المعينة لا يعمل فعل "قال" هذا العمل ففي مثال: "قال زيد عمرو منطلق" لا يصل الفعل إلى نصب زيد منطلق، وإنما يحكى المقول[994].

3–4 "إذن" إحدى الأدوات الناصبة للمضارع، لكن البصريين اشترطوا في إعمالها أن تقع في صدر جملة جوابية، فلا بد من الوقوع في جملة خاصة ولا بد من التصدر، ولا بد أن يكون الفعل دالا على الاستقبال خاصة وإلا لم تكن عاملة[995].

---

(992) شرح الكافية الشافية، 431/1.

(993) البيت لهدبة بن الخشرم العذري، شرح شواهد الأشموني، للعيني، 36/2.، وخزانة الأدب، للبغدادي، 396/9، مكتبة الخانجي بمصر، 1988.

(994) الأشموني، 165/1.

(995) شرح الكافية والشافية، 1535/3.

4- المرتكز الرابع: "وجود آثار إعرابية من غير عوامل".

هذه ظاهرة لغوية واضحة قد واجهها النحاة في أكثر من باب، فما كان منهم إلا إن عالجوها بما أسعفهم به التقدير من عوامل مهما تكن ناجعة في تسوية الصنعة فإنها في واقع الأمر لا تنتمي إلى ظاهر التركيب، ومن ثم يصعب التكهن بأن تكون مقصودة للمتكلم أو واردة في حسبانه، وفي تقديرها ولا شك تدخل في جملة لم ينطقها قائلها على نحو ما نؤول إليه عند النحاة.

لقد كان حريا بالنحاة أن يمضوا في القول بالعامل المعنوي، فيرجعوا إليه كل أثر إعمالي لا يصاحبه عامل لفظي، لولا أنه قد صرفهم عن هذا التوجه سببان: أولهما الحرص على انطباق القواعد والأصول التي قرروها، فقد عز عليهم أن يتحدثوا عن منصوب لا فعل ولا فاعل له، فما كان منهم إلا أن قدروا جملة فعلية لما ألجأهم الأمر إلى ذلك كما في جملة الاختصاص والنداء.

وثاني السببين أن النحاة قد كانوا يجدون في أنفسهم ميلا إلى القول بالعامل اللفظي وترجيحا له فقد جعلوه أقوى من المعنوي وأجدر منه بالعمل، ولقد سبق بيان أن الكوفيين كانوا أكثر نفورا من القول بالعامل المعنوي من البصريين.

إن ظاهرة المعمولات التي لا عوامل لها برهان على سلطة النظم وأحقيته في منهج العلاقة الإعرابية لكلمة "ما"، ولو أن تلك العلامة غير مستوجبة إعماليا لفقد الجالب لها من العوامل.

ويحسن أن أردد ما ذهب إليه أبو الحسين ابن الطراوة من تعليل نصب سبحان الله، بأنه منصوب على مجرد القصد إليه، أي أن العرب قصدت

بنصبه إلى إيضاح معنى التنزيه من غير احتساب لتسليط عامل لفظي عليه، والأمر نفسه يقال عن ويل، وويح، وإياك من المنصوبات[996].

وإذا كان النحاة في إجمالهم يستعظمون وجود أثر إعرابي غير ناشئ عن عامل، فإن هذا لا يعني انطباق هذا التصور وشموله عند جميع النحاة وفي جميع الأبواب، فلقد فسرت مظاهر إعرابية على أساس الحركة الإعرابية التي يستدعيها التركيب، وقد وجدت تفسيرات نحوية وتخريجات لبعض القضايا حتى عند غلاة المتشددين في الإعمال.

4-1 لقد أبان الفراء عن حس دقيق ونظر نافذ بنظم الجملة، وذلك حين أرجع بعض الحركات إلى دواع تركيبية.

فلقد قال عن الآية الكريمة: ﴿إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها﴾ (البقرة 25)، بأن نصب بعوضة جار على أسلوب عربي خاص، وكان الأصل ما بين بعوضة إلى ما فوقها. فإذا صح في الأسلوب إلقاء "بين" وكان التركيب محتملا لتقدير "إلى" نصبت العرب الجزأين فتقول: مطرنا ما زبالةَ فالثعلبيةَ وله عشرون ما ناقةً فجَمَلاً[997]. وعلى هذا فلا يصح النصب في مثال: داري ما الكوفةَ فالمدينةَ، لاستحالة تقدير إلى ولأن الأسلوب لا يمكن أن يستفاد منه امتداد الدار بين الكوفة فالبصرة لاستحالة ذلك.

فالنصب إذن عنوان الاتصال بين المنصوبين وذلك لا يتوقف على حضور عامل ناصب.

يقول الفراء كالمستشهد على صحة ما ذهب إليه، "قال الكسائي:

---

(996) أبو الحسين بن طراوة، الدكتور إبراهيم البنا، ص 74.

(997) معاني القرآن، للفراء، 28/1.

سمعت أعرابيا وأرى الهلال فقال: الحمد لله ما إهلالك إلى سرارك يريد ما بين إهلالك إلى سرارك، فجعلوا النصب الذي يكون في "بين" فما بعده إذا سقطت ليعلم أن معنى بين مراد"[998].

إن ما ذهب إليه الفراء ليس قولا بالعامل كما هو واضح، لأن نظرية العامل يفسر فيها وجود الحركة بوجود العامل، وما ذهب إليه الفراء هو تفسير لحركة النصب التي تشير إلى اختزال جزء من التركيب هو "بين".

4-2 من المظاهر الإعرابية التي لم ترتبط بعامل لفظي ما ذهب إليه الفراء أثناء حديثة عن نصب: (ضربَ الرقاب)، ومعاذَ له وسقيا لك، فقد رأى أنها منصوبة إشعارا بقيامها مقام غيرها فضرب الرقاب تقوم مقام: اضربوا الرقاب، ومعاذَ الله تقوم مقام، نعوذ بالله وسقيا لك، سقاك الله[999]

وتخريج الفراء يخالف كل المخالفة ما فسر به النحاة النصب، فلقد كانوا يذهبون إلى أن تلك الكلمات منصوبة بعوامل لفظية، إذا أريد إظهارها فإنها تشتق من مادة تلك المعمولات، فضرب تؤول إلى اضربوا ضرب الرقاب، وشتان ما بين هذا وبين ما صرح به الفراء وهو لا يقتضي عاملا أصلا.

4-3 وأصرح مما سبق ما نجده عند الفراء من تعليل قراءة الجر في الحمدِ لله،[1000] فقد قال: إن من جرها فقد راعى أن اللام بعدها مكسورة، والعرب لا تستهجن توالي كسرتين كما في: إبِل، فلذلك كسروا الدال في الحمدِ، فهذا توجيه تركيبي صوتي لا صلة له بوجود العامل.

---

(998) معاني القرآن، للفراء، 23/1.

(999) المصدر السابق، 3/1.

(1000) المصدر السابق.

4-4 لقد تحدث ابن مالك عن صورة ينتصب فيها المصدر بغير ناصب لفظي، ذلك بيته:

كلي بكاً بكاءَ ذات عضلة[1001]

ينتصب المصدر الثاني بكاء لإفادته التشبيه كأن القائل قال: كبكاء ذات وليس المصدر منتصبا إلا بشروط كلها آيل إلى التركيب فيجب أن يكون مشعرا بالتشبيه، فلا نصب في: " له صوت صوتَ حسن. أن يكون المصدر حادثا فلا نصب في: له علم علمَ الحكماء.

وإن يكون مسبوقا بجملة تتضمن معناه فلا نصب في: صوت زيد صوتَ حمار[1002]. فالشروط المتقدمة لا صلة لها بالتركيب.

4-5 إن الناهج مناهج النحاة القاضية باستيفاء العامل لمعموله لا بد أن يرتبك أيما ارتباك في تفسير أكثر الأساليب التي جاءت فيها العوامل غير مصحوبة بمعمولات على خلاف ما يقرره النحاة.

والقرآن الكريم وهو قمة البيان العربي قد تبنى حذف المعمولات بكثرة حتى كان ذلك لافتا للأنظار وبهذا تحقق له الإيجاز والبلاغة، وليس في الوسع استقراء ظاهرة الحذف في القرآن، فهي موضوع مستقل يستنفد جهدا ووقتا، وحسبي أن أحيل على كتاب "البرهان" وقد أبدع فيه الزركشي وأطال[1003]، وعلى كتاب "معترك الإقران في إعجاز القرآن" للسيوطي، وقد تناول فيه

(1001) الخلاصة الألفية، باب المفعول المطلق.

(1002) شرح الأشموني، 24/1.

(1003) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ج 3 من 104 إلى 220. تحقيق: محمد أبي الفضل، ط. 1 دار إحياء الكتب، 1958.

الظاهرة[1004].

وإن القرآن الكريم لم يكن عابئا بمقتضيات الإعمال، وهي تدعو إلى استيفاء العامل للمعمول، وإنما كان مشغولا بتقرير الحقائق، وقد يكون الحذف من مقاصده لما ينشأ عنه من المعاني التي يريد القرآن تحقيقها وتنبيه الناس إليها بالعبارة الواحدة، ففي قولة تعالى: ﴿فأمّا من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى﴾ (الليل 5-6-7). فالقرآن الكريم أطلق الإعطاء وهو مصدر يتطلب معمولين، ولو ذكر لكان إعطاء شيء معين لشخص معين، وهذا ليس من قصد القرآن في هذه الآية بعينها.

ولو كان إيلاء العامل معموله حتما في النظم على نحو ما يقرره النحاة لما كان بد من الدخول في متاهات التقدير والتأويل في مثل الآية: ﴿ولوأنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾ (البقرة 102).

فلو تقتضي فعلا يكون جوابا لها لكن القرآن استغنى عنه بقوله: (لمثوبة) وهي خلاف ما أصله النحاة[1005]، ومخالفة القرآن للنحاة أكبر دليل على أن المرجع في التعبير هو سلامة النظم، ولو كان في ذلك إهمال لضوابط الإعمال.

(1004) معترك الأقران في إعجاز القرآن، 305/1 تحقيق: محمد البخاري، دار الفكر، 1973.
(1005) معاني القرآن، للأخفش، 124/1.

5- المرتكز الخامس: الجمل المقفلة، الحكاية:

5-1: "الجمل المقفلة"، "الحكاية".

من الملامح المفصحة عن اعتماد التركيب أساسا لتوزيع الحركات الإعرابية المناقضة للعامل ما نجده عند النحاة من قول بالجملة "المقفلة" الصماء التي لا تتجاوب مع العوامل قبلها، ويتعلق الأمر بقول النحاة بالحكاية، وهي عبارة عن إيراد كلمة أو جملة لكونها لا تنتمي إلى التركيب السابق فإنها لا تتجاوب مع العامل فيه، وإن كان الظاهر يوهم بمعموليتها لما قبلها وللإيضاح أورد بيت الشاعر: (1006)

سمعت الناسُ ينتجعون غيثا   فقلت لصيدح انتجعي بلالا

ففعل "سمع" متعد يطلب مفعولا لكن ما بعده، وهو الناس... جملة جاهزة حكاها الشاعر على نحو ما سمعها، ومن أجل الإبانة عن كون كلمة الناس لا تنتمي إلى سمع وإنما هي جملة جديدة فقد أهمل النصب إشعارا بانفصال الكلمة ودخولها مع ما بعدها في تركيب جديد، ولو تعلق الأمر بربط لوجب أن يقول الشاعر: رأيت الناسَ ينتجعون لأن الانتجاع يرى ولا يسمع، ومثل هذا قالت العرب: دعنا من تمرتان وقول أبي حنيفة: ولو رماه بأبا قُبيس. وقالت العرب ليس بقرشيا(1007) وقال الشاعر(1008):

وأجَبْتُ قائل: كيف أنت بصالحٌ   حتى مَلَلْتُ ومَلَّني عُوّادي.

(1006) البيت غير معزو عند العيني، 93/4. ولا عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية، 1421/24. وعند البغدادي هو لأحد بني نهشل من الجاهليين شرح أبيات المغني، 228/7.

(1007) شرح الكافية الشافية، 1721/4.

(1008) المصدر السابق، والبيت مجهول القائل وينظر شرح أبيات المغني، 289/6، شرح شواهد المغني، 837/2.

ففي جميع هذه الأمثلة لم تخضع الأسماء لما قبلها من عوامل الجر، فلم تنجر: تمرتان، ولا أبو قبيس ولا قرشي، ولا صالح.

وليس من دليل على استقلالية هذه الكلمات وكونها منفصلة عن التركيب الذي وقعت فيه إلا ما هناك من استعصاء على العوامل السابقة.

إن أمثلة الحكاية، وهي باب خاص في النحو العربي، تقوم دليلا على تحكم النظم ولو أدى ذلك إلى إهدار العوامل.

إن من البساطة بمكان أن يذهب بعض الدارسين إلى أن نظرية العامل كانت دائما حتمية تشبه الحتمية العقلية، وأتصور أن هذا أوقع بعض الدارسين المعاصرين في تصور جوهري، وذلك حينما قرروا أن الجملة العربية ذات طابع شكلي، وهذه الشكلية هي التي تحتم سير التركيب في اتجاه خاص، هو مطاوعة الكلمة لما قبلها، وإن كان المدلول خلاف ذلك(1009).

لقد أكد هذا، الدكتور محمد خير الحلواني معتمدا على ما لاحظ من اختلاف الحركات بين أسلوبين يتفقان معنى ويختلفان في الألفاظ كما في:

ما في يدي حيلة.

ما في يدي من حيلة.

وما لاحظه من تحول المنصوب إلى مجرور:

ما رأيت أحدا – ما رأيت من أحد.

ليس كل ما يلمع ذهبا - ليس كل ما يلمع بذهب.

وما لاحظه من تحول المجرور إلى منصوب:

تمرون بالديار تمرون الديار

(1009) أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، ص 139، ط. جامعة تشرين، دمشق.

وما لاحظه من تبادل الحركات:

الليل طويل – إن الليل طويل – كان الليل طويلا.

إن تعميم القول بشكلية الجملة العربية لا يتم ببساطة، خصوصا وقد تبين ما تعامل به العرب جملة الحكاية، ولو كان الأمر شكليا لما كان من داع للحديث عن باب الحكاية.

ولقد كان هذا الموضوع محور مجادلات ومناقشات بين قدماء النحاة، فلقد تحدث الزبيدي عن محمد بن زياد الفراء، فقال أبو العباس أحمد بن يحيى – ثعلب– العرب تخرج الألفاظ على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب، وإنما صح قول الفراء لأنه عمل العربية، والنحو على كلام العرب فقال،: كل مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه عمل كلام العرب على المعاني وخلى عن الألفاظ.

ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب والإعراب مطابق للمعنى.

والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فرع واستحق التقدمة، وذلك كقولك: مات زيد، فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: مات زيدا، لأن الله هو الذي أماته لكنك عاملت اللفظ فأردت سكنت حركات زيد[1010]. فالنص يصور اختلاف نظري الفراء وسيبويه للجملة وقد عزي إلى سيبويه الخلط، لأنه كان مهتما بالمعاني وحالف الفراء الصواب لأنه استطاع أن يجمع في

(1010) طبقات النحويين للزبيدي، ص 131، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط. دار المعارف، 1973.

توجيه الإعراب بين اللفظ والمعنى، ولو أن نحويا انتهج نهجا ثالثا راعى فيه اللفظ فقط لما كان من نحاة هذه اللغة التي قد تهمل دواعي الألفاظ لصالح المعنى.

5-2 لقد قال النحاة في أصل لهم معروف بأن الجمل لا يعمل فيها ما قبلها[1011]. ومن ذيول هذا أن يسجل النحاة أن أفعال القلوب لا تعمل عملا ظاهرا في جمل معينة مبدوءة بأدوات لا تستعملها العرب إلا للتصدير فلو أن أفعال القلوب عملت لصارت أداة الصدارة حشوا ولأدى ذلك إلى تغيير بناء تلك الجمل، فأفعال القلوب لا تعمل في جمل صدرها ما – وإن – ولا النافية – ولام القسم– وهل. كما في الأساليب:

عملت ما زيد قائم

حسبت إن خالد قادم

حسبت لا بكر في الدار ولا عمرو.

دريت لتوبة إلى الله خير

رأيت ليفوزّن الصالحون.[1012]

في جميع التراكيب الماضية لم يكن لفعل القلب أثر لأن مدخوله جمل جاهزة متماسكة.

(1011) المقتضب، 263/3.

(1012) شرح الأشموني، 60/1.

6- المرتكز السادس: ارتباط الدلالة بالفصل والوصل.

مما لا يدع مجالا للشك في أن النحاة قد ربطوا حضور الحركة الإعرابية بواقع التركيب ما نجده لدى بعضهم من حظ على رعاية ابتداء الجملة ونهايتها، لأن لذلك دورا في تقرير دلالتها فقد أكد هؤلاء أن المعنى يختلف بين التوقف عند جزء من الكلام وبين الاستمرار فيه، ولقد كان القراء أكثر الناس عناية بهذا الجانب، ويعتبر النحاس أبرز شخصية اهتمت بهذا الجانب من النظم، فقد بذل له جهدا طائلا وأفرده بكتاب خاص هو كتاب "القطع والائتناف"[1013] الذي استهدف من وضعه بيان مواضع الوصل والقطع الممكنة في القرآن الكريم، "باعتماد القراءات القرآنية طبعا" مبرزا ما ينتج من اختلاف المعنى باختلاف الوقف أو الوصل، ولقد أشاد الدكتور أحمد نصيف الجنابي بنظرية القطع والائتناف، واعتبرها خطوة رائعة متقدمة في دراسة النظم.

ومن أجل إيضاح هذا والخروج به من التجريد أورد نماذج مما استشهد به الجنابي ومما أنقله عن كتاب القطع والائتناف مباشرة

6-1 فمن ذلك الآيات المتحدثة عن بني إسرائيل وطردهم من الأرض المقدسة، وذلك قوله تعالى: ﴿قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض﴾ (المائدة 28). فحين تقرأ الآية موصولة يكون المعنى: أن الأرض المقدسة محرمة عليهم، وأنهم يتيهون في الأرض أربعين سنة. وحين تقرأ بالقطع عند

(1013) كتاب القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، حققه د. أحمد خطاب العمر، وقد نال به شهادة الدكتورة من جامعة القاهرة بإشراف من د. حسين محمد نصار، وقد تولت وزارة الأوقاف العراقية طبع الكتاب بمطبعة العاني سنة 1978 فجاء في 940 صفحة.

أربعين سنة يكون المعنى: أن التحريم ممتد أربعين سنة، وهذا خلاف المعنى الأول.

6-2 ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما﴾. (الإنسان 31). فلو وصلت كلمة الظالمين لكان الاحتمال: إنهم داخلون في الرحمة عطفا على من يشاء وإن كان ما بعده أعد لهم عذابا أليما يستبعد هذا المعنى[1014].

من أبرز الآيات التي انبنى على الخلاف في الوصل والقطع فيها اختلاف فكري كبير ما قرئت به الآية السابعة من آل عمران وهي قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به﴾ (آل عمران 7)، فقد قرئت بالقطع عند إلا الله، وقد قرأ بها نيف وعشرون رجلا من الصحابة والتابعين والقراء وأهل اللغة[1015]، لكن طائفة من التابعين وصلت إذ جعلت معنى التأويل التفسير[1016]. ومعلوم أن اختلافا حادا قد نجم عن هذا بين المعتزلة وأكثر الذين كانوا يتهيبون اقتحام ميدان المتشابه؛ إذ كانوا يرون أن قصارى ما ينتهي إليه علم الراسخين أن يقولوا آمنا به.

هذه صورة موجزة عن الوقف والوصل وأثرهما. وهي ظاهرة تركيبية لها أثرها الخطير في توجيه الجملة العربية، وهي نظرية تتجاوز ولاشك الاقتصار على فحص العلاقة بين العامل والمعمول لتحديد دلالة

(1014) عن كتاب الدراسات اللغوية والنحوية في مصر، د. أحمد نصيف الجنابي، ص: 453. والجنابي ينقل عن مخطوطة القطع والائتناف.

(1015) القطع والائتناف، ص 212.

(1016) المصدر السابق، ص 215.

الجملة العربية، وأحسب أيضا أن أكثر الأطروحات المقدمة لدراسة الجملة العربية لم تتوصل إلى الكشف عن أهمية القطع والائتناف وقدرته على توجيه دلالة الجملة؛ فدراسة الدكتور تمام حسان مثلا التي جاءت بتضافر القرائن قد فاتها أن تشير إلى القطع والائتناف على اعتباره قرينة مهمة رغم أن المحاولة قد تعرضت للنبر وهو أدنى القرائن التي يمكن الاستناد إليها في فحص الجملة.

مشروع رصد الجملة على ضوء مقتضيات نظرية العامل:

لقد أسلفت أن نجاح أية دراسة حديثة للغة العربية يتوقف على تمثل جيد للإمكانات التعبيرية للغة العربية، ولأساليب الأداء فيها، وليس من الممكن الحديث عن اتجاه دراسي حديث في غيبة الوعي الكامل بأنماط الأداء في اللغة العربية. وحين يتعلق الأمر بتطبيق الدراسات الحديثة على اللغة العربية يلاحظ أن الفارق بين الدراسات الحديثة للغات الأوربية ودراسة اللغة العربية في ضوء المناهج الحديثة يتمثل في أن الدرس اللغوي عند الأوروبيين والأمريكيين قد جاء بعد استحضار جيد للغات المدروسة؛ فلقد حصرت من خلال دراسات وصفية متعددة أنماط الأداء للغات الأوروبية، ثم كان بعد ذلك اقتراح الدرس البنيوي أو التوليدي وما زالت ساحة الدرس عندهم تشهد الجديد.

أما ما يلاحظ المتتبع للمحاولات الحديثة فهي في أنها في الأغلب لا تتوسل إلى هدفها إلا برغبة عارمة في تطبيق المناهج الحديثة على العربية، ويظل عند أكثر الدارسين افتقار لمعرفة مشروعية تركيب لغوي أو رفضه ليتم الدرس على متنه.

أذكر على سبيل المثال أن كثيرا من الدراسات الحديثة التي جاءت لتدرس الجملة الاسمية في النحو العربي ترى أن هذه الجملة تأتلف من مبتدأ وخبر، فتقيم على هذا بناء نظريا. وحين نريد الحقيقة كما هي فلا بد أن نقر بأن الجملة الاسمية عند النحاة متصورة في شكل أوسع، فبالإضافة إلى جملة المبتدإ والخبر فالنحاة يدرجون في الجملة الاسمية المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر، والمبتدأ الذي له حال سد مسد الخبر. وعلى الدارس للجملة

الاسمية أن يفحصها بهذه الرحابة، إنه ليس من العسير أن يدرك الباحث أن أكثر الدراسات الحديثة لا تعتمد قاعدة صلبة من العلم بأنماط التعبير العربي، فحين تناول أحد الباحثين موضوع الجمل الملبسة التي لها بناء سطحي يتولد عنه بناءان عميقان مثل لذلك بمثال: سُرق المال من زيد

وعنده أن هذا البناء الظاهري يفضي إلى بنيتين عميقتين هما:

أ – سرق شخص المال من زيد.

ب – سرق المال، والذي سرقه زيد.

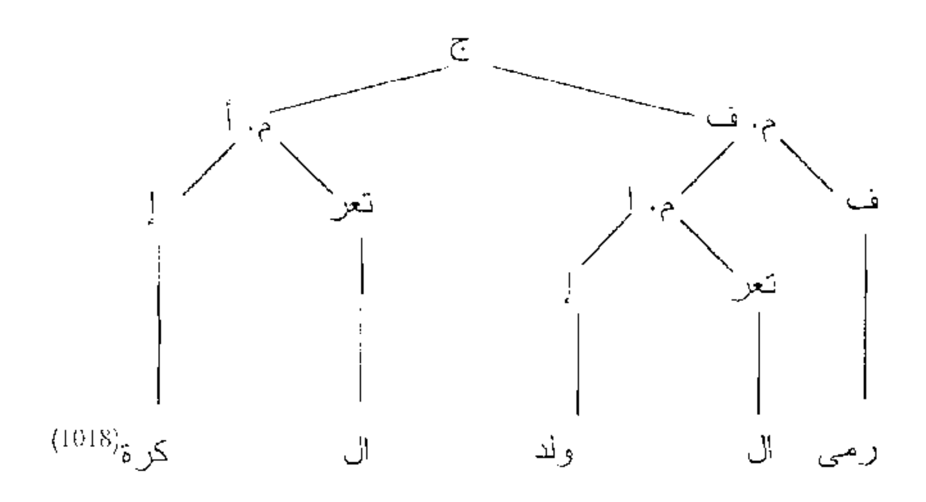
فمثل هذا التعبير لا يمت إلى اللغة العربية بصلة ذلك لأن جملة البناء للمجهول في العربية يمتنع فيها ذكر الفاعل، وإلا لما كانت مبنية للمجهول. فإذا كان زيد هو الذي سرق المال فإن العربية تستعمل لهذا تركيبا خاصا يدعى البناء للمعلوم؛ فتقول: سرق زيد المال. ولا تجيز البناء للمجهول مع ذكر الفاعل فجملة سرق المال من زيد ليس لها إلا بنية عميقة واحدة هي سرق شخص المال من زيد، أما البنية الأخرى فإنها متولدة عن تأثر بلغات أخرى تعرف هذا الأداء.

ومن ضروب الغفلة عن التراكيب العربية، أو الجمل الأصولية كما يدعوها البنيويون أن يصرح باحث معاصر هو د. ميشال زكرياء أن استعمال المفعول مقدما على الفاعل أمر مشكوك فيه[1017].

إن عدم امتلاك تصور شامل ومتين عن الإمكانات التركيبية في اللغة العربية هو ما يشكل حائلا دون محاولة تطبيق مقتضيات أي فهم لغوي معاصر على اللغة العربية.

(1017) الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، د. ميشال زكريا، ص 27.

فحين كان الدارسون المعاصرون أمام تحويل الجملة العربية إلى مكوناتها وفقا للاتجاهات الحديثة في النحو عكسوا أسلوب التحليل الغربي على العربية فحللوا الجملة رمى الولد الكرة على النحو التالي:



ورأوا أن هذا يكاد يكون النمط المألوف والمقبول في اللغة العربية، ولو وقفنا عند دلالة م أ التي تتألف من التعريف (تعر) + اسم (أ) لوجدنا أن هذا الركن الإسنادي إن كان معبرا عنه بالألف واللام ثم الاسم فإن ذلك ليس إلا بعض الحالات التعبيرية في اللغة العربية فمفهوم التعريف لا يعبر عنه دائما برمز لفظ منظور هو (ال). بل قد يأتي التعريف بمجرد إضافة اسم إلى آخر من غير تعبير بأداة معينة (غلام زيد).

فهل حسب الدارسون المعاصرون لهذا التميز حسابه (فحللوا الجملة انطلاقا من خصوصية العربية).

(1018) مقال تشومسكي والثورة اللغوية جون سيرل مع محاولة المترجم التطبيق على الأمثلة العربية، مجلة الفكر العربي، ص 129. عدد 9/8، 1979.

وعلى النمط نفسه من عدم رعاية خصوصيات اللغة العربية يلاحظ الباحث أن الضمير الذي اعتبره الدارسون المعاصرون جسرا مهما ينتقل عليه من البنية السطحية إلى العميقة كما في:

ضاع الكتاب الذي اشتريته. التي تتحول إلى:

ضاع الكتاب الذي اشتريت الكتاب.

إن هذا وإن لم يكن خطأ إلا أنه لا يعكس إلا بعض الحقيقة؛ ذلك لأن العربية كما تعبر بالضمير قد تعبر بالألف واللام.

ففي حديث أم زرع زوجي ألمس مس أرنب. والريح ريح زرنب[1019] يتحول إلى المس = مسه، الريح = ريحه.

وقد تحول حركة إعرابية إلى اسم أو جملة كما في ﴿قل كلٌّ يعمل على شاكلته﴾ (الإسراء 84)، وفي قوله تعالى: ﴿وأنتم حينئذٍ تنظرون﴾ (الواقعة 87) التي تتحول إلى كل إنسان يعمل على شاكلته وحين بلغت الحلقوم.

ولست أعتقد أن هذه التراكيب ذات الخصوصيات قد كان لها حظ من العناية أو الاعتبار عند دارسي الجملة العربية.

لقد قصدت إلى الإبانة عن التفاوت بين اللغة العربية وباقي اللغات وأنه من الخطأ أن يتوهم الباحثون وجود أنماط تعبيرية قارة يعبرون عنها ب:

أ- فعل + فاعل + مفعول به.

ب- فعل + مفعول به + فاعل.

ج- فاعل + فعل + مفعول به (*)

(1019) بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، ص 6، ط. وزارة الأوقاف، 1975.

د- فاعل + مفعول به + فعل.

هـ- مفعول به + فعل + فاعل

و- مفعول به + فاعل + فعل[1020]

لينتهوا بعد ذلك إلى أن الجمل الأصولية الملائمة هي جمل أ/ب/هـ/و وسواء اعتمدنا هذا التصنيف أو غيره فإن هذا لا ينطبق إلا على الأنماط المألوفة المتكررة. وتظل في اللغة العربية إمكانات أخرى للأداء. فلا شك أن جملة النسخ إن زيدا حاضر ذات خصوصيات، ولا شك أن جملة الإغراء والتحذير والتعجب والمتضمنة اسم فعل لا تمضي مع التفسير السابق. ولا شك أيضا أن أفعال أعلم، أرى أنبأ وخبر لها أسلوب خاص.

فلقد نجد في اللغة العربية الأسلوب الذي لا يستعمل إلا مع فعل واحد ولقد سبقت الإشارة إلى أن فعل (قال) ينصب مفعولين متى كان مسبوقا باستفهام وكان مستعملا للمخاطب دون غيره، فهذه الأساليب لها حضور في اللغة العربية وحين يراد تطبيق هذا المنهج أو ذاك، فإنه لا يصح الوقوف عند الأنماط القارة وتجاوز هذه الأنماط التعبيرية العربية المتخصصة. فالمشكلة إذن تكمن في ضرورة إيجاد رصد كامل للإمكانات التعبيرية في اللغة العربية، ولست أشير بوجوب الاستعانة (بالنظامة) من أجل حصر الأساليب، فهذا عمل تقني محض، وإنما أرى أنه لا بد من تبين طرائق التركيب في الجملة العربية، وتصنيف أنواعها. وأظن أن قواعد الإعمال إن هي تقصيت يمكن أن تفيد بأشكال التركيب بما فيها تلك التراكيب الخاصة التي لا تتجاوز الباب الواحد. فحين نعتمد قول النحاة في منع سبق خبر ليس عليها وحين

(1020) الألسنية التوليدية، د. ميشال زكريا، ص 26.

نعتمد أصل: المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل.

نقول: إن جملة: قائما ليس زيد.

المعبر عنها:

اسم + ليس + اسم

وجملة: طعامك ليس زيد أكلا

المعبر عنها:

اسم + ليس + اسم + اسم

وجملة: طعامك أكلا ليس زيد

المعبر عنها:

اسم + اسم + ليس + اسم

جمل غير أصولية اعتمادا على القاعدتين الإعماليتين المذكورتين. ولا أرى أن هذه القاعدة التي يمكن أن تقدمها ضوابط الإعمال مباينة لطبيعة اللغة، وما ذلك إلا لأن أكثر تلك القواعد والضوابط قد كانت مستثمرة ومستوحاة من نظر طويل في اللغة فهي بهذا ليست غريبة عن متن اللغة.

إن نظرية العامل بوسعها أن تمدنا بضوابط كثيرة يمكن أن ترصد على ضوئها التعابير وأذكر على ما أسلفت استشهادا من نماذج من القواعد التي صاغها النحاة:

أ- المتصرف يعمل في المتقدم والمتأخر[1021]. وهذا أصل يمنح الفعل حرية الحركة وهو يقرر مشروعية:

صافح زيد عليا

(1021) الأصل 14 المقتضب، 190/4.

علیا صافح زید

2- الفعل ينصب ما تباعد منه[1022].

وهذا يجيز تركيب عدة منصوبات بعد الفعل لأن الفعل يقوى على ذلك فيصح:

ضرب زيد عمرا ضربا أمام الباب يوم الأحد

فهذا إمكان واسع يعطي للجملة بعدا أفقيا ممتدا بعد الفعل

3- رتبة العامل قبل رتبة المعمول. [1023]

وهذا يحدد الرتبة بين العامل والمعمول،، فمتى وجدت العلاقة الإعمالية تحدد موقع العامل من المعمول، ووجب تقديم الأول وتأخير الثاني، فالمضاف متقدم على المضاف إليه والجار متقدم على المجرور به، وبهذا أوجبوا أن يكون الفعل متقدما عن الفاعل ويمكن أن نتابع هذا الأصل ما لم نجد له تعارضا مع واقع اللغة التي قد تقدم المعمول على العامل لدواع بيانية.

4- لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول[1024].

فلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا بين الفعل والفاعل في الأغلب وبه منعوا أن يكون المصدر العامل مفصولا عن معموله ولو بوصف فلا يقال: أعجبني ضربك المبرح زيدا.

5- لا يلي العامل مباشرة معمول غيره[1025].

(1022) الأصل 14 من هذا البحث المقتضب، 450/4.

(1023) الأصل 23، الحلل في إصلاح الخلل، لابن السيد، 149.

(1024) الأصل 24، الأشباه النظائر، 256/1.

(1025) الأصل 25، الأشموني، 116، النحو الوافي، 576/1.

هذا أصل يحرص على الترتيب بين عناصر الجملة حتى لا يقع بين مكوناتها تداخل يؤدي إلى اضطراب المدلول، فقد جوزوا أن يقال:

كان القادم راكبا سيارة

ومنعوا: كان القادم سيارة راكبا

فالفصل ولو بمعمول المعمول خلاف الأصل.

هذه أصول الترتيب وليست كل شيء في الموضوع، وقد أوردت ما يقوم مقام الشاهد والنموذج، ويمكن الاستزادة من الأصول من خلال الرجوع إلى أبواب إعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر والاسم المبهم ففي جميعها روابط تركيبية كصحة تقدم معمول المصدر عليه مثلا على نحو ما سبق بيانه.

ولا أرى الحاجة داعية إلى إعادة ما ذكرت حين حديثي عن إعمال هذه المشتقات وإنما أرى أن حصيلة تلك الشروط تعطي تصورا عن طبيعة التركيب في اللغة العربية.

إنني لا أدعي السبق بالقول بإمكان النظر في الجملة على ضوء مقتضيات نظرية العامل، فلقد سبق د. علي أبو المكارم إلى كتابة الفصل الثاني من كتابه "الظواهر اللغوية في التراث النحوي" فبين أن نظرية العامل كانت من أسس الربط التي حلل النحاة على ضوئها الجملة العربية.

يقول د. أبو المكارم "العمل هو المؤثر الثاني عند النحاة في ترتيب الجملة العربية إذ الأصل عندهم أن يتقدم العامل على المعمول وأن المعمول

تابع للعامل وأن التابع لا يقع في موضع، لا يقع فيه المتبوع[1026].

ولقد استقرأ د. أبو المكارم بعض شروط التركيب الترتيبية التي هي في الوقت نفسه شروط إعمالية.

هذا ما أقترح استفادته من نظرية العامل ليكون أساسا ترصد على ضوئه الإمكانات التركيبية العربية وذلك حتى لا نسقط في نمطية قارة توافق النظر التحويلي أو غيره ولكنها تتنكر لأساليب كثيرة هي من صميم اللغة العربية.

وبعد هذا فليس يبعد عن جوهر العربية أن توظف نظرية العامل بما تجلبه من تقديرات وإن كانت لحد الآن في أكثرها مغالية صناعية – من أجل إجراء تجربة تحويلية تتناول متن اللغة العربية.

على أني لا أرى المبالغة في الأمر ولا أرى ما يراه التحويليون العرب من الحكم على أكثر الجمل العربية بأنها جمل ملبسة ذات أكثر من مدلول؛ فقد مثل د. داود عبده بأمثلة:

طلب كمال من فؤاد أن يسافر.

فؤاد طلب من كمال (فؤاد يسافر).

فؤاد طلب من كمال (هو يسافر).

فؤاد طلب من كمال (كمال يسافر).

فؤاد طلب من كمال (هو يسافر). [1027]

فلا موجب لهذا الالتباس في الجملة الأصل حين نأخذ بقاعدة أن

(1026) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، (الظواهر التركيبية)، ص 280.

(1027) التقدير وظاهر اللفظ، مقال د. داود عبده الفكر العربي، 8/9، 1979.

الضمير يعود على أقرب مذكور غالبا.

فطلب كمال من فؤاد أن يسافر لا تؤدي إلا إلى فؤاد يسافر ولا سبيل إلى توليديها أن كمال يسافر.

وحينما كان النحاة يجدون أنفسهم فعلا أمام أمثلة ملبسة لا ينجلي الالتباس فيها بقرينة لفظية أو معنوية كانوا يشترطون لإخراجها من الالتباس إضافة عناصر تركيبية.

فإذا وقع الخبر مشتقا وخيف الالتباس كما في جملة:

زيد عمرو ضاربه.

التي تؤدي بحكم القاعدة التي ترى أن الضمير يعود على أقرب مذكور أن عمرا هو الضارب فإذا أريد نسبة الضرب إلى زيد قيل:

زيد عمرو ضاربه هو[1028]

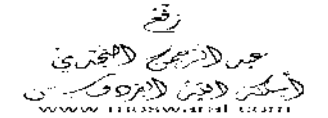
وهذا ما أخبر عنه ابن مالك بقوله:

وأبرزنه مطلقا حيث تلا   ما ليس معناه له محصلا[1029]

وفي باب التنازع صور عديدة من المضمرات التي يجب إبرازها خشية الالتباس.

فعلى هذا فإن كثيرا مما قال عنه التحويليون العرب بأنه جمل ملبسة ليس كذلك؛ إلا أن يريد شخص ما النظر إلى هذه اللغة متأثرا بأوجه النظر في لغات أخرى.

(1028) شرح الأشموني على الألفية، 93/1.
(1029) المصدر السابق، 62/1.



كلمة أخيرة

إن نظرية العامل في النحو العربي هي النظرية المحورية التي خالطت النحو العربي وامتزجت به امتزاجا قويا. وقد يمكن الدفاع عنها على أنها مظهر المشروعية في التركيب، فالإعمال لا يكون إلا بين عناصر مؤتلفة، وقد ينعدم مع وجود العامل إن هو خالف موضعه الطبيعي، وقد يكون هناك أثر إعمالي بغير عامل. لكن نظرية العامل تفقد مشروعيتها ومسوغ وجودها حين تتجاوز تسجيل التواصل بين عناصر الجملة الواحدة، فتدخل في متاهات هي من قبيل العلل الثواني والثوالث التي لا سند لها إلا تخريصات النحاة. فبالإمكان القول بأن نظرية العامل تسجل أمرا ملحوظا هو التجاوب بين اسم الفاعل ومعموله و بين الصفة المشبهة ومعمولها مثلا...

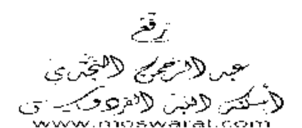
لكن النحاة ينحرفون أيما انحراف حين يتساءلون لم عمل اسم الفاعل مع أنه ليس فعلا، ولم عمل اسم المفعول والصفة المشبهة، فينطلقون إلى اصطناع الوشائج الوهمية التي لا تخلو من تمحل ومن تناقض ظاهري.

إن نظرية العامل تتحول فعلا إلى فلسفة مغرقة في التجريد حين تركز على امتناع اجتماع عاملين على معمول واحد، وحين تقرر أن العوامل لا تتبادل العمل، وحين تقرر أن العامل لا يكون معمولا لمعموله، مما يتضح معه أن تلك الأحكام تخدم قانون العلية والسببية ولا تخدم في شيء واقع اللغة.

فمثل هذه المماحكات الفلسفية مع ما جلبته من تقديرات صناعية، هو ما شان نظرية العامل وصب عليها من التعقيد ما لا مزيد عليه. وحين يصح العزم ونريد فهم نظرية العامل على أنها مجرد تعبير عن التوافق التركيبي،

فإننا سنجد في أراء النحاة سعة لتجاوز أكثر التعقيدات، وفي باب التنازع يغنينا قول الفراء بأن العاملين يمكن أن يجتمعا على معمول واحد لأن كلا منهما طالب للمعمول مقتض له.

إن تشذيب نظرية العامل من التعقيد وإيقافها عن الغوص عن العلل التي تحول الدرس النحوي إلى تفلسف أمر تستدعيه طبيعة اللغة وهي مهمة لا بد أن ينهض بها كل دراسي هذه اللغة وليست هذه المحاولة ملغية نظرية العامل من أصلها من حيث هي مؤشر سلامة التركيب ووجود التجاوب والتناغم بين عناصره.

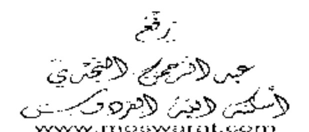


فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها	التوبة	60	90
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم	هود	8	310 67
أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه	هود	17	316
يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا	هود	32	216
فعال لما يريد	هود / والبروج	107 16/	282
ما هذا بشرا	يوسف	31	249 296
إن كنتم للرؤيا تعبرون	يوسف	43	-156 282
قل كفى بالله شهيدا	الرعد	43	76
وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا	النحل	30	346
وتظنون إن لبثتم إلا قليلا	الإسراء	52	64
كل يعمل على شاكلته	الإسراء	84	400
خزائنَ رحمةِ ربي	الإسراء	100	106
أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى	الإسراء	109	278-18
وكلبهم باسط ذراعيه	الكهف	18	192
إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا	الكهف	38	375
واشتعل الرأس شيبا	مريم	3	227
أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم	مريم	46	307
وأسروا النجوى الذين ظلموا	الأنبياء	3	79

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
لقد علمت ما هؤلاء ينطقون	الأنبياء	65	312
هيهات هيهات لما توعدون	المؤمنون	36	282
يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والابصار	النور	36	382
ألا يسجدوا	النمل	25	318
ويومئذ يفرح المومنون بنصر الله ينصر من يشاء	الروم	4/3	216
فأضلونا السبيلا	الأحزاب	67	61
بل مكر الليل	سبأ	33	222
لا يقضى عليهم فيموتوا	فاطر	36	178
لا فيها غول	الصافات	47	381
فطفق مسحا بالسوق والأعناق	ص	32	317
إنا كل فيها	غافر	48	317
فضرب الرقاب	محمد	4	-214 215
وأنتم حينئذ تنظرون	الواقعة	87	400
ما هن أمهاتهم	المجادلة	2	249
مصدقا لما بين يدي من التوراة	الصف	6	282
ويعلمهم الكتاب	الجمعة	2	106
واللائي لم يحضن	الطلاق	4	313
ثياب سندس خضر	الإنسان	21	183
يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما	الإنسان	31	395
إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر	والطارق	9	306-73

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة	البلد	15/14	215
ناقة الله وسقياها	الشمس	13	346
فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى	الليل	7/6/5	389



فهرس الأحاديث

فهرس الأشعار والنظم العلمي

ب

فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعرى الرقابا
الحارث بن ظالم، ص 204

ممارس السنة والكتاب ليهتدي به إلى الصواب
الأخضري، ص 46 (الهامش)

والجزم للفعل وكل مجتلب بعامل يأتي به فهو السبب
ابن مالك، ص 59

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب
أعشى همدان أو أبو الأسود أو جرير، ص 215

يارب إما يخرجن طالبي في مقنب من تلكم المقانب
فليكن المغلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب
أبو طالب، ص 224

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا للفراق تطيب
المخبل السعدي، ص 228

على كان المسومة العراب
مجهول القائل، 312

ح

والقولة الشهيرة الصحيحة جوازه لكامل القريحة
نظم الأخضري، ص 46 (الهامش)

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
سعد بن مالك، ص 317

د

وارفعوا مبتدا بالابتدا | كذاك رفع خبر بالمبتدا
ابن مالك، ص 20

وشرط كل أن يرى مطردا | منعكسا وظاهرا لا أبعدا
الأخضري، ص 253

ارفع مضارعا إذا يجرد | من ناصب وجازم كتسعد
ابن مالك، ص 22

وعندهم من جملة المردود | أن تدخل الأحكام في الحدود
الأخضري، ص 55

وإن لمنكور يضف أو جردا | الزم تذكيرا وأن يوحدا
ابن مالك، ص 208

وأجبت قائل كيف أنت بصالح | حتى مللت وملني عوادي
مجهول القائل، ص 390

تمنى لقائي الجون مغرور نفسه | فلما رآني ارتاع ثمت عردا
لم أعثر له على قائل، ص 201

ووليا استفهاما أو حرف ندا | أو نفيا أو جا صفة أو مسندا
ابن مالك، ص 195

ذ

والثاني اجرر وانو من أو في إذا | لم يصلح إلا ذاك واللام خذا
ابن مالك، ص 284

ر

ذهب النحو جميعا كله | غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع | فهما للناس شمس وقمر
الخليل بن أحمد، 35

ولا يلي العامل معمول الخبر | إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر
ابن مالك، ص 303-309

والابتــداء رافــع مبتــدا يــرى جعلـــك الاســـم أولا لتخبـــرا

السيوطي، ص 112

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عـــدموا زادا فإنـــك عـــاقر

أبو طالب، ص 196

حــذر أمــورا لا تــضير وآمــن مــا لــيس منجيــه مــن الأقــدار

مجهول القائل، ص 197

أما ابــن ماويــة إذا جــد النقــر

لفدكي بن أعبد بن أسعد بن منقر، أو لعبيد الله بن ماوية الطائي، ص 183

س

يــا أيهــا المــانح دلــوي دونكــا إنــي رأيــت النــاس يحمــدونكا

يثنون خيرا ويمجدونكا

لشاعر جاهلي من بني أسد بن عمرو، ص 288 و327

أكــر وأحمــى للحقيقــة مــنهم وأضرب منا بالــسيوف القوانــسا

عباس بن مرداس، ص 209

بثــوب وديــنــار وشــاة ودرهــم فهل أنت مرفوع بما هاهنــا راس

لم أعثر له على قائل، ص 202

وبلـــدة لـــيس بهـــا أنـــيس إلا اليعـــافير وإلا العـــيس

عامر بن الحارث، ص 220

ع

إذا أنت لــم تنفــع فــضرّ فإنمــا يرجى الفتى كي ما يــضر وينفعــا

النابغة الذبياني أو الجعدي، أو قيس بن الخطيم، ص 248

ف

بني غدانــة مــا إن أنــتم ذهبــا ولا صريفا ولكــن أنــتم خــزف

مجهول القائل، ص 290

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الــدراهيم تنقــاد الــصياريف

الفرزدق، ص 200

ق

بمـــا من الفعل وشـــبهه سبـــق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

ابن مالك، ص 272

أفنى تلادي وما جمعت من نـــشب قـــرع القـــواقيز أفـــواه الأبـــاريق

الأقيشر الأسدي، ص 216

ك

مـــرت بنـــا هيفـــاء مجدولـــة تركيـــــة تتمـــــى لتركـــــي

أحمد بن فارس، ص 234 (الهامش)

ل

بـــضرب بالـــسيوف رؤوس قـــوم أزلنـــا هـــامهن عـــن المقيـــل

المرار بن منقذ، ص 216

ضـــعيف النكايـــــة أعـــــداءه يخـــال الفـــرار يراخـــي الأجـــل

مجهول القائل، ص 216

كم نالني منهم فضلا علـــى عـــدم إذ لا أكـــاد مـــن الإقتـــار أحتمـــل

القطامي، ص 233

سمعت النـــاس ينتجعـــون غيثـــا فقلـــت لـــصيدح انتجعـــي بـــلالا

ذو الرمة، ص 277 و390

أنـــت تـــكون ماجـــد نبيـــل إذا تهـــب شـــمأل بليـــــل

أم عقيل، ص 77

يذيب الرعب منـــه كـــل عـــضب فلـــولا الغمـــد يمـــسكه لـــسالا

أبو العلاء المعري، ص 316

كلـــي بكـــا بكـــاء ذات عـــضلة

ابن مالك، ص 388

قد رشحوك لأمر إن فطنـــت لـــه فاربأ بنفسك أن ترعى مع الهمـــل

الطغرائي، ص 96

وإســكان بـــارئكم ويـــأمركم لـــه ويأمرهم أيــضا وتــأمرهم تــــلا
وينصركم أيضا ويــشعركم وكــم جليل عن الدوري مختلــسا جــلا
محمد بن فيره الشاطبي، ص 107
إذا فاقد الخطباء فـــرخين رجعـــت ذكرت سليمى في الخليط المزايـــل
بشر بن أبي خازم، ص 193
أخا الحرب لباســا إليهــا جلالهــا ولـــيس بـــولاج الخوالـــف أعقـــلا
القلاح بن خزن، ص 196
كأن ثبيرا فـــي أفـــانين وبلـــــــه كبير أنـــاس فـــي بجـــاد مزمـــل
امرؤ القيس، ص 183
وابرزنــــه مطلقــــا حيــــث تــــلا مــــا لــــيس معنــــاه لــــه محــــصلا
ابن مالك، ص 406

م

آت المـــوت تعلمـــون فـــلا يـــر هبكم من لظى الحـــرب اضـــطرام
مجهول القائل، ص 64
تمـــرون الـــديار ولـــم تعوجـــوا كلامكــــــم علــــــي إذن حــــــرام
جرير، ص 70 (الهامش)-184
وفعـــل هـــذا البـــاب لـــن يقـــدما معمولـــــه ووصـــــله بـــــه الزمـــــا
ابن مالك، ص 288
يلومونني فـــي اشـــتراء النخيــــ ــــل أهلـــ ي فكلهــــم ألْــــومُ
أمية بن أبي الصلت أو عزي إلى أحيحة بن الجلاح، ص 79
حتى شآها كليـــل موهنـــا عمـــل باتت طرابا وبات الليـــل لـــم يـــنم
ساعد بن جؤية، ص 293
متـــى تقـــول القلـــص الرواســـما يـــــدنين أمّ قاســـــم وقاســـــما
أمية بن أبي الصلت أو أحيحة بن الحلاج، ص 384

ن

شجاك أظن ربع الظاعنينا فلم تعبأ بعذل العاذلينا

مجهول القائل، ص 64 و78

رفعا ونصبا أعرب النوعان والجر ما للاسم فيه ثان

ابن مالك (الكافية)، ص 59

ليت شعري مسافر ابن أبي عمرو وليتٌ يقولها المحزون

أبو طالب، ص 266

.... أنا أبو المنهال بعض الأحيان

عوف بن محلم، ص 294

و

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا

أقل به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

لسحيم بن وثيل، ص 212

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بإجرامه من قلة النيق منهوي

يزيد بن الحكم، ص 152

مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمى لتركي

ترنو بطرف ساحر فاتر أضعف من حجة نحوي

أحمد بن فارس، ص 234 (الهامش) و340

تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قد قضى الله واقيا

عبد الله بن قيس النابغة الجعدي، ص 249

هـ

لله در اليوم من لامها

(عمرو بن قمئة)، ص 305



فهرس الأمثال



فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

المخطوطات

1- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح، لأبي الحسين ابن الطراوة.

2- مخطوط سر صناعة الإعراب، لابن جني نسخة نادرة، وهي النسخة الكاملة لسر صناعة الإعراب لابن جني، كتبتك يوم الثلاثاء 13 رجب سنة 563 هـ بمدينة بجاية، والنسخة من مخلفات خزانة سيدي عبد الجبار الفجيجي.

المطبوعات

3- أبحاث في اللغة العربية، داود عبده مكتبة لبنان 1977

4- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، د. فاضل صالح السامرائي، اليرموك بغداد 1975.

5- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

6- أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق طه محمد الزيني محمد عبد المنعم خفاجي، المطبعة الحلبية 1955.

7- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، حققه عبد النعيم الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، 1993/1413.

8- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم حمودة، دار المعرفة بيروت.
9- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، ط. بريل ليدن 1886.
10- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، حيدر أباد دار المعارف العثمانية، ط. 2، 1359 هـ
11- أصول الفلسفة العربية، يوحنا قمير، المطبعة الكاثوليكية بيروت.
12- النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب 1948.
13- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، ط. جامعة تشرين سوريا اللاذقية 1967.
14- الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، تمام حسان، دار الثقافة الدار البيضاء.
15- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم، المطبعة الملكية 1974.
16- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ط. 1979
17- أعلام الفلسفة العربية، يازجي وكرم، ط. مكتبة أنطوان، لبنان 1968.
18- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، ط. السعادة 1976.
19- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، د. ميشال زكريا، ط. المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر لبنان 1983.
20- الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، تحقيق أحمد صقر، تونس المكتبة العتيقة، دار التراث 1980.

21- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، لأبي القاسم عبد الرحمن ابن عبد الله الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى 1970/1390.

22- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية بيروت 1979.

23- الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني ط. 3 مؤسسة الرسالة 1980.

24- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لعلي بن موسى القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1950.

25- الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف، لابن السيد البطليوسي، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر دمشق 1974.

26- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

27- الأنموذج في النحو، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبوع مع نزهة الطرف في علم الصرف، لأحمد بن محمد الميداني، وكتاب الإعراب في قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، دار الآفاق الجديدة 1981.

28- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط. 6 دار إحياء التراث العربي بيروت.

29- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق شاذلي مزهور، دار التأليف القاهرة 1969.

30- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس بيروت 1973.

31- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكلاساني، ج 6، دار الكتاب ط. 2 بيروت.

32- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل، ط. دار إحياء الكتب 1958.

33- بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، للقاضي عياض، تحقيق صلاح الدين الأدلبي محمد الحسن أجانف، محمد عبد السلام الشرقاوي، الرباط وزارة الأوقاف 1975، المغرب.

34- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمان السيوطي، دار المعرفة بيروت.

35- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزابادي، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة دمشق 1972.

36- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ج 5.

37- تاج العروس، للزبيدي، مكتبة الحياة بيروت.

38- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، تعريب د. عبد الحليم النجار، دار المعارف. ط. 4.

39- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين تعريب فهمي أبي الفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة 1971.

40- تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، الأستاذ خالد العك، دار الفكر دمشق 1979.

41- تهافت الفلاسفة، لأبي حامد الغزالي، تحقيق د. سليمان دينيا، سلسلة ذخائر العرب، ط. 6، دار المعارف.

42- تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، لد. محمد علي أبي ريان، دار المعرفة الجامعية الأسكندرية 1980.

43- تاريخ الفلسفة الإسلامية، ت. ج. ديبور، ترجمة محمد عبد الهادي أبي ريدة، لجنة التأليف والنشر ط. 4، 1957.
44- تاريخ اللغات السامية، أ. ولفنسون، دار القلم بيروت ط. 1980.
45- الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة مقالات بإشراف أحمد براتق، دار المعارف مصر.
46- تراث الإسلام، تصنيف شاخت، مقال روزنتال، ترجمة د. حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، عالم المعرفة الكويت 1978.
47- التراتيب الإدارية، نظام الحكومة النبوية، لعبد الحي الكتاني، دار إحياء التراث العربي بيروت.
48- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات دار الكاتب العرب للطباعة والنشر.
49- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، بولاق الأميرية 1319.
50- التصريح على التوضيح على توضيح ابن هشام، لخالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر بيروت.
51- التطور النحوي للغة العربية، لبرجستراسر، المركز العربي للبحث العلمي 1981.
52- التطور اللغوي، للدكتور أحمد بن عبد الرحمن حماد، دار الأندلس.
53- التعريفات، للجرجاني، ط. الدار التونسية للنشر.
54- تفسير المسائل المشكلة، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي، هامش المقتضب، عالم الكتب بيروت 1963.
55- تقويم الفكر النحوي، للدكتور علي أبي المكارم، دار الثقافة بيروت.
56- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، لابن حزم، تحقيق: د. إحسان عباس، مكتبة الحياة بيروت، 1959.
57- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان.

58- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مصطفى عبد الرازق، ط. 3 مكتبة النهضة القاهرة.

59- جامع الأصول من أحاديث الرسول، لابن الأثير، تحقيق محمد جامع الفقي دار إحياء التراث العربي، بيروت .ط. 3، 1983.

60- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون القاضي عبد النبي عبد الرسول ط. مصورة المؤسسة الأعلى بيروت عن نسخة دار المعارف بحيدر آباد.

61- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، لأحمد بن القاضي، دار المنصور الرباط 1973.

62- جريان القلم في شرح السلم، لأحمد بن أحمد الرهوني، تطوان مطبعة المهدية 1354.

63- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن القاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية حلب 1973

64- حاشية البناني على شرح المحلي لجمع الجوامع، ط. حلبية ونشر البنود على مراقي السعود عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي وزارة الأوقاف المغرب.

65- حاشية قصارة على شرح البناني في المنطق، المطبعة الأميرية بولاق 1313هـ،

66- حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الرضا على الكافية، مصورة عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية المكتبة العلمية بيروت 1300هـ.

67- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، صورة عن الطبعة الحلبية دار الفكر.

68- حاشية عبد القادر العراقي على شرح ابن سودة، لتحفة ابن عاصم، مطبعة حجازي القاهرة 1936.

69- حاشية العطار على شرح زكريا الأنصاري على إيساغوجي، للبهري، المطبعة الميمنية مصر 1321.

70- حاشية فتح الجليل لشرح شواهد ابن عقيل، لمحمد قطه العدوي، مطبعة الشرق 1957

71- حاشية يوسف الحنفي على شرح زكريا الأنصاري لمتن إيساغوجي، للأبهري، ط. الميمنية 1307 هـ.

72- حدود ابن عرفة بشرح الرصاع، المقدمة، المكتبة العلمية تونس ط. 1.

73- الحدود في الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق د. نزيه جمال، مؤسسة الزعبي بيروت 1973.

74- حديث "ما"، للدكتور محمد عبد الرحمن المفدي، الرياض النادي الأدبي 1980.

75- أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام. 1980.

76- الحقائق النحوية، لأحمد النيفر، المكتبة الثقافية بيروت.

77- الحقائق النحوية والمنطقية، ذيل الأجرومية وهي مستخرجة من كتاب حدائق الحقائق، لعلي التونسي استخراج أحمد مهدي النيفر، المكتبة الثقافية بيروت.

78- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، لعبد العال سالم مكرم، دار نشر الثقافة القاهرة 1977.

79- الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر بغداد 1980.

80- الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، لابن عنترة، تحقيق، د. مصطفى بن حمزة، رسالة تقدم بها إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، لنيل شهادة دكتوراه الدولة.

81- الحماسة، لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، برواية خالد الأحول، تحقيق لويس شيخو، دار الكتاب العربي بيروت، ط. 2، 1967.

82- حوليات كليات الآداب، الكويت، الرسالة 15 – 1983، أسلوب "إذ" عبد العال سالم مكرم.

83- حوليات كليات الآداب، الكويت، الرسالة 20 – 1984.

84- خزانة الأدب ولباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي القاهرة 1967.

85- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان.

86- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، لدكتور عفيف، دمشقية دار العلم للملايين بيروت.

87- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين ال ياسين، دار مكتبة الحياة بيروت 1980.

88- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن 4 هـ، د. أحمد ناصف الجناني، الجامعة المستنصرية بغداد 1978.

89- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لد. محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط. 1، 1972.

90- درر الحكام شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر تعريف فهمي الحسيني، مكتبة النهضة بيروت.

91- الديباج المهذب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، دار الكتب العلمية.

92- الذريعة إلى مكارم الشريعة، للراغب الأصفهاني، مراجعة وتقديم طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية 1973.

93- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لمحمد بن عبد المالك المراكشي، السفر الأول القسم الأول، تحقيق محمد بن شريفة دار الثقافة بيروت.

94- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف دار المعارف مصر القاهرة، ط. 1.

95- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف دار المعارف مصر القاهرة ط. 2.

96- رد المحتار على الدر المختار، صورة بولاق، دار إحياء التراث العربي بيروت.

97- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب ط. 2، 1416 - 1996.

98- رصف المباني في حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد خراط، مجمع اللغة العربية بدمشق مطبعة زيد بن ثابت 1955.

99- أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب 1964.

100- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، علي بن عثمان بل القاصح، شرح الشاطبية 150. ط: حلبية 1954.

101- السراج المنير على متن إيساغوجي، عثمان بن المكي التونسي، المطبعة التونسية 1341هـ

102- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم مكتبة البابي الحلبية.

103- سنن الدراقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبد الله هاشم عاني، ج 1، دار المحاسن 1966.

104- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد محمد مخلوف، دار الكتاب العربي بيروت.

105- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، المكتبة العربية حلب، 1974.

106- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مطبع صبيح 1961.

107- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد موسى بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث دمشق.

108- شرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، ج 6، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث دمشق 1975.

109- شرح الأشموني منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت 1955.

110- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد جمال الدين محمد بن مالك، منشورات ناصر خسرو.

111- شرح أم البراهين، لمحمد السنوسي، المطبعة الأزهرية ط. 3، 1924.

112 شرح ديوان سقط الزند، لأبي العلاء المعري، د. ن. رضا منشورات مكتبة الحياة بيروت 1965.

113- شرح زكريا الأنصاري على متن إيساغوجي، للأبهري، المطبعة الميمنية 1907.

114- شرح شواهد الأشموني، للعيني مع حاشية الصبان، دار الفكر بيروت.

115- شرح شواهد ابن عقيل، لعبد المنعم الجرجاني، مطبعة الشرق القاهرة 1357.

116 شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن السيوطي، مع ذيل محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي دار مكتبة الحياة بيروت.

117- شرح عبد الرحمن المكودي على ألفية ابن مالك، للمكودي، الطبعة الحلبية ط. 3، 1954.

118- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، مطبعة الأمانة القاهرة 1975.
119- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد القاسم الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف مصر القاهرة ط. 2.
120- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت.
121- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى 1982.
122- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام المصري، تحقيق ودراسة هادي نهر، الجامعة المستنصرية بغداد 1977.
123- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، المطبعة المنيرية مصر ط. 1.
124- شرح محمد بن الحسن البناني على متن السلم، للأخضري، مع حاشية قصارة وتعقيبات أحمد ابن مبارك السجلماسي، المطبعة الأميرية مصر 1318هـ.
125- شرح محمد الطيب بنكيران على توحيد عبد الواحد بن عاشر، دار مطبعة التوفيق إحياء الكتب العربية 1276.
126- شرح ميارة على منظومة ابن عاشر، المطبعة الأميرية بولاق 1319هـ.
127 الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ج. 1، دار المعارف 1966-1967.
128- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ج. 2، دار المعارف 1966-1967.
129- ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر من الضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني، تحقيق ودراسة د. محمد زغلول سلامة ود. محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف الأسكندرية.

130- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم دار المعارف مصر 1973.

131- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، لد. علي أبي المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة 1968.

132- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، لأحمد سليمان ياقوت جامعة الرياض 1981.

133- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، لد. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات الكويت 1973.

134- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، د. البدراوي زهران، دار المعارف ط. 2، 1981

135- علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن، لمحمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات الكويت 1973.

136- علوم الحديث ومصطلحه، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين ط. 10.

137- عوامل التطور اللغوي، لأحمد عبد الرحمن حماد، دار الأندلس بيروت 1983.

138- العوامل المائة، للجرجاني، ضمن المجموع الكبير، ط. الحلبية 1949.

139- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، لابن سيد الناس اليعمري، دار الآفاق الجديدة 1977.

140- غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد ابن جزري، نشر بارجستراسر دار الكتب العلمية بيروت 1983.

141- فتح الباري في شرح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ط. الحلبية 1959

142- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأسود الغندجاني، تحقيق وتقديم د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة دمشق 1981.

143- الفرائد الجديدة وشرحها المطالع السعيدة والمذاهب الحميدة، لعبد الكريم المدرس، مطبعة الإرشاد 1977.

144- فرهنك طلائي قاموس فارسي عربي، لمحمد التونجي، دار العلم للملايين بيروت 1969.

145- فقه اللغة في الكتب العربية، لد. عبده الراجحي، دار النهضة بيروت 1975.

146- فهرس المخطوطات الظاهرية لأسماء الحمصي، مجمع اللغة العربية دمشق 1973.

147- الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة بيروت.

148- في أصول اللغة، د. فؤاد حنا ترزي، مكتبة لبنان 1969.

149- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، لأنيس فريحة، دار النهار للنشر بيروت 1980.

150- في اللغة ودراستها، لد. محمد عيد، عالم الكتب 1974.

151- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية صيدا 1964.

152- في علم النحو، لد. أمين علي السيد، دار المعارف القاهرة مصر ط. 3.

153- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، دار العلم للجميع.

154- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، حققه د. أحمد خطاب العمر، وزارة الأوقاف العراقية طبع الكتاب بمطبعة العاني بغداد سنة 1978.

155- القواعد التحويلية للغة العربية، د. محمد علي الخولي، نشر دار المريخ – الرياض.

156- القواهد الفقهية، لعزت عبيد الدعاس، مكتبة الغزالي حماة.

157- كتاب إعراب القرآن، المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، ج 2/1 وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر.

158- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السالم محمد هارون، عالم الكتب بيروت.

159- كشف الظنون عن أسامي العلوم والفنون، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، مكتبة المتنبي بيروت ط. أوفيسيت.

160- الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية، تأليف محمد بن أحمد الأهدل، مكتبة أحمد ابن سعد بن نبهان سور أبيا أندونسيا.

161- لسان العرب، لابن منظور، ط. دار المعارف القاهرة.

162- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، ط. 2، 1971.

163- اللغة بين المعارية والوصفية، لد. تمام حسان، مكتبة الأنجلو مصرية 1958.

164- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977

165- اللغة العربية في التراث القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي، لد. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب.

166- متممة الآجرومية، للخطاب، مع شرحها الكواكب الدرية، لمحمد الأهدل، ط. مكتبة النبهان أندنوسيا.

167- مجمع الأمثال، لأحمد بن محمد الميداني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية 1955.

168- مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة المعارف الرباط.

169- مجموع مهمات المتون مشتمل على ستة وستين متنا، المطبعة الحلبية ط. 4، 1949

170- المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرازي، تحقيق طه جابر العلواني جامعة الإمام بن سعود 1979.

171- مختصر العين، للزبيدي تحقيق علال الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي، دار الوحدة العربية الدار البيضاء.

172- المدارس النحوية، لد. شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة مصر ط. 2.

173- مدخل إلى علم اللغة، لد. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر 1978.

174- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين، ط. الشيكشي مصر 1951

175- المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرقا، دار الفكر.

176- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي. دار المعرفة بغداد 1955.

177- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.

178- المزهر في علوم العربية وأنواعها، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مكتبة صبيح القاهرة.

179- المستصفى في علوم الفقه، لأبي حامد الغزالي، ط. بولاق الأميرية 1322هـ.

180- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، مكتبة الشهباء حلب.

181- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث. دمشق. ط. 2.

182- المصباح المنير، للفيومي، تصحيح مصطفى السقا، دار الفكر.
183- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ط. جامعة الرياض 1981.
184- المطالع السعيدة شرح فريدة، للسيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، ط. وزارة الأوقاف العراقية.
185- المطرب من أشعار أهل المغرب، لابن دحية، تحقيق إبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد وأحمد أحمد بدري، دار العلم للجميع.
186- المعاجم العربية، لد. عبد السميع محمد أحمد القاهرة، دار الفكر العربي 1979.
187- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بيروت 1980.
188- معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة، للأخفش الأوسط، ج 2، تحقيق د. فائز فارس، الشركة الكويتية.
189- معاني الحروف، لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق محمد عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
190- معترك الأقران في إعجاز القرآن، لجلال الذين السيوطي، تحقيق: محمد البجاري، دار الفكر، 1958.
191- المعجم الوسيط، لد. ابراهيم أنيس عبد الحليم منتصر عطية الصوالحي محمد خلف الله أحمد، مجمع اللغة العربية القاهرة دار الفكر 1961.
192- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد الل،ه بيروت دار الفكر، ط. 1، 1964.
193- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام حاشية مصطفى عرفة الدسوقي، مكتبة المشهد الحسيني القاهرة 1986.
194- مفتاح الآمال في رسم القرآن، لأحمد مالك القوني، داكار الدار السنغانية.

195- مفاتيح العلوم، للخوارزمي، دار الكتب العلمية بيروت.
196- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، المطبعة الحلبية ط. 1، 1937.
197- المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه، لمحمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة 1979
198- المفصل في شرح أبيات المفصل، لمحمد النعساني، ذيل المفصل المنيرية.
199- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، بيروت دار الجيل.
200- مقالات في أصالة المفكر المسلم، لد. فوقية حسين محمود، القاهرة دار الفكر العربي 1976.
201- مقاييس اللغة، لأحمد بن الفارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر.
202- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
203- مقدمة كتاب ضرائر الشعر، تح د. محمد زغلول سلام ود. مصطفى هدارة ط. منشأة المعارف الأسكندرية
204- مقدمة في النحو، المنسوب لخلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1961.
205- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني 1971.
206- الملل والنحل، محمد عبد الكريم الشهرستاني، المطبعة الحلبية 1969.
207- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية 1972.
208- مناهج البحث عند مفكري الإسلام د. علي سامي النشار، دار المعارف مصر 1977.

209- من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت.

210- المنخول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر بيروت 1979.

211- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، د. عفيف دمشقية، ط. معهد الإنماء العربي. ليبيا 1978.

212- المهمات المفيدة في شرح الفريدة، لمحمد بن زكري، تصحيح محمد الرايس ومحمد الغزاوي، طبعة حجرية 1319.

213- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، لإبراهيم المارغني، دار الطباعة الحديثة.

214- النحو الأندلسي وابن هشام المصري، لمحمد بن تاويت، دراسة مرقونة المغرب وزارة الثقافة 1981.

215- النحو العربي: نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق بيروت 1968.

216- النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الرجحي، دار النهضة العربية، 1979.

217- النحو العربي والعلة النحوية، د. مازن المبارك، ط. دار الفكر، بيروت 1973.

218- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة 1937.

219- النحو الوافي، عباس حسن دار المعارف. ط. 5.

220- النزعة المنطقية في النحو العربي، لد. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات الكويت 1982.

221- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات محمد الأنباري، جمعية مآثر علماء العرب.

222- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. علي سامي النشار، دار المعارف القاهرة ط. 5، 1971.

223- نشر البنود على مراقي السعود، لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، وزارة الأوقاف المغرب.

224- نشر العلم محمد بحرق وشرح لامية العجم، للطغرائي، مطبعة النهضة 1359 هـ.1955.

225- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، لد. محمد صلاح الدين بكر، جامعة الكويت 1984.

226- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1980.

227- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، لجعفر الكتاني، مصورة عن طبعة المطبعة المولوية بفاس 1328، دار الكتب العلمية بيروت 1980.

228- الوسيط في أصول الفقه، لد. وهبة الزحيلي، المطبعة العلمية دمشق 1969.

229- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر 1968.

230- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى بيروت.

231- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم اللغة، لعبد الرحمن السيوطي، تصحيح محمد النعساني، دار المعرفة بيروت.

المجلات:

232- مجلة التراث العربي، دمشق اتحاد كتاب العرب، العددان 12/11، السنة الثالثة أبريل – يوليوز 1983

233- مجلة دعوة الحق، المغرب وزارة الأوقاف، العدد 2، السنة 13، يناير 1979.

234- مجلة الطليعة الأدبية، العراق وزارة الثقافة والإعلام، العدد 1-5، كانون الأول 1974.

235- مجلة الطليعة الأدبية، العراق وزارة الثقافة والإعلام، العدد 12-5، 1975

236- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت جامعة الكويت، العدد 5 مجلد 2، 1982.

237- مجلة الفكر العربي، العددان 9/8، السنة الأولى 1979، طرابلس معهد الإنماء العربي.

238- مجلة كلية الآداب، القاهرة، مجلد 11، سنة 1957.

239- مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، القصيم السعودية، العدد 1، سنة 1400هـ

240- مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد 10، سنة 1980.

241- مجلة لغة العرب، انستانس ماري الكرملي، مجلد 2، يوليوز 1913.

242- مجلة المناهل، المغرب وزارة الثقافة، العدد 28، دجنبر 1983.

243- مجلة المورد، العراق، شتاء 1976.

فهرس الموضوعات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com